النحو العربي

تاريخه - أعلامه - نصوصه - مصادره

تأليف
الدكتور محمود سليمان ياقوت
أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة طنطا

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

النَّحوُ العربيُّ

تاريخه - إعلامه - نصوصه - مصادره

تأليف
الدكتور محمود سليمان ياقوت
أستاذ العلوم اللغوية
كلية الآداب - جامعة طنطا

١٩٩٤

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - إسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم
ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وبعد ....

فقد خلف الأوائل من اللغويين العرب تراثاً نحويّاً عملاقاً يستأهل الثناء والتقدير؛ وذلك لما احتوى عليه من مجهودات ضخمة فى تتبع مايتصل بالجملة فى اللغة العربية ، وبيان ما يندرج تحتها من قواعد فى ضوء القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر بألوانه المختلفة وفنونه المتنوعة ، والأمثال والأقوال المأثورة. وقد بدأ الاهتمام بالتأليف فى العلوم اللغوية كالنحو والصرف والعروض والمعاجم وسواها منذ المراحل الباكرة من الحياة الفكرية عند العرب ؛ لذلك فإن أول عمل علمي وصل إلينا فى النحو كان سنة ١٨٠ هـ تاريخ وفاة اللغوى الأشهر سيبويه صاحب (الكتاب) الذى طبقت شهرته الآفاق ، وسار لقب صاحبه مسير الشمس .

والذى يلفت النظر أن البداية للتأليف فى النحو كانت ناضجة تماماً ؛ لذلك فإن مَنْ أتوا بعد سيبويه لم يستطيعوا التحرر من أسره أو الفكاك من قيوده . ولسنا ندرى هل هذا النضج المبكر كان فى صالح النحو العربى أَوْ لا ؟ والذى دفعنا إلى هذا التساؤل كثرة الأعمال العلمية التى دارت حول سيبويه وكتابه شرحاً وتحليلاً وتفسيراً ؛ بل إن عالماً كبيرا كأبى العباس المبرد حين أراد التأليف في النحو كان كتابه (المقتضب) يقترب كثيراً من كتاب سيبويه ، مع الاختلاف بعض الشئ فى التنظيم والتبويب ؛ لذلك يقول السيرافى : «وكان كتاب سيبويه لشهرته وفضله علماً عند النحويين ؛ فكان يقال

بالبصرة: قرأ فلان الكتاب فيعلم أنه كتاب سيبويه ، وقرأ نصف الكتاب ولايشك أنه كتاب سيبويه » .

وحين أردنا وضع كتاب في (النحو العربي : تاريخه وأعلامه ونصوصه ومصادره) وجدنا أمامنا أعمالاً علمية جليلة يمكن للغوى المعاصر أن يفيد منها تماماً إذا أحسن قراءتها ، وتوقف أمامها بدقة وعناية واهتمام ، وكلها صالح لأن نأخذ منه نصوصاً للدراسة والتحليل ؛ لذلك لجأنا إلى التنويع؛ فكانت تلك النصوص من كتب معانى القرآن الكريم وأصول النحو وعلله ، وكتب الخلاف النحوى ، وشروح سيبويه وسواها .

والذى دفعنا إلى وضع هذا الكتاب حاجة أبنائنا طلاب قسم اللغة العربية فى كليتى الآداب والتربية إلى الاتصال بكتب التراث النحوى ؛ حتى يتعودوا على قراءة النصوص القديمة ؛ خاصة حين يصلون إلى السنة الرابعة؛ بالإضافة إلى أن بعض المصادر يجد الطلاب صعوبة فى العثور عليه .

وهناك منهج حاولنا الالتزام به فى تقديم تلك النصوص ينحصر فى التعريف بالكتاب ومؤلفه وتاريخ نشره والإتيان بالنص مع تخريج آياته الكريمة وشواهده والتعليق عليه .

وبعد فهذه محاولة قمتُ بها جاداً مخلصاً ، فإن كانت نافعة فبها ونعمت، وإن كانت الأخرى فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

والله وحده ولى التوفيق ،،،

الأحد ٩ من ذى الحجة ١٤١٣ هـ

٣٠ من مايو ١٩٩٣ **محمود سليمان ياقوت**

- ١ -

نشأة النحو العربي

يُنسب علم النحو إلى أبي الأسود الدؤلي المتوفى سنة ٦٩ هـ ، وضعه بمشورة أمير المؤمنين على بن أبي طالب – كرّم الله وجهه – . ولتوضيح ذلك نقدم نصاً من كتاب (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبارى المتوفى سنة ٥٧٧ هـ . قال :

« سبب وضع على – رضى الله عنه – لهذا العلم ، ما روّى أبو الأسود ، قال : دخلتُ على أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه ، فوجدتُ في يده رقعةً ، فقلتُ : ماهذه يا أمير المؤمنين ؟ فقال : إنى تأمّلتُ كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء (يعنى الأعاجم) فأردتُ أن أضع لهم شيئاً يرجعون إليه ، ويعتمدون عليه ؛ ثم ألقى إلىّ الرقعة، وفيها مكتوب : الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف ؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به ، والحرف ماجاء لمعنى ، وقال لى : انْحُ هذا النحو ، وأضف إليه ماوقع إليك . واعلم يا أبا الأسود أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظاهر ولا مضمر ، وإنما يتفاضل الناس يا أبا الأسود فيما ليس بظاهر ولا مضمر . وأراد بذلك الاسم المبهم .

قال أبو الأسود : فكان ماوقع إلى « إنّ » وأخواتها ما خلا «لكنَّ» . فلما عرضتُها على علىّ رضى الله عنه ، قال لى : وأين «لكن» ؟ فقلت : ماحسبتها منها ؛ فقال : هي منها فألحقْها ، ثم قال : ما أحسن هذا النحو الذى نحوْتَ ! فلذلك سُمّيَ النحو نحواً .

ولكن ما السبب في وضع النحو ؟ يكاد القدماء يجمعون على أن السبب في وضع النحو وغيره من العلوم اللغوية تسرُّب « اللحن » إلى الألسنة، خاصة حين « الإعراب » ، ويعود السبب في ذلك إلى اختلاط العرب

بغيرهم من الشعوب والأجناس الأخرى . وقد عبّر عن ذلك أحد اللغويين وهو أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدى الأندلسى المتوفى سنة ٣٧٩ هـ فى كتابه (طبقات النحويين واللغويين) حين قال :

« لم تزل العرب تنطق على سجيتها فى صدر إسلامها ، وماضى جاهليتها ؛ حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان ، فدخل الناس فيه أفواجاً ، وأقبلوا إليه أرسالاً (أى طوائف) ، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة ، واللغات المختلفة ، ففشا الفساد فى اللغة والعربية [١] ، واستبان منه فى الإعراب الذى هو حَلْيها والموضح لمعانيها ؛ فتفطن لذلك مَنْ نافر بطباعه سوء أفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارَف من كلام العرب ، فعظم الإشفاق من فُشو ذلك وغلبته ؛ حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغتهم وفساد كلامهم ، إلى أن سبّبوا الأسباب فى تقييدها لمن ضاعت عليه ، وتثقيفها لمن زاغت عنه » .

وهناك عدة روايات تدل على أنّ الخطأ حينَ الإعراب من العوامل التى أدّتْ إلى نشأة النحو ؛ بل يكاد يكون العامل الرئيسى . ونقدم بعض تلك الروايات :

١ - « قدم أعرابى فى خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فقال : مَنْ يُقرئنى شيئاً مما أنزل الله على محمد ﷺ ؟ فأقرأه رجل (سورة براءة) فقال : (أنّ الله برئ من المشركين ورسولِه) [٢] بالجر ،

---

(١) المقصود بمصطلح « العربية » علم النحو ؛ لذلك نجد بعض العلماء حين يناقش قضية بداية التأليف فى النحو يقول : « أول من وضع العربية ..... » .

(٢) التوبة / ٣ .

فقال الأعرابي : أو قد برئ الله من رسوله ! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه ! فبلغ عمر - رضى الله عنه - مقالة الأعرابي، فدعاه فقال : يا أعرابي ، أتبرأ من رسول الله ! فقال : يا أمير المؤمنين، إني قدمتُ المدينة ، ولا علم لي بالقرآن ، فسألتُ مَنْ يُقرئني، فأقرأني هذا (سورة براءة) فقال : (أن الله برئ من المشركين ورسولِه) فقلت: أو قد برئ الله تعالى من رسوله ! إن يكن برئ من رسوله فأنا أبرأ منه . فقال له عمر رضى الله عنه : ليس هكذا يا أعرابي ؛ فقال : كيف هي يا أمير المؤمنين ؟ فقال : (أن الله برئ من المشركين ورسولُه) فقال الأعرابي : وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه . فأمر عمر رضى الله عنه ألاّ يقرئ القرآنَ إلا عالمٌ باللغة ، وأمر أبا الأسود أن يضع النحو » .

٢ - رُوِيَ أن ابنة أبي الأسود قعدت معه في يوم قائظ شديد الحر، فأرادت التعجب من شدة الحر فقالت : « ما أشدُّ الحرِّ » . فقال أبوها : القيظ ، وهو ما نحن فيه يا بُنيّة ؛ جواباً عن كلامها لأنه استفهام ؛ فتحيرت وظهر له خطؤها ، فعلم أبو الأسود أنها أرادت التعجب ، فقال لها : قولي يابنية : «ماأشدَّ الحرَّ » !

٣ - قال عاصم بن أبي النَّجود المتوفى سنة ١٢٧ هـ بالكوفة ، وهو أحد القراء السبعة : أول من وضع العربية (أي علم النحو) أبو الأسود الدؤلي، جاء إلى زياد بالبصرة فقال : إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم ، وتغيرت ألسنتهم ، أفتأذنُ لي أن أضع للعرب كلاماً يقيمون به كلامهم ؟ قال : لا ، فجاء رجل إلى زياد ، فقال : أصلح الله الأمير ! تُوفي أبانا وترك

بنون ، فقال زياد : توفى أبانا وترك بنون ! ادعُ لى أبا الأسود ، فقال : ضع للناس الذى كنت نهيتك أن تضع لهم .

وهناك روايات أخرى كثيرة تدور حول الخطأ فى الإعراب ودوره فى وضع النحو ، وتكاد تلك الروايات تجمع على أن أبا الأسود هو الذى وضع أسس النحو العربى ، ولكن الخلاف يكمن فى تحديد مَنْ أشار عليه بذلك : هل هو عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؟ أو على بن أبى طالب كرم الله وجهه ؟ أو زياد بن أبية ؟ .....

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن انتشار اللحن والفساد اللغوى ليس هو السبب الوحيد فى وضع النحو ، ولكن يتصل بذلك الدور الذى يمكن أن يؤديه النحو ، وخاصة الإعراب فى فهم كتاب الله الكريم وتفهيمه ، وقد أوضح ذلك أبو محمد مكى بن أبى طالب القيسى (٣٥٥ - ٤٣٧ هـ) فى مقدمة كتابه (مشكل إعراب القرآن) حين قال :

« ورأيتُ من أعظم مايجب على الطالب لعلوم القرآن ، الراغب فى تجويد ألفاظه وفهم معانيه ، ومعرفة قراءاته ولغاته ، وأفضل ما القارئ إليه محتاج معرفة إعرابه ، والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه ؛ ليكون بذلك سالماً من اللحن فيه، مستعيناً على إحكام اللفظ به ، مطلعاً على المعانى التى قد تختلف باختلاف الحركات ، متفهماً لما أراد الله به من عباده ؛ إذ بمعرفة الإعراب تُعرف أكثر المعانى ، وينجلى الإشكال ، فتظهر الفوائد ، ويفهم الخطاب ، وتصح معرفة الحقيقة » .

وبعد هذا الحديث عن نشأة النحو ودور أبى الأسود فى هذا المجال ، نتوقف أمام أوائل النحاة للتعرف على جهودهم فى تلك النشأة ونبدأ بالحديث

عن :

ابن أبي إسحاق : هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ هـ ، وهو أول من بعج [٣] النحو ومدَّ القياس وشرح العلل ، وكان مائلاً إلى القياس في النحو ، والدليل على ذلك أن يونس بن حبيب سأله : هل يقول أحد « الصَّوِيق » [٤] ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وماتريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطّرد وينقاس .

وكان ابن أبي إسحاق كثير التعرض للفرزدق (همام بن غالب) لورود بعض الشواذ النحوية في شعره ؛ فقد سمعه ينشد قوله في مدح بعض بني مروان:

وعضُّ زمانٍ يابنَ مروان لم يدعْ   من المالِ إلا مسحتاً أو مجَّرف [٥]

فرد عليه الرفع لكلمة « مجرف » ؛ لأن القياس النحوى يستوجب نصبها عطفاً على كلمة « مسحتاً » ، ولكن الفرزدق رفعها على الاستئناف حتى لايصيب الإقواءُ القصيدة ؛ أى اختلاف حركة الرَّوِى ؛ فهي قافية مرفوعة.

وسمع ابن أبي إسحاق الفرزدق في مديحه ليزيد بن عبد الملك يقول :

---

(٣) بعج : فتق .

(٤) السويق : دقيق الحنطة الناعم .

(٥) المسحت والمجرف : المستأصل .

مستقبلين شمالَ الشامِ تضربُنا ... بحاصبٍ كنديفِ القطن منثورِ

على عمائمـــنا يُلقى وأرحِلنا ... على زواحف تزجّى مخُّها ريرِ (٦)

فردّ عليه جر كلمة « رير » ؛ لأن حقها الرفع فهى خبر للمبتدأ «مخها» . وقد اضطر الفرزدق إلى التغيير ؛ فقال :

على زواحفَ تُزجيها محاسيرِ (٧)

وقد ضاق الفرزدق بانتقادات ابن أبي إسحاق له فهجاه بقصيدة ، قال في تضاعيفها :

فلو كان عبدُ الله مولى هجوتُه ... ولكنّ عبدَ الله مولى مواليا (٨)

وما كاد يسمع منه هذا البيت حتى قال : « أخطأتَ أخطأتَ ، إنما هو مولى موالٍ » . ويقصد ابن أبي إسحاق بذلك خطأ الفرزدق في معاملة «موال» المضافة معاملة الممنوع من الصرف ؛ فقد جرها بالفتحة ، وكان ينبغي عليها صرفها ومعاملتها معاملة « جوارٍ» و « غواشٍ » ؛ إذ إن قياس النحو يوجب حذف الياء حين التنوين رفعاً وجراً .

---

(٦) الشمال : الريح الباردة ، والحاصب : ما تناثر من دقاق البرد والثلج ، والزواحف : الإبل التى أعيت وأنضاها السفر ، والإزجاء : السوق ، والرير : المخ الذى ذاب فى العظم حتى كأنه ماء .

(٧) محاسير : جمع محسور ، وهو المتعب المجهد .

(٨) المولى : الحليف ، والرجل إذا كان ذليلاً ، يوالى قبيلة وينضم إليهم ليعتز بهم، وإذا والى مولى كان أذل ذليل ، وأراد بالموالى الحضرميين ، وكانوا موالى بنى عبد شمس بن عبد مناف.

عيسى بن عمر الثقفي : هو مولى خالد بن الوليد المخزومي ، نزل في ثقيف ، وأخذ عن ابن أبي إسحاق ، وقد توفي سنة ١٤٩ هـ . وصنف كتابين في النحو ، يُسمَّى أحدهما « الجامع » والآخر « الإكمال » ، وفيهما يقول الخليل بن أحمد ، وكان الخليل قد أخذ عنه :

ذَهَبَ النحو جميعاً كلُّه غيرَ ما أحدث عيسى بن عمرْ
ذاك إكمالٌ وهذا جامعٌ فهما للناس شمسٌ وقمرْ

ولكن هذين الكتابين مفقودان .

وقد روى سيبويه عنه في كتابه بعض الروايات ، ومن ذلك أن بعض العرب ينشد هذا البيت لأبي الأسود الدؤلي :

فألفيتهُ غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكرُ اللهَ إلا قليلا

بحذف التنوين من « ذاكر » لالتقاء الساكنين ؛ أولهما ساكن التنوين ، والآخر ساكن « الدال » في « الله » . قال سيبويه : « لم يحذف التنوين استخفافاً ليعاقب المجرور ، ولكنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما قال : رَمَى القومُ » .[9] ومن أقيسته ما حكاه سيبويه عنه من أنه كان يقيس نصب كلمة « مطراً » في قول الأحوص :

سلامُ الله يا مطراً عليها وليس عليك يامطرُ السلامُ[10]

---

(٩) الكتاب : ١ / ١٦٩ .

(١٠) السابق : ٢ / ٢٠٢ ومابعدها . و « مطر » اسم رجل تزوج امرأة كان يهواها الأحوص ويشبب بها . وهناك رواية بالرفع والتنوين « يامطرٌ » وهو منادى مبني على الضم في محل نصب ، وقد نونه الشاعر لأجل الضرورة الشعرية ، وهو منادى مفرد علم ؛ لذلك جاء « مطر » الثاني دون تنوين على الأصل في باب النداء .

على النصب في قولنا : « يا رجلاً » ؛ أي إن « مطراً » منونة منصوبة على أنها نكرة غير مقصودة .

أبو عمرو بن العلاء : وهو العلم المشهور في علم القراءة ، واللغة، والعربية، وكان من الشأن بمكان . واسمه « زبّان » ، ويروى أن الفرزدق جاء معتذراً إليه من أجل هجو بلغه عنه ،فقال له أبو عمرو :

هجوتَ زبانَ ثم جئتَ معتذراً　　　من هجو زبان ، لم تهجو ولم تدَعُ

فهذا يدل على أن اسمه زبان . واختلفوا في اسمه اختلافاً كبيراً ، حتى لقد أطلق عليه بعض المراجع واحداً وعشرين اسماً ، وجعل كنيته هي اسمه. وقد توفي أبو عمرو سنة ١٥٤ هـ في خلافة المنصور .

وأبو عمرو ثقة فيما يرويه ؛ لأنه كان يهتم بالتدقيق للتوصل إلى الضبط الصحيح لبعض الكلمات ، وقد رُوى عنه قوله : « كنتُ هارباً من الحجاج بن يوسف ، فخرجتُ في الغَلَس أريد التنقل من الموضع الذى كنت فيه إلى غيره، فسمعتُ منشداً ينشد :

ربما تكره النفوس من الأمـــ　　　ـــرِ له فَرْجةٌ كحل العقَــالِ

وسمعت عجوزاً تقول : مات الحجاج ، فما أدرى بأيهما كنت أسرّ ، أبقول المنشد « فَرجة » بالفتح ، أم بقول العجوز : مات الحجاج ؟ ويعود السبب في ذلك إلى الاشتباه عليه : هل « فرجـــة » بفتح الفـــاء أو ضمهـــا .(١١)

---

(١١) الفَرْجة في الأمر ، والفُرجة في الحائط وغيره .

وكان بعض اللغويين يسأل أبا عمرو عما يتصل بالألفاظ في اللغة العربية واشتقاقها ، ولم يكن ليجيب إلا عن علم وبينة ، والدليل على ذلك أنه سُئل عن اشتقاق الخيل فلم يعرف ، فمر أعرابيٌّ مُحرِم [١٢] ، فأراد السائل سؤال الأعرابي ، فقال له أبو عمرو : دعني ، فأنا ألطف بسؤاله وأعرف ، فسأله ، فقال الأعرابي : اشتقاق الاسم من فعل المسمى . فلم يعرف مَنْ حضر ما أراد الأعرابي ، فسألوا أبا عمرو عن ذلك ، فقال : «ذهب إلى الخُيلاء التي في الخيل والعُجب ؛ ألا تراها تمشي العِرَضْنة خُيلاءً وتكبراً» .

وكان أبو عمرو يجل السابقين وينزلهم منزلتهم التي هم جديرون بها ، ويُروى عنه قوله : « إنما نحن بالإضافة إلى مَنْ كان قبلنا كبَقْلٍ في أصول رُقْل » ؛ أي نخل طوال ، وهذا يدل على كماله في فضله ، قال الشاعر :

وما عبَّر الإنسانُ عن فَضْلِ نفسِه ... بمثل اعتقادِ الفضلِ في كـلِ فاضلِ
وإنَّ أخسَّ النقص أن يرمي الفتى ... قذى العينِ عنـه بانتقـاصِ الأفاضلِ

الخليل بن أحمد : هناك عدة دراسات وضعها المحدثون حول الخليل وحياته وفكره اللغوي ، ونقدم تعريفاً به على نحو ماورد في كتب الطبقات والتراجم .

هو أبو عبد الرحمن بن أحمد البصري الفراهيدي . وكان يونس بن حبيب يقول : الفُرْهودي مثل فردوس ، وهو حي من الأزد . ولم يُسمَّ أحد

(١٢) محرم : لم يخالط أحداً من أهل الحضر .

بأحمد بعد رسول الله ﷺ قبل والد الخليل . وكان الخليل ذكياً فطناً شاعراً، سيد أهل الأدب قاطبة ؛ في علمه وزهده ، واستنبط من العروض ومن علل النحو مالم يستنبط أحد ، وما لم يسبقه إلى مثله سابق ؛ وهو القائل :

اعمَلْ بعلمي ولا تنظر إلى عملي يَنفعْك علمي ولا يضررك تقصيري

وكان الخليل – رحمه الله – من الزهاد في الدنيا المعرضين عنها، ويروى أنه وجَّه إليه سليمان بن علي من الأهواز لتأديب ولده ، فأخرج الخليل إلى رسول سليمان خبزاً يابساً ، وقال : كلْ ، فما عندي غيره ، ومادمتُ أجده فلا حاجة لي إلى سليمان ، فقال له الرسول : فما أبلغه عنك؟ فأنشأ يقول :

أبلغْ سليمـــــانَ أني عنه في سَعَةٍ وفي غـــنى غير أني لستُ ذا مالِ
سخِّي بنفـــسي أني لا أرى أحداً يموت هزلاً ولا يبقى علــى حال
والفقر في النفس لا في المال تعرفُه ومثلُ ذاك الغنى في النفس لا المال
فالرزق عن قَدَرٍ لا العجـــز ينقصه ولا يزيدك فيه حـــولُ محـــتالِ

وهو أول من استخرج علم العروض ، وضبط اللغة ، وأملى (كتاب العين) على الليث بن المظفر . وكان أول من حصر أشعار العرب . وكان يقول البيتين والثلاثة ونحوها في الآداب ؛ مثل ماروى عنه أنه كان يقطِّع العروض، فدخل عليه ولده في تلك الحالة ، فخرج إلى الناس وقال : إن أبي قد جُنَّ ، فدخل الناس عليه فرأوه يقطع العروض ، فأخبروه بما قال ابنه، فقال له :

لو كنتَ تعلمُ ما أقولُ عذرتَنى   أو كنتَ تعلم ما تقولُ عذلْتُكا

لكن جهلتَ مقالتى فعذلتنى   وعلمتُ أنك جاهـل فعذرتُكا

ويروى عن سفيان الثورى (ت ١٦١ هـ) أنه كان يقول : من أحبَّ أن ينظر إلى رجل خُلق من الذهب والمسك ؛ فلينظر إلى الخليل بن أحمد.

وتوفى الخليل سنة ١٦٠ هـ ، أو ١٧٠ هـ .

* * *

وبعد هذا الحديث عن « أوائل النحاة » وهم من مدرسة البصرة، نشير إلى أن هناك نحاة آخرين يجب الإلمام بحياتهم ، والتعرف على جهودهم النحوية واللغوية ، وسوف نتوقف أمام بعض هؤلاء النحاة حين العرض لأعمالهم العلمية .

ولعله مما يكمل الحديث عن نشأة النحو العربى التوقف أمام كتب الطبقات والتراجم ودورها فى بيان تلك النشأة والتعريف بأعلام الدراسات النحوية ، وهذا هو الموضوع التالى .

- ٢ -

كتب الطبقات والتراجم

١ - (مراتب النحويين) لأبى الطيب اللغوى (ت ٣٥١ هـ)

٢ - (طبقات النحويين واللغويين) للزُّبيدى (ت ٣٧٩ هـ)

٣ - (نزهة الألباء) لأبى البركات الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ)

تحتل كتب « الطبقات والتراجم » مكانة متميزة في تاريخ الدراسات اللغوية ، ويعود السبب في ذلك - من وجهة نظرنا - للأمور الآتية :

١ - تساعد تلك الكتب على الإلمام بحياة أعلام اللغة والنحو ، وتقدم للباحث المعاصر العون في التعريف لما يعرض له من شخصيات ؛ لذلك يجب على أي مشتغل بالدراسات اللغوية معرفة التطور التاريخي للتأليف في الطبقات والتراجم .

٢ - تحتوي تلك الكتب على ثروة لغوية ونحوية لا بأس بها ؛ لذلك من الأبحاث التي يمكن القيام بها التوقف أمام الدرس اللغوي في كتب الطبقات والتراجم ، وتحليل الروايات الواردة بها ؛ لأن مؤلفيها تعرضوا لبعض الظواهر المتصلة بأصوات اللغة وأبنيتها الصرفية وتراكيبها النحوية ودلالة ألفاظها.

٣ - تهتم بعض كتب الطبقات والتراجم بالعرض لبعض القضايا المتصلة بـ « الخلاف النحوي » بين اللغويين في الأمصار المختلفة التي ينتمون إليها، وبالشيوخ الذين تلمذوا لهم ؛ لذلك يمكن الاعتماد عليها في التأريخ لمسائل الخلاف في النحو العربي .

٤ - تفيد كتب الطبقات والتراجم في التعرف على نشأة بعض الظواهر في العربية ، وتتبع التطور التاريخي الخاص بها ؛ وذلك كظاهرة « اللحن » التي أرخت لها ، وحاولت التعليل لتسربها في العربية وتداولها على الألسنة. كما تفيد تلك الكتب في التعرف على أسباب وضع النحو وأوائل النحاة والجهود التي بذلوها في هذا المجال . وقد أفدنا منها حين حديثنا في بداية هذا الكتاب عن نشأة النحو العربي .

٥ - يخلط بعض الباحثين بين أسماء الشخصيات اللغوية ، وحين الرجوع إلى كتب الطبقات والتراجم يمكن الابتعاد عن هذا الخلط ، وقد أشار أبو الطيب اللغوى المتوفى سنة ٣٥١ هـ إلى أن كثيراً من أهل دهره لايفرقون بين أبي عبيدة وأبي عبيد ، وبين الشئ المنسوب إلى أبي سعيد الأصمعي ، أو أبي سعيد السكرى ، أو أبي سعيد الضرير ، ويحكون المسألة عن الأحمر ، فلا يدرون أهو الأحمر البصرى ، أو الأحمر الكوفي .... ثم يضيف قوله : « ولقد رأيت نسخة من كتاب الغريب المنصف على ترجمته : تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام الجمحي ، وليس أبو عبيد بجمحي ولا عربي، وإنما الجمحي محمد بن سلام مؤلف كتاب طبقات الشعراء ، وأبو عبيد في طبقة من أخذ عنه » .

وحين أردنا التعريف بمكانة كتب الطبقات والتراجم في تاريخ الدراسات اللغوية اخترنا منها ثلاثة هي :

١ - مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوى (ت ٣٥١ هـ) .

٢ - طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزُّبيدى (ت ٣٧٩ هـ)

٣ - نزهة الألبـــاء في طبقـــات الأدباء لأبي البركات الأنبـــارى (ت ٥٧٧ هـ)

* * *

مراتب النحويين

مؤلف هذا الكتاب هو عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي ، وُلد في عسكر مُكْرَم – وهي بلدة مشهورة في نواحي خوزستان – ونشأ فيها وحذق النحو واللغة ، ورحل إلى بغداد ، ثم قدم حلب ، وظل فيها إلى أن كانت ليلة الثلاثاء لثمانٍ بقين من ذي القعدة سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة دخل الدمستق حلب ، وأخذ منها خلقاً من النساء والأطفال، وقتل معظم الرجال ، ولم يسلم منه إلا من اعتصم بالقلعة من العلويين والهاشميين والكتّاب وأرباب الأموال . فكان أبو الطيب فيمن قُتل مع أبيه في تلك المحنة، ولعلها هي التي ذهبتْ بمعظم آثاره وأخباره .

وقد وصلتْ إلينا بعض آثاره ، ومن أهمها ما يأتي :

١ – الإبدال : نشره عز الدين التنوخي ، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق سنة ١٩٦٠ م .

٢ – الأضداد في كلام العرب : حققه الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٩٦٣م .

٣ – شجرة الدر في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة : نشره محمد عبد الجواد – سلسلة الذخائر (٢١) – دار المعارف ، الطبعة الثانية ١٩٦٨م.

نأتي ، بعد ذلك ، إلى كتابه (مراتب النحويين) فنجده يبدأ بمقدمة تدور حول خلط بعض المشتغلين بالعلم والمعرفة بين أسماء اللغويين وعدم

التمييز بينهم ، وأشار أبو الطيب إلى العلم والعلماء وأصنافهم عند الخليل بن أحمد ، وبعد ذلك يقول : « فرسمتُ فى هذا الكتاب مايفتح الغفلة ، ولايسع العقلاءَ الجهلُ به » . واهتم أبو الطيب بالإشارة إلى أول ظهور اللحن فى الكلام ، وحياة أبى الأسود الدؤلى وجهوده فى مجال وضع أسس النحو العربى ، والذين أخذوا عنه ، ثم يبدأ فى الترجمة لبعض اللغويين كعبد الله بن أبى إسحاق وأبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وسواهم .

وقد توقف أبو الطيب اللغوى أمام بعض النحاة موضحاً دورهم الذى أغفله الكثيرون ، ومن أولئك يحيى بن يعمر الذى قال عنه : « ولايذكر أهل البصرة يحيى بن يَعْمَر فى النحويين ، وكان أعلم الناس وأفصحهم ؛ لأنه استبد بالنحو غيره ممن ذكرنا فكانوا هم الذين أخذ الناسُ عنهم ؛ وانفرد يحيى بن يعمر بالقراءة ... » .(١)

واهتم أبو الطيب بتوضيح مكانة علماء البصرة فى الدراسات النحوية ؛ لذلك بعد أن ذكر بعض أئمة الكوفة قال : « والذين ذكرنا من الكوفيين هم أئمتهم فى وقتهم ، وقد بيّنا منزلتهم عند أهل البصرة ؛ فأما الذين ذكرنا من علماء البصرة فرؤساء علماء معظمون غير مدافَعين فى المِصْرين جميعاً . ولم يكن بالكوفة ولا فى مِصر من الأمصار مثل أصغرهم (الضمير يعود على علماء البصرة) فى العلم بالعربية ، ولو كان لافتخروا به ، وباهَوْا بمكانه أهل البلدان ، وأفطروا فى إعظامه ، كما فعلوا بحمزة الزيات» .(٢) والحقيقة أن

---

(١) مراتب النحويين : ٥٠ .

(٢) السابق : ٥١ . وحمزة هو أبو عمارة حمزة بن حبيب الزيات المتوفى سنة ١٥٦ هـ .

الذى يلفت النظر تحامل أبى الطيب على الكوفيين ، والدليل على ذلك أنه نقل عن أحد الرواة قوله : « لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن ولا كلام العرب ، ولولا أن الكسائى دنا من الخلفاء فرفعوا ذكره لم يكن شيئاً ، وعلمه مختلط بلا حُجج ولا علل ، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنه كان يلقنهم مايريد ، وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن ، وهو قدوتهم ، وإليه يرجعون » .

واهتم أبو الطيب اللغوى بالحديث عن انتقال العلم إلى بغداد قائلاً : «فلم يزل أهل المصرين (البصرة والكوفة) على هذا حتى انتقل العلم إلى بغداد قريباً ، وغلب أهل الكوفة على بغداد ، وحدثوا الملوك فقدموهم ، ورغب الناس فى الروايات الشاذة ، وتفاخروا بالنوادر ، وتباهوا بالترخيصات وتركوا الأصول ، واعتمدوا على الفروع ، فاختلط العلم » .

وبعد هذا العرض لما احتوى عليه كتاب (مراتب النحويين) نقدم النصوص الأولى منه للتعرف على طريقة أبى الطيب اللغوى فى معالجة موضوع كتابه ، معتمدين على النسخة التى حققها الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار نهضة مصر – الفجالة – القاهرة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

* * *

صلى الله على محمد [1]

أمتعني الله ببقائك ، وحسَّن الدفاع عن حوبائك ، ووفَّقك في دينك ورأيك ، وجعلك لكل خير سبباً ، ورزقك إليه مذهبا .

إنَّ اختلاف هِمَم النفوس بحسب اختلافها في الفضل ، ومناسبتها للعلم على قدر مناسبتها للعقل ، والنفسُ النفيسة تتأذَّى بفقد العلم ، أكثر مما يتأذى الجسم بعدم الطُّعم .

وإنك – أعزَّك الله – شكوتَ إلى دفْعَةً بعد أُخرى ، وثانية بعد أُولى ، شدَّةَ تفاوت مايصلُ إلى سَمعك وقلبك من كلام أهلِ العصبيَّة ، في المفاضلة بين أهل العربيَّة ، وادِّعاء كلِّ قومٍ تقدُّمَ مَنْ ينتمون إليه ، ويعتمدون في تأدُّبهم عليه ، وهمْ لايدرون عمَّن روى ، ولا مَنْ روَى عنه ، ومن أين أخذَ علمَهَ ، ولا مَن أخذَ منه ؛ وقد غلَب هذا على الجهَّال ، وفشا في الرُّذَال [2] ، حتَّى إن كثيراً من أهل دهرنا لا يُفرِّقون بين أبي عُبيْدة وأبي عُبَيد ، وبين الشيء المنسوب إلى أبي سعيد الأصمعيّ أو أبي سعيد السكَّريّ أو أبي سعيد الضَّرير . ويَحكون المسألة عن الأحمر ؛ فلا يدرون أهو الأحمر البَصريّ ، أو الأحمر الكوفيّ ، ولا يصلون إلى العلم بمزيَّة مابين أبي عمرو ابن العَلاء وأبي عمرو الشيبانيّ ؛ ولا يَفصلون بين أبي عُمَر عيسى بن عمر الثقَفيّ ، وبين أبي عمَر صالح بن إسحاق الجرْميّ . ويقولون : « قال الأخفش» ، ولا يَفرِقون بين أبي الخطَّاب الأخفش وأبي الحسن سعيد بن

(١) هذه هي بداية كتاب (مراتب النحويين) .

(٢) الرذال : جمع رذيل ، وأرذال ، ورذال ، وهو الدون الخسيس .

مَسعدة الأخفش البصريَّين وبين أبي الحسن عليّ بن المبارك الأخفش الكوفيّ ، وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش بالأمس صاحب محمد بن يزيد وأحمد ان يحيي ، وحتي يظنّ قوم أنّ القاسم بن سلاّم البغداديّ ومحمد بن سلاّم الجمحيّ صاحب الطبقات أخوان .

ولقد رأيتُ نسخةً من كتاب « الغريب المصنَّف » على ترجمته : «تأليف أبي عبيد القاسم بن سلاّم الجُمَحيّ » ، وليس أبو عبيد بجُمحيّ ولا عَربيّ ؛ وإنما الجُمَحيّ محمد بن سلاّم مؤلف كتاب « طبقات الشعراء » ، وأبي عُبيد في طبقة مَن أخَذ عنه ... إلى غير هذا مما لا يفيدك ذكْرُه علما .

فلمَّا اجتَمع شكواكَ ما تشكَّيتَه (٣) إلي ما أرى الناسَ يتهافتون فيه خبْطَ عَشواء ، وصيْدَ غَلْماء ، ورأيتُك إذا أجريتُ منه شيئاً انتقرتَه ، وأسرعتَ إلى تعليقه وافترصتَه ؛ أشفقت من لَبْس يَدخل عليك فيه ، أو سهو يَحملك على باطل تحكيه ؛ وأُعيذ إخواني بالله مما لا يَسُرُّني في الأعداء ، ولا أَفرحُ به في البُعَداء ، وذوى الشنآن والبغضاء ، فرسمتُ لك في هذا الكتاب ما تقْبح الغفلةُ عنه ، ولا يَسعُ العقلاءَ جهله ، وجمعتُ ما خشيتُ من تفرُّقه عليك ، وخفتُ أن يَصْعُبَ إلقاؤه إليك . وأرجو ألا أُقصِّر عمّا يُقنعك ، ولا أتعدّى إلى تطويل لا ينفعك ، بإذن الله .

* * *

---

(٣) تشكّى : اشتكى .

واعلم – علمتَ الخيرَ وعملتَ به – أن أكثرَ آفات الناس الرؤساءُ الجهّال ، والصُّدورُ الضُّلاّل ، وهذه فتنةُ الناسِ على قديمِ الأيّام وغابرِ الأزمان، فكيفَ بعصرنا هذا ، وقدْ وَصلْنا إلى كدَرِ الكدَرِ ، وانتهَينا إلى عكَرِ العكَرِ ! وأُخذ هذا العلمُ عمَّن لا يَعلم ولا يَفقه ، ولا يُحسِنُ ولا يَتقه [٤] ، يفهِم الناسَ ما لا يَفهَم ، ويعلمهم عند نفسه وهو يَعلم ، يَتقلّد كلَّ علمٍ ويدَّعيه، ويَركبُ كلَّ إفكٍ ويَحكيه ، يَجهلُ ويَرى نفسه عالما ، ويَعيبُ من كان من العَيبِ سالما .

يتعاطَى كلَّ شيءٍ وهوَ لا يُحسنُ شيّا

فهو لا يزداد رُشدا إنمـا يزداد غَيّــا

ثم لا يَرضَى بهذا حتى يعتقد أنه أعلم الناس ، ولا يَمنعه ذلك حتى يظنّ أن كلَّ مَن أُخذ هذا العلم عنه لو حُشروا لاحتاجوا إلى التعلّم منه، فهو بلاء على المتعلمين ووبالٌ على المتأدبين ، إن رَوَى كذَب ، وإن سئل تذبذَب، وإن نوظر صَخِب ، وإن خُولفَ شغَب ، وإن قُرر عليه الكلامُ سَبّ .

يصيب وما يَدرى ، ويُخطِئ وما دَرَى

وكيف يكون النَّوْكُ إلاّ كذلكا ! [٥]

فالواحد من هؤلاء فى طبقة من الجهل لا تُدرَك بالمقياس ولم يَهتد إليها الخليل حين طبّق الناسَ .

---

(٤) يتقه : يفهم .

(٥) من أبيات لأبى الأسود الدؤلى . والنَّوْك : الحمق .

أخبرنَا محمد بن يحيى بن العباس (٦) قال : حدثنا أبو أحمد محمد بن موسى البربريّ (٧) قال : حدثنا الزبير بن بكّار (٨) قال : حدثنا النضر بن شُميل قال : سمعتُ الخليلَ يقول : من الناس مَن يدرى ويدْرى أنه يدرى فذاكَ عالمٌ فاتّبعوه ، ومنهم مَن يدْرى ولا يدْرى أنه يدْرى فذاكَ ضالّ فارشدِوه ، ومنهم مَن لا يدرى ويدرى أنه لا يدرى فذاكَ طالبٌ فعلّموه ، ومنهم مَن لا يدرى أنّه لا يدرى فذاك جاهلٌ فاحْذَروه .

ولقد بلغنى عن بعض من يختصّ بهذا العلم ويَرويه ، ويزعم أنه يُتقنه ويَدْريه ، أنه أسنَد شيئاً فقال : « عن الفرّاء عن المازنيّ » ، فظنّ أن الفرّاءَ الذى كان هو بإزاء الأخفش كان يَروى عن المازنيّ !

وحُدِّثت عن آخرَ أنه رَوى مناظرةً جرتْ بين ابن الأعرابي والأصمعيّ، وهما ما اجتمَعا قطّ (٩) ، وابن الأعرابيّ بإزاء غلمان الأصمعيّ ، وإنما كان يردُّ عليه بعده ؛ وحَرىٌّ بمن عَمِىَ عن معرفة قوم أن يكون عن علومهم أعمَى وأضلّ سبيلا .

قال : فرسمت فى هذا الكتاب ما يفتح القفلة ، ولا يسع العقلاء الجهل به .

---

(٦) هو أبو بكر الصولي ، شيخ المؤلف ، اشتهر بالرواية والحفظ ، ودوّن أخبار الوزراء والكتاب والشعراء والرؤساء ، توفي سنة ٣٣٥ هـ .

(٧) هو محمد بن محمد بن موسى بن حماد أبو أحمد المعروف بالبربرى ، توفي سنة ٢٩٤ هـ .

(٨) هو الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام ، توفي سنة ٢٥٦ هـ .

(٩) هناك بعض الروايات التى تشير إلى إجتماع ابن الأعرابي والأصمعي .
انظر (طبقات النحويين واللغويين) للزبيدى : ١٩٦ .

(أول ظهور اللحن في الكلام)

واعلم أنّ أوّل ما اختلّ من كلام العرب فأحوجَ إلى التعلُّم الإعرابُ ، لأن اللحْن ظهرَ في كلام الموالي والمتعربين من عَهْد النبيّ ﷺ . فقد روينا أن رجلاً لَحن بحضرته فقال : « أرشدوا أخاكم . فقد ضلّ » .

وقال أبو بكر رضي الله عنه : لأنْ أقرأَ فأُسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألْحَن . فقد كان اللحنُ معروفاً ؛ بل قد روّينا من لفظ النبيّ ﷺ أنه قال : «أنا من قريش ، ونشأتُ في بني سعد ، فأنّى ليَ اللحنُ !.»

وكتب كاتبٌ لأبي موسى الأشعريّ إلى عمر : « من أبو موسى » ؛ فكتبَ إليه عمر : سلام عليك، أما بعد فاضربْ كاتبَك سوّطاً واحداً ، وأخر عطاءَه سنة .

وكان عليّ بن المدينيّ (١٠) لا يغيّر الحديثَ وإن كان لَحْناً ، إلا أن يكون من لفظ النبيّ ﷺ ، فكأنه يجوِّز اللحنَ على مَن سواه .

(أبو الأسود الدؤلي)

ثم كان أوّلَ مَن رسم للناس النحوَ أبو الأسود الدؤليّ فيما حدّثنا به أبو الفضل جعفر بن محمد بن بايتويه قال : حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن حميد قال : أخبرنا أبو حاتم السجستانيّ ، وأخبرنا أبو بكر محمد بن يحيى قال :

---

(١٠) هو علي بن عبد الله بن جعفر المديني ، بصري ، وأصله من المدينة ، له عدة مصنفات في الحديث ، وتوفي سنة ٢٣٤ هـ .

حدّثنا محمد بن يزيد النحويّ قال : حدّثنا أبو عمرَ الجرْميّ ، عن الخليل ، قالوا : وكان أبو الأسود أخذَ ذلك عن أمير المؤمنين عليّ عليه السلام لأنه سمع لحناً ، فقال لأبي الأسود : اجعل للناس حروفا وأشار له إلى الرّفع والنّصْب والجرّ – فكان أبو الأسود ضَنِيناً بما أخذَه من ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام .

وقد اختُلف في اسم أبي الأسود ، حدّثنا جعفر بن محمد قال : أخبرنا أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهريّ قال : حدّثنا عُمر بن شبّة أبو زيد [11] قال : اسمُ أبي الأسود عمروُ بن سفيان بن ظالم .

وحدّثنا عبد القدوس بن أحمد التُّسْتَرى قال : حدثنا محمد بن يزيد قال : سمعتُ عَمرو بن بحر الجاحظ يقول : اسمُ أبي الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان .

وأخبرنا جعفر بن محمد قال : أخبرنا أبو بكر أحمد بن عبد العزيز قال : حدّثنا أبو زيد عمر بن شبّة قال : أخبرنا الأصمعيّ أنه سمع عيسى بن عمرَ يقول : هو أبو الأسود الدؤليّ – بفتح الهمزة – منسوب إلى الدُّئل، بكسر الهمزة – وإنما فتحوها للنسبة ؛ كما نَسبوا إلى تغلِب تغلَبيّ ، وإلى يَثرِب يثرَبيّ ، قال : والدُّئل : أبو قبيلة من كنانة ، سمّيَ باسم دابّة يقال لها: الدُّئل ، بين ابن عِرْس والثعلب .

قال عمر بن شبّة : وأنشدنا الأصمعيّ لكعب بن مالك :

---

(11) هو عمـــر بن شبة بن عبيـــدة النميرى أبو زيد البصــــرى ، الحافظ الأخبارى ، وتوفى سنة ٢٠٢ هـ .

جـــاءُوا بجيش لو قيـــس مُعْرَسُهُ

ما كـــان إلاّ كَمُعْرَسِ الدُّئِل [١٢]

والعامّة تقول : « أبو الأسود الديليّ » ، وذلك خطأ ؛ لأنهم ينسبونه إلى غير قبيلته .

أخبرنا عبد العزيز بن يحيى قال : أخبرنا محمد ان زكريا الغَلابيّ قال: حدّثنا الزّبير بن بكار قال : الدُّئل في كنانة ، وهم رهطُ أبي الأسود . والدّول في حنيفة ، والديلُ في عَبد القيس .

أخبرنا جعفر بن محمد قال : أخبرنا إبراهيم بن حميد قال : أخبرنا أبو حاتم قال : كان أبو الأسود فيما زعموا وُلد في الجاهليّة .

أخبرنا محمد بن يحيى قال : أخبرنا محمد بن يزيد عن الجرّميّ عن الخليل قال : لم يَزلْ أبو الأسود ضنينا بما أخذه عن عليّ عليه السلام ؛ حتىّ قال له زياد : قد فسدتْ ألسنةُ الناس ، وذلك أنهما سَمِعَا رجلا يقول : « سقطتْ عَصاتي » فدافعه أبو الأسود .

وأخبرنا جعفر بن محمد قال : أخبرنا إبراهيم بن حُمَيد قال : حدثنا أبو حاتم السجستانيّ قال : حدّثنا محمد بن عبّاد المهلّبيّ عن أبيه : سمع أبو الأسود رجلاً يقرأ : « أنّ الله بريءٌ من المشركين ورسوله » [١٣] ، بكسر اللام ، فقال : لا أظنّ يَسَعُني إلاّ أن أضع شيئاً أُصلح به نحوَ هذا ؛ أو كلام هذا معناه . فوضَع النحوَ .

---

(١٢) المعرس : مكان النزول آخر الليل .

(١٣) التوبة / ٣ .

قال : وكان أوّلَ من رَسَمه ، فوَضَع منه شيئاً جليلا ، حتى تعمّق النظرُ بعد ذلك وطوّلوا الأبواب .

ويقال : بل كان وضَعَه ليتعلّمه بنو زياد ، لأنهم كانوا يلحنون ، فكلّمه زياد في ذلك .

وكان أعلمَ الناسِ بكــلام العرب ، وزعموا أنه كان يُجيب في كلّ اللغة

ومما يدلّ على صحة هذا ما حدثنا به محمد بن عبد الواحد الزاهد[١٤] قال : أخبرنا أبو عمرو بن الطوسيّ عن أبيه عن اللحيانيّ في كتابه « النوادر » قال : حدّثنا الأصمعيّ قال : كان غلامٌ يُطيف بأبي الأسود يتعلّم منه النحوَ ، فقال له يوما : ما فعلَ أبوكَ يابُنَيّ ؟ قال : أخذتْه حُمّى ، فَضَخَتْه فَضْخا ، وطبختْه طبخا ، وفَنَخَتْه فَنْخا ، فتركتْه فرْخا ؛ قال : فما فعلت امرأةُ أبيك التي كانت تُشارُّه ، وتُجارُّه ، وتُزارُّه ، وتُهارُّه ، وتُمارُّه ؟ قال: خيراً ، طلّقها وتزوّج غيرها ، فحَظِيَتْ ، ورضِيَتْ وبَظِيَتْ ؛ قال : ما « بظِيَتْ » يا بن أخي ؟ قال : حرفٌ من العربيّة لم يبلغْك ؛ قال : لا خيرَ لك فيما لم يبلغني منها .

قوله : « فضخته فَضْخاً » ، من قولهم : فضختُ الشيَ أفضخُه فَضْخا إذا شدَختَه ؛ والفَضيخُ من النبيذ مايُتّخذ من البُسْر والرُّطَب إذا فُضِخا ، أي شُدِخا، قال الراجز :

---

(١٤) هو أبو عمر الزاهد محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم المعروف بغلام ثعلب ، وتوفي سنة ٣٤٥ هـ .

إذا رأيتَ أنجمـــا من الأسَدْ
جبهتَه أو الخراةَ والكتَدْ
بالَ سُهَيلٌ في الفَضيخ فَفَسَدْ
وطابَ ألبانُ اللقـــاح وبرَدْ (١٥)

وقوله : « وفنخته فنخا » من قولهم : فَنختُ رأسَه فنْخا ، إذا فتتّ العظمَ من غير شقّ ولا إدماء ؛ قال الراجز :

واللــه لولا أن يَحُـــشَّ الطُّبَّخْ
بي الجَحيمَ حيثُ لا مستصرَخْ
لَعَلـــــمَ الجُهّالُ أنّيَ مِفْنَخْ
لهامِهِـــمْ أرُضُّه وأنْفَخْ (١٦)

ويقال : رجل فَنيخ ، إذا كان رخواً ضعيفاً .

وقوله : « فتركته فرْخا » ؛ أى كالفَرخ من الضعف .

وقوله : « تُشارُه » ، أى تُفاعلُه من الشرّ ؛ و « تُجارُه » : تُفاعِله من الجَرّ ، أى يَجُرّها وتَجرُّه

(١٥) الأسد : أحد أبراج السماء ، وهي اثنا عشر ، وجبهة الأسد والخراتان والكتد : أربعة أنجم ، ويقول في البيت الثاني : لما طلع سهيل ذهب من البسر في أرطب ، فكأنه بال فيه .

(١٦) من رجز للعجاج . ويعني بالطُّبَّخ الملائكة الموكلين بالعذاب ، جمع طابخ .

وقوله : « تزارُه » أي تفاعله مِن الزَّرّ ؛ والزَّرُّ : العضُّ ، قال الشاعر :

بليتهِ مِن زر الفُحولِ كُدُومُ (١٧)

وقوله : « تُهارُه » ، تفاعله من الهرير ، أي تَهِرُّ في وجهه ويَهِرُّ في وجهها ، و « تُمارُه » : تفاعله ، من المِراء .

قالوا : فجاءَ أبو الأسود إلى زياد فقال له : ابغِني كاتباً يَفهم عنّي ما أقول ؛ فجيءَ برجل مِن عبد القيس فلم يَرضَ فَهْمَهُ ، فأُتي بآخرَ مِن قريش فقال له : إذا رأيتني قد فتحتُ فَمِي بالحرف فانقُط نُقطةً على أعلاه ، وإذا ضممتُ فَمِي فانقُط نُقطةً بين يَدَي الحرف ؛ وإذا كسرت فمي فاجعل النقطة تحتَ الحرف ؛ فإن اتبعتُ شيئاً مِن ذلك غُنَّةً فاجعل النقطة نقطتين ؛ ففعل .

فهذا نقْطُ أبي الأسود .

(الذين أخذوا عن أبي الأسود)

واختلفَ الناس إليه يتعلّمون العربيّة ، وفرَّعَ لهمْ ماكان أصَّلَه ، فأخذ ذلك عنه جماعةٌ .

قال أبو حاتم : فتعلّمَ منه ابنُه عطاءُ بنُ أبي الأسود ثم يحيى بن يَعْمَر العدْوانيّ حليفُ بني ليث – وكان فصيحاً عالماً بالغريب – ثم ميمون الأقرن ثم عنبسة ابن مَعْدَان المَهْرِيّ ، وهو الذي يقال له : عنبسة الفيل ، وهو الذي

(١٧) الليت : صفحة العنق ، والكدوم : جمع كدم ، وهي آثار العض .

يقول فيه الفرزدق :

أما كان في معدان والفيل شاغلٌ

لعنبسة الراوي علَيَّ القصائدا !

وأمّا فيما رُوِّينا عن الخليل فإنه ذكر أن أبْرَعَ أصحاب أبي الأسود عنبسةُ الفيل ، وأن ميمونا الأقرن أخذ عنه بعد أبي الأسود .

- ٢ -

طبقات النحويين واللغويين

صاحب هذا الكتاب هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن بشر الزُّبيدى . و « زُبيد » قبيلة كبيرة باليمن خرج منها خلق كثير من الصحابة وغيرهم ، رضى الله عنهم . وكان موطنه بإشبيلية التى تلقى فيها عن شيوخه علوم اللغة والنحو والأدب والسير والأخبار .

وقد قال بعض القدماء فى أدب الزبيدى وصفاته : « إمام اللغة والإعراب ، وكعبة الآداب ، أوضح منها كلَّ إبهام ، وفضح دون الجهل بها محلَّ الأوهام ، وكان أحد ذوى الإعجاز ، وأسعد أهل الاختصار والإيجاز ، نجم والأندلسُ أول تهممها بالعلم واحتبالها ، فنفقت له عندهم البضاعة ، واتفقت على تفضيله الجماعة ، وأشاد الحكمُ بذكره ، فأورى بذلك زناد فكره » .(١)

ومن الأعمال العلمية التى ألفها الزبيدى ووصلت إلينا كتاب (الواضح فى علم العربية) بتحقيق الدكتور أمين على السيد ، طبعة دار المعارف ١٩٧٥ م .

---

(١) انظر نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقرى : ٩ / ٢٤٩ ومابعدها ـ والحكم الوارد فى النص هو « الحكم المستنصر » الذى ولى الخلافة بعد وفاة عبد الرحمن الناصر الذى حكم من ٣٠٠ إلى ٣٥٠ هـ . وقد كان الحكم المستنصر محبّاً للعلوم مكرماً لأهلها جمّاعة للكتب ، جمع من أنواعها ما لم يجمعه أحد من الملوك قبله .

وهو من الكتب التعليمية في النحو ؛ لأنَّ مؤلفه حرص على تقديمه في عبارة سهلة وأمثلة واضحة تقرب قواعد اللغة العربية للناشئة ؛ لذلك قال عنه ابن حزم : « وأقل مايجزئ من النحو كتاب الواضح للزبيدى »[٢] وقد جاءت عبارة ابن حزم هذه في معرض بيان مايجب أن يتعلمه كلُّ إنسان ، وهذا نص الفقرة التي جاءت فيها تلك العبارة من رسائل ابن حزم . قال ابن حزم بعد أن تحدث عن تربية الناشئ : « فإذا نفذ في الكتابة والقراءة – كما ذكرنا – فلينتقل إلى علم النحو واللغة معاً ، ومعنى النحو هو معرفة تنقُّل هجاء اللفظ وتنقل حركاته الذى يدل كل ذلك على اختلاف المعاني كرفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وخفض المضاف ، وجزم الأمر والنهى ، وكالياء في التثنية والجمع في النصب وخفضهما ، وكالألف في رفع التثنية ، والواو في رفع الجمع وما أشبه ذلك ، فإن جهل هذا العلمَ عَسُرَ عليه عِلْم مايقرأ من العلم » .

ثم يقول ابن حزم بعد ذلك : « وأقل مايجزئ من النحو كتاب الواضح للزبيدى ، أو ما نحا نحوه كالموجز لابن السراج ، وما أشبه هذه الأوضاع الخفيفة . وأما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها ، بل هي مشغلة عن الأوكد ، ومقطعة دون الأوجب والأهم ، وإنما هي تكاذيب ، فما وجه الشغل بما هذه صفته ، وأما الغرض من هذا العلم فهى المخاطبة وما بالمرء حاجة إليه في قراءة الكتب المجموعة في العلوم فقط فمن يزيد في هذا العلم إلى إحكام كتاب سيبويه فحسن ، إلا أن الاشتغال بغير هذا أولى وأفضل ؛

---

(٢) رسائل ابن حزم : ٦٤ .

لأنه لا منفعة للتزيد على المقدار الذى ذكرنا إلا لمن أراد أن يجعله معاشاً، فهذا وجه فاضل لأنه باب من العلم على كل حال » .

نأتى ، بعد ذلك ، إلى التعريف بكتاب (طبقات النحويين واللغويين) فنجده يبدأ بمقدمة يتحدث فيها عن الفساد اللغوى الذى أصاب الألسنة بسبب اختلاط العرب بالأجناس الأخرى ؛ لذلك اهتم العلماء بتقييد اللغة وتحقيقها وتثقيفها لمن زاغت عنه ؛ فكان أول من أصَّل ذلك وأعمل فكره أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلى ، ونصر بن عاصم [٣] ، وعبد الرحمن بن هُرمز [٤] . فوضعوا للنحو أبواباً ، وأصَّلوا له أصولاً ؛ فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف. وكان لأبى الأسود فى ذلك فضل السبق وشرف التقدم . ثم وصل ما أصلوه من ذلك التالون لهم ، والآخذون عنهم ؛ فكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ، ومدمن القياس ، وفتق من المعانى ، وأوضح من الدلائل ، وبيَّن من العلل » .

ثم يتوقف الزبيدى أمام ما أمره به الحكم المستنصر بالله (ت ٣٥٦ هـ) من تأليف « كتاب يشتمل على ذكر مَنْ سلف من النحويين واللغويين فى صدر الإسلام ، ثم من تلاهم من بعد إلى هلُمَّ جراً ، إلى زماننا هذا (أى زمان المؤلف) وأن أطبقهم على أزمانهم وبلادهم ؛ بحسب مذاهبهم فى العلم ومراتبهم ، وأذكر مع ذلك موالدهم وأسنانهم ومدد أعمارهم وتاريخ وفاتهم

---

(٣) نصر بن عاصم الليثى ، أخذ عن يحيى بن يَعْمَر .

(٤) وهو من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش (ت ١١٧ هـ) .

على قدر الإمكان في ذلك ، وبحسب الإدراك له ، وأجلب جملة من نتف أخبارهم ، وتاريخ وفاتهم ، والحكايات المتضمنة لفضائلهم ؛ إذ كان ذلك من حقهم على من أدّوا إليه علمهم ، وأعملوا في صلاحه جهدهم . وكان في تقييد أخبارهم ، وتخليد مآثرهم مايبقى لهم لسان الصدق الذى هو بدل البقاء والخلد ؛ وقد قال عز وجل حكاية عن إبراهيم صلى الله عليه وسلم : (واجعل لى لسان صدق في الآخرين) [5] . ثم قال الأول (الحادرة الذبياني) :

فأثنوا علينا لا أبا لأبيكم   بإحساننا إن الثناء هو الخلدُ

وإن كان قد جرى فيما جلبناه حكايات يسيرة ، فيما نُسب إلى بعضهم من مذهب نُبز به [6] ، أو خُلُق عيب عليه » .

وينهي الزبيدى مقدمته قائلاً : « فألفتُ هذا الكتاب على الوجه الذى أمرنى به أمير المؤمنين » الحكم المستنصر ، ونبدأ بذكر النحويين على طبقاتهم واللغويين بعدهم ، ونقدم البصريين من كلتا الطبقتين ؛ لتقدمهم فى علم العربية (يقصد النحو) وسبقهم إلى التأليف فيها ..

وقد بدأ الزبيدى بالنحويين البصريين كما أشار من قبل وبدأ بالطبقة الأولى وتضم أبا الأسود (ت ٦٩ هـ) وعبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ) .

---

(٥) الشعراء / ٨٤ .

(٦) نبز به : لُقب به ؛ على سبيل العيب .

وتضم الطبقة الثانية نصر بن عاصم الليثي [٧] ويحيى بن يعمر (ت١٢٩ هـ) وعنبسة الفيل وميمون الأقرن .

وتضم الطبقة الثالثة ابن أبي عقرب وعبد الله بن أبي إسحاق (ت١١٧ هـ).

وتضم الطبقة الرابعة أبا عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) وأبا سفيان بن العلاء (ت ١٦٥ هـ) والأخفش الكبير وعيسى بن عمر الثقفي (ت١٤٩هـ) ومسلمة بن عبد الله وبكر بن حبيب السهمي .

وتضم الطبقة الخامسة الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ) وحماد بن سلمة ويونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) ويعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت٢٠٥ هـ) وأبا عاصم النبيل .

وتضم الطبقة السادسة النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ) وأبا محمد اليزيدي (ت ٢٠٦ هـ) وسيبويه (ت ١٨٠ هـ) وأبا الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت ٢١٥ هـ) وأبا عمر الجرمي وعلي بن نصر الجهضمي ومؤرج بن عمرو السدوسي (ت ١٩٥ هـ) .

ويستمر في عرضه لبقية طبقات النحاة من علماء البصرة مع الترجمة لحياتهم ، وقد جعلهم في عشر طبقات ، وتدور العاشرة حول أصحاب الزجاج . وبعد ذلك يعرض للنحويين الكوفيين ، وتضم الطبقة الأولى أبا جعفر الرؤاسي ومعاذ بن مسلم الهراء وأبا مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان .

---

(٧) مَنْ لم نذكر سنة وفاته سببه عدم ذكر معظم المصادر القديمة لها .

وتضم الطبقة الثانية أبا الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت١٩٣ هـ) وحده . وتبدأ الطبقة الثالثة بتلميذه أبي زكرياء الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

وقد جعل الزبيدي طبقات نحاة الكوفة ستاً ، ودرات الطبقة السادسة حول أصحاب ثعلب .

ثم نلتقي بعد ذلك بطبقات اللغويين من البصرة والكوفة حتى تصل إلى حديث يجمع النحويين واللغويين المصريين ، والنحويين واللغويين القرويين ، والنحويين واللغويين الأندلسيين .(٨)

ونقدم ، في الصفحات التالية ، نصوصاً من الكتاب يعرف فيها الزبيدي بالطبقة الأولى من النحويين الكوفيين ، معتمدين على النسخة التي حققها الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار المعارف ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٣م.

* * *

(٨) هناك حديث عن الدرس النحوي في الأندلس تجده في عرضنا لكتاب ابن مضاء القرطبي (الرد على النحاة) ، وسوف نترجم لنحاة الأندلس اعتماداً على الزبيدي .

الطبقة الأولى من النحويين الكوفيين

الرؤاسي

هو أبو جعفر . وكان أستاذ أهل الكوفة في النحو . وكان أخذ عن عيسى بن عمر، وله كتاب في الجمع والإفراد .

معاذ الهراء

هو مُعاذ بن مسلم الهرّاء ، وكان يبيع الهروى من الثياب ، وهو القائل:

وماكـــــان على الجئ　　　　لا الهــــــئ امتداحيكا

الهئ : دعاء الحمار للعلف ، الجئ : دعاؤه للماء .

وقال الفراء : قال معاذ الهراء : لقد قيل سيرة العُمرين قبل خلافة عمر بن عبد العزيز – يعنى أبا بكر وعمر .

أبو مسلم

هو أبو مسلم مؤدب عبد الملك بن مروان ؛ وكان قد نظر في النحو ؛ فلما أحدث الناسُ التصريف لم يحسنه وأنكره ، فهجا أصحاب النحو فقال:

قد كان أخذُهم في النحو يعجبنى　　　　حتى تعاطوْا كلامَ الزّنْج والرومِ

لما سمعتُ كلاماً لستُ أفهمـــه　　　　كأنه زَجَلُ الغِـــربانِ والبُـــومِ

تركتُ نحـــوهم والله يعصمنى　　　　من التقحم فى تلك الجـرائيم

فأجابه معاذ الهراء أستاذ الكسائي فقال :

عالجتَها أمْرَدَ حتى إذا … شِبْتَ ولم تُحسِنْ أبا جادِها
سمَّيْتَ مَنْ يعرفها جاهلاً … يصدرها من بعد إيرادها
سهَّلَ منها كلَّ مستصعَبٍ … طودٌ علا القرنَ من أطوادِها

* * *

نزهة الألباء في طبقات الأدباء

مؤلف هذا الكتاب هو أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ) ، ولن نعرض لحياته لأن هذا العرض تجده فى حديثنا عن كتابه (الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) .

وقد وضع لكتابه (نزهة الألباء) مقدمة موجزة ورد فيها :

« ذكرت فى هذا الكتاب .... معارف أهل هذه الصناعة الأعيان، ومن قاربهم فى المعرفة والإتقان ، وبيّنتُ أحوالهم وأزمانهم على غاية من الكشف والبيان ، فالله ينفع به ، إنه الكريم المنّان » . وتلتقى ، بعد ذلك ، بالحديث عن أول من وضع علم العربية ثم حياة أبي الأسود الدؤلى كعادة من يكتبون فى طبقات النحويين وتراجمهم . وقد اهتم أبو البركات الأنبارى بالعرض لحياة بعض الشعراء ، والذى سمح بذلك عنوان الكتاب الذى ورد فيها «الأدبـــــاء» .

ونقدم فى الصفحات التالية نصوصاً مختارة من الكتاب معتمدين على النسخة التى حققها الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧م .

* * *

عنبسة الفيل

فأما عنبسة الفيل ، فهو عنبسة بن مَعْدان ، وكان معدان رجلاً من أهل ميْسان [1] ، قدم البصرة وأقام بها ، وكان يقال له : معدان الفيل .

وسببُ ذلك أنّ عبدَ الله بنَ عامر [2] كان له فيلٌ بالبصرة ، وقد استكثر النفقة عليه ، فأتاه معدانَ ، فتقبل [3] بنفقته ، وفضل في كلّ شهر، فكان يُدعَى مَعْدان الفيل ، فنشأ له عَنْبَسة ، فتعلّم النحو على أبي الأسود، ورَوَى الشعر ، وانتسب إلى مَهْرة بن حيدان ، وروَى لجريرٍ شعْراً ، فبلغ ذلك الفرزدق ، فقال يهجوه :

لقد كان في مَعْدَانَ والفيل زاجرٌ ... لعنبسة الراوى عليَّ القصائدا

ويُروى أنّ بعض عُمال البصرة سألَ عَنْبَسة عن هذا البيت وعن الفيل، فقال عنبسة : لم يقلْ : « الفيل » ، وإنما قال : « اللؤم » ، فقال لعنبسة : إن أمراً تفرُّ منه إلى « اللؤم » لأمرٌ عظيم ! .

ويُروى عن أبي عُبَيْدة مَعْمر بن المثنى أنه قال : اختلف الناس إلى أبي الأسود الدؤلي يتعلمون منه العربيّة ، فكان أبرعَ أصحابه عَنْبسة بن مَعْدان المهْري ، واختلف الناس إلى عنبسة ، فكان أبرع أصحابه ميمون الأقرن .

---

(١) إقليم بين البصرة والكوفة .

(٢) عبد الله بن عامر بن كريز ، أحد ولاة البصرة ، عزله معاوية لتفشي الفساد في عهده بسبب لينه وعدم الأخذ على أيدي السفهاء سنة ٤٤ هـ ، ورده إليها بعد قليل ، فمكث أربعة أشهر، ثم عزله سنة ٤٥ هـ .

(٣) تقبل : تكفل .

وروى أيضاً عن أبى عُبيدة أنه قال : أوّل مَنْ وضع النحوَ أبو الأسود الدؤليّ ، ثم ميمون الأقرن ، ثم عنبسة الفيل ، ثم عبد الله بن أبى إسحاق ، ثم عيسى بن عمر . ففى هذه الرواية ميمونُ الأقرن قبل عنبسة ، وفى تلك الرواية عنبسة قبل ميمون .

نصر الليثي

وأما نصر بن عاصم الليثي ، فإنه كان فقيهاً عالماً بالعربية ، فصيحاً ؛ قال عمرو بن دينار [١] : اجتمعت أنا والزهريّ [٢] ، ونصر بن عاصم ، فتكلّمَ نصر ، فقال الزهري : إنه ليفلّق العربيّة تلفيقاً [٣] . قال المدائنيّ : وكان يرى رأي الخوارج ؛ ثم تركهُم ورجع عنه ، وقال في ذلك :

فارقتُ نَجْدة والذين تزرّقوا وابن الزُّبيْر وشيعةَ الكذّابِ
وهو النجاريين قد فارقتُه وعطيّةَ المتجبِّر المُرتابِ [٤]

وقرأ القرآن أيضاً على أبي الأسود ، وقرأ أبو الأسود على عليّ رضي الله عنه، فكان أستاذه في القراءة والنحو . مات سنة تسع وثمانين في أيام الوليد بن عبد الملك . [٥]

ويقال : إنه مات بالبصرة لسنة تسعين في أيام الوليد أيضاً .

---

(١) عمرو بن دينار البصري ، مولى آل الزبير بن شعيب .

(٢) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب ، ينتمي إلى زهرة بن كلاب (ت ١٢٤ هـ) .

(٣) يفلق : يأتي بالعجب .

(٤) نجدة : هو نجدة بن عويمر أحد زعماء الخوارج ، والذين تزرّقوا : هم المنسوبون إلى نافع بن الأزرق الحروري ، ويعني بالكذاب المختار بن أبي عبيد .

(٥) تولى الخلافة سنة ٨٦ هـ ، وتوفي سنة ٩٦ هـ .

أبو داود الأعرج

وأما الأعرَج ؛ فهو أبو داود عبد الرحمن بن هُرمز الأعرَج ، وكان مولى لمحمد بن ربيعة بن الحارث بن المطَّلب .

وكان أحَد القرّاء ، عالماً بالعربيّة ، وأعلمَ الناس بأنساب العرب ، وخرج إلى الإسكندريّة ، وأقام بها إلى أن مات سنة سبع عشرة ومائة في أيام هشام بن عبد الملك [٦] .

يحيى بن يعمر

وأما يَحْيى بن يَعْمر العَدْوانيّ ؛ فيُكنى أبا سليمان ، وهو رجل من عَدْوان بن قيس بن عيْلان بن مُضَر ، وكان عالماً بالعربيّة والحديث ، ولقى عبد الله بن عمر وعبد الله بن عبّاس وغيرهما من الصحابة .

ورَوَى عنه قَتَادة [٧] ، وكـــان من الفُصحَاء ، وكان قد ولّاه يَزيد ابن المهلب القضاء بخراسان ، فقال له يوماً : هل تشرب النَّبيذ ؟ فقال : ماأدعُه في صباحي ومسائي ، فقال له : أنت ونبيذك ؛ وعزَله عن القضاء .

ويروى أن الحجاج بن يوسف قال له : أتجدني ألحن ؟ فقال : الأمير أفصح من ذلك ، فقال عزمتَ عليك لتخبرنيّ ! فقال يحيى : نَعم ! فقال له: في أيّ شيء ؟ فقال : في كتاب الله تعالى ؛ فقال : ذلك أشنَع ؛ ففي أيّ شيء من كتاب الله تعالى ؟ قال : قرأتَ (قُلْ إنْ كَانَ آباؤُكُمْ وأبْنَاؤُكمْ

---

(٦) تولى الخلافة سنة ١٠٥ هـ ، وتوفي سنة ١٢٥ هـ .

(٧) قتادة بن دعامة السدوسي التابعي ، سمع مالك بن أنس وابن سيرين ، وروى عنه سليمان التيمي والأوزاعي وشعبة .

وَإِخْوانكمْ وأَزْوَاجُكمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَها ومساكِنُ تَرْضَوْنَها أَحَبَّ إِلَيْكُمْ) (٨) فرفعت « أحبُّ » وهو منصوب ، فقال له الحجّاج : طولُ لحيتك أوقعك – وكان طويلَ اللحية – فقال له رجل ممن حضر : أيها الأمير ، حدثني كَعْبُ الأحبار أنه مكتوب في بعض الكتب ان اللحية مخرجها من الدِّمَاغ ، فمن تفرط لحيتُه في طولها يخفُّ دماغه ، ومَنْ خفَّ دماغه قلّ عقلُه ، ومَنْ قلّ عقلُه كان أحمقَ ، والأحمق لا يُسمَع عنه؛ فقال الحجاج ليحيى : لا تساكنّي ببلد أنا فيه ؛ ونفاه إلى خُراساه وبها يزيد بن المهلب ؛ فكان عنده .

قال محمد بن سلام : أخبرني أبي أنّ يزيد بن المهلّب ، كتب إلى الحجّاج : إنّا لقينا العدوّ ، ففعلنا وفعلنا ، واضْطَرَرْنَاه إلى عُرْعُرَة الجبل (٩) ، فقال الحجّاج : ما لابن المهلَّبِ وهذا الكلام ! فقيل له : إنّ يحيى بن يَعْمَر عنده ، فقال : ذاك إذن !

وكان يستعمل الغريب في كلامه ؛ فمن ذلك أنه قال لرجل خاصمته امرأته : أأنْ سألتْكَ ثمن شَكرها وسرّك ، أنشأتَ تمطلها وتضهَلها (١٠) !

الشَكْر والسرّ : النكاح . ويروى : « وشَبْرِك » . والشبر : العطاء . وخاصم رجل رجلافي غلام ، فقال : باعني غلاماً آبَاقاً ، فقال له يحيى : ألا قلت : أَبُوقا !

---

(٨) التوبة / ٢٤ .

(٩) عرعرة الجبل : أعلاه .

(١٠) تضهلها : تقتر عليها .

ومات يحي بن يعمر بخراسان سنة تسع وعشرين ومائة ، في أيام مروان بن محمد (١١) .

أبو علي الفارسي

وأما أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ؛ فإنه كان من أكابر أئمة النحويين ؛ أخذ عن أبي بكر بن السّراج ، وأبي إسحاق الزجاج ؛ وعلتْ منزلته في النحو حتى فضله كثير من النحويين على أبي العباس المبرد .

وقال أبو طالب العبديّ : ما كان بين سيبويه وأبي عليّ أفضل منه .

وأخذ عنه جماعة من حذاق النحويين ، كأبي الفتح بن جنّي وعليّ بن عيسى الربعي وأبي طالب العبديّ وأبي الحسن الزّعفرانيّ ، وغيرهم .

وكان عضُد الدولة (١٢) يقول : أنا غلام أبي عليّ الفارسيّ في النحو ، وغلام أبي الحسين الصّوفيّ (١٣) في النجوم .

وصنّف كتباً كثيرة حسنة لم يُسبق إلى مثلها ؛ منها كتاب الإيضاح في النحو ، وكتاب الحجّة في علَل القرآن السبع ، وكتاب المقصور والممدود، إلى غير ذلك من الكتُب .

---

(١١) تولى مروان سنة ١٢٧ هـ ، ومات مقتولاً بمصر ١٣٢ هـ .

(١٢) عضد الدولة : هو أبو شجاع فناخسرو الملقب بعضد الدولة بن ركن الدولة بن بويه الديلمي، توفي سنة ٣٧٢ هـ .

(١٣) عبد الرحمن بن عمر بن محمد بن سهل الصوفي أبو الحسن الرازي، توفي سنة ٣٧٦ هـ .

وتقدم عند الملوك خصوصاً عند عَضُد الدولة ، ويقال : إنه اجتمع مع عضد الدولة في الميدان ، فسأله عضد الدولة ، بماذا ينتصب الاسم المستثنى، في نحو : قام القوم إلا زيداً ؟ فقال له أبو عليّ : ينتصب بتقدير «أستثني زيداً» فقال له عضد الدولة – وكان فاضلاً – لم قدرت « أستثني زيداً » ، فنصبت ؟ وهلا قدّرت امتنع زيد » فرفعت ! فقال له أبو عليّ : هذا الجواب الذي ذكرته لك جــواب ميْدانيّ وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح.

وذكر في كتاب الإيضاح : أنه انتصب بالفعل المقدم بتقوية إلا .

ويحكي أن أبا عليّ لما صنَّف كتاب الإيضاح لعضدُ الدولة ، وأتاه به، قال له عَضُدُ الدولة : هذا الذى صنّفتَه يصلح للصبيان ، فصنَّف له التكملة بعد ذلك ، ولو صدر هذا الكلام من بعض أئمة النحويين لكان كبيراً ، فكيف من بعض الملوك !

وحكى ابن جنيّ عن أبي عليّ الفارسيّ أنه قال : أخطيء في خمسين مسألة في اللغة ، ولا أخطيء في واحدة من القياس .

وتوفّي أبو عليّ الفارسي يوم الأحد ، لسبع عشرة ليلة خلت من ربيع الأول، سنة سبع وسبعين وثلاثمائة ، وذلك في خلافة الطائع لله تعالى .

عثمان بن جني

وأما أبو الفتح عثمان بن جني النحويّ ، فإنه كان من حُذّاقِ أهلِ الأدب ، وأعلمهم بعلم النحو والتصريف .

صنّف في النحو والتصريف كتباً أبدع فيها ؛ كالخصائص ، والمنصف، وسرّ الصناعة ، وصنّف كتاباً في شرح القوافي ، وفي العَروض ، وفي المذكّر والمؤنث ، إلى غير ذلك .

ولم يكن في شيء من علومه أكمل منه في التصريف ، فإنه لم يصنّف أحد في التصريف ، ولا تكلّم فيه أحسن ولا أدق كلاماً منه .

وكان أبوه جني مملوكاً رومياً لسليمان بن فهد الأزدي الموصليّ ، وكان يقول الشعر ويجيد ، فمنه :

فإنْ أُصبِحْ بِـــــلاَ نَسَبِ ... فعلمي في الورَى نَسَبي
علَى أنِّــــي أءولُ إلى ... قُرومٍ سَادَةٍ نُجُــــبِ
أُولاكَ دعَا النَّـــبيّ لهُمْ ... كَفَى شرَفاً دُعَـــاءُ نَبي

ومن شعره أيضاً في العتْب على صديق له :

صُدودك عني وَلا ذَنْبَ لي ... يدلُّ علَى نِيّة فاسِـــده
وقد وحياتك مما بكَيتُ ... خشيت على عيني الواحده
ولــــولا مَخَافَةُ ألا أرَاكَ ... لما كانَ في تَرْكِها فَائِـده

وإنما قال : « خشيت على عيني الواحدة » ، لأنه كان أعور .

وأخذ عن أبي عليّ الفارسيّ ؛ وصحبه أربعين سنة . وكان سببُ صحبته إياه أن أبا علي الفارسي كان قد سافر إلى الموصل ، فدخل إلى الجامع، فوجد أبا الفتح عُثمان بن جني يقرأ النحو وهو شابّ ، وكان بين يديه متعلم وهو يكلمه في قلب الواو ألفا ، نحو « قامَ » و « قالَ » ، فاعترض

عليه أبو عليّ ، فوجده مقصّراً ، فقال له أبو عليّ : زببت قبل أن تُحصرمَ ، ثم قام أبو علي ولم يعرفه ابن جني ، فسأل عنه ، فقيل له : هذا أبو علي الفارسي النحوي ، فأخذ في طلبه ، فوجده ينزل إلى السَّميرية ، يقصد بغداد، فنزل معه في الحال ، ولزمه وصاحَبه من حينئذ إلى أن مات أبو عليّ وخلفه ابن جنّي ، ودرس النحو ببغداد بعده ، وأخذ عنه ، وكان تبحّر ابن جنّي في علم التصريف ؛ لأنّ السبب في صحبته أبا علي وتغرّبه عن وطنه ، ومفارقة أهله مسألة تصريفية ، فحمله ذلك على التبحّر والتدقيق فيه .

وأخذ عنه أبو القاسم الثمانينيّ وأبو أحمد عبد السلام البصريّ ، وأبو الحسن عليّ بن عبد الله السمسيّ ، وغيرهم .

وتوفي ابن جنّي يوم الجمعة لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة في خلافة القادر بالله تعالى .

- ٣ -

سيبويه

حياته وكتابه

سيبويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر ، فارسى الأصل ، وكان مولى بن الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن خالد بن مالك بن أدد .

وقد كان هناك خلاف حول ضبط « قنبر » ، والذى عليه معظم العلماء أنها بفتح القاف وسكون النون، ويؤيد هذا الضبط قول الزمخشرى فى تمجيد سيبويه :

ألا صلّى الإلهُ صلاة صدق   على عمرو بن عثمان بن قنبر
فإن كتابــــه لم يغنَ عنه   بنـــو قلـــم ولا أبناء منبر

واختلفوا حول كنيته ، ولكن الأرجح أنها « أبو بشر » كما أثبتنا من قبل.

نأتى ، بعد ذلك ، إلى لقبه « سيبويه » الذى عُرف به منذ قديم الزمان، ولم يلقب به أحد قبله ، فنجد بعض العلماء يقول إنه لقب فارسى مركب من « سيب » بمعنى التفاح ، و « ويه » بمعنى الرائحة . ونجد بعضهم الآخر يقول إنه مركب من « سى » الفارسية ومعناه ثلاثون ، و «بويه» أى الرائحة ؛ فكأنه فى المعنى ثلاثون رائحة .

وقد وُلد سيبويه بقرية من قرى شيراز ، يقال لها : البيضاء من عمل فارس، ثم قدم البصرة ليكتب الحديث ، فلزم حلقة حماد بن سلمة ، فبينا هو يستملى على حماد قول النبى ﷺ : « ليس من أصحابى إلا مَنْ لو شئتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدرداء » فقال سيبويه : « ليس أبو الدرداء » وظنه اسم « ليس » ، فقال حماد : لحنْتَ ياسيبويه ، ليس هذا حيث ذهبت ، وإنما

«ليس» ها هنا استثناء ، فقال : سأطلب علماً لا تُلحنني فيه ؛ فلزم الخليل فبرع .

لذلك يقول أبو عبد الله محمد بن صالح بن مهران المعروف بابن النطّاح (ت ٢٥٢ هـ) : كنتُ عند الخليل بن أحمد ، فأقبل سيبويه ، فقال الخليل : مرحباً بزائرٍ لا يُمَلُّ . قال أبو عمرو المخزومى ، وكان كثير المجالسة للخليل ، ما سمعت الخليل يقولها إلا لسيبويه .

وكان من ثمار تلك الصحبة الطيبة تأليف سيبويه لكتابه الذى قال عنه أبو عثمان المازنى : مَنْ أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى .

وكان أبو العباس المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه ، يقول له : هل ركبت البحر ! تعظيماً لكتاب سيبويه واستصعاباً لما فيه . وحين أراد الجاحظ الخروج إلى محمد بن عبد الملك المعروف بالزيات (ت ٢١٣ هـ) فكر فى شئ يهديه إليه ، فلم يجد أشرف من كتاب سيبويه ، وقال الجاحظ للزيات : أردت أن أهدى لك شيئاً ، ففكرت فإذا كل شئ عندك ، فلم أرد شيئاً أشرف من هذا الكتاب ، وهذا كتاب اشتريته من ميراث الفراء ، فقال : والله ما أهديت إلىّ شيئاً أحبّ لى منه .

وقد اختلف الرواة فى تاريخ وفاته ، والأرجح أنه توفى سنة ١٨٠ هـ .

تاريخ نشر (الكتاب) :

صدرت الطبعة الأولى على يد المستشرق الفرنسى الأستاذ « هرتويغ درنبرغ » Hartuig Derenbourg أستاذ اللغة العربية الفصحى بالمدرسة

الخاصة للغات الشرقية في باريس المولود سنة ١٨٤٤ م والمتوفى سنة ١٩٠٨م . وتقع تلك الطبعة في مجلدين : الأول منهما في ٤٦٠ صفحة ، والآخر في ٤٨١ صفحة ، وقد وضع لكل مجلد مقدمة باللغة الفرنسية .

وعنوان هذه الطبعة : « كتاب سيبويه المشهور في النحو ، واسمه الكتاب . وقد اعتنى بتصحيحه العبد الفقير إلى رحمه ربه هرتويغ درنبرغ . طبع في مدينة باريس المحروسة بالمطبع العامي الأشرف في سنة ١٨٨١ المسيحية » .

وبعد مضى ثمانية أعوام يصدر المجلد الثاني من كتاب سيبويه بتحقيقه في ١١ فبراير سنة ١٨٨٩ م .

وصدرت الطبعة الثانية في « كلكتا » سنة ١٨٨٧ م وعنوانها : « هذا الكتاب اسمه الكتاب ، وهو في النحو مثل أم الكتاب ، بتصحيح المفتقر إلى الله أحد ، كبير الدين أحمد » . وتقع تلك الطبعة في ١١٠٥ صفحة من القطع المعتاد .

وفي سنة ١٣١٦ - ١٣١٨ هـ صدرت طبعة بولاق ، وقد أشرف على طبعها خادم التصحيح بالمطبعة الأميرية محمود مصطفى . وامتازت هذه الطبعة بالدقة في الضبط ، مع تذييلها بشرح أبيات (الكتاب) للأعلم الشنتمرى المسمى « تحصيل عين الذهب ، من معدن جوهر الأدب ، في علم مجازات العرب » .

وقد نالت طبعة بولاق تقدير العلماء واحترامهم ، وتمتعت بسمعة طيبة لديهم ، واعتمد عليها الكثيرون ، وقد قال عنها كارل بروكلمان : «وأصح طبعات الكتاب طبعة بولاق» .

ثم صدرت طبعة بتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، وجعل نص (الكتاب) في أربعة أجزاء ، أما الجزء الخامس فهو مجموعة من الفهارس التحليلية الممتازة التي تيسر للباحث الاهتداء لموضوعه عند سيبويه في سهولة ويسر.

بقي أن نشير إلى أنه قد صدرت ترجمة كاملة باللغة الألمانية لنص (الكتاب) الذي حققه ديرنبورغ على يد الدكتور جوتساف يان Gustave Jahn (١٨٣٧ - ١٩١٧ م) الأستاذ بجامعة كونجسبرج . وعمله في هذه الترجمة يعد من المجهودات العلمية المذهلة ، على حد تعبير الأستاذ عبد السلام هارون .

ونشير أيضاً إلى أن سيبويه بدأ تأليف كتابه بعد وفاة أستاذه الخليل ؛ لأنه يعقب على ذكره لاسمه بقوله « رحمه الله » . وقد أطلق عليه اسم (الكتاب) فاختص به دون بقية المؤلفات في عصره ، وظل هذا الاسم خاصاً به ، وفيه الدلالة على حسن تأليفه وإحكامه . ولم يضع سيبويه لكتابه مقدمة؛ لذلك نجد أول سطر منه يقول : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » . ولعل موته المبكر هو الذي حال بينه وبين أن يضع لكتابه عنواناً ومقدمة.

وفي الصفحات التالية نلتقي بنصوص من كتاب سيبويه مع التعليق عليها.

* * *

هذا باب علم ما الكلم [1] من العربية

فالكَلِم : اسم ، وفِعْل ، وحَرْفٌ جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل .

فالاسم : رجلٌ ، وفرسٌ ، وحائط . [2]

وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنيتْ لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وماهو كائن لم ينقطع . [3]

فأما بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِعَ ومَكُثَ وحُمِدَ . وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمراً : اذهَبْ واقتل واضرِبْ ، ومخبراً : يَقتُلُ و يَذْهَبُ ويَضرِبُ ويُقتَلُ ويُضرَبُ . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ .

فهذه الأمثلة التي أُخذت من لفظ أحداث الأسماء ، ولها أبنية كثيرة ستُبيَّن إن شاء الله .

والأحداث نحو الضربِ والحمد والقتل . [4]

وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثُمَّ ، وسوّف ، وواو القسم ولام الإضافة ، ونحوها .

---

(1) الكلم : جمع كلمة ، ولم يقل « الكلمات » لأن الكلم أخف ، ولأن الكلم اسم الثلاث والكلام المصدر .

(2) ضمن أمثلته للاسم الإنسان « رجل » ، والحيوان « فرس » ، والجماد « حائط » .

(3) « بنيت لما مضى » يقصد به الماضي ، و « لما يكون ولم يقع » الأمر ، و « ماهو كائن لم ينقطع » المضارع .

(4) يقصد سيبويه بالأحداث المصادر .

هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية

وهي تجرى على ثمانية مجارٍ : على النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والضمّ والكسر والوقف .

وهذه المجارى الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب : فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد ، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد ، وكذلك الرفع والضمّ ، والجزم والوقف .(٥)

وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفْرُقَ بين مايَدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العاملُ – وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه – وبينَ ما يُبْنَى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل ، التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرفُ حرف الإعراب .

فالرفع والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب . وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكنة (٦) ، وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين (٧) التي في

(٥) جمع سيبويه في هذا النص بين ألقاب الإعراب والبناء ، فتقول : منصوب بالفتحة ومبني على الفتح، ومجرور بالكسرة ومبني على الكسر ، ومرفوع بالضمة ومبني على الضم، ومجزوم بالسكون ومبني على السكون . ويقصد بالوقف السكون أو التسكين .

(٦) يطلق النحاة على الاسم المبني مصطلح « غير المتمكن » ، ويقصدون بذلك أن ماهو مبني من الأسماء ليس متمكناً في باب التسمية ، فهو يشبه الحرف ، ويطلق النحاة على المصروف مصطلح « المتمكن الأمكن» أي إن الاسم أمكن وأقوى درجة في الاسمية من غيره، لذلك كان هذا الاسم منوناً مع جره بالكسرة ، وهذا التنوين الذى يلحقه يسمى «تنوين الصرف» أو «تنوين الأمكنية» . ويطلق النحاة على الممنوع من الصرف مصطلح « المتمكن غير الأمكن» ، وهو لايدخله التنوين مع جره بالفتحة نيابة عن الكسرة .

(٧) سمي الفعل المضارع مضارعاً ؛ لأنه يضارع اسم الفاعل ، أى يساويه في الحركات والسكنات وعدد الحروف وصلاحيته للحال أو الاستقبال .

أوائلها الزوائدُ الأربع : الهمزة ، والتاء ، والياء ، والنون . وذلك قولك : أَفْعَلُ أنا ، وتَفعل أنتَ أو هيَ ، ويَفعل هو ، ونَفعل نحن .[٨]

والنصب في الأسماء : رأيت زيداً ، والجرّ : مررت بزيد ، والرفع : هذا زيدٌ . وليس في الأسماء جزم ، لتمكنتها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يَجمعوا على الاسم ذهابَه وذهاب الحركة .

والنصب في المضارع من الأفعال : لن يَفعلَ ، والرفع : سيفعَلُ ، والجزم : لم يفعلْ . وليس في الأفعال المضارعة جرٌ كما أنهّ ليس في الأسماء جزم؛ لأنّ المجرور داخلٌ في المضاف إليه معاقبٌ للتنوين، وليس ذلك في هذه الأفعال . وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنك تقول : إن عبد الله ليفعلُ ، فيوافقُ قولَك : لفاعل ، حتى كأنّك قلت : إن زيداً لفاعل فيما تُريد من المعنى[٩] . وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ ، ولا تلحق فَعَلَ اللامُ. وتقول سيفعلُ ذلك وسوف يفعل ذلك فتُلحقُها هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة .

ويُبين لك أنّها ليست بأسماء أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلك. ألاَ ترى أنّك لو قلت إنّ يَضْرِبَ يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاماً؟![١٠]

---

(٨) الهمزة والتاء والياء والنون تسمى أحرف المضارعة .

(٩) لجأ سيبويه إلى « الإحلال » Replacement ليوضح كيف ضارع الفعلُ المضارعُ اسمَ الفاعل ، فإن « ليفعلُ » يوافق قولك « لفاعل » .

(١٠) « إنّ يضرب يأتينا » تركيب غير صحيح نحوياً Ungrammatical لعدم صلاحية « إنّ » للدخول على المضارع « يضرب » ؛ فهي خاصة بالأسماء . وسوف نتوقف أمام غير الصحيح نحوياً في (الكتاب) بالدراسة التفصيلية فيما بعد .

إلا أنها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى . وسترى ذلك أيضاً في موضعه.

ولدخول اللام قال الله جلّ ثناؤه : « وإن ربّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ »[11] أي لحاكمٌ .

ولما لحقها من السين وسوف كما لحقت الاسم والألف واللام للمعرفة.

وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكّنة [12] المضارعة عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غيرُ ، نحو سوْفَ وقدْ ، وللأفعال التي لم تجر مجرى المضارِعة ، وللحروف التي ليست بأسماءٍ ولا أفعال ولم تجئ إلا لمعنى .

فالفتح في الأسماء قولهم : حيثَ [13] وأينَ وكيفَ . والكسر فيها نحو : أولاءِ وحذارِ وبدادِ ، والضمّ نحو : حيثُ وقبلُ وبعدُ . والوقف نحو : مَنْ وكمْ وقطْ وإذْ .

والفتح في الأفعال التي لم تَجْرِ مجرى المضارعة [14] قولهم : ضرَبَ ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه فَعَلَ . ولم يُسكنوا آخر فَعَلَ لأنّ فيها بعض ما في المضارعة ، تقول : هذا رجل ضرَبَنا ، فتَصف بها النكرة، وتكون

---

(11) النحل / ١٢٤ .

(12) الأسماء غير المتمكنة كما سبقت الإشارة هي الأسماء المبنية .

(13) فتح الثاء في « حيثَ » لهجة عربية ، وأصلها مبنية على الضم « حيثُ » .

(14) التي لم تجر مجرى المضارعة هي الأفعال الماضية .

فى موضع ضاربٍ إذا قلت هذا رجلٌ ضارب . وتقول : إن فَعَلَ فعلتُ ، فيكون فى معنى إن يَفعَلَ أفعلْ ، فهى فِعْلٌ كما أنَّ المضارع فعلٌ وقد وقعتْ موقعها فى إن ، ووقعت موقعَ الأسماء فى الوصف كما تقع المضارَعة فى الوصف، فلم يسكّنوها كما لم يسكنوا من الأسماء ما ضارع المتمكن ولا ما صُيِّر من المتمكّن فى موضعٍ بمنزلة غير المتمكن . [١٥] فالمضارع : مِنْ عَلُ، حرّكوه لأنّهم قد يقولون من علٍ فيُجْرُونه . [١٦] وأما المتمكن الذى جُعل بمنزلة غير المتمكن فى موضع فقولك ابدأ بهذا أولُ ، ويا حَكَمُ.

والوقف قولهم : اضرب فى الأمر ، لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ولاتقع موقع المضارِعة ، فبعدت من المضارعة بُعْدَ كم وإذ من المتمكنة . وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعلْ . [١٧]

والفتح فى الحروف التى ليست إلا لمعنى وليست بأسماء ولا أفعال ، قولهم : سوف ، وثم .

والكسر فيها قولهم فى باء الإضافة ولامها : بزيد ، ولزيد . [١٨]

---

(١٥) يقدم سيبويه بعض العلل التى جعلت الفعل الماضى مبنيًا على الفتح وليس السكون ، ومن تلك العلل وقوع الماضى مع فاعله جملة صفة كما فى « هذا رجل ضربنا » ، ويصلح الماضى لأن يحل محلّ اسم الفاعل فى « هذا رجل ضارب » ، ويكون الماضى مسبوقاً بـ « إن » الشرطية ، لذلك يقع فعل الشرط وجوابه فى « إن فَعَل فعلتُ » .

(١٦) (علُ) معناه من فوق ، وفيه عدة لهجات أو استعمالات من بينها ما أشار إليه سيبويه .

(١٧) كل بناء من الفعل كان معناه « افعل » هو الفعل الأمر ، وقد علل سيبويه بناءه على السكون، لأنه لايقع مع فاعله جملة صفة ، ولا يصلح لأن يحل محل المضارع .

(١٨) باء الإضافة ولامها : يقصد بها باء الجر ولامها .

والضم فيها : منذ ، فيمن جرّبها ، لأنها بمنزلة مِنْ في الأيام .

والوقف فيها قولهم : من ، وهل ، وبل ، وقد .

ولا ضم في الفعل ؛ لأنه لم يجئ ثالث سوى المضارع . وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل بعد المضارع .

واعلم أنك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منوّن ، يكون في الرفع ألفاً ، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حد التثنية ، ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها ، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذى على حدّ التثنية . ويكون في النصب كذلك ، ولم يجعلوا النصب ألفاً[19] ليكون مثله في الجمع [20] ، وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى ؛ لأنّ الجرّ للاسم لا يجاوزه ، والرفع قد ينتقل إلى الفعل ؛ فكان هذا أغلبَ وأقوى [21] . وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر ، وذلك قولك : هما الرجلانِ ، ورأيت الرجلَين ، ومررت بالرجلين .

---

(19) لو جعلوا النصب بالألف في التثنية ؛ لأن الألف مأخوذ منها الفتحة للزمهم أن يجعلوا النصب بالألف في الجمع فكان يلتبس التثنية بالجمع .

(20) « ليكون » معناها : لئلا يكون ، وكي لا يكون ، كأن تركهم جعل النصب بالألف في التثنية لكراهة أن يلزمهم جعله بالألف في الجمع .

(21) لم يتبع الرفع الجر لأنه أول ما يدخل الاسم فقد ثبت قبل الجر .

وإذا جمعتَ على حد التثنية لحقتها زائدتان : الأولى منهما حرف المدّ واللين ، والثانية نون . حال الأولى في السكون وترك التنوين وأنّها حرف الإعراب ، حال الأولى في التثنية ، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة ، فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أنّ حرف اللينَ الذى هو حرف الإعراب مختلفٌ فيها . وذلك قولك : المسلمُونَ ، ورأيت المسلمينَ ومررت بالمسلمينَ . ومن ثمّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التى هى حرف الإعراب [٢٢] كالواو والياء ، والتنوين بمنزلة النون [٢٣] لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها .

واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعالَ المضارعة علامة للفاعلينَ لحقتها ألف ونون ، ولم تكن الألفُ حرفَ الإعراب لأنّك لم ترد أن تثنى يَفْعَلُ . هذا البناء فتَضمّ إليه يفعل آخَرَ ، ولكنك إنما ألحقته للفاعلين ، ولم تكن منوّنة ، ولا يلزمها الحركة لأنه يُدرِكُها الجزمُ والسكونُ فتكون الأولى حرفَ الإعراب ، والثانية كالتنوين ، فكما كانت حالها في الواحد غير حال الاسم وفي التثنية لم تكن بمنزلته ، فجعلوا إعرابه في الرفع ثباتَ النون لتكون له في التثنية علامة للرّفع كما كان في الواحد إذْ منع حرف الإعراب .

وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم ، ولم يجعلوها حرف الإعراب إذْ كانت متحرّكة لا تثبتُ في الجزم ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها

---

(٢٢) يشير إلى جمع المؤنث السالم الذى يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة .

(٢٣) التنوين الذى يلحق جمع المؤنث السالم يقابل النون في جمع المذكر السالم ؛ لذلك يسمى «تنوين المقابلة» .

علامة الإضمار والتثنية في قول من قال : أكلوني البراغيث (٢٤) ، وبمنزلة التاء في قلت وقالت ، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد . ووافَق النصبُ الجزمَ في الحذف كما وافَق النصبُ الجرَّ في الأسماء ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنه ليس للفعل في الجر نصيب . وذلك قولك : هما يَفْعَلاَنِ ، ولم يَفْعَلاَ ، ولن يَفْعَلاَ .

وكذلك إذا لحقت الأفعالَ علامةٌ للجمع لحقتها زائدتان ، إلا أنّ الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكونَ الجمع كالتثنية ، ونونُها مفتوحة بمنزلتها في الأسماء كما فعلتَ ذلك في التثنية ، لأنهما وقعتا في التثنية والجمع ههنا كما أنهما في الأسماء كذلك ، وهو قولك : هم يَفْعَلُونَ ولم يَفعلوا ولن يفعلوا .

وكذلك إذا ألحقتَ التأنيثَ في المخاطبة ، إلاّ أنّ الأولى ياء وتَفتَحُ النونَ لأنّ الزيادة التي قبلها بمنزلة الزيادة التي في الجمع ، وهي تكون في الأسماء في الجرّ والنصب ، وذلك قولك : أنت تَفعَلينَ ولم تفعَلي ولن تفعَلي .(٢٥)

---

(٢٤) حين إسناد الفعل إلى فاعل مثنى أو جمع ، يجب عدم وضع علامة في الفعل تدل على ذلك، ولكن هناك لهجة عربية تضع علامةً تدل على التثنية أو الجمع في الفعل، فيقال: قاما الطالبان ، قاموا الطلاب ، قمنَ الطالبات ، وقد اصطلح على تسمية تلك اللهجة باسم «أكلوني البراغيث» .

(٢٥) قدّم سيبويه بعض الحقائق اللغوية حول «الأفعال الخمسة» ، وهي على النحو الآتي :

(أ) الألف في «يفعلان» ليست حرف الإعراب ، ولكنها علامة على أمرين : التثنية والإضمار؛ لذلك لايجوز حذفها .

(ب) النون المكسورة في «يفعلان» مثل تلك التي في المثنى .

(جـ) النون المفتوحة في «يفعلونَ» مثل تلك التي في جمع المذكر السالم .

(ب) الواو في «يفعلون» مضموم ماقبلها؛ لئلا يكون الجمع كالتثنية .

(هـ) وافق النصب الجزم في الحذف ، كما وافق النصب الجرّ في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء .

وإذا أردتَ جمعَ المؤنّث في الفعل المضارع ألحقتَ للعلامة نوناً ، وكانت علامةَ الإضمار والجمع فيمن قال أكلوني البراغيث ، وأسكنتَ ماكان في الواحد حرفَ الإعراب ، كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت فَعَلْتَ وفَعَلْنَ ، فأُسكنَ هذا ههنا وبُني على هذه العلامة ، كما أُسكن فَعَلَ، لأنه فعلٌ كما أنه فعلٌ ، وهو متحرك كما أنّه متحرك ، فليس هذا بأبعدَ فيها – إذْ كانت هي وفَعَلَ شيئاً واحداً – من يَفْعَلُ ، إذ جاز لهم فيها الأعراب حين ضارعت الأسماء وليست باسم ، وذلك قولك : هن يَفْعَلْنَ ولن يفعَلْنَ ولم يفعَلْنَ . وتفتحها لأنها نون جمع ، ولا تُحذَف لأنه علامةُ إضمار وجمع في قول من قال أكلوني البراغيث . فالنون ههنا في يَفْعَلْنَ بمنزلتها في فَعَلْنَ . وفُعل بلام يَفْعَلُ ما فُعل بلام فَعَلَ لما ذكرتُ لك ، ولأنّها قد تُبنَى مع ذلك على الفتحة في قولك هل تَفْعَلَنّ . وألزموا لام فَعَلَ السكون وبنوها على العلامة وحذفوا الحركة لما زادوا ، لأنّها في الواحد ليست في آخرها حرفَ إعراب لما ذكرت لك .

واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض [٢٦] ، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأولَى ، وهي أشدُّ تمكّناً ، فمِن ثَم لم يلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هي من الأسماء [٢٧] . ألا ترى أنّ

---

(٢٦) يبدأ سيبويه في الحديث عن قضية مهمة في الدرس النحوي ، وهي « الأصلية والفرعية » ، وسوف نتوقف أمامها بالتفصيل فيما بعد .

(٢٧) أي إن الأفعال مشتقة من الأسماء ؛ فـ « ضَرَبَ » مشتق من « الضرب » ...... وهكذا.

الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلاماً ، والاسمُ قد يَستغنى عن الفعل ، تقول : اللهُ إلهُنا ، وعبدُ الله أخونا .

واعلم أن ماضارع الفعلَ المضارِعَ من الأسماء فى الكلام ووافقه فى البناء (٢٨) أُجرى لفظُه مُجرى ما يَستثقلون ومنعوه ما يكون لما يَستخفونَ وذلك نحو أَبْيَضَ وأَسْوَدَ وأَحْمَرَ وأَصفرَ ، فهذا بناء أذهبُ وأَعْلَمُ فيكون فى موضع الجر مفتوحاً ، استثقلوه حينَ قارب فى الكلام ووافقَ فى البناء . (٢٩)

وأما مضارعته فى الصفة فانك لو قلت : أتانى اليومَ قوى ، وألا بارداً ومررت بجميل ، كان ضعيفاً (٣٠) ، ولم يكن فى حُسْنِ أتانى رجلٌ قوىٌ وألا ماء بارداً ، ومررت برجل جميل . أفلا ترى أنّ هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لا يُتكلّم به إلا ومعه الاسم ؛ لأن الاسم قبل الصفة، كما أنّه قبل الفعل . ومع هذا أنّك ترى الصفة تَجرى فى معنى يَفْعَلُ ، يعنى هذا رَجلٌ ضاربٌ زيداً ، وتَنصب كما ينصب الفعلُ . وسترى ذلك إن شاء الله .

فإن كان اسماً كان أخفَّ عليهم ، وذلك نحو أَفْكَل وأَكْلَب ، ينصرفان فى النكرة .

---

(٢٨) يقصد بالبناء الصيغة والوزن .

(٢٩) هناك بعض الأسماء التي تشبه الأفعال من حيث البنية الصرفية نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر؛ فهى تشبه أذهبُ وأعلم ؛ ولذلك كانت تلك الأسماء ممنوعة من الصرف .

(٣٠) تلك الجمل غير صحيحة نحويًا ؛ لأن الموصوف غير مذكور وهو « رجل » و « ماء » اللذان ذكرهما بعد ذلك .

ومضارعةُ أفعلَ الذى يكون صفة للاسم أنّه يكون وهو اسمٌ صفة كما يكون الفعل صفة ، وأما يشكر فإنهُ لا يكون صفة وهو اسم ، وإنما يكون صفة وهو فعل .

واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشدُّ تمكناً ، لأنّ النكرة أوّل ، ثم يَدْخُل عليها ما تُعرَف به . فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة .

واعلم أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع ، لأنّ الواحد الأوّل ، ومن ثم لم يَصْرِفوا ماجاء من الجميع ماجاء على مثال ليس يكون للواحد ، نحو مَساجِد ومَفاتيح .

واعلم أن المذكّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل ، وهو أشد تمكناً ، وإنما يخرج التأنيثُ من التذكير . ألا ترى أنّ « الشيء » يقع على كل ما أُخبِر عنه من قبل أن يُعْلَم أذكرٌ هو أو أُنثي ، والشيء ذكر ، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون . وسوف يُبيّن ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .

وجميـــع ما لا ينصـــرف إذا أُدخلتَ عليه الألفَ واللام أو أُضيـف انجرَّ [٣١] ، لأنّها أسماء أُدخل عليها مايدخل على المنصرف . وأُدخل فيها الجرّ كما يَدخُل في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأَمِنوا التنوينَ . فجميع مايُترَكُ صرفُه مضارِعٌ به الفعل ، لأنّه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أنّ الفعل ليس له تمكُّنُ الاسم .

---

(٣١) الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه « ال » أو أضيف يجر بالكسرة . تقول : مررتُ بالمساجد ، ومررت بمساجدِ القاهرة .

واعلم أن الآخرَ إذا كان يَسكن في الرفع حُذف في الجزْم ، لئلاّ يكون الجزم بمنزلة الرفع ، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع . وذلك قولك لم يَرْمِ ولم يَغْزُ ولم يَخْشَ . وهو في الرفع ساكن الآخِرِ ، تقول : هو يَرْمِي ويَغْزُو ويَخْشَى .

هذا باب المسند والمسند إليه[32]

وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخَر ، ولا يَجد المتكلّمُ منه بدا . فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنى عليه[33] . وهو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك يذهب عبد الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأولِ بد من الآخرِ في الابتداء .

ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كانَ عبدُ الله منطلقاً ، وليْتَ زيدا منطلقٌ ، لأن هذا يحتاج إلى مابعده كاحتياج المبتدأ إلى مابعده .

واعلم أن الاسم أولُ أحواله الابتداء ، وإنما يَدخلُ الناصبُ والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ . ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تَدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ماذكرت لك إلا أن تَدعَه . وذلك أنّك إذا قلت عبدُ الله منطلقٌ إن شئت أدخلت رأيتُ عليه فقلت رأيتُ عبدَ الله منطلقا ، أو قلت كان عبدُ الله منطلقا ، أو مررتُ

---

(32) المسند : الخبر ، والمسند إليه : المبتدأ .

(33) المبنى عليه : الخبر .

بعبد الله منطلقا ، فالمبتدأُ أول جزء كما كان الواحدُ أول العدد ، والنكرةُ قبل المعرفة .

هذا باب اللفظ للمعاني

اعلم أنّ من كلامِهم اختلافَ اللفظينِ لاختلاف المعنيينِ ، واختلافَ اللفظينِ والمعنى واحدٌ ، واتفاقَ اللفظين واختلاف المعنيين . وسترى ذلك إن شاء الله تعالى .

فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلسَ وذهبَ . واختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ نحو : ذهبَ وانطلقَ . واتفاق اللفظينِ والمعنى مختلف قولك : وجدتُ عليه من المَوْجِدة ، ووجدتُ إذا أردت وِجدان الضّالّة . وأشباه هذا كثيرٌ . (٣٤)

هذا باب مايكون في اللفظ من الأعراض (٣٥)

اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم (٣٦) وإنْ كان أصلُه في الكلام غير

---

(٣٤) اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين مثل : جلس وذهب ، هو العرف اللغوي وعليه أكثر الألفاظ المستعملة ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد مثل : ذهب وانطلق هو مايسمى بالترادف، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف مثل : وجدت .... هو مايسمى بالمشترك اللفظي.

(٣٥) الأعراض : مايعرض في الكلام فيجئ على غير ماينبغي أن يكون عليه قياسه .

(٣٦) أراد : ربما يحذفون . وسيبويه يستعمل « مما » كثيراً في كتابه . والعرب تقول : أنت مما يفعل كذا ؛ أي ربما تفعل .

ذلك، ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذى أصله فى كلامهم أن يستعمل حتّى يصير ساقطا . وسترى ذلك إن شاء الله .

فممّا حُذف وأصله فى الكلام غير ذلك . لَمْ يَكُ ولا أدْرِ ، وأشباهُ ذلك(٣٧) .

وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَع ، استغنوا عنها بتَرَكَ . وأشباهُ ذلك كثير . (٣٨)

والعوَضُ قولهم : زَنادقة وزَناديقُ ، وفَرازنة وفَرازينُ ، حذفوا الياء وعوّضوا الهاء . وقولهم أسْطاع يُسْطيعُ وإنّما هي أطاع يُطيع ، زادوا السينَ عوضا من ذهاب حركة العين من أفْعَلَ(٣٩) . وقولهم اللّهُمَّ ، حذفوا «يا» وألحقوا الميم عوضاً .

هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة

فمنه مستقيم حسنٌ ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وماهو محال كذب .

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتُك أمْسِ وسأتيك غداً .

---

(٣٧) يشير إلى حذف النون من « يكن » والياء من « أدري » ، وهو عنده مما حُذف ، وأصله في الكلام غير ذلك .

(٣٨) الماضي من الفعل المضارع « يدع » هو « ترك » ، لأن « وَدَعَ » ليس مستعملاً .

(٣٩) زيادة السين عوض من ذهاب حركة العين من « أَفْعَلَ » ، لأن « أسطاع يسطيع » أصله «أطوعَ يطوع» فألقوا حركة الواو على الطاء ، فانقلبت الواو ألفاً ، ثم زادوا السين في «أطاع» عوضاً من إلقاء حركة الواو على الطاء .

وأمّا المحال فأن تنقض أوّلَ كلامك بآخره فتقول : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس .

وأما المستقيم الكذب فقولك : حمَلتُ الجبلَ ، وشربت ماء البحر ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكي زيداً يأتيك ، وأشباه هذا .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمسِ [٤٠]

(٤٠) يدور « باب الاستقامة من الكلام والإحالة » حول الصحيح نحويًا وغير الصحيح نحويًا .

تعليق عام على نصوص سيبويه

أشرنا فى الهوامش السابقة إلى أننا سندرس موضوعين عند سيبويه همـــا :

١ - غير الصحيح نحويًا .

٢ - الأصلية والفرعية

وفى هذا التعليق العام نتوقف أمامهما بالبحث والدرس فى ضوء « علم اللغة » Linguistics الحديث .

المو ضوع الأول

حفل كتاب سيبويه بالعديد من الجمل والعبارات الافتراضية التى أتى بها للإشارة إلى قاعدة من القواعد النحوية ، أو قانون من القوانين الخاصة بتركيب الجملة العربية ، ومن بين تلك الجمل والعبارات ما أصدر عليه سيبويه بعض الأحكام ؛ فهى من « المحال » أو « القبيح » أو « الشاذ » أو «الضعيف» أو غير ذلك من الأحكام التى تدل على عدم جواز التكلم بها أو استعمالها .

وتتصل تلك الأحكام بمصطلح متداول فى الدراسات اللغوية المعاصرة وهو Ungrammatical الذى يترجم إلى « غير الصحيح نحويًا » ويستخدمه اللغويون المعاصرون للإشارة إلى الخروج عن القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة ؛ بالإضافة إلى غيرها ، وتتفق إشاراتهم تلك بعض الشئ من الناحية النحوية مع إشارات سيبويه . وتحاول دراسة الباب الذى عقده تحت

عنوان « هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة » في ضوء غير الصحيح نحويّاً.

قسم سيبويه الكلام إلى خمسة أقسام هي :

١ – مستقيم حسن : كقولنا : أتيتك أمس ، وسآتيك غداً .

٢ – محال : كقولنا : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس .

٣ – مستقيم كذب : كقولنا : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر .

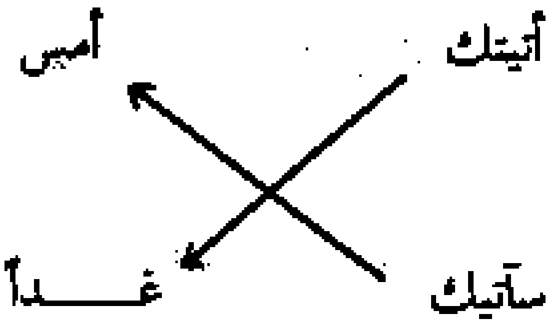
٤ – مستقيم قبيح : كقولنا : قد زيداً رأيتُ ، كي زيداً يأتيك .

٥ – محال كذب : كقولنا : سوف أشرب ماء البحر أمس .

ويدور هذا الباب حول عدة مصطلحات « معيارية » Normative أو Prescriptive هي : مستقيم ، حسن ، محال ، كذب ، قبيح ، والمصطلح «مستقيم» هو الأساس في إنتاج الأقسام الأخرى . ويضاف إلى ذلك أن هذا الباب يقدم بعض الحقائق حول الصلة بين « النحو والدلالة » عند سيبويه ، ويمكن إيضاح ذلك خلال النقاط الآتية :

١ – إن الكلام المستقيم الحسن ناتج عن صحة استعمال الفعل مع الظرف؛ فإن « أمس » مستعملة مع الفعل في الزمن الماضي « أتى » ؛ لذلك فالكلام مستقيم نحويّاً ودلاليّاً .

٢ – إن الكلام المحال أو « غير الصحيح نحويّاً » هو أن تعكس تركيب الكلمات ، وتقوم بإحلالها بعضها مكان بعضه الآخر ، ويمكن تمثيل ذلك خلال الشكل الآتي :



وينتج على أساس هذا الشكل : أتيتك غداً ، وسآتيك أمس ، وهذا غير مستقيم أو محال ؛ لأن الظرف « غداً » لا يستعمل مع فعل فى الزمن الماضى « أتى » ، والظرف « أمس » لا يستعمل مع فعل فى الزمن المستقبل «سآتيك» . والدلالة هى التى جعلت الكلام محالاً ، أو كما يقول سيبويه : «وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره » .

٣ - يدل الكلام المستقيم الكذب على أمرين هما : أنه مستقيم نحوياً ، كذب دلالياً ؛ لأن المتكلم لايستطيع أن يحمل الجبل، أو يشرب ماء البحر .

٤ - يدل الكلام المستقيم القبيح على أمرين أيضاً هما : أنه مستقيم من حيث الدلالة فيمكن أن نستدل من التركيب « قد زيداً رأيت » أن المتكلم قد رأى زيداً ، وأنه قبيح نحوياً ؛ لأن « قد » و« كى » لا تدخلان على الأسماء ، أو كما يقول سيبويه : « وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ فى غير موضعه » .

٥ - الجملة « شربت ماء البحر » غير صادقة أو كذب كما يقول سيبويه ؛ حيث إنه لايمكن لأحد أن يشرب ماء البحر ؛ فهى كذب من الناحية الدلالية . والأمر نفسه بالنسبة إلى قولنا : حملتُ الجبل .

الموضوع الثاني

« الأصل » و « الفرع » من المصطلحات الأصيلة في الدرس النحوي ؛ فهما من مصطلحات سيبويه التي دارت في كتابه ثم انتقلت إلى الجيل التالي من النحاة حاملة المفهوم نفسه ، والمفهوم الذي نعنيه هاهنا أن هذا النحوي الكبير قد توقف أمام بعض القضايا التي تعني شيئاً مخالفاً لما تعنيه بعض القضايا الأخرى ، ورأى أن تلك القضايا هي الأصل وسواها فرع عنها ، ومن هنا فقد رأى أن النكرة أصل والمعرفة فرع ، والتنكير - كما هو معروف - عكس التعريف من حيث الدلالة النحوية . ورأى أن التذكير أصل والتأنيث فرع ؛ لأن الأول لايحتاج إلى علامة والثاني يحتاج إلى علامة ، وما لايحتاج إلى علامة أصل قائم بذاته ، والتذكير أيضاً عكس التأنيث من حيث الجنس النحوي والدلالة .

وهكذا نجد عند سيبويه قضايا دقيقة من حيث المعالجة النحوية تندرج تحت مصطلحي « الأصل والفرع » . وفي ضوء النصوص السابقة التي أخذناها عن سيبويه نخلص إلى مايأتي :

١ - إن بعض الكلام أثقلُ من بعض ؛ فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لذلك لايحتمل الفعل التنوين ، وتلك ناحية صوتية .

٢ - لايمكن للفعل أن يقوم بذاته ؛ إذ لابد له من الاسم لتكوين جملة مفيدة ، وتلك ناحية خاصة بالتركيب اللغوي .

٣ - يمكن الاستغناء عن الفعل ، مع تكوين جملة مفيدة من اسمين معاً ، وهذا عكس الفعل تماماً ، وتلك النقطة تشبه السابقة عليها.

٤ - الاسم الذى يضارع الفعل المضارع فى وزنه وصيغته مُنع من الصرف، وتلك ناحية خاصة بالصرف والنحو معاً .

٥ - الكسرة خاصة بالاسم ؛ وذلك حتى يستوفى الحركات الثلاث (الضمة والفتحة والكسرة) ؛ لذلك حين أصبح الاسم مشابهاً للمضارع من الأفعال فى الوزن والصيغة منعوه تلك الخاصة ، وأحلوا الفتحة محل الكسرة فى حالة الجر .

ومن أجـــل هذا كله رأى سيبويه أن الاسم أبداً له من القوة ماليس لغيره.

٦ - النكرة أخف من المعرفة ؛ لذلك فهى الأصل والمعرفة فرع ، والسبب فى ذلك أن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به .

٧ - المفرد أصل ، والتثنية والجمع فرع ؛ لأن الواحد الأول ، ولذلك لم يصرفوا ماجاء من الجمع على مثال ليس يكون للمفرد نحو « مساجد » و « مفاتيح » .

٨ - المذكر أصل للتأنيث ، وعبارة سيبويه هى « إنما يخرج التأنيث من التذكير » ، ودليله أن « الشئ » يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يُعلم أذكر هو أو أنثى ، والشئ ذكر .

بقى أن نشير إلى أن أصحاب « النحو التحويلى » Transformational Grammar يهتم بدراسة الأصل والفرع فى ضوء حديثهم عن « العلامة» Mark وقرروا أن ماهو غير معلم Unmarked أصل والمعلم Marked فرع .

* * *

- ٤ -

شروح كتاب سيبويه

شروح كتاب سيبويه

اهتم القدماء من العلماء العرب بشرح كتاب سيبويه وتفسيره وكشف غوامضه وإيضاح مشكله . وقد تنوعت تلك الشروح فتناولت أبياته التي استشهد بها من حيث بيان محل الشاهد ومعاني المفردات والروايات المختلفة للأبيات وغير ذلك مما يتصل بالشواهد على وجه العموم . ووسّع بعض القدماء دائرة اهتمامه بالكتاب فتناوله كلّه شرحاً وتفسيراً ، ولم يترك شاردة ولا واردة إلا عرض لها . ولكي تتعرف على هذا كله اقرأ ما كتبه الأستاذ عبد السلام هارون عن « أثر الكتاب في التأليف النحوي »[1] فقد أشار إلى من شرحه ، ومن شرح مشكلاته ونكته وأبنيته ، ومن شرح شواهده باسم شرح شواهد الكتاب أو شرح أبيات الكتاب ، ومن اختصره أو اختصر شروحه، ومن ألف في الاعتراض عليه أو ردّ على تلك الاعتراضات .

ونلتقي في الصفحات التالية ببعض الأعمال العلمية التي خلفها القدماء، وتدور حـــول شرح (الكتاب) للتعرف على مناهجهم في هذا المجال.

* * *

(١) مقدمة تحقيقه لكتاب سيبويه : ١ / ٣٥ - ٤١ .

أبو سعيد السيرافي

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، وُلِدَ قبل سنة ٢٩٠ هـ في بلدة سيراف الصغيرة على الخليج العربي مما يلي كرمان. وقد ذكر الوزير على بن عيسى أن مولد السيرافي كان سنة ٢٨٠ هـ على وجه التحقيق . وكان أبوه مجوسياً اسمـــه بهزاد ، فأسلم وسماه ابنه السيرافي : عبد الله. وكانت وفاة السيرافي يوم الاثنين ثاني رجب سنة ٣٦٨ هـ .

وصنف أبو سعيد السيرافي تصانيف كثيرة ؛ أكبرها شرح كتاب سيبويه، ولم يشرح كتاب سيبويه أحدٌ أحسنُ منه ؛ ولو لم يكن له غيره لكفاه ذلك فضلاً .

ولم يضع السيرافي لكتابه مقدمة يتحدث فيها عن منهجه وطريقته في تناول كتاب سيبويه ، وإنما دخل في موضوعه مباشرة ، وقد بدأ بالعبارة الأولى وهي قول سيبويه : « هذا بابُ عِلْم ما الكلم من العربية » ، الذى شرحه بقوله : « أشار – رحمه الله – إلى مافي نفسه من العلم الحاضر، أو أشار إلى منتظر قد عرف قربه : هذا الشتاء مقبلٌ ، وهذه جهنم التي يكذب بها المجرمون . والثلاث : وَضَعَ كلمة الإشارة ليشير بها عند الفراغ مما يشير إليه : هذا ماشهد عليه الشهود . وقوله « ما الكلم » لم يقل الكلام لأنه للكثير. والكلم : جمع كلمة ، ولم يقل الكلمات لأن الكلم أخفُّ ، ولأن الكلم اسم الذات والكلام المصدر . وأدخل « من » لوجهين : أحدهما تبيين

الجنس ؛ والثاني أنه قصد إلى الاسم والفعل والحرف وليس هو كل العربية؛ ولذلك قال : هذا باب ، ولم يقل : هذا كتاب ».

ونلتـــقي ، في الصفحات التالية ، بنصـــوص من شرحه لكتاب سيبويه.[1]

---

(١) حقق الدكتور عبد المنعم فائز بعض نصوص السيرافي في كتابه (السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه) طبعة دار الفكر - دمشق ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

هذا باب

بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها[1]

قال سيبويه : « فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية : على فَعَل يفعِل ، وفعَل يفعُل ، وفعِل يفعَل . ويكون المصدر فَعْلا ، والاسم فاعلاً . فأما فعَل يفعُل ومصدره فقتل يقتُل قتْلا ، والاسم قاتِل ، وخلَقه يخلُقه خلْقا ، والاسم خالِق ، ودقَّه يدُقه دَقاً ، والاسم داق . وأما فعَل يفعِل فنحو : ضرب يضرِب ، وهو ضارب ، حبَس يحبِس وهو حابِس . وأما فعِل يفعَل ومصدره والاسم فنحو : لحِس يلحَس لَحْساً وهو لاحِس ، ولَقِمَهُ يلقَمه لَقْما وهو لاقِم ، وشرِبه يشرَبه شرْباً وهو شارِب ، وملِجه يملَجه ملْجا وهو مالِج » [2] .

ومعناه مصّه يمصّه ، ورَضِعَه ، ومنه مايروى عن النبي ﷺ أنه قال : (لا تحرِّم الإمْلاجةُ والإمْلاجتان) [3] ، يريد الرَّضْعة والرضعتين . « وقد جاء بعض ماذكرنا من هذه الأبنية على فُعول » ، يعني مايتعدى ، « وذلك : لزِمه يلزَمه لزُوما ، ونَهِكه ينهَكه نُهوكا ، ووردْتُ الماءَ ورُودا ، وجحدته جحُودا ، شبهه بجلس جلُوسا ، وقعد قعُودا ، وركَن يركُن رُكُونا » . شبهوا مايتعدى بما لايتعدى ؛ « لأن بناء الفعل واحد » .

---

(١) هذا الباب موجود في الجزء الرابع ص ٥ ومابعدها من (الكتاب) طبعة هارون ، وهناك بعض الاختلاف بين النص وماعند سيبويه يمكن التوصل إليه خلال مقارنة النصين . وسنضع كلام سيبويه بين علامتي تنصيص لتمييزه عن شرح السيرافي .

(٢) الملج : الرضاع ، وتناول الشيء ، وتناول الثدي بأدنى الفم ، وقد فسّر السيرافي المعنى في «ومعناه : مصه يمصه ..... » .

(٣) انظر : صحيح مسلم ٢ / ١٠٧٤ .

« وقد جاء مصدر فَعَلَ يفعُلُ ، وفعَل يفعِل على فَعَلٍ ، وذلك : حلبَها يحلبُها حلَباً ، وطردَها يطرُدُها طرَداً ، وسرَق يسرِق سرَقاً . وقد جاء المصدرُ على فَعِلٍ أيضاً ، وذلك : خنَقه يخنُقه خنِقاً ، وكذَب يكذِب كذِباً ، وقالوا : كِذَاباً ، فجاؤوا به على فِعَال ، كما جاؤوا به على فُعول . ومثله حرَمه يحرِمه حرِماً ، وسرَقه يسرِقه سرِقاً . وقالوا : عَمِله يعمَله عمَلاً ، فجاء على فَعَلٍ كما جاء السَّرَقُ والطَّلَبُ . ومع ذا أن بناء فَعْله كبناء فِعْل الفَزَع ، فشبه به » .

قال أبو سعيد – رحمه الله – : ذكر سيبويه هذه المصادر المختلفة فى الأفعال المتعدية ، والأصل فيها عنده أن يكون المصدر على فَعْلٍ ، بل الأصل فى الأفعال كلها الثلاثية أن تكون مصادرُها على فَعْل ؛ لأنه أخفُّ الأبنية ، ولأنا نقول فيها كلها إذا أردنا المرة الواحدة : فَعْلَة ، كقولنا : جلس جلْسة ، وقام قَوْمَة ، وفَعْل هو جمع فَعْلَة ، كما يقال : تَمْرة وتَمْر ، فيكون الضرْب من الضَّرْبَة كالتَّمْر من التَّمْرَة ، وما خرج عن هذا فهو الذى يذكره . فقد ذكر فَعَل وفَعِل ، ثم قال فى عمِلَه يعمَله عمَلاً : إنهم شبهوه بالفزَع الذى هو مصدر فَزِع ، وفَزِع لا يتعدى . والباب فى فَعِلَ الذى لايتعدى إذا كان فاعله يأتى على فَعِلٍ أن يكون مصدره على فَعَلٍ كقولنا : فَرِقَ فَرَقاً فهو فَرِقٌ ، وحَذِر يحذَر حذَراً فهو حَذِرٌ ، فشبه بالعَمَل ، وهو مصدر فَعِلٍ يتعدى بالفَزَع ، وهو مصدر فعل لا يتعدى ؛ لاستواء لفظ فَزِعَ وعَمِلَ ، وإن اختلفا فى التعدى ، وحمل الطَّلَبُ والسَّرَقُ على العَمَل .

« وقد جاء المصدر على نحو الشُّرْب والشُّغْل ، وعلى فِعْل ، كقولنا : قال قيلا . وقالوا : سخِطَه سَخَطاً ، شبهه بالغضب حين اتفق البناء » .

يعني أن سَخَط [4] مصدر فعل يتعدى وقد شُبه بالغَضَب ، وهو مصدر فعل لايتعدى ؛ لاتفاقهما في وزن الفعل ، وفي المعنى .

قال : « ويدلك ساخط وسخطه على أنه مُدخَل في باب الأعمال التي تُرَى وتُصنَع » .

قال أبو سعيد : في غير هذه النسخة تُرَى وتُسْمَع .

« وهي مُوقَعَة بغيرها » .

يَعني بالأعمال التي تُرَى ، الأعمالَ المتعدية ؛ لأن فيها علاجاً من الذي يوقعه للذي يوقَع به ، فتُشاهَد وتُرَى ، فجعل سَخطَه مُدْخَلاً في التعدي ، كأنه بمنزلة ما يُرَى . وقولهم : ساخط دليل على ذلك ، لأنهم لايقولون : غاضِب [5] . ومعنى الغَضَب والسَّخَط واحد ، فجعلوا الغَضَب بمنزلة فعل تتغير به ذات الشيء ، والسَّخَط بمنزلة فعل عولج إيقاعه بغير فاعله .

« وقالوا : وَدِدتُه وُداً ، مثل شَربته شُرْباً ، وقالوا : ذَكَره ذِكْراً كحَفِظَه حفْظاً » .

قال سيبويه : « وقد جاء شيء من هذا المتعدي على فَعِيل . يقالوا : ضَرِيبُ قِداحٍ للذي يضرب بالقداح ، وصَرِيمٌ للصارِم وقال طريف بن تميم العنبريُّ :

---

(4) يقصد « سخطاً » بالنصب والتنوين

(5) « فلان غضبان : إذا أردت الحال ، وماهو بغاضب عليك أن تشتمه » اللسان (غضب) .

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ بعثوا إِلَيَّ عريفَهم يتوسَّمُ (٦)

يريد عارِفَهم » .

والباب في ذلك أن يكون بناؤه على فاعل كضارب وقاتل ، وما أشبه ذلك . ويجوز أن يكون قالوا : ضريبُ قداح فَرَقاً بينه وبين من يضربُ في معنى آخر، وبين الصريم في القطيعة وبين من يصرم في معنى سواه، وبين العريف الذي يتعرف الأنساب وبين العارف بشيء سواه .

« وقد جاء المصدر على فِعَّال ، قالوا : كَذَّبْتُه كِذَّاباً ، وكَتَّبْتُه كِتَّاباً ، وحَجَّبْتُه حِجَّاباً » قال الشاعر :

فصَدَّقْتُه وكَذَّبْتُه والمرءُ يَنْفَعُهُ كِذَّابُهُ (٧)

«وقالوا : كتبته كَتْباً على القياس . وقالوا : سُقْتُها سِيَاقاً ، ونكحتُها نِكَاحاً ، وسَفَدَها سِفَاداً . وقالوا : قَرَعَها قَرْعاً . وقد جاء على فِعْلان ، قالوا : حَرَمَه يحرِمه حِرْماناً ، ووجَد الشيء يجده وِجداناً » بمعنى أصابه .

« ويقال : أتيته آتيه إتياناً ، وقالوا : أَتْياً على القياس » قال الشاعر :

---

(٦) يتوسم : التوسُّم التثبت في النظر ليتبين الشخص . يريد الشاعر أن يقول إنه كلما وردتْ سوقاً من أسواق العرب كـ « عكاظ » تسامعت بي القبائل لشهرتي ومكانتي وفضلي في عشيرتي، فأرسلت كل قبيلة رسولاً يعرفني . ومحل الشاهد : بناء « عارف » على « عريف » . وطريف كان فارس عمرو بن تميم في الجاهلية .

(٧) الشاهد في قوله « كِذَّابُه » ، حيث جاء مصدراً مخففاً على وزن « فِعَّال » للفعل « كَذَّبَ » . انظر شرح المفصل : ٦ / ٤٤ .

إنّي وأَحْيِي ابنَ غَــلاَّقٍ لِيقْرِيَنِي كغابطِ الكلْبِ يبْغي الطِّرْقَ في الذَّنَبِ[8]

« ولَقِيتُه لِقْياناً وعرَفْتُه عِرْفانا ورَئِمْتُه رِئْمانا » إذا أَلِفَه وعطَفَ عليه .

« وحَسِبَه حِسْبانا ، ورَضِيتُه رِضْوانا ، وغَشِيَه غِشْيانا . وقد جاء على فَعَال، كما جاء على فُعول ، كقولك : سمعته سَمَاعا ، مثل لَزِمته لُزوما ، وعلى فُعْلان ، نحو : الشُّكْران والغُفْران » .

وقد قيل : الكُفران ، قال الله عز وجل : (فلا كُفْرانَ لسعيه) .[9]

« وقالوا : الشُّكُور ، كما قالوا : الجُحُود ، وقالوا: الكُفْرُ كالشُّغْلِ ، وقالوا : سألته سُؤالا فجاؤوا به على فُعَال ، كما جاؤوا به على فَعَال . وجاء على فَعَالة ، كقولك : نكيت في العدو نكاية[10] ، وحميته حماية . وقالوا: حَمْياً على القياس . وقالوا : حميْتُ المريضَ حِمْيَةً ، كما قالوا : نشدته نِشْدة، فهذا على فِعْلَة ، وقد جاء على فَعْلَة كقولهم : رَحِمته رَحْمة ، وليس يراد به مرة واحدة .

« وكذلك لقيتُه لَقْية ، ونظيرُها : خِلْته خَيْلة » يريد نظيرَها في المصدر لا في الوزن .

---

(8) البيت لرجل من بني عمرو بن عامر يهجو قوماً من بني سليم . وابن غلاق : غلاق قبيلة أوحى ، وهو أيضاً اسم رجل من بني تميم ، والغابط : الحاسد ، والطرق : حبالة يصاد بها الوحش تتخذ كالفخ . ومحل الشاهد في قوله « أحْيِي » حيث استعمل المصدر من الفعل « أَحَى » على وزن « فَعَّل » مع إضافته إلى ياء المتكلم .

(9) الأنبياء / ٩٤ .

(10) أي هزمتُه وغلبتُه .

« وقالوا : نصح نصاحة ، فأدخلوا الهاء ، وقالوا : غلَب غلَبة ، كما قالوا : نَهَمَة ، وقالوا : الغَلَب ، كما قالوا : السَّرَق . وقالوا : ضَرَبَها الفحل ضِراباً ، كالنكاح ، والقياس ضَرْباً ، ولا يقولونه ، كما لا يقولون : نَكْحا ، وهو القياس [11] . وقالوا : دفَعها دفْعا كالقرْع ، وذقَطها ذقْطاً ، وهو النكاح ، ونحوه من باب المباضعة . وقالوا : سرِقة ، كما قالوا : فطِنة . وقالوا : لَوَيته حقه لَيَّانا على فَعْلان » .

قال أبو سعيد : ذكر بعض أصحابنا ، وهو عندي جيد ، أن لَيَّاناً أصله لِيَّاناً ، لأنه ليس في المصادر فَعْلان [12] ، وإنما يجيء على فِعْلان وفُعْلان كثيراً ، كالوِجْدان والإِتْيان والعِرْفان ، فكأن أصله لِيَّان أو لُيَّان ، فاستثقلوا الكسرة والضمة مع الياء المشدودة ، ففتحوا استثقالاً . وقد ذكر أبو زيد [13] في كتاب : (عيمان أيمان) [14] عن بعض العرب لويته لِيَّاناً بالكسر ، وهذا من أوضح الدليل على ماذكرنا .

« وقالوا : رحِمته رَحْمَة كالغَلَبَة » .

وجميع ماذكره سيبويه إلى هذا الموضع في الأفعال المتعدية .

---

(11) أي إن استعمال « ضرْباً » و « نَكْحاً » غير صحيح صرفيًّا ، وذلك للدلالة على المصدر مع ضَرَبها الفحلُ ، ونكحها ، والصحيح هو « ضِراباً » و « نكاحاً » .

(12) أشار صاحب القاموس (زيد) إلى استعمال « زَيَدان » مصدراً للفعل « زاد » .

(13) أبو زيد الأنصاري (سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير) المتوفي سنة ٢١٥ هـ .

(14) عيمان : رجل اشتهى اللبن لفقده إبله ، وأيمان : رجل اشتهى النساء لفقده زوجه .

وقال : « وأما كل عمل لم يتعدَّ إلى منصوب فإنه يكون فعله على ماذكرنا في الذى يتعدى ، ويكون الاسم فاعلاً ، والمصدر يكون فُعُولاً ، وذلك نحو : قعد قُعوداً وهو قاعد ، وجلس جُلوساً وهو جالس ، وسكت سُكُوتاً وهو ساكت ، وثبت ثُبوتاً وهو ثابت ، وذهب ذُهوباً وهو ذاهب . وقالوا: الذَّهاب والثَّبات ، فبنَوه على فَعَال كما بنوه على فُعول ، والفُعول فيه أكثر . وقالوا : رَكَنَ يركَن رُكُوناً وهو راكِن . وقالوا في بعض مصادر هذا ، فجاؤوا به على فَعْل ، كما جاؤوا ببعض مصادر الأول على فُعُول ، وذلك قولك : سكت يسكت سَكْتاً ، وهدأ الليل يهدأ هَدْءاً ، وعجز عَجْزاً ، وحَرِدَ يحرَد حَرْداً وهو حاردٌ[15] ، وقولهم : فاعل يدلك على أنهم جعلوه من هذا الباب، وتخفيفُهم الحرد».

أراد سيبويه أنهم حملوا مصادر ما لايتعدى على مايتعدى في قولهم : عَجْزاً وسَكْتاً ، والباب فيه الفُعول ، كما حملوا مايتعدى بحيث قالوا : لَزِم لُزوما ، وجَحَد جُحُوداً ، والباب فيه لَزْماً وجَحْداً ، على ما لا يتعدى ، وقوّى حملهم ذلك على مايتعدى أنهم قالوا : حارد ، وكان القياس في مثله أن يقال : حَرِد حرداً فهو حَرْدانٌ ، كما قالوا : غَضِبَ غَضَباً فهو غَضْبان ، فأخرجوه عن باب غضبان بتخفيف الحرْد ، وبقولهم : حارِد . ومعنى قول سيبويه : « فإنه يكون فعله على ماذكرنا في الذى يتعدى » ، يريد من باب فَعَل يفعُل ، كقولنا : قعد يقعُد ، وفَعَل يفعِل ، كقولنا : جلس يجلِس ، وفَعِل يفعَل ، كقولنا : حَرِدَ يحرَدُ ، فهذه الأفعال لها نظائر فيما يتعدى،

---

(15) حرِدَ : غضب .

ويجيء فيما لايتعدى بناء ينفرد كقولنا : ظَرُف يظرُف ، وكَرُم يكرُم . وستقف على ذلك إنّ شاء الله .

قال سيبويه : « وقالوا : لَبِث لَبْثاً ، فجعلوه بمنزلة عَمِل عَمَلاً ، وقولهم: لابِث يدلك على أنه من هذا الباب . وقالوا : مكَث يمكُث مُكُوثا ، كما قالوا : قعد يقعُد قُعودا . وقال بعضهم : مكُثَ ، شبهوه بظرُفَ ، لأنه فعل لايتعدى ، كما أن هذا فعل لايتعدى . وقالوا : المُكْث كالشُّغْل والقُبْح ، لأن بناء الفعل واحد » في مكُث يمكُث وقبُح يقبُح .

« وقال بعض العرب : مَجَنَ يمجُن مُجْنا كالشُّغْل » فيما يتعدى .

« وقالوا : فَسَق فِسْقاً ، كما قالوا : فَعَل فِعْلاً » مما يتعدى .

« وحلَف حَلِفاً ، كما قالوا : سَرَق سَرِقاً » فيما يتعدى .

قال : « وأما دخلته دُخولاً ، وولجته وُلوجا ، فإنما هو ولَجْتُ فيه ودخلْت فيه ، ولكنه ألقى فيه استخفافا(١٦) ، كما قالوا : نُبِئت زيداً ، وإنما تريد نُبِئت عن زيد » .

وقد مضى الكلام في أول الكتاب فيما قاله سيبويه : إنَّ دخلت في الأصل غير متعدٍّ(١٧) ، وما خالفه فيه الجرّمي(١٨) من تعديه بما أغنى عن

(١٦) يشير سيبويه إلى حذف حرف الجر وتعدية الفعل بنفسه ؛ أي إعماله مباشرة ؛ فيقولون : دخلتُه بدلاً من دخلتُ فيه .

(١٧) أشار سيبويه إلى أن العرب تقول : دخلتُ البيتَ ، بإعمال الفعل دون حرف الجر . ٣٥/١ .

(١٨) الجرمي : هو أبو عمر صالح بن إسحاق ، مولى بني جرم من قبائل اليمن ، نشأ بالبصرة وتعلم فيها اللغة والنحو ، وقد توفي سنة ٢٢٥ هـ في خلافة المعتصم .

إعادته. (١٩)

قال: «ومثل الحارِد والحَرْد: حَمِيَت الشمس تَحْمَى حَمْياً، وهي حامية».

قال الشاعر:

تَفُورُ علينا قِدْرُهُمْ فَنُدِيمُها ... ونَفْثَؤُهـا عنَّا إذا حَمْيُها غَـلا (٢٠)

«وقالوا: لعِب يلعَب لَعِباً، وضحك يضحَك ضَحِكاً، كما قالوا: الحَلِفُ. وقالوا: حَجَّ حجاً، كما قالوا: ذكَرَ ذِكْراً. وقد جاء بعضه على فُعال، كما جاء على فَعَال وفُعول قالوا: نَعَسَ نُعَاساً، وعَطِشَ عُطاشاً، ومزح مُزاحاً». (٢١)

قال أبو سعيد: وقد يجيء الفُعَال والفُعَالة والفِعال والفِعالة في أشياء تكثُر فيها وتكون أبوباً لها، وكذلك الفعيل. وأما الفُعال فقد كثر في الأصوات، وصار الباب لها، ويتلوه في ذلك الفَعيل، تقول: الصُّراخ والنُّباح واليُعار (٢٢) والبُغام (٢٣) والحُصاص والخُباج، وهما الضُّراط،

---

(١٩) ورد عن الجرمي قوله: «دخلتُ: متعد، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه» وقد علق على ذلك شارح الكافية: «والأصح أنه لازم» انظر: ٤ / ٤٩٢ من شرح الكافية.

(٢٠) البيت من شعر النابغة الجعدي، ونديمها: نسكنها، ونفثؤها: نسكن غلياتها بماء بارد، وهو يشير إلى شدة شوكتهم وعزة جانبهم. ومحل الشاهد في «حَمْي» من قوله «حَمْيُها»؛ فهو مصدر على وزن «فَعْل» للفعل «حَمِيَ» على القياس.

(٢١) في سيبويه «مزح مَزَاحاً» وهو الصواب: ٤ / ١٠.

(٢٢) اليُعار: صوت الغنم.

(٢٣) البُغام: صوت الظبية.

والرُّغاء (٢٤) والدُّعاء والعُواء والمُكاء . وفي فَعِيل : صهيل وزَئِير وطَنين وصَرِيف ، وهو صوت احتكاك الأسنان ، وتَزِيب : صوت الظباء ، ونبيب التَّيس (٢٥) ، والضجيج والنَّئيم والنَّهيت (٢٦) ، وهو كثير . ومما اجتمع فيه فَعِيل وفُعال : شَحِيج البغل وشُحاجه ، ونَهِيق الحمار ونُهاقه ، وسَحِيله وسُحاله (٢٧) ، ونَبِيح ونُباح ، وضغيب الأرنب وضُغابُها (٢٨) ، وأنين وأُنان وزَحِير (٢٩) وزُحار . وفَعِيل وفُعال أختان ، كما اتفقا في النعت كقولك : طَوِيل وطُوال ، وخَفِيف وخُفاف ، وعَجِيب وعُجاب . ويكثر فُعال في الأدواء ، كقولنا : السُّكَات والبُوَال (٣٠) والدُّوَار والعُطَاس والسُّهَام ، وهو تغير من حر وشمس ، والنُّحاز (٣١) والسُّعال مثله ، والنُّفاض : داء ينتفض منه ، والقُياء : القيء ، والصُّراع والصُّداع والقُلاب (٣٢) . وقال الأصمعي (٣٣) : وقع في الإبل السُّواف ، وهو الهلاك والموت ، وقال أبو عمرو الشيباني (٣٤) :

---

(٢٤) الرغاء : صوت ذوات الخُف .

(٢٥) يبدو أن المقصود النئيت ، يقال : نَأَتَ نَأْتاً : أنَّ .

(٢٦) النئيم : صوت فيه ضعف ، والنهيت : الصياح .

(٢٧) الشحيج والسحيل : النهيق .

(٢٨) الضغيب : صوت الأرنب والذئب .

(٢٩) الزحير : إخراج النفس أو الصوت بأنين حين عمل أو شدة .

(٣٠) البوال : داء يكثر منه البول .

(٣١) النحاز : داء يأخذ الإبل والدواب في رئاتها فتسعل سعالاً شديداً .

(٣٢) القلاب : داء يأخذ في القلب .

(٣٣) الأصمعي : هو عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك الباهلي البصري ، أحد رواد اللغويين ، توفي سنة ٢١٦ هـ .

(٣٤) الشيباني : هو إسحاق بن مرار الشيباني ، من أهم أعماله العلمية معجمه اللغوي (كتاب الجيم) الذي صدر في ثلاثة أجزاء ، وقد توفي مابين سنتي ٢١٣ - ٢٢٠ هـ ؛ إذ اختلفوا في تحديد تلك السنة .

السَّواف ، بفتح السين ، فأنكر الأصمعي وغيره ما قاله أبو عمرو . وقال : الباب في الأدواء بالضم ، فقال أبو عمرو : هكذا سمعته . ويقوى ما قاله أبو عمرو أن سيبويه قال بعد أسطر : « كما أنك قد تجئ ببعض مايكون من داء على فَعال ، وبابه فُعال » .

فيمكن أن يكون السَّواف منه . وقالوا : سمع الله غَواثه وغُواثه ، وهو استغاثته ، والباب فيه غُواث ، لأنه من الصوت . ويجوز عندى أن يكون فتحهم لذلك استثقالاً للضم الذى بعده الواو .

« ويجئ فُعال فيما كان نحو : الدقاق والحُطام والجُذاذ [٣٥] والفُضاض والفُتات والرُّفات » وهو مصدر واقع على مفعول .

« وتجئ الفُعَالة فيما كان فاضلاً عن الشئ إذا أخذ منه نحو : الفُضالة والقُوارة [٣٦] والقُراضة [٣٧] والنُّفاية [٣٨] والنُّقاوة والحُسالة [٣٩] والحُثالة والحُشافة [٤٠] والكُساحة [٤١] والجُرامة ، وهى مايُصْرَم من النخل وقت الفراغ منه، ومثله الطُّلامة والخُباسة » وهى الغنيمة ، « والعُمالة » وهى مشبهة بالفضالات .

---

(٣٥) الجذاذ : الجذُّ كسر ما هو صلب من الأشياء .

(٣٦) القوارة : ما قور من الثوب وغيره .

(٣٧) القراضة : القرض : القطع ، والقراضة ماسقط بالقطع .

(٣٨) النقاية : بقية الشئ وأردؤه .

(٣٩) الحسالة : الرذل من كل شئ .

(٤٠) الحشافة : الماء القليل .

(٤١) الكساحة : الكناسة .

« وقد يجيء الفعال فيما كان هياجاً من ذكر أو أنثى ، فالذكر نحو الهِباب ، والقِراع والضِّراب والنِّكاح ، والأنثى نحو : الصِّراف [٤٢] والحِرام والوِداق [٤٣] ، وذلك شهوتها للذكر .

« ومما قارب ذلك المعنى : الفِرار والشِّراد [٤٤] والشِّماس [٤٥] والطِّماح [٤٦] والضِّراح إذا ضَرَحَت برجلها ورَمَحَت ؛ وذلك كله يشبه باب الهِياج ؛ لأنه تحرُّك وخروج عن الاعتدال ؛ ومثله الخِلاء والحِران [٤٧] ، لأنه يشبه ذلك بالممانعة والتباعد مما يراد منه .

وقد يجيء فِعَال في الأصوات ، وليس بكثرة فُعَال وفَعِيل ، كالغناء والذِّمار والعِرار ، وهما من أصوات النعام . وقالوا : الهُتاف والهِتاف ، والصُّياح والصِّياح .

« ويجيء فِعَال في انتهاء الزمان ، ويدخل عليه فَعال ، كقولهم : الصِّرام والصَّرام [٤٨] ، والجِزاز والجَزاز [٤٩] ، والقِطاع والقَطاع [٥٠] ،

---

(٤٢) الصراف : يقال : صَرفتْ صِرافاً ؛ أي اشتهت الفحل .

(٤٣) الوداق : الحرص على طلب الفحل .

(٤٤) في سيبويه : « الشِّراد » وهو الصواب ٤ / ١٢ .

(٤٥) الشماس : شمست الدابة : شردت وجمحت ومنعت ظهرها .

(٤٦) الطماح : طمحت : نشزت وجمحت .

(٤٧) قال سيبويه : « الخلاء : مصدر من خَلأَتِ الناقةُ ؛ أي حرنتْ ، وقد قالوا : خلاء ؛ لأن هذا فَرَقٌ (أي فزع) وتباعد . ١٢/٤ .

(٤٨) الصرام : أوان إدراك النخل .

(٤٩) الجزاز : وقت الحصاد .

(٥٠) القطاع : صرام النخل .

والحِصاد والحَصاد ، والرِّفاع والرَّفاع ، وهو أن يرفع الزرع ليجمع في بيدَره . وقال الكسائي [٥١] : ما سمعت فيه الكسر .

وقال الأموي [٥٢] : الكَناز بالفتح [٥٣] . وقالوا : القِطاف والقَطاف [٥٤] .

«ويجيء الفِعالة فيما كان ولاية أو صناعة ، فالولاية نحو : الخلافة والإمارة والنِكابة » من المنكب ، والمنكب الذي في يده اثنتا عشرة عرافة .

« والعِرافة والإِيالة ، وهي السياسة ، ومثلها العِياسة ، وقد قالوا : العَوس» ، فخرج عن القياس كما خرج غَواث وسَواف عن القياس ، والباب فيه الفِعال .

« وقالوا في الصناعة : القِصابة والحِياكة والخِياطة والنِّجارة » .

وفتحوا الأول في بعض ذلك ، قالوا : الوِكالة والوَكالة ، والجِراية والجَراية ، وهي الوِكالة ، والوِلاية والوَلاية ، والدِّلالة والدَّلالة . ويجيء في المصادر فِعلَة على معنى الإبانة عن الكيفيَّة ، كقولهم : فلان حسن الجِلسة والرِّكبة . ويدخل فيه الكِظَّة والبِطْنة والمِلأَة ، والكِظَّة امتلاء من الطعام . وقد دخل كلام سيبويه فيما ذكرته بما أغنى عن سياقه .

---

(٥١) ستوقف أمام حياة الكسائي فيما بعد ، وذلك عند عرضنا لكتاب (معاني القرآن) للفراء .

(٥٢) الأموي : هو عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص أبو محمد الأموي .

(٥٣) قال الأموي : « أتيتهم عند الكناز ، بالفتح لا غير ، يعني حين كنزوا التمر » .

انظر إصلاح المنطق لابن السكيت ١٠٥ .

(٥٤) قطاف الكرم .

قال سيبويه : « وأما الوَسْمُ فيجيء على فِعَال نحو : الخِبَاط والعِلاَط والعِرَاض والجِنَاب والكِشَاح ، فالأثر يكون على فِعَال ، والعمل يكون فَعْلاً ، كقولك : وسَمْتُ وَسْماً ، وخَبَطْتُ البعير خَبْطاً ، وكَشَحْته كَشْحاً . وأما المُشْط والدَّلو والخُطَّاف » يعني في السِّمات ، « فإنما أرادوا صورة هذه الأشياء أنها وُسِمَت به ، فكأنه قال : عليه صورةُ الدَّلو ، ومعنى الخِباط في السِّمَة الأثر على الوجه ، والعِلاَط والعِرَاض على العُنق ، والجِناب على الجَنْب ، والكِشاح على الكَشْح . وجاء بعض السِمات على غير الفِعال ، نحو : القَرْمة والجَرْف ، اكتفوا بالعمل ، يعني المصدر ، والقَرْمَلة فأوقعوها على الأثر » .

والجَرْفُ أن يُقْلَع شيء من الجلد جديد ، والقَرْمة أن يُقطع شيء من الجلد يكون معلَّقاً عليه .

قال : « ومن المصادر التي جاءت على مثالٍ واحد حين تقاربت المعاني قولك : النَّزَوان والنَّقَزان [٥٥] والقَفَزَان ، وإنما جاءت هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازه في ارتفاع » .

قال أبو سعيد : باب الفَعَلان مصدَراً [٥٦] فيما كان يضطرب ، ولايجيء في غير ذلك .

« ومثله العَسَلان والرَّتَكَان » ، وهما ضربان من العَدْو .

« وربما جاء ما كان فيه اضطراب على غير الفَعَلان ، نحو : النُّزاء والقُماص [٥٧] كما جاء عليه الصوت ، نحو : الصُّراخ والنُّباح ؛ لأن

(٥٥) هما ضربان من الوثب .

(٥٦) يقصد : يجيء مصدراً .

(٥٧) القماص : رفع اليدين وطرحهما معاً .

الصوت قد تكلّف فيه من نفسه ما تكلّف من نفسه في النّزوان ونحوه . وقالوا : النّزو والنّقز ، كما قالوا : السكْت والفقْر والعجْز ؛ لأن بناء الفعل واحد لايتعدى، كما لا يتعدى هذا .

ومثل ذلك الغلَيان والغثَيان ؛ لأن النفْس تضطرب وتثور ، وكذلك الخطَرَان [٥٨] واللَّمعَان ؛ لأنه اضطراب وتحرُّك ، واللَّهبَان والصَّخدَان والوهَجان، لأنه تحرُّك الحر وثُؤوره ، فهو بمنزلة الغلَيان . وقالوا : وجب قلبه وَجيبا [٥٩] ، ووجَف وجيفاً [٦٠] ، ورسم البعيرُ رَسيما » ، وهو ضرْب من السير.

« فجاء على فَعيل ، كما جاء على فُعَال » يعني النُّزاء والقُماص.

« وكما جاء فَعيل في الصوت مجيء فُعَال ، كالهدير والضَّجيج والقَليخ والصَّهيل والنَّهيق والشَّحيج ، قالوا : قلخَ البعير يقْلَخ قَليخا ، وهو الهدير» قال سيبويه : « وأكثر ما يكون الفعَلان في هذا الضرب ، ولا يجيء فعله يتعدى الفاعلَ إلا أن يشذ شيء منه ، نحو : شَنِئْته شنآناً » .

ولا نعلم فِعْلا يتعدى ، مصدره فَعَلان غيرَ شَنِئْته شنآناً .

« وقالوا : اللَّمْعُ والخطْفُ ، كما قالوا : الهدْر ، فما جاء منه على فَعْل فهو الأصل ، وقد جاؤوا بالفعَلان في أشياءَ تقاربت في اشتراكها في

---

(٥٨) خطر الفحل بذنبه : رفعه مرة بعد مرة ، وضرب به يميناً وشمالاً .
(٥٩) وَجَبَ قلبه : خفق واضطرب .
(٦٠) وَجَفَ : أسرعَ .

الاضطراب والحركة كالطَّوَفَان والدَّوَران والجَّوَلان تشبيهاً بالغَلَيان والغَثَيان ؛ لأن الغَلَيان تقلب مافى القدر وتصرُّفه . وقد قالوا : الجَوْلُ والغَلْىُ . وقالوا : الحَيَدان والمَيَلان ؛ فأدخلوا الفَعَلان فى هذا كما أن ما ذكرنا من المصادر قد دخل بعضها على بعض . وهذه الأشياء لا تُضبط بقياس ولا بأمرٍ أَحْكَمَ من هذا ، وهكذا مأخَذُ الخليل » .

يعنى أن الحَيَدان والمَيَلان شاذ خارج عن قياس فَعَلان ، كما يخرجُ بعض المصادر عن بابه .

قال أبوسعيد : وقد يجوز عندى أن يكون على الباب ؛ لأن الحَيَدان والمَيَلان إنما هما أخْذ فى جهة ما عادلة عن جهة أخرى ، فهما بمنزلة الرَّوَغَان ، وهو عَدْوٌ فى جهة المَيْل . وقال بعضهم : لأن الحَيَدان والمَيَلان ليس فيهما زعزعة شديدة ، وما ذكر فيه زعزعة شديدة ، فلذلك قال ماقال .

« وقالوا : وثَبَ وثْبا ووثوبا ، كما قالوا : هدأ هَدْءاً وهدوءاً ، ورقص رقَصاً ، كما قالوا : طلبَ طلَباً ، ومثله خبَّ يخُبُّ خبَباً [٦١] ، وقالوا : خبيبا ، كما قالوا : الذَّميل [٦٢] والصَّهيل . وقد جاء من الصَّوت شئ على فَعَلَة ، نحو : الرَّزَمَة [٦٣] ، والجَلَبَة والحَدَمَة [٦٤] والوَحاة [٦٥] . وقالوا :

(٦١) الخَبَبُ : ضرب من العدو .

(٦٢) الذميل : ضرب من عدو الإبل .

(٦٣) الرزمة : ضرب من حنين الناقة على ولدها حين ترأمه .

(٦٤) الحدمة : صوت التهاب النار .

(٦٥) الوحاة : الصوت .

الطَّيَران كما قالوا : النَّزَوان، وقالوا : نَفَيان المطر ، شبهوه بالطَّيَران ، لأنه يَنْفي بجناحيه ، والسحاب تنفيه أول شيء رَشاً أو بَرداً ، ونَفَيان الريح أيضاً الترابَ ، وتَنْفي المطرَ تُصرفه كما يصرِّف[٦٦] الترابَ . ومما جاءت مصادره على مثال لتقارب المعاني قولك : يئِست يأساً ويَآسة ، وسئِمت سأماً وسآمة، وزَهدت زَهْداً وزَهادة، وإنما جملة هذا لترك الشيء. وجاءت الأسماء على فاعل ؛ لأنها جُعلت من باب شَرِبْتُ وركِبْتُ » .

قوله : « لأنها جعلت من باب شَرِبْتُ وركِبْتُ » ينبغي أن يكون ذكَرَ شرِبْت لأنه عمل ، كما أن زهدت عمل ، ويجوز أن يكون شربت على معنى رَويت ؛ لأن رَويت انتهاء وتَرْكٌ كسئمت .

« وقالوا : زَهَدَ ، كما قالوا : ذَهَبَ . وقالوا : الزُّهْدُ ، كما قالوا : المُكْثُ. وقد جاء أيضاً ما كان من التَّرْك والانتهاء على فَعِلَ يَفْعَلُ فَعَلاً ، وجاء الاسم على فَعِلٍ ، وذلك أجِمَ يأجَم أجَماً وهو أجِمٌ » إذا بَشِمَ من الشيء وكرهه .

« وسَنِقَ يسْنَق سَنَقاً وهو سَنِقٌ » كبَشِمَ ، « وغَرِضَ يغرَض غَرَضاً وهو غَرِضٌ[٦٧] .

وجاؤوا بضد الزُّهْد والغَرَض على بناء الغَرَضِ ، وذلك هَوِيَ يَهْوَى هَوًى وهو هَوٍ . وقالوا : قَنِع يقنَع قَناعة، كما قالوا : زَهِد يزهَد زَهادة ، وقالوا:

---

(٦٦) في سيبويه : يتصرف : ٤ / ١٦ .

(٦٧) الغَرِض : القلق الضجر ، وهو المشتاق أيضاً .

قانع ، كما قالوا : زاهد ، وقَنِعَ كما قالوا : عَرِضٌ ، لأن الفعل واحد ، وأنه ضدٌ وتركٌ للشئ [٦٨] ، ومثل هذا في التقارب بَطِنَ يَبْطَنَ بَطَناً وهو بَطِينٌ ، وبَطِنٌ ، وتَبِنَ تَبَناً وهو تَبِنٌ ، وثَمِل يثْمَل ثَمَلاً وهو ثَمِلٌ . وقالوا : طَبِن طبَناً وهو طبِن » .

قال أبو سعيد : قال بعض أصحابنا : زيدت الياء في بَطين للزوم الكسرة لهذا الباب ، يعني لِفَعِل ، فيصير بمنزلة المريض والسقيم وما أشبه ذلك. وقال: هذه الأشياء إنما هي خِلَقٌ كالأَشَر [٦٩] والفَرَح ، وهو لِمَا يقع في الجسم . ومعنى تَبِنٍ فَطِنٌ ، أي ذلك من طبْعه ومن سوسه ، وقال بعضهم : تَبِنَ بطنه إذا انتفخ .

* * *

---

(٦٨) في سيبويه : « وأنه ضد ترك الشئ » . ٤ / ١٧ .

(٦٩) الأشر : المرح والبَطَر .

ابن السيرافي

هو أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان السِّيرَافي ، وَلَدُ السيرافيِّ شارحِ كتاب سيبويه . وقد درس على أبيه ، وكان نحويًا لغويًا إخباريًا فاضلاً ، دينًا صالحاً وَرِعاً . وتوفى سنة ٣٨٥ هـ .

ولأبي محمد عدة مؤلفات ، يأتي على رأسها (شرح أبيات سيبويه) الذى اهتم فيه بشرح شواهد الشعر في الكتاب ، وقد صدر الكتاب في جزأين بتحقيق الدكتور محمد على الريِّح هاشم عن مكتبات الكليات الأزهرية، ودار الفكر ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .

ولم يضع المؤلف مقدمة لكتابه ، وإنما كان يختار الأبيات لشرحها دون ترتيب واضح ، أو منهج محدد التزم به ، ونقدم لك نصوصاً من الكتاب للتعرف على طريقة أبي محمد ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه .

* * *

قال أبو محمَّد يُوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (١) .

١ - قال سيبويه في الكتاب : بابُ حَسَنِ الوَجْهِ (٢) قال : « ومما جاء منه منوّناً قول أبي زُبَيْد » :

وأَقْفَرَ الحِنْوُ إلاّ مِنْ تَوَاثُبِهِ ... ومِنْ فَرِيسَتِهِ جرّاً وتَسْحَابَا

« كأنَّ أثوابَ نَقَّادٍ قُدِرْنَ لَهُ ... يَعْلُو بِخَمْلَتِها كَهْبَاءَ هُدَّابَا »

وَصَفَ أسداً . والحِنْوُ : موضعٌ بعينه في هذا البيت . وتواثبه : وثبه على الناسِ وغيرِهم . وفريستُه : ما يأخذ من الحيوان . وجرّاً ، مصدَرٌ منصوب بفعلٍ محذوفٍ تقديره : يجرُّها جرّاً ، يعني الفريسةَ . وتسحاباً ، مثلُه ؛ كأنّه قال : ويسحبُها سَحْباً . ويجوز أن يكون الفعل المُقدَّرُ الناصبُ جرّاً والناصبُ تسحاباً ، في موضع الحال من الهاء التي أُضيفَ التَّواثُبُ إليها . فيكون موضعه نَصْباً ، لأنّه في موضع الحال . كأنّه قال : ومِنْ تواثُبِه جاراً ساحباً . ويجوز أن يكون الفعلُ خبراً مُستأنَفاً ، فلا يكون له موضعٌ من الإعراب . كأنّه أخبَرَ بأنّه يَجرُّ فريستَه ويسحبُها . هذان فرعٌ من الكلام المتقدم . ثمّ وصفَ شَعَرَ الأسد وشبّهَ لونَه بلون ثياب النقّاد . والنقّاد : صاحب الغنم . والنَّقَدُ : غنمٌ صِغارٌ . وثياب النقّاد غيرُ شديدةِ الوسخ . وقيل إنّه أراد أنّ النقّادَ عليه ثوبٌ قد

---

(١) توضح تلك البداية أن ابن السيرافي لم يضع مقدمةً لكتابه ، وإنما دخل في الموضوع مباشرة ، وهو شرح أبيات سيبويه .

(٢) عنوان هذا الباب عند سيبويه : « هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه » . الكتاب : ١ / ١٠١ (بولاق) ؛ و ١ / ١٩٨ (هارون) . والشاهد في قوله « هداباً » حيث نصب بقوله « كهباء » لما فيه من نية التنوين الذي لم يظهر لمنع الصرف .

شَمرهُ . وشَعْرُ الأسد لايكثر على قوائمه ؛ فكأنّه بمنزلة نقّادٍ قد شمّرَ ثيابَه . وقوله : قُدِرْنَ له ، أي جُعِلْنَ له قَدْراً ، وقُدِّرتْ عليه . ويقال : قَدَرتُ الشيءَ ، من التقدير . وجَعَلَهُ لأجل طول شعره بمنزلة النقّاد الذى قد لَبِسَ قَطيفةً . وصيّرَ القَطيفةَ أثوابَه ؛ وما عليه أثوابُه . وجعل خَمْلَهَا ظاهراً . وهُدّاب القَطيفة : ما تدلّى منها . وحواشيها أيضاً أهدابُها . والكهباء : التى بين السواد والبياض . والكُهْبَةُ : سوادٌ يخلطه شئٌ من بياض . وقوله : يعلو بخملتها ؛ يريد أنّه قد لبس القطيفةَ ، وجَعَلَ الموضعَ الذى ليس فيه خَمْلٌ مّما يلى جَسَدَهُ ، وجعل الموضع الذى فيه خملٌ ظاهراً . وإذا جعله ظاهراً فقد علا به .

وفى يعلو ، ضميرٌ يعود إلى النقّاد . وهو الذى يُعْلِى خملتَها . كقولك: ذهبتُ به ، وأذهبتُهُ . وكهباءَ : حالٌ من الضمير الذى أُضيفتِ الجملةُ إليه . والضميرُ يعود إلى الأثواب . ويجوز أن يكون حالاً من النون، فى قُدِرْنَ ، التى هى ضمير الثياب . ويجوز أن تكون كهباء ، من نعت الأثواب. كان الأصل فيه قبل النَّقْلِ أن يكون : أكْهَبَ هُدّابُهَا ، لأنّ الهُدّابَ ذَكَرٌ . فلمّا نَقَلَ الضميرَ المؤنّثَ الذى أُضيفَ إليه الهُدّاب عن موضعه . وجَعَلَهُ فى تقدير فاعلٍ لأكْهَبَ ، احتاجَ أن يجعل مكانه اللفظَ الذى للمؤنّث . لأنّه جعل ضمير المؤنّث فاعلاً . فصار كهباء ، فى موضع أكهب . ومثله مررت بامرأةٍ أحْمَرَ غلامُها . فإذا نقلتَ الضميرَ وجعلتَهُ فى تقدير فاعل لأحمرَ ، قُلْتَ : مررتُ بامرأةٍ حمراءِ الغلامِ بالإضافة ، وحمراء الغلامَ بنصب الغلام . فإن لم تدخل الألف واللام . قلت : حمراءَ غلاماً بالنصب ، أو حمراءِ غلامٍ بالإضافة .

٢ – قال : ولأبي زُبَيْد :

« هَيْفاءُ مُقْبِلَةً عَجْزاءُ مُدْبِـرَةً مَخْطُوطَـةٌ جُدِلَتْ شَنْباءُ أَنْيَابَا »[٣]

وَصَفَ امرأةً في أوّل قصيدته فقال :

أصبحتْ قَفْيَتْ مِنْ حَسْنَـاءَ آرَابَا

هَجَـرْتَهَا وَرَحِيقَ الكأسِ أحْقَابَا

يريد أنّه هجرها وهجر الخمر . ثمّ مضى في ذكرها حتّى انتهى إلى قوله : هيفاء مُقْبِلةً . والهَيَفُ : ضُمْرُ البطن . والمجدولة : المفتولة الجسم ، ليست بمسترخية اللحم . ولم يُرِدْ بوصفها بالجَدْلِ أنّها صُلْبَةُ الجسم ، إنّما يُرادُ أنّ لحمها ليس بمسترخٍ ولا مُتَدَلٍّ ؛ هي مستوية الأعضاء كالعِنان والنِّسْع المجدول . والمخطوطة ، قيل في معناها : إنّها ليست بكثير لحم المَتْنَيْن . وعندي أنّه يُرادُ به أنّها ملساء الجلد برّاقته . وقيل الشَّنَبُ : حِدّةٌ في الأسنان . وقيل الشنب بَرْدٌ في الأسنان . وهيفاء خبر مبتدإٍ محذوفٍ . ومعناه هي هيفاءُ . ومقبلةً ، نصب على الحال ، والعامل فيه محذوفٌ تقديره : هيفاءُ إذا كانت مقبلةً وكانتْ ، في هذا الموضع ، هي كان التامّة . وفيها ضميرُ فاعلٍ يعود إلى المبتدإ المحذوف . ومثله شَرِبْتُ السَّوِيقَ مَلْتُوتاً [٤] . فمعناه شَرِبْتُ السَّوِيقَ إذا كان ملتوتاً . وضربتُ زيداً إذا كان قائماً .

---

(٣) الشاهد في قوله « أنياباً » حيث نصبه بقوله « شنباء » على نية التنوين .

(٤) السويق : طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير ، سمّي بذلك لانسياقه في الحلق ، ويُجمع على أَسْوِقة.

فإن قال قائل : فإذا جعلتَ كانَ ، تامّةً ، فهي بمعنى حَدَثَ ، ووَقَعَ . والذى مثّلتَ به ، فاعلُه لم يَحْدُثْ فى الحال التى أخبرتَ بها عنه . لأنّك إذا قلتَ : شُرْبُكَ السَّويقَ ملْتوتاً ، فمعناه : شُرْبُكَ السَّويقَ إذا كان السويقُ ملْتوتاً . وضَرْبُكَ زيداً إذا كان زيدٌ قائماً . فالسَّويقُ ، وزيدٌ ، لم يَحْدُثا فى الحال التى أخبرتَ بها . فلِمَ لم تجعلْ كان ، فى هذا وأشبهِهِ ناقصةً ، وتجعلْ هذا المنصوبَ خبراً ؟ .

قيل له : قولنا شُرْبُكَ السَّويقَ ملتوتاً ، وضربك زيداً قائماً ، معناه : شربك السويقَ إذا حدَثَ لَتُّهُ ، وضَرْبُكَ زيداً إذا حَدَثَ قيامُهُ . فاللّفظُ لزيدٍ والسويقِ ، والمرادُ الإخبارُ عن حدوثِ أحوالِهما .

فإن قال قائل : قولك كانَ أخوك ظَريفاً ، وكان زيدٌ ذاهباً ، هو إخبارٌ عن حدوث ذَهابِهِ وحدوث ظَرْفِهِ . فاجْعَلْ كانَ تامّةً فى مثل ذا الموضع ، وفى جميع أحوالها .

قيل له : ليس معنى الكلام الإخبار عن حدوث الظرف والذهاب ، وإنما معناهُ الإخبارُ عن استحقاق زيدٍ لهذا الوصف فى ما مضى من الزمان . ولهذا كان الخبرُ يجوز أن يكون مَعْرِفَةً ونكرةً . ومع هذا إنّا لم نُعلقْ وقوعَ شئٍ من الأشياء بحدوث الظرف والذهاب ، كما فعلنا فى قولك : شُرْبُكَ السَّويقَ ملتوتاً ، وضربك زيداً قائماً . ونحن قد علّقْنا وقوعَ الشُّرْبِ والضربِ بحدوثِ لَتِّ السَّويقِ وقيامِ زيدٍ .

وهيفاءُ : عاملة فى إذا المقدّرة بعدها ، وكذلك عجزاء . وأصلُ الكلام : هى هيفاءُ إذا كانتْ مقبلةً ، وعجزاءُ إذا كانت مُدْبِرَةً . وجدلَتْ

وَصْفٌ لمخطوطة . وعجزاءُ خبرُ مبتدإ ، مثلُ هيفاء ؛ وكذلك شنباء . وأصله شَنَبٌ أنيابُهَا . وشَنَب ، جمع أشنَبَ . والنَّابُ ، مُذَكَّرٌ ، ولكنَّهُ نَقَلَ الفعلَ إليها فجعله على وصف الواحدةِ المؤنَّثَة . ونَصَبَ أنياباً ، شَبَّهَهُ بالمفعول كما تقدم من الباب .

٣ – قال سيبويه : « وقد جاء في الشعر حَسَنَةٌ وَجْهَهَا شَبَّهُوهُ بحَسَنَةِ الوجهِ وذلك ردئٌ . قال الشَّمَّاخ : »

« أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّجَ الرَّكْبُ فيهِمَا
بِحَقْـــلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاَهُمَـــا ؟
« أَقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَـــاً
كُمَيْتَا الأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهُمَـــا » (٥)

ويُرْوَى عَرَّسَ الركب فيهما . ويروى : قد أَنَّى لِبِلاَهُمَا .

الشاهد في البيت على أنّ الشاعر أضاف جَوْنَتَا إلى مصطلاهما . وجونتا ، صفة إلى جارتا صفاً . والمصطلى مضافٌ إلى الجارتين . والإضافة لاتقع في باب حسن الوجه إلا بعد أن تَجْعَلَ الذى كان فاعلاً مفعولاً من طريق اللَّفظ ، وتَنْقُلَ ضميرَهُ المجرورَ إلى أن يُجْعَلَ فاعلاً للصفة التى تجرى عليه . فإن لم يَنْقُلَ الضميرَ عن موضعه ، لم يكن للصفة فاعلٌ . وإذا لم يكن لها فاعل ، لم يجز أن يكون السببُ إلاَّ فاعلاً .

---

(٥) الشاهد فيه إضافة الصفة المشبهة وهي « جونتا » إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف ؛ وذلك ردئ . الكتاب : ١ / ١٩٩ (هارون) .

ونظير ماذكرته لك أن تقول : جاءتني امرأتان قائمٌ غلاماهما . الفعل : للغلامين وجعلتَ اسم الفاعل (للمرأتان) وهما من سببهما . وليس يجوز في الغلامين إلاّ الرفع . لأنّ قائماً لا بدّ له من فاعلٍ ، وليس فاعل سوَى الغلامين . فإذا أرادوا أن يجعلوا القيامَ فعلاً للمرأتين من طريق اللفظ ، فالمعنى باقٍ على ماكان عليه . جاءوا إلى الضمير المجرور الذى هو ضمير المرأتين، وقد أُضيفَ الغلامان إليه فجعلوه فاعلاً للقيام على طريق الاتساع ؛ ونصبوا الغلامين بقائم على طريق التشبيه باسم الفاعل الذى يعمل في المفعول فقالوا: جاءتني امرأتانِ قائمتان الغلامَيْنِ ، وغلامين بغير ألفٍ ولامٍ . كما تقول : جاءتني امرأتانِ ضاربتان الرَّجلَيْنِ . .

ويجوز فيها الإضافة فتقول : جاءتني امرأتان قائمتا غلامَيْنِ ، وقائمتا الغلامَيْنِ . والإضافة إنّما تسوغ بعد أن يُنقَلَ الفعلُ إلى الأوّل الموصوف، ويُجعَلَ ضميره الذى كان مجروراً فاعلاً . ويُجعَل سبب الموصوف الذى كان فاعلاً مفعولاً ثمّ يضاف . فالإضافة داخلة عليه بعد دخول النصب فيه. والنصب لايجوز فيه إلاّ بعد أن يُنقَلَ الضميرُ الذى كان يرجع إلى الموصوف فيُجعَلَ فاعلاً . ونظيره من المسألة التي ذكرتها أنه لايجوز أن يقول : جاءتني امرأتان قائمان غلاميهما ؛ لأنّ القيام للغلامين ، ولا طريق إلى أن يَجعَلَ في قائمين ضميراً للمرأتين وهما لم تفعلا القيام . ولم تنقلْ ضميرهما المجرور الذى أُضيف الغلامان إليه فتجعله في تقدير فاعل للقيام . إذا امتنع أن تقول جاءتني امرأتان قائمان غلامين ، أو الغلامين بالنصب ، امتنع الجرّ . لأنّ الجرّ إنّما يدخل على النصب لأنّ الفاعل إذا نَصَبَ مفعولَه جازَتْ فيه الإضافة إلى المفعول، لأن الإضافة أخفّ . فإذا امتنع من النصب فهو من الجرّ أبعد.

فلذلك لايجوز مررت بامرأة حسنة وَجْهِها إلاّ في ضرورة . لأنك جئتَ بضميرها بعد أن نَقَلْتَ الضميرَ الذى كان الوجهُ مضافاً إليه فجعلتَه فاعلاً لحسن ، ثمّ جئتَ بضمير آخر فأضفتَ الوجهَ إليه . والإضافة لا تكون إلا بعد النَّقْلِ . وإذا كان السببُ مضافاً إلى ضميرِ الأوّلِ ، لم يحسن أن يُجْعَلَ – وهو فاعلٌ في الأصل : مفعولاً . ومَجْرَى هذا في كلامهم مَجْرَى التكرير للشيء بعد ذكره .

والدِّمْنَةُ : الموضع الذى أثّرَ فيه الناس بنزولهم وإقامتهم . والركب : جمع راكبٍ ، وهم أصحاب الإبل . والرُّخَامَى شجرٌ بعينه . والحقل : الموضع الذى نبت فيه الرُّخَامَى . والحقل : القَرَاح [٦] . والتعريج : أن يعطفوا إلى الموضع ويقفوا فيه . وأَنَى : حان ، أى قد حان لهما أن يَبْلَيَا . والطلل : ما شَخَصَ من آثار الدار . وعفا : درس . ومعنى عرّس ، نزل ليلاً فى المكان بعد ماسار أكثر الليل . وقوله : أَمِنْ دمنتَيْنِ ، يريد أَمِنْ أجل دمنتين ؟ وَمِنْ ، فى صلَة فعْلٍ محذوفٍ ، كأنّه قال : أَتحزن أو أَتجزع من أجل دمنتين رأيتهما فتذكرتَ من كان يحلّ بهما ؟! والضمير المجرور فى ربعيهما يعود إلى الدمنتين . والصفا : الجبل فى هذا الموضع . وجَارَتَاه : حجران يُجْعَلاَن تحت القدر . وهما الأُثْفِيّتَان . وتسند القدر إلى الجبل فيقوم الجبل مقام حجرٍ ثالث فيكون تحت القدر [٧] . والرَّبعُ : الدار . يريد أقامت الأُثْفِيّتَان اللتان تقربان من الجبل فى ربع الدِّمْنة .

---

(٦) « الحقل : قراح طيب يُزرع فيه ، كالمحقلة ، ومنه : لا ينبت البقلةَ إلا الحقلةُ . والزرع قد تشعب ورقه وظهر وكثر » . القاموس (حقل) .

(٧) يعرف هذا بثالثة الأثافي ، وتستعمل اتساعاً للدلالة على الداهية . يقولون : رماه الله بثالثة الأثافي ، يريدون : رماه الله بداهية كأنها الجبل .

والذى يُوجبهُ معنى الشعر أنه ليس يعنى أثفيَّتين اثنتين لأنه ذكر دمنتين ثمَّ قال : أقامت على ربعيهما ؛ وليس أنَّ في الرَّبعين أُثفيَّتين ، في كل ربع أثفية . وإنما يريد أنَّ في كلٍّ من هذين أُثفيَّتين . والأعالي : أعالي الأثافي . يريد أنَّ أعاليَ الأثافي أقمْنَ شديدةَ الحمرة قد اكْمأَتَّتْ من ارتفاع النار إليها والجوْنُ : الأسْوَدُ . والجونة : السَّوْدَاءُ . يريد أن أسافلَ الأثافي قد اسْوَدَّتْ من اتقاد النَّار بينها ، وأعاليها قد أحْمَرَّتْ من ارتفاع النار . والمُصْطَلَّى : موضع اتقاد النار . وكُمَيْتَا ، وصفٌ للجارتين ؛ وجَوْنَتَا : وصفٌ للجارتين أيضاً .

وقد رُدَّ هذا الاستشهاد على سيبويه . وزعم الرَّادُّ أنَّ الضميرَ الذى أُضيفَ المصطلى إليه ليس بعائد إلى الموصوف ، بل هو عائدٌ إلى غيره . ومثَّلوا ذلك بجاءتني امرأتان حَسَنَتَا الغلامين كريمتاهما . فالضمير المضاف كريمتَا إليه ، هو ضميرُ الغلامين ، ليس بضمير المرأتين . وهذا لا يُشبِهُ مررتُ بامرأة حسنة وجهها . وعندهم أن الضميرَ الذى أُضيفَ المصطلى إليه، يعود إلى الأعالي .

فقيل لهم ينبغي على ادّعائكم أن يقال : كُمَيْتَا الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلاَهَا ؛ لأنَّ الأعالي جَمْعٌ . فأجابوا عن هذا بأن قالوا : الأعالي في معنى الأعْلَيَيْن . كما قال عزَّ وجلَّ : (فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا) (٨) . وهو يريد قلبين . وهذا الذى تأوَّلوهُ يَضْعُفُ في المعنى . لأنَّ الأعالي هي أعلى الأثفيَّتين . والمصطلَى : الموضع الذى تصيبه النَّار من الأثفيَّتين . والأثفيَّتان لهما مُصْطَلًى وأعالٍ . والأعالي لا مصطلى لها . ومثل هذا أنّا نقول : أسفل

---

(٨) التحريم / ٤ .

الأُنفيَّتين ، وأعلى الأُنفيَّتين، وأوسط الأُنفيَّتين . وهذه مواضع الأُنفيَّتين يُضافُ كلٌ واحدٍ منها إليها . ولو قلنا : أوسط الأعلى ، وأسفل الأعلى، وأوسط الأسفلِ ، لم يَحْسُنْ كحُسْنِ ما ذَكَرْنا وإنْ كان على وجه المجاز .

* * *

الأعلم الشنتمري

هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى ، وعُرِف بالأعلم الشنتمرى؛ فالأعلم لأنه كان مشوق الشفة العليا شقاً واسعاً ، والشنتمرى نسبة إلى شَنْتَمَرِيَّة الغرب ، وهي مدينة تقع على معظم البحر الأعظم، فيما بين شِلْب وإشبيلية من مغرب الأندلس ، وشنتمرية الغرب Santa Maria de Algarve تسمى اليوم فارو Faro وتقع في المنطقة الجنوبية من البرتغال.

وقد ولد الأعلم سنة ٤١٠ هـ في مدينة شنتمرية الغرب ، ورحل إلى قرطبة سنة ٤٣٣ هـ ، ودرس اللغة والنحو والأشعار على كبار علمائها . ويبدو أن إقامته فيها لم تدم طويلاً ؛ إذ إنه أقام فيها مدة ، ثم رحل إلى شِلْب ، وبدأ التدريس فيها ، ثم رحل إلى إشبيلية قبل سنة ٤٤٠ هـ ، والتحق ببلاط المعتضد بن عباد الذى عُنِي بالأدب وأهله ؛ فقد كان لأهل الأدب عنده سوق نافقة ، وله في ذلك همة عالية . اختصه المعتضد بالله بتدريس ولده ، وكذلك فعل ابنه المعتمد .(١)

وقد أمضى الأعلم مابقى من حياته فى كنف آل عباد في إشبيلية حتى توفى سنة ٤٧٦ هـ .

وللأعلم اهتمام خاص بكتاب سيبويه ؛ لأنه ترك عملين علميين يدوران حوله ، ونحاول التعريف بهما في الصفحات التالية .

* * *

---

(١) انظر المقدمة التي كتبها محقق كتاب (النكت في تفسير كتاب سيبويه) .

الكتاب الأول

ويدور حول شرح شواهد سيبويه ، وقد أطلق الأعلم عليه اسم (تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) ، وطُبع هذا الكتاب على هامش كتاب سيبويه في مطبعة بولاق سنة ١٣١٦ هـ .

ويبدأ الكتاب بمقدمة توضح الهدف من تأليفه ، وطريقة الأعلم في تناوله للشواهد . قال : « هذا كتاب أمر بتأليفه وتلخيصه وتهذيبه وتخليصه المعتضدُ بالله المنصور بفضل الله أبو عمرو عبَّاد بن محمد بن عباد ، أطال الله بقاه ، وأدام عزّه وعُلاه ، عنايةً منه بالأدب ، وميلاً إليه وتهمماً بعلم لسان العرب وحرصاً عليه – أمر أدام الله عزّه وأعزّ سلطانه ونصره باستخراج شواهد كتاب سيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر رحمة الله عليه ، وتخليصها منه ، وجمعها في كتاب يخصها ويفصلها عنه ، مع تلخيص معانيها ، وتقريب مراميها ، وتسهيل مطالعها ومراقيها ، وجلاء ماغمض وخفي منها من وجوه الاستشهادات فيها ، وليقرُبَ على الطالب تناول جملتها ، ويسهلَ عليه حصرُ عامتها ، ويجتني من كثَبٍ ثمر فائدتها ؛ فانتهيتُ إلى أمره العلي ، وسلكت فيه منهاج مذهبه الرفيع السني، وأمليته على ماحدَّ – أيده الله وأعلى يده – وألفته على رتبة وقوع الشواهد في الكتاب ، وأسندت كلَّ شاهد منها إلى بابه أولاً ، ثم إلى شاعره إن كان معلوماً آخراً ، وسميته بكتاب تحصيل عين الذهب ، من معدن جوهر الأدب، في علم مجازات العرب ؛ ليكون اسمه مطابقاً لمعناه ، وترجمته دالة على مغزاه » .[1]

---

(١) هامش كتاب سيبويه : ١ / ٣ – ٦ (بولاق) .

وسار الأعلم في شرحه على النهج الذي ذكره فرتّب الشواهد حسب ورودها في الكتاب ، واهتم في أثناء عرضه للشاهد بثلاثة أمور رئيسية :

الأول : بيان موضع الاستشهاد في كل بيت ، ولم يشذ عن ذلك في جميع الكتاب.

الثاني : شرح معنى كل بيت بتفسير ألفاظه وبيان معناه العام ، مع عرض الوجوه الإعرابية في أثناء الشروح ، والاهتمام بالروايات في الشاهد ، ومناقشة الاعتراضات التي أوردها بعض النحاة على صاحب الكتاب.

يقول مثلاً : « وأنشد في بابٍ ترجمتُه : هذا باب مايجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله لعُقيبة الأسدى :

معاويَ إننا بشرٌ فأسجِحْ ... فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا

أديروها بنى حربٍ عليكم ... ولا ترمُوا بها الغرضَ البعيدا [(٢)]

استشهد به على جواز حمل المعطوف على موضع الباء وما عملت فيه؛ لأن معنى لسنا بالجبال ، ولسنا الجبالَ واحد . وقد رُدَّ على سيبويه رواية البيت بالنصب؛ لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة ، وبعده مايدل على ذلك ، وهو قوله :

أكلتم أرضَنا فجرزتموها ... فهل من قائمٍ أو من حصيدِ

وسيبويه غير متهم - رحمه الله - فيما نقله روايةً عن العرب . ويجوز

---

(١) معاوى : معاوية بن أبي سفيان ، وأسجح : أرفق وسهِّل ، يشكو إليه جور عماله .

أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو يكون الذى أنشده ردّه إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوباً ، فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر . أراد : معاوية بن أبى سفيان ، شكا إليه جوْر العمال . ومعنى أسجح: سهِّل وأرفقْ ، وخد أسجح ؛ أى طويل سهل ، وناقة سُجُحٌ : سهلة المرّ .[٣]

الأمر الثالث : نسبة الشواهد غير المنسوبة فى الكتاب إلى قائليها . وجهد الأعلم فى هذا الميدان أقل من جهد ابن السيرافى ؛ فقد بلغ عدد الشواهد التى نسبها الأعلم سبعة وستين شاهداً ، منها عشرة شواهد ذكر صاحب الكتاب قبيلة الشاعر ، ولم يذكر اسمه فنص الأعلم عليه.

وعلى الرغم من أن الأعلم شرح شواهد الكتاب كلها ؛ فإننا نجده قد أغفل اثنين وعشرين شاهداً ؛ فلم يذكرها فى كتابه ، ولم يشر إليها من قريب أو من بعيد .

ويمكننا أن نفسر هذا الإغفال بأن بعضها قد خفى عليه فظنه من الأمثال أو من نثر العرب ، وأن بعضها الآخر لم يكن موجوداً فى نسخته من الكتاب .[٤]

* * *

---

(٣) تحصيل عين الذهب : ١ / ٣٤ هامش (الكتاب - بولاق) .

(٤) انظر كتاب (شواهد الشعر فى كتاب سيبويه) للدكتور خالد عبد الكريم جمعة ، ص ٩٠ ومابعدها.

وقد أطلق عليه الأعلم اسم (النكت في تفسير كتاب سيبويه) ، وصدر هذا الكتاب محققاً في جزأين على يد الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

يبدأ الكتاب بمقدمة قال فيها الأعلم : « أما بعد ، فالعلوم كثيرة متشعبة ، وشرفُ كلِ علم بقدر فائدته ، والفوائد ضربان : ضرب ينال به عرض الدنيا ، وضربٌ ينال به ثواب الآخرة ، ومن جمعهما تبين أن له فضلاً لا يشاركه فيه إلا مثله ، ومزيةً لا يعدله فيها إلا عدله .

وقد علم العلماءُ أن كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه - رحمه الله - أجمعُ ما أُلّف في اللسان العربي ؛ لإقامة حدوده ، ومعرفة أصوله وفروعه ، وفهم منظومه ومنثوره ، وجليه ومستوره ، وأصحُ ماوضع في إبانة أنحاء العرب ولغاتها ، ومراميها في كلامها وإشاراتها ، ومجازها واستعاراتها ، وبقدر ترقي العالم في فهمه يترقى في علم التنزيل، وحديث الرسول والتأويل لمشكلات الأقاويل .

ولم نرَ هذا اللسانَ العربي المبين منذ وُضع هذا الكتاب يدور إلا عليه، ولا يرجع المختلفون فيه إلا إليه ، فكم من متشابه من كتاب الله تعالى شرّح، ومشكلٍ من حديث رسوله ﷺ أوضح ، وعويصٍ من الحكم أبان عنه وأفصح، وفاسدٍ من كلام الناس رقّع وأصلح ، وفضله أكثر من أن يعبّر عنه لسان، أو يحيط به تبيان .

وقد أكثر المؤلفون في شرحه وتفسيره ، وأطالوا في كشف إعرابه عن الشئ وتعبيره ؛ فأردتُ أن أجمع فائدة مافرقوا ، وأقصر ما طولوا ، وأقلل ماكثروا فيه واختلفوا ، وأنبه على ما أغفلوا ، وأستدركَ ما أهملوا من شرح بيت أو تفسير غريب ، فلم أر أحداً ممن تعاطى شرّح هذا الكتاب شرّح الأبيات الواقعةَ فيه شرحاً يفيد أكثر من فائدة الكتاب فيها ، وإنما غايتُه أن يذكر بعض غريب البيت ، أو يدل على موضع الشاهد فيه بيناً كان أو خفياً، وسياقُ كلام سيبويه قد دَلَّ على ذلك وبيّنَ وجهه ، وقد بينتُ من معانيها في ذاتها ، وشرح غريبها وغامض إعرابها ما أرجو أن يكون كافياً إن شاء الله .

وبعد فهذا الكتاب (النكت في تفسير كتاب سيبويه) جواب لمن قرأ كتاب سيبويه وفهم بعضَ كلامه وتفطن لشئ من مقصده وأغراضه ، ثم طالب نفسه بمعرفة عيونه ، والإشراف على غوامض فنونه ، فينبغي للطالب أن يطالع البابَ من كتاب سيبويه ، ويحصر المواضع المشكلة منه ، ويمثل في ذهنه الألفاظَ العازبةَ عنه ، ثم ينظر في هذا الباب من هذا التأليف ؛ فإنه خـال .... [1] السؤال مشتمل على عامة الجواب إن شاء الله » . [2]

وتشير تلك المقدمة التي وضعها الأعلم لكتابه إلى المكانة الفريدة التي احتلها كتاب سيبويه في تاريخ الدراسات اللغوية عند العرب ؛ فهو أجمع ماألف في اللسان العربي لأن صاحبه اهتم بكلام العرب وتحليله ، وباللهجات المختلفة ومايندرج تحتها من قضايا لغوية ، وأشار سيبويه إلى مافي هذا الكلام

---

(١) مكان النقط كلمتان مطموستان .

(٢) النكت : ١ / ٩١ ومابعدها .

من المجاز والاستعارة ؛ لذلك من أوتى القدرة على فهم كتاب سيبويه يمكنه التوصل إلى فهم القرآن الكريم والحديث الشريف . ولكتاب سيبويه دور كبير فى إصلاح الفساد اللغوى الذى طرأ على كلام بعض الناس واللحن الذى أصاب الألسنة ؛ لذلك نستطيع أن نقول إن مكانته وفضله أكثر من أن يعبر عنهما لسان أو يحيط بهما بيان . وأوضح الأعلم أن هناك عدة أعمال علمية تدور حول (الكتاب) شرحاً وتفسيراً ، وجاء (النكت) ليتناول ما أهمله السابقون ، ويمكن لطالب العلم الإفادة منه حين يضع كتاب سيبويه إلى جانبه ومعه نكت الأعلم التى تؤدى إلى الكشف عما هو غامض ومبهم .

وهذه مختارات من كتاب (النكت فى تفسير كتاب سيبويه) للتعرف على طريقة الأعلم فى شرح كتاب سيبويه .

* * *

هذا باب ماجرى من الأمر والنهي

على إضمار الفعل المستعمل إظهاره [1]

اعلَمْ أنَّ الإضمارَ على ثلاثةِ أوجهٍ ، وجه يجبُ فيه الإضمارُ ولا يَحْسُن فيه الإظهارُ ، ووجه لا يجوزُ فيه الإضمارُ ، ووجه أنتَ مُخيَّرٌ فيه بين الإظهارِ والإضمارِ ، فأمّا مالا يجوز فيه الإضمارُ فأنْ تقول مبتَدِئاً : زيداً ، من غيرِ سببٍ يَجرى ولا حالٍ حاضرة دالّة على معنى لأنّه لا يُدرى ما أُضمرتَ من الأفعالِ ، وأمّا ما يجوزُ إضمارُه وإظهارُه فأنْ تَرى رجلاً يضربُ أوْ يشتم فتقول : زيداً ، تريد اضربْ زيداً ويجوز إظهارُه ، والوجه الثالث قولك : إيّاكَ والأسَدَ ، معناه اتقِ إيّاكَ ، ولا يَحْسُن إظهارُ ما نَصَبَ إيّاك .

واستشهد سيبويه على جواز الحذف الذى عقد له الباب بقول العرب فى مثلٍ من أمثالها : « اللهُمَّ ضَبُعاً وذِئباً » أرادَ بذلك الدُّعاءَ على غَنَمِ رجل. [2]

قال أبو العباس [3] : سَمِعتُ أنَّ هذا دعاءٌ له لا دعاءٌ عليه لأنَّ الضَّبُعَ والذئبَ إذا اجتَمعا يتقاتلان فأفْلَتَتِ الغَنَمُ ، وقال : أمّا ما وضَعَه سيبويه فإنّه يريد ذئباً من ها هنا وضَبُعا مِن ها هنا . [4]

---

(١) انظر (الكتاب) : ١ / ٢٥٣ (طبعة هارون) .

(٢) قال سيبويه : « وإذا سألتهم مايعنون قالوا : اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذئباً » .

(٣) أبو العباس المبرد ، وسوف نتوقف أمام حياته وكتابه (المقتضب) بالدرس .

(٤) قال الشاعر :

تفرقتْ غنمى يوماً فقلتُ لها ... ياربِّ سلطْ عليها الذئب والضبعا

وعلّق ابن رشيق عليه قائلاً : « قيل : إنهما إذا اجتمعا لم يؤذيا ، وشغل كل واحد منهما الآخر، وإذا تفرقا آذيا . وقيل إن معناه فى الدعاء عليها قتل الذئب الأحياء عيثاً ، وأكلت الضبع الأموات فلم يبق منها بقية » . العمدة : ٢ / ١٥٢ .

واستشهد على إضمارِ الفعلِ بقولِ الشاعرِ :

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخا لَهُ ... كساعٍ إلى الهيّجا بغيرِ سِلاحِ (٥)

يريد الزَمْ أخاكَ ، إلاّ أنَّ مِمّا لا يجوز إظهارُه لأنّهم إذا كرَّروا جعلوا أحدَ الاسمين كالفعلِ والاسمَ الآخرَ كالمفعولِ .

ومنه قولُ العرب : « أمْرَ مُبكياتِك لا أمْرَ مُضْحكاتِك » ؛ أي : عليكَ أمرَ مُبكياتك واتبعْ أمْرَ مُبكياتك ، ومعناه اتبعْ أمْرَ مَنْ يَنصحُ لك فيُرشدك وإنْ كانَ مُراً عليكَ صعْبَ الاستعمالِ ولا تتبع أمْرَ مَنْ يُشير عليكَ بهواكَ لأنَّ ذلك رُبَّما أدّى إلى العطب ، ومنه « الظباءَ على البقرِ » ، والمعنى في المَثَل أنّك تَنهاهُ عن الدخولِ بين قومٍ يَتشابهونَ ويتكافؤون في شرٍّ أوْ غيره ؛ لأنَّ الظباءَ وبقَرَ الوَحْشِ مُتشابهاتٌ من حيثُ كانت وَحْشياتٍ ، ونَصبَ الظباءَ على تقديرِ خَلِّ الظباءَ على البقرِ .

هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي (٦)

(وذلك إذا رأيتَ رجلاً متوجهاً وِجهة الحاجِّ فقلت : مكّةَ وربِّ الكعبة كأنّك قلتَ يريدُ مكّةَ) .

---

(٥) يُنسب البيت إلى عدة شعراء ، منهم إبراهيم بن هرمة القهري ، والهيجا : الحرب ، يمد ويقصر ، والشاهد في « أخاك » الأولى فهو مفعول به لفعل مضمر منصوب وعلامة نصبه الألف، والتقدير « الزم أخاك » و « أخاك » الثانية توكيد لفظي .

(٦) الكتاب : ١ / ٢٥٧ (هارون) .

فهذا البابُ يشتمل على مايجوزُ إظهارُ الفعلِ فيه وإضمارُه لحالة حاضرة ودلالة بينة ولا يجوزُ أنْ تقول : زيدٌ وأنتَ تريد ليضربْ زيدٌ أو لِيَضرِبْ زيداً، لأنّك إذا فعلْتَ ذلك فلا بُدَّ من أنْ تُقدرَ للمخاطَبِ فعلاً فكأنّك قلتَ له : قلْ ليفعَل كذا وكذا فضعُف هذا عندهم لإضمار فعْلَين لشيئين مع مايدخلُ فيه من اللَّبسِ لأنّ المخاطَبَ لا يعلَم أنّك أردتَ قُلْ له ليضربْ زيداً أو أردت لاتقُل له ليضربْ زيداً ، ونحو ذلك من الأفعالِ المتضادّة، وإنّما جازَ إضمارُ فعلِ الغائبِ في قولهم : أراد مكّة ونحوه من التفسير لأنك لا تضمر للمخاطَب الخبرَ فعلاً آخرَ كما أضمرتَ في أمْرِ الغائبِ ، فاعلَمْه .

هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف [٧]

(وذلك قـولك : الناسُ مَجْزيّون بأعمـالهم إنْ خيراً فخَيْرٌ وإنْ شرّاً فشرٌ) .

اعلَمْ أنّ هذا البابَ يجوزُ فيه أربعةُ أوجه : الرّفع في الشرطِ والجوابِ لقولك : إنْ خَيراً فخيرٌ ، والنّصبُ فيهما ، والنصبُ في الأوّلِ والرفعُ في الثاني، والرفعُ في الأوّلِ والنّصبُ في الثاني ، وقد فسّر سيبويه جميع هذه الوجوه.

وأنشدَ لهُدْبَة :

(٧) السابق : ١ / ٢٥٨ (هارون) .

فإنْ تَكُ في أموالنا لا نَضِقْ بها ... ذراعاً وإنْ صبرٌ فنصبرُ للصبرِ[8]

أي : وإنْ كان منّا صبرٌ ، والصبرُ في هذا الموضع الأمرُ الذي يجبُ الصبرُ عليه ويكونُ كرماً وهو قتلُه ، وكانَ قد قتَل ابنَ عمه فقال : فإن تَكُ في أموالنا ، يعني الديَةَ لا نَضِق بها ذراعا ، أي : لا نَضعُف عن أدائها ، وإنْ صبرٌ ، أي : وإنْ وقعَ قتلٌ يجبُ الصبرُ عليه لما في ذلك من الكرَمِ للصبرِ.

وأنشد :

قد قيلَ ما قيلَ إنْ حقاً وإنْ كَذِباً ... فما اعتذارُكَ من قولٍ إذا قيلا[9]

ويجوز إنْ حَقٌ وإنْ كَذِبٌ على معنى إنْ وَقَع حَقٌ وإنْ وَقَع كَذِبٌ .

قال : (ومثــلُ ذلك قولُ العربِ في مَثَلٍ من أمثالها : إلاّ حَظِيَةً فــلا أَلِيّةٌ) .

أصلُ هذا المثلِ أنَّ رجلاً تزوّج امرأةً فلم تَحظَ عنده ولم تَكُ مُقَصرةً في ما تحظى النساءُ عند أزواجهنّ فقالتْ لزوجها : إلاّ حَظِيَةً فلا أَلِيّةٌ ، أي : إنْ لم تكنْ لك حَظِيّةٌ من النساءِ لأنَّ طبعَك لا يُلائم طباعهنّ فإنّي غيرَ مُقصرةٍ في ما يلزمني للزوجِ .

وقوله : (ولو عنَتْ بالحَظِيّةِ نفسَها لم يكن إلاّ نَصْباً) .

---

(٨) هدبة بن الخشرم العذري . قال أبو جعفر النحاس : « يجوز الرفع والنصب في «صبر» ، فإذا نصبت فعلى إضمار الفعل ، كأنه قال : وإنْ نصبر صبراً ، وإذا رفع فمعنى : إن وقع صبرٌ ». شرح أبيات سيبويه : ٨٩ .

(٩) البيت لنعمان بن المنذر ، والشاهد في نصب « حقاً » و « كذباً » بعد « إن » الشرطية ، وهو على الإضمار . وقال أبو جعفر النحاس : « نصب على معنى قولك : فإن يكن القولُ حقاً » . شرح أبيات سيبويه ٨٩ .

يعني إنْ كانَ التقديرُ في قولها : إلاَّ حَظِيَّة إنْ لا أكُنْ حظية فالنَّصبُ لا غير .

وأنشدَ :

لا تَقْرَبَنَّ الدَّهرَ آلَ مُطَرِّفٍ   إنْ ظالماً أبداً وإنْ مَظلوما(١٠)

فهذا لا يجوز فيه إلاَّ النَّصبُ ، لأنَّك إنَّما تريدُ إنْ كنتَ ظالما وإنْ كنتَ مظلوماً ، والمعنى لا تَقْرَبَنَّهم على حالٍ فإنَّهم لا يُرشدونك إنْ كنتَ ظالماً ولا ينصرونك إنْ كنتَ مظلوما ، وفي الأمثال : انصرْ أخاكَ ظالماً أو مظلوماً ، هكذا فسَّره بعضُهم ، والبيتُ في قصيدة تمدحُ بها قومَها وبعدَها مايدلّ على ذلك ، والمعنى يريد لا تقربهم ظالماً لهم فإنَّك لا تستطيعهم ولا مظلوماً فيهم فإنَّك لا تنتصر منهم .

وأنشدَ أيضاً :

وأحضرتُ عُذْري عليه الشُّهـــو   دُ إنْ عاذراً لي وإنْ تاركا(١١)

هذا رجلٌ يخاطبُ أميراً في شيءٍ قُذِفَ به عنده ، وعُذْرُه حجّتُه ، وأرادَ إنْ كنتَ عاذراً لي أيُّها الأمير وإنْ كنتَ تاركاً ، فنصبَه لأنَّه عنَى الأميرَ المخاطَبَ ، ولو رفَعَه على معنى إنْ كانَ لي في النّاسِ عاذرٌ أو تاركٌ جازَ ، ومعنى تاركٍ غيرُ عاذرٍ .

---

(١٠) من شعر ليلى الأخيلية ، ونسبه أبو جعفر النحاس إلى حميد بن ثور أيضاً ، وشرح محل الشاهد بقوله : « لا تقربنهم فإنهم لايزال فيهم من يكون ظالماً أو مظلوماً » .

(١١) من شعر عبد الله بن همّام السَّلولي ، يقوله لأميره مستشهداً على براءته : لقد أحضرت حين غضبت شهود يحققونه ، إن كنت عاذراً لي أو تاركاً لذلك .

قوله في (عند) : (ولا يجوز أنْ تُبنى على الأسماء ولا الأسماءُ تُبْنَى على عند كما لَمْ يَجُزْ أنْ تَبْنِي بعدَ إنْ الأسماءَ على الأسماء).

يعني لا تجعلْ (عند) خبراً للاسمِ إذا جئتَ بإنْ لأنَّ (إنْ) لايليها إلاَّ الفعل، ولاتجعَل الاسمَ مرفوعاً بعندَ لأنّه ليسَ بفعلٍ .

قال (ولا يَجوز أنْ تقول : عبدَ الله المَقتولَ وأنتَ تريدُ كُنْ عبدَ الله المَقتولَ) .

لأنّه ليسَ في الحالِ دلالةٌ عليه إذْ كانَ يجوز أنْ يكونَ على معنى تَوَلَّ عبدَ الله المقتولَ وأحبَّه وما أشبَهَ ذلك .

قال : (ومن ذلك قولُه :

من لَدُ شوْلاً فإلى إتْلائها) [١٢]

اعلم أنَّ (لَدُ) إنّما تُضافُ إلي مابعدَها من زمانٍ أو مكانٍ إذا اقترَنَتْ بها (إلى) كقولك : جَلستُ من لَدُ صلاةِ العصرِ إلى المَغرب ، وذَرَعتُ من لَدُ الحائطِ إلى الاسطوانَة ، فلما كانَ الشَّولُ جَمعاً للناقة الشائلة لم يصلح أنْ يقول : من لَدُ شَولٍ فأضمَرَ مايصلح أنْ يُقدَّرَ زماناً فكأنّه من لَدُ أنْ كانتْ شَولاً ، وإن كانَتْ بمعنى الكون ، والمصادرُ تُستَعمَلُ في معنى الأزمنة كقولك: جئتُكَ مَقْدَمَ الحاج وما أشبَهَه ، (وقد جرّه قومٌ على سعة الكلامِ) ،

(١٢) قال أبو جعفر النحاس : « نصب (شولاً) على الإضمار ، يريد : من لَدُ أن كانت الإبل شولاً فإلى إتلائها ، والشول التي قد حملت فشالت بأذنابها ، وإتلاؤها معناه إذا تلاها ولدها، أي تبعها » . شرح أبيات سيبويه : ٨٩ .

ويَحتمل ذلك وجهين ، أحدهما أنْ تجعَلَ شَوْلاً مصدراً صحيحاً كقولك: شالَت الناقةُ شَوْلاً إذا ارتَفَع لَبَنُها ، فيجوز على هذا أنْ تَجْعلَه وَقتاً ، ويجوز أنْ يكونَ قد حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المُضافُ إليه مقامَه فيكون التقدير من لَدُ كونِ الشولِ .

قال : (وأمّا قولُ الشاعر :

لقدْ كَذَبَتْكَ نَفْسُكَ فاكذِبَنْها ... فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبرِ)[١٣]

فهذا على معنى إمّا ولا يكونُ على الجَزاء .

اعلَمْ أنّكَ إذا قلتَ : أُكرِمُكَ إنْ جئتَني ، فإنْ للجَزاء وجَوابُها ممّا قبلَها ، فإنْ أدخلتَ عليها الفاءَ أو ثُمَّ بطلَ أنْ يكونَ ماقبلَها مُغْنياً عن الجواب لا يجوز أنْ تقول : أُكرِمُكَ فإنْ جئتَني ، ولا أُكرِمُكَ ثُمّ إنْ جئتَني ، حتىَ تأتي بالجواب فتقول : أُكرِمُكَ فإنْ جئتَني زِدْتُ في الأكرامِ ، فلذلك بَطلَ أنْ يكونَ فإنْ جَزَعاً على معنى المُجازاة وصارت (إنْ) بمعنى إمّا لأنّها تَحسُن في هذا الموضع .

وأنشد للنّمر بن تَوْلَب مستشهداً بحَذْفِ (ما) من (إمّا) :

سَقَتْه الرّواعدُ مِن صيفٍ ... وإنْ مِن خَريفٍ فلَنْ يَعْدَما[١٤]

---

(١٣) من شعر دُريد بن الصمة في رثاء معاوية أخي الخنساء ، و « إنْ » أصلها « إمّا » حُذفت منها « ما » . قال النحاس : « يريد : فإما أن يكون الأمر جزعاً ، أو يكون إجمالَ صبر ، وهذا على غير الجزاء » .

(١٤) الشاهد فيه حذف « إمّا » قبل « من صيف » ، وحذف « ما » بعد « إنْ » ؛ أي إن التقدير : « إمّا من صيف وإما من خريف » .

وأنكرَ الأصمعيُّ هذا على سيبويه ، وزعم أنَّ (إنْ) ها هنا للجزاءِ وإنما أراد وإنْ سقَتْه من خريفٍ فلم يَعْدَم الريَّ ، وحَذَفَ سقته لذكْرِه في أوّل البيت ، وإنّما يصفُ وَعِلاً وابتداؤه :

فلوْ أنَّ مــــن حتْفِه ناجياً   لكانَ هو الصَدَعَ الأعْصَمــا

يصف أنّه وإنْ كانَ في الجبلِ لا يَعدَم مَعاشاً يَعيشُ به ، والقوْلُ قولُ سيبويه في بيتِ النمر ، وذلك أنّه لا ذكْرَ للري وإنّما المعنى سقَتْه الرواعدُ إمّا في الصيفِ وإمّا في الخريفِ فلم يَعْدَم السَقْيَ ، أو هو يسقى من الصيفِ ومن الخريفِ ، ولا تُحذَفُ (ما) من (إمّا) إلاّ في الشعرِ .

قال : (ومن ذلك قولُك : أو فَرَقاً خيراً من حُب) .[(١٥)]

هذا كلامٌ تكلّم به رجُلٌ عندَ الحجّاج وكانَ قد فَعَلَ له فعلاً فاستَجادَه فقال له الحجّاجُ : أكُلُّ هذا حُبّاً ، أي : فَعلْتَ هذا كُلَّه حبّاً لي ، فقال الرجلُ مُجيباً له : أو فَرَقا خيراً من حُب ، أي : أو فعلْتُ هذا فرَقاً فهو أنبَلُ لكَ وأجَلُّ .

قال : (ومثلُ ذلك أنْ ترى رَجُلاً قد أوقَعَ أمراً أو تعرَّضَ له فتقول: مُتَعَرِّضاً لعنَنٍ لم يَعْنِه) .

والعنَن : ما عَنَّ لك ، أي : عرَض ، والمعنى دَخَلَ في شيءٍ لا يعنيه ولا ينبغي له التَشاغلَ ، ومثله :

---

(١٥) الفرَقُ : الخوف .

مَواعيدَ عُرقوبٍ أخاه بيثْرِبِ (١٦)

عرقوب رَجلٌ وَعَدَ وَعْداً فأخلفَهُ ولَه قصّة طويلة فضُربَ به المَثَلُ في الخُلْفِ ، قال أبو عبيدة : إنّما هي يَترب وأنكرَ يثْرب لأنَّ عُرقوباً رجلٌ من العماليقِ وكانوا بالبُعْدِ من يثرب ، ويَترَب بالتاء وفتح الراء موضع عندهم.

قال : (ومثلُه غَضَبَ الخَيلِ على اللُّجُمِ)

وذلك إذا رأيتَ رجلاً غَضب غَضبَاً لا يَضُرّ ، أي غَضِبتَ كغَضَبِ الخيلِ على اللُّجمِ ، والظباء متروكةٌ على البَقَرِ ، والرَّفْعُ فيهما جائزٌ على معنى غَضَبُكَ غَضَبُ الخيلِ ، والظباء متروكةٌ على البقرِ .

(١٦) هنا عجز بيت ، ينسب مرة إلى الشماخ ، وأخرى إلى الأشجعي ، وصدره في ديوان الشمـــاخ : أواعدتني مالاً أحاول نفقه . أما صدر بيت الأشجعي فهو : وعدتَ وكان الخُلْفُ منكِ سجيةً.

- ٥ -

(معاني القـرآن)

لأبي زكرياء الفراء

المتوفى سنة ٢٠٧هـ

يعد الفراء واحداً من أعلام « مدرسة الكوفة » في الدراسات اللغوية والنحوية؛ فهو مؤسس تلك المدرسة مع أستاذه الكسائي ؛ لذلك قبل الدخول في التعريف بكتابه (معاني القرآن) نتوقف أمام حياة كلا الرجلين .

الكسائي إمام النحو الكوفي :

أبو الحسن علي بن حمزة ، فارسي الأصل ، وُلدَ بالكوفة سنة ١١٩هـ . وقد قيل له : لِمَ سُميت الكسائي ؟ قال : لأنّي أحرمتُ في كساءٍ . وقيل كذلك إن الكسائي النحوي ارتحل إلى حمزة الزيات ، وعليه كساء جيد ، فجلس بين يديه فقرأ ثلاثين آية ، وكان حمزة أخذ أكثر من ثلاثين آية ، فقال له : اقرأ ، فقرأ أربعين ، ثم قال له : اقرأ ، إلى أن تم مائة آية، فقال له : قم ، ثم افتقده فقال : ماصنع صاحب الكساء الجيد ؟ فسمي الكسائي .

أخذ الكسائي عن الرُّؤاسي [1] ، ومُعاذ الهراء . [2]

ولكن الذي يلفت النظر أن الكسائي تعلم النحو على الكبر ، والذي أشار إلى ذلك تلميذه الفراء الذي قال : « إنما تعلم الكسائي النحو على الكبر، وكان سببُ تعلُّمه أنه جاء يوماً وقد مشى حتى أعيا ، فجلس إلى قوم

(١) هو أبو جعفر محمد بن أبي سارة ابن أخي معاذ الهراء ، وإنما سُمي الرؤاسي لعظم رأسه ، وقد زعم أبو العباس ثعلب أن الرؤاسي أول من وضع من الكوفيين كتاباً في النحو ، وهو (الفيصل). وله عدة مؤلفات هي : معاني القرآن ، والوقف والابتداء ، والتصغير ، والجمع والإفراد ، وهي كلها مفقودة .

(٢) معاذ بن مسلم الهراء ، توفي سنة ١٨٧ هـ في خلافة الرشيد ، وسمّي الهراء ؛ لأنه كان يبيع الهروي من الثياب ؛ يقال : ثياب هروية ، منسوبة إلى هراة ، بلد بخراسان .

فيهم فضلٌ ، وكان يجالسهم كثيراً ، فقال : قد عيِّيت ، فقالوا له : تجالسنا وأنت تلحن ! فقال : كيف لحنتُ ؟ فقالوا : إن كنت أردت من التعب فقل : أعييت ، مخففة ، وإن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير في الأمر فقل : عَيِيت ، مخففة ، فأنِف من هذه الكلمة ، وقام من فوره ذلك ، فسأل عمن يعلم النحو ، فأرشدوه إلى مُعاذ الهراء ، فلزمه حتى أنفذ ماعنده ، ثم خرج إلى البصرة فلقى الخليل بن أحمد ، وجلس فى حلْقته ، فقال رجل من الأعراب : تركت أسداً وتميماً وعندهما الفصاحة ، وجئت إلى البصرة ! وقال للخليل بن أحمد : من أين علمك ؟ فقال : من بوادى الحجاز ونجد وتِهامة ، فخرج الكسائى ، وأنفذ خمس عشرة قنينةً حبراً فى الكتابة عن العرب سوى ما حفظ .

والكسائى أحد أئمة القراء السبعة ، وكان قد قرأ على حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات الكوفى القارئ (ت ١٥٦ هـ) وأقرأ بقراءته ببغداد، ثم اختار لنفسه قراءةً فأقرأ بها الناس .

وكان الكسائى على صلة بعلماء عصره على اختلاف اهتماماتهم العلمية، وقد ناظر بعضهم فى مجالس الرشيد ؛ ومن بينهم أبو يوسف يعقوب ابن إبراهيم صاحب أبى حنيفة ، وقاضى القضاة على عهد الرشيد (ت ١٨٣هـ) الذى دخل على الرشيد ، والكسائى عنده يمازحه ، فقال له أبو يوسف : هذا الكوفى قد استفرغك وغلب عليك ؛ فقال : يا أبا يوسف ؛ إنه ليأتينى بأشياءَ يشتمل عليها قلبى فأقبل الكسائى على أبى يوسف قال : ياأبا يوسف؛ هل لك فى مسألة ؟ قال : نحو أو فقه ؟ قال : بل فقه ؛ فضحك الرشيد حتى فحص برجله ثم قال : تُلقى على أبى يوسف فقهاً ! قال : نعم،

قال : يا أبا يوسف ، ما تقول في رجل قال لامرأته : أنتِ طالق إنْ دخلتِ الدار؟ قال : إنْ دخلت الدار طَلَقَتْ ، قال : أخطأت يا أبا يوسف ، فضحك الرشيد ثم قال : كيف الصواب ؟ قال : إذا قال « أنْ » فقد وجب الفعل ، وإذا قال « إنْ » فلم يجب ، ولم يقع الطلاق ، قال : فكان أبو يوسف بعدها لايدع أن يأتي الكسائي .

وكان الكسائي معلم الرشيد والأمين من بعده ، قال مسلمة بن عاصم: كان عند المهدى مؤدب يؤدب الرشيد ، فدعاه يوماً المهدى وهو يستاك ، فقال له : كيف تأمر من السواك ؟ فقال : اسْتَكْ يا أمير المؤمنين ، فقال المهدى : إنا لله وإنا إليه راجعون ! ثم قال : التمسوا لنا من هو أفهم من هذا الرجل ، فقالوا : رجل يقال له على بن حمزة الكسائي ، من أهل الكوفة، قدم من البادية قريباً . فكتب بإزعاجه (أي بإشخاصه) من الكوفة، فساعةَ دخل عليه ، قال : ياعلي بن حمزة ! قال : لبيك يا أمير المؤمنين ، قال : كيف تأمر من السواك ؟ فقال : سُكْ فاك يا أمير المؤمنين ، فقال : أحسنتَ وأصبتَ ! وأمر له بعشرة آلف درهم .

وقد ذكرت كتب الطبقات والتراجم عدة مصنفات للكسائي منها : معاني القرآن ، ومختصر النحو ، والقراءات والعدد ، والنوادر الكبير والصغير . وجميع تلك المصنفات مفقود ماعدا رسالة صغيرة وصلت إلينا عنوانها (ماتلحن فيه العوام) وطبعت في المطبعة السلفية بمصر ١٣٤٤ هـ ، وهي رسالة تشتمل على طائفة من الكلمات التي ينطق بها العوام معدولة عن الفصيح المستعمل ، مع الاهتمام بالتذكير والتأنيث .

وتُوفي الكسائي بالرّيّ سنة ١٨٩ هـ ، وتوفي في اليوم نفسه الفقيه المعروف محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي يوسف الذى أشرنا إليه، وقد دُفنا في يوم واحد ؛ فقال الرشيد : دفنّا الفقه واللغة في الرّى في يوم واحد. وقد رثاهما اليزيدي قائلاً :

أسيتُ على قاضي القضاة محمدٍ فأذريتُ دمعي والفؤادُ عـــميدُ

وأفزعني موتُ الكسائي بعــــده فكادت بي الأرض الفضاء تميدُ

هما علَمـــاتا أوديا وتُخرِّمــــا فمـــا لهما في العالمين نديدُ

الفـــراء :

هو أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الدّيلمي ، وُلد بالكوفة سنة ١٤٤ هـ . وقد نال الفراء تقدير العلماء واحترامهم لمكانته العلمية المتميزة ؛ فقد حكى أبو العباس ثعلب عن ابن نجدة قال : « لما تصدى ..... الفراء للاتصال بالمأمون ، كان يتردد إلى الباب ؛ فلما أن كان ذات يوم جاء ثُمامة [٣] ، قال : فرأيتُ له أبهة أدب ، فجلست إليه ففاتشته عن اللغة ، فوجدته بحراً ، وفاتشته عن النحو فشاهدته نسيج وحده ، وعن الفقه فوجدتُ فقيهاً عارفاً باختلاف القوم ، وبالنجوم ماهراً ، وبالطب خبيراً ، وبأيام العرب وأشعارها حاذقاً ، فقلت له : من تكون ؟ وما أظنك إلا الفراء ! فقال أنا هو . فدخلتُ على أمير المؤمنين (المأمون) فأعلمته فأمر بإحضاره لوقته، فكان سبب اتصاله به .

---

(٣) هو ثمامة بن أشرس النميرى المعتزلى ، أحد الفصحاء المتكلمين ؛ وكان له اتصال بالرشيد ثم بالمأمون بعده ؛ وكان ذا نوادر وملح ؛ وله أتباع يسمون الثمامية . ت سنة ٢١٣ هـ .

وكان المأمون قد وكّل الفراء ليلقن ابنيه النحو ، فلما كان يوماً أراد الفراء أن ينهض إلى بعض حوائجه ، فابتدرا إلى نعل الفراء ليقدماها له ؛ فتنازعا ، أيهما يقدمها له ؟ ثم اصطلحا على أن يقدم كلٌ واحد منهما واحدة ، فقدماها ؛ وكان للمأمون وكيل على كل شئ خاص ، فرفع ذلك إليه في الخبر ، فوجه إلى الفراء واستدعاه ، فلما دخل عليه قال له : مَنْ أعزّ الناس؟ فقال : لا أعرف أحداً أعز من أمير المؤمنين ، فقال : بلى ، مَنْ إذا نهض تقاتل على تقديم نعله وليّا عهد المسلمين (يقصد المأمون بهما ابنيه) ، حتى يرضى كل واحد منهما أن يقدّم له واحدة ، فقال : يا أمير المؤمنين لقد أردت منعهما ، ولكن خشيتُ أن أدفعهما عند مكرمة سبقا إليها ، وأكسر نفوسهما عن شريفة حرصا عليها ؛ وقد رُوِى عن ابن عباس أنه أمسك للحسن والحسين ركابيْهما حين خرجا من عنده ، فقال له بعض مَنْ حضر: أتمسك لهذين الحدثين ركابيهما وأنت أسنّ منهما ؟ فقال له : اسكت ياجاهل ، لا يعرف الفضلَ لأهل الفضل إلا ذوو الفضل ؛ فقال له المأمون : لو منعتَهما عن ذلك لأوجعتك لوماً وعتباً ، وألزمتك ذنباً ؛ وماوضع ما فعلا من شرفهما ؛ بل رَفَع من قدرهما ، وبيّن عن جوهرهما ؛ ولقد تبينتُ مخيلة الفراسة بفعلهما ، وليس يكبر الرجل وإن كان كبيراً عن ثلاث : عن تواضعه لسلطانه ، ولوالديه ، ولمعلمه ، ثم قال : قد عوضتهما مما فعلا عشرين ألف دينار ، ولك عشرة آلاف على حسن أدبك لهما .

وقد توفي الفراء في طريق مكة سنة ٢٠٧ هـ .

وللفراء الكثير من التعليلات اللغوية المستحسنة ، ومن ذلك توقفه أمام «كلاّ» التي قال الخليل إنها اسم ، في حين أن الفراء قال : هي بين الأسماء

والأفعال ؛ فلا أحكم عليها بالاسم ولا بالفعل ؛ فلا أقول إنها اسم ؛ لأنها حشو في الكلام ، ولا تنفرد كما ينفرد الاسم ، وأشبهت الفعل لتغيرها في المكني (يقصد الضمير) والظاهر ؛ لأني أقول في الظاهر : رأيتُ كلا الزيدين، ومررت بكلا الزيدين ، وكلمني كلا الزيدين ؛ فلا تتغير ؛ وأقول في المكني: رأيتهما كليهما ، ومررتُ بهما كليهما ، وقام إليّ كلاهما ، فأشبهت الفعل؛ لأني أقول : قَضَى زيدٌ ماعليه ؛ فتظهر الألف مع الظاهر، ثم أقول: قضيتُ الحقّ ؛ فتصير الألف ياء مع المكني .

وقد اهتم الفراء بالربط بين الإعراب والمعنى ، وأشار إلى ذلك أبو العباس ثعلب في نص يقول فيه : « العرب تخرج الإعراب على اللفظ دون المعاني ، ولا يفسد الإعرابُ المعنى ، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب ، وإنما صحّ قول الفراء لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب؛ فقال : كلّ مسألة وافق إعرابُها معناها ، ومعناها إعرابها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلطُ ؛ لأنه عمل كلام العرب على المعاني ، وخلّى عن الألفاظ . ولم يوجدْ في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ماالمعنى فيه مطبق للإعراب ، والإعراب مطبق للمعنى . وماتقله هشام عن الكسائي فلا مطعن فيه، وماقاسه فقد لحقه الغمز ؛ لأنه سلك بعض سبيل سيبويه ، فعمل العربية على المعاني وترك الألفاظ ؛ والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع ، واستحق التقدمة ؛ وذلك كقولك : مات زيدٌ ؛ فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول : مات زيداً ؛ لأن الله هو الذى أماته ، ولكنك عاملت اللفظ ، فأردت : سكنتْ حركاتُ زيدٍ .

وسوف نتوقف أمام المصطلح النحوى الخاص بمدرسة الكوفة ؛ وذلك بعد أن نقدم نصاً من كتاب (معاني القرآن) للفراء . وقد صدر الجزء الأول من هذا الكتاب محققاً لأول مرة سنة ١٩٥٥ م عن دار الكتب المصرية على يد الأستاذين أحمد يوسف نجاتى ، ومحمد على النجار .

وصدر الجزء الثانى بتحقيق الأستاذ محمد على النجار عن الدار المصرية للتأليف والترجمة ، دون تحديد لسنة الطبع .

وصدر الجزء الثالث بتحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى ، ومراجعة الأستاذ على النجدى ناصف ، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٢م .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

به الإعانة بَدْءاً و خَتْماً ، وصلّى الله على سيّدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلّم .

حدّثنا أبو منصور نَصر مَوْلَى أحمد بن رُسْتَه ، قال : حدّثنا أبو الفضل يعقوب بن يوسف بن معقل النَّيسابُوريّ ، سَنةَ إحدى وسبعين ومائتين ، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن الجَهْم بن هارون السِّمَّرِىّ [1] ، سنة ثمانٍ وستين ومائتين ، قال :

الحمدُ لله ربّ العالمين ، وصلّى الله وبارك وسلّم على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله ، وعلى جميع الأنبياء والمرسلين . وإياه نسأل التوفيق والصوابَ ، وحسنَ الثواب ، والعِصْمةَ من الخطايا والزَّلَلِ ، فى القول والعمل. قال :

هذا كتابٌ فيه معانى القرآن ، أملاه علينا أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء - يرحمه الله - عن حفظه من غير نسخة ، فى مجالسه أوّلَ النهار من أيام الثُّلاثاوات والجُمَع فى شهر رمضان ، ومابعده من سنة اثنتين ، وفى شهورٍ سنة ثلاث ، وشهورٍ من سنة أربع ومائتين . قال :

حدّثنا محمد بن الجَهْم ، قال : حدّثنا الفرّاء ، قال :

تفسير مُشْكِل إعراب القرآن ومعانيه

(١) هذه النسبة إلى « سِمَّر » : بلد بين واسط والبصرة .

قال : فأوّل ذلك اجتماع القرّاء وكُتّاب المصاحف على حذف الألف من « بِسْمِ الله الرّحمن الرّحيم » ، وفي فواتح الكتب ، وإثباتهم الألف في قوله : « فَسَبّح بِاْسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيم » [٢] ؛ وإنما حذفوها من «بسم الله الرحمن الرحيم» أول السور والكتب لأنها وقعت في موضع معروف لا يَجهل القارئ معناه ، ولا يحتاج إلى قراءته ، فاستُخفّ طرحُها ؛ لأن من شأن العرب الإيجازَ وتقليلَ الكثير إذا عُرِف معناه . وأُثبتَت في قوله : « فَسَبّحْ بِاْسْمِ رَبّكَ » لأنها لا تلزم هذا الاسم ، ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك وتعالى . ألا ترى أنك تقول : « بسم الله » عند ابتداء كلّ فعل تأخذ فيه : من مأكَلٍ أو مَشْربٍ أو ذَبيحة . فخفّ عليهم الحذف لمعرفتهم به .

وقد رأيت بعض الكُتّاب تدعوه معرفته بهذا الموضع إلى أن يحذف الألف والسين من « آسم » لمعرفته بذلك ، ولعلمه بأن القارئ لا يحتاج إلى علم ذلك . فلا تَحذفنّ ألَف « آسم » إذا أضفته إلى غير الله تبارك وتعالى، ولا تَحذِفَنّها مع غير الباء من الصفات [٣] ، وإن كانت تلك الصفةُ حرفاً واحداً ، مثل اللام والكاف . فتقول : لآسم الله حلاوة في القلوب ، وليس آسمٌ كآسم الله ؛ فتثبت الألف في اللام وفي الكاف ؛ لأنهما لم يستعملا كما آستعملت في الباء في آسم الله . ومما كثر في كلام العرب فحذفوا منه أكثر من ذا قولُهم : أَيْشٍ عندك ؛ فحذفوا إعراب « أيّ » وإحدى ياءيه ، وحذفت الهمزة من « شيء » ، وكُسرت الشين وكانت مفتوحة ؛ في كثير من الكلام لا أُحْصيه .

---

(٢) الواقعة / ٧٤ ؛ والحاقة / ٥٢ .

(٣) الصفات مصطلح نحوي عند الكوفيين المراد به حرف الجر والظرف .

فإن قال قائل: إنما حذفنا الألف من « بسم الله » لأن الباء لا يُسكت عليها، فيجوز ابتداء الاسم بعدها. قيل له: فقد كتبت العرب في المصاحف « وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلاً »[4] بالألف، والواو لا يُسكت عليها، في كثير من أشباهه. فهذا يبطل ما ادّعى.

---

(4) الكهف / ٣٢، ويس / ١٣.

أُم الكتاب

بِسمِ اللَّه الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله تعالى : الْحَمْدُ لِلَّه ...

اجتمع القرّاء على رفع « الحمد » . وأمّا أهل البَدْو فمنهم من يقول : « الحمدَ للّه » . ومنهم من يقول : « الحمدِ لِلّه » . ومنهم من يقول : «الحمدُ لُله » فيرفع الدال واللام .

فأما مَن نَصب فإنه يقول : « الحمد » ليس بآسم إنما هو مَصْدر ؛ يجوز لقائله أن يقول : أحمد الله ، فإذا صلَح مكان المصدر (فَعل أو يَفْعل)[(٥)] جاز فيه النصب ؛ من ذلك قول الله تبارك وتعالى : « فإذا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ » [(٦)] يصلح مكانها في مثله من الكلام أن يقول: فاضربوا الرقاب . ومن ذلك قوله : « مَعَاذَ اللّه أَنْ نأخُذَ إلاّ مَن وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ » [(٧)] ؛ يصلح أن تقول في مثله من الكلام : نعوذ بالله . ومنه قول العرب : سَقْياً لَك ، ورَعْياً لك ؛ يجوز مكانه : سقاك الله ، ورعاك الله.[(٨)]

---

(٥) صيغة « فَعَل » للدلالة على الماضي و « يَفْعل » للدلالة على المضارع .

(٦) محمد / ٤ . وكلمة (ضَرْب) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة لفعل محذوف، ويمكن إحلال الأمر محل المصدر إذا قلنا في غير القرآن الكريم : « فاضربوا الرقاب » على نحو ما أشار الفراء .

(٧) يوسف / ٧٩ . وكلمة (معاذ) مفعول مطلق ، ويصلح أن تقول في الكلام « نعوذ بالله» .

(٨) يركز الفراء في هذا النص على صلاحية حدوث « إحلال » replacement بين المصدر والفعل في الكلام دون أن تتأثر الصحة النحوية له .

وأما مَن خَفَضَ الدال من « الحمد » فإنه قال : هذه كلمة [9] كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالآسم الواحد ؛ فثقُل عليهم أن يجتمع في آسم واحد من كلامهم ضَمَّةٌ بعدها كسرة ، أو كَسْرةٌ بعدها ضَمَّة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الآسم الواحد مثل إبِل ؛ فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم .

وأمّا الذين رفعوا اللام فإنهم أرادوا المثال الأكثر من أسماء العرب الذى يجتمع فيه الضمتان ؛ مثلُ : الحُلُم والعُقُب . [10]

ولا تُنكرنّ أن يجعل الكلمتان كالواحدة إذا كثُر بهما الكلام . ومن ذلك قول العرب : « بِأَبَا » إنما هو « بِأَبِي » الياءُ من المتكلم ليست من الأب؛ فلما كثُرَ بهما الكلام توهّموا أنهما حرف واحد فصيرّوها ألفا ليكون على مثال : حُبْلَى وسَكْرَى ؛ وما أشبهه من كلام العرب . أنشدني أبو ثَروان:

قال الجــوارِى ما ذَهَبْتَ مَذْهبَا ... وعِبْنَنِى ولــم أكنْ مُعَيَّبَا

هــل أنتَ إلا ذاهــبٌ لتَلْعَبَا ... أرَيْتَ إنْ أعطيتَ نَهْداً كَعْثَبَا

أذاك أم نُعطيكَ هَيْداً هَيْدَبَا [11] ... أبْرَدَ في الظَّلماء من مَسِّ الصَّبَا

فقلتُ : لا ، بل ذاكما يا بِيبَا [12] ... أجدرُ ألاّ تَفْضَحَاوتَحْــرَبَا [13]

(9) يقصد بالكلمة جملة « الحمدلة » .

(10) العُقُب : العاقبة .

(11) الهَيْد : الكبير ، والشئ المضطرب . والهَيْدَب : ثدى المرأة المسترخي .

(12) يا : حرف تنبيه ، و « بيبا » أصله « بأبى » .

(13) تحربا : تغضبا . والشاهد في « هل أنت ..... » إذ إن الاستفهام المراد به النفي .

« هل أنتَ إلاّ ذاهبٌ لتلعبَا » ذهب بـ « سهل » إلى معنى « ما » .

(عَلَيْهُم) و (عَلَيْهِم) وهما لغتان ؛ لكلّ لغة مذهبٌ في العربية .

فأما من رفع الهاء فإنه يقول : أصلها رفعٌ في نصبها وخفضها ورفعها ؛ فأما الرفع فقولهم : « هُم قالوا ذاك » ، في الابتداء ؛ ألا ترى أنها مرفوعة لايجوز فتحها ولا كسرها . والنصب في قولك : « ضربَهُم » مرفوعة لايجوز فتحها ولا كسرها ؛ فتركت في « عليهُم » على جهتها الأولى .

وأما من قال : « عليهِم » فإنه استثقل الضمّة في الهاء وقبلها ياء ساكنة، فقال : « عليهِم » لكثرة دَوْر المكنيّ [14] في الكلام . وكذلك يفعلون بها إذا اتصلت بحرف مكسور مثل « بِهِم » و « بِهُم » ، يجوز فيه الوجهان مع الكسرة والياء الساكنة . ولا تبال أن تكون الياء مفتوحا ماقبلها أو مكسورا ؛ فإذا انفتح ما قبل الياء فصارت ألفاً في اللفظ لم يُجِز في « هم » إلا الرفع ؛ مثل قوله تبارك وتعالى : « ورُدُّوا إلى الله مَوْلاهُمُ الحقّ » [15] ولايجوز: « مَوْلاهِم الحقّ » ، وقوله « فبِهُداهمُ اقتَدِهْ » [16] لا يجوز : « فبِهُداهِم اقتَدِه» .

ومثله مما قالوا فيه بالوجهين إذا وليته ياء ساكنة أو كسرة ، قوله : « وإنّهُ في أُمّ الكتابِ » [17] و « حتّى يبْعَثَ في أُمّها رَسُولاً » [18] يجوز رفع الألف

---

(١٤) المكنى : الضمير .

(١٥) يونس / ٣٠ .

(١٦) الأنعام / ٩٠ .

(١٧) الزخرف / ٤ .

(١٨) القصص / ٥٩ .

من « أمّ » و « أمها » وكسرها في الحرفين جميعا لمكان الياء . والكسرة مثل قوله تبارك وتعالى : « فلأمّه السُّدُس »[19] ، وقوله من روّى عن النبيّ ﷺ : « أوصى أمْرأ بأمّه » . فمن رفع قال : الرفع هو الأصل في الأمّ والأمّهات . ومن كسر قال : هي كثيرة المجرى في الكلام ؛ فاستثقل ضمةً قبلها ياء ساكنة أو كسرة . وإنما يجوز كسر ألف « أمّ » إذا وليها كسرة أو ياء ؛ فإذا انفتح ماقبلها فقلت : فلان عند أمّه ، لم يجز أن تقول : عند إمّه ، وكذلك إذا كان ماقبلها مضموما لم يجز كسرها ؛ فتقول : اتّبعتُ أمّه ، ولا يجوز الكسر. وكذلك إذا كان ماقبلها حرفا مجزوما لم يكن في الأمّ إلا ضم الألف؛ كقولك : من أمّه ، وعن أمّه . ألا ترى أنك تقول : عنهُم ومِنهُم واضربهُم . ولا تقول عنهِم ولا منهِم ، ولا اضربِهم . فكل موضع حَسُن فيه كسر الهاء مثل قولهم : فيهم وأشباهها ، جاز فيه كسر الألف من « أمّ » وهي قياسها . ولا يجوز أن تقول : كتب إلى إمّه ولا على إمّه ؛ لأن الذى قبلها ألف في اللفظ وإنما هي ياء في الكتاب : « إلى » و « على » . وكذلك : قد طالت يدا أمّه بالخير . ولا يجوز أن تقول : يدا إمّه . فإن قلت : جلس بين يَدَيْ أمّه ، جاز كسرها وضمها لأن الذى قبلها ياء . ومن ذلك أن تقول : هم ضاربو أمهاتهم ؛ برفع الألف لايكون غيره . وتقول : ماهم بضاربي أمّهاتهم وإمّهاتهم ؛ يجوز الوجهان جميعا لمكان الياء . ولا تُبال أن يكون ماقبل ألف « أمّ » موصولا بها[20] أو منقطعا منها ؛ الوجهان يجوزان

---

(١٩) النساء / ١١ .

(٢٠) يريد الوصل والانقطاع في الرسم والخط .

فيه ؛ تقول : هذهِ أمّ زيد وإمُّ زيد . وإذا ابتدأتها لم تكن إلا مرفوعة ، كما كانت « هم » لا تكون إلا مرفوعة في الابتداء ، فأما « هم » فلا تكسر إلا مع حرف يتصل بها لايفرق بينه وبينها مثل « بِهِم » .

وقوله تعالى : غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ....

بخفض « غير » لأنها نعت للذين ، لا للهاء والميم من « عليهم » . وإنما جاز أن تكون « غير » نعتاً لمعرفتها ؛ لأنها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام ، وليس بمصمودٍ له [٢١] ولا الأوّل أيضاً بمصمود له ، وهي ف بالكلام بمنزلة قولك : لا أمرّ إلا بالصادق غيرِ الكاذب ؛ كأنك تريد بمن يصدق ولا يكذب . ولا يجوز أن تقول : مررت بعبد الله غيرِ الظريفِ إلا على التكرير ؛ لأن عبد الله موقّت [٢٢] ، و « غير » في مذهبِ نكرةٍ غير موقتة ، ولا تكون نعتا إلا لمعرفة غير موقتة . والنصب جائز في « غير » ، تجعله قطعا [٢٣] من « عليهم » . وقد يجوز أن تجعل « الذين » قبلها في

(٢١) أى لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم ؛ لأن (الذين) مع كونه معرفة بتعريفه بالصلة، فهو قريب من النكرة لأنه عام . و (غير المغضوب) أيضاً لم يقصد به معين فمن ثم صلح أن تكون (غير) وصفاً للمعرفة . ويرى بعضهم أن (غيراً) وإن كانت في الأصل نكرة إلا أنها هنا قريب من المعرفة ؛ لأنها إذا وقعت بين متضادين وكانا معرفتين تعرفت بالإضافة ، كقولك : تعجبنى الحركةُ غير السكونِ ؛ فالحركة دأب الحي غير الميت ، وكذلك الحال هنا؛ لأن المنعم عليهم والمغضوب عليهم متضادان معرفتان . ويجوز في (غير) في الآية أن تكون بدلاً من (الذين) أو من الهاء في (عليهم) . انظر هامش (معاني القرآن) ٧/١.

(٢٢) موقت : علم معين معرفة بالعلمية ؛ ويقصد بالتكرير : البدل .

(٢٣) القطع : الحال .

موضع توقيت ، وتخفض « غيرِ » على التكرير : « صراط غيرِ المغضوب عليهم » .

وأما قوله تعالى : وَلاَ الضالّينَ .

فإن معنى « غير » معنى « لا » ؛ فلذلك رُدّت عليها « ولا » . هذا كما تقول : فلان غير محسن ولا مُجْمِل ؛ فإذا كانت « غير » بمعنى سوى لم يجز أن تُكرّ عليها « لا » ؛ ألا ترى أنه لا يجوز : عندى سوى عبد الله ولا زيد .

وقد قال بعض من لايعرف العربية : إن معنى «غير» فى «الحمد» [٢٤] معنى « سوى » ، وإن « لا » صلة فى الكلام ، واحتجَّ بقول الشاعر:

« فى بئرِ لاحُورٍ سَرَى ومَاشَعَرْ »[٢٥]

وهذا « غير » جائز ؛ لأن المعنى وقع على ما لا يتبين فيه عمله ، فهو جَحْد محض.[٢٦] وإنما يجوز أن تجعل « لا » صلة إذا اتصلت بجَحْد قبلها؛ مثل قوله :

ما كان يرضى رسولُ الله دينَهم * والطيبان أبو بكر ولا عمرُ[٢٧]

---

(٢٤) الحمد : يقصد (سورة الفاتحة) .

(٢٥) من شعر العجاج ، من أرجوزة طويلة يمدح بها عمر بن عبيد الله معمر ، وكان عبد الملك ابن مروان وجهه لقتال أبي فديك الحروري .

(٢٦) يرى من لايعرف العربية (يقصد الفراء أبا عبيدة) أن « لا » صلة ، أى زائدة ، فى حين أن الفراء يرى أنها جحد ، أى نفي .

(٢٧) من قصيدة لجرير فى هجو الأخطل ، والشاهد فيه استعمال « لا » زائدة لوجود النفي بـ « ما » فى صدر البيت .

فجعل « لا » صلة لمكان الجحد الذى فى أوّل الكلام ؛ هذا التفسير أوضح ؛ أراد فى بئر لاحُور؛ « لا » الصحيحة فى الجحد ؛ لأنه أراد فى : بئر ماء لا يُحير عليه شيئاً ؛ كأنك قلت : إلى غير رشد توجه وما درى . والعرب تقول : طحنت الطاحنةُ فما أحارت شيئاً[٢٨] ؛ أى لم يتبين لها أثر عمل.

(٢٨) أى ما أردت شيئاً من الدقيق ، والمراد أنه لم يتبين لها أثر عمل .

وبعد هذا العرض لكتاب (معاني القرآن) نتوقف أمام الحديث عن :

المصطلح النحوي عند الكوفيين

اهتم علماء الكوفة بالتغيير في المصطلحات النحوية التي استعملها سيبويه في كتابه ؛ لأنهم اعتقدوا أن هذا التغيير من الأشياء التي تساعد في أن تكون لهم مدرسة مستقلة . ونقدم ، فيما يلي ، بعض المصطلحات الخاصة بها:

١ - أطلق الفراء على « الحال » مصطلح « القطع » وذلك حين توقف أمام إعراب كلمة (هدى) في قوله تعالى : (ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين) [(١)] . قال الفراء : « فأما النصب في أحد الوجهين فأن تجعل (الكتاب) خبراً لـ (ذلك) فتنصب (هدى) على القطع ؛ لأن (هدى) نكرة اتصلت بمعرفة قد تم خبرها فنصبتها ؛ لأن النكرة لاتكون دليلاً على معرفة . وإن شئت نصبت (هدى) على القطع [(٢)] من الهاء التي في (فيه) ؛ كأنك قلت : لاشكَّ فيه هادياً » . [(٣)]

وقد استعمل الفراء مصطلح « الحال » أيضاً ، على الرغم من محاولته إطلاق « القطع » عليه . [(٤)]

---

(١) البقرة / ٢ و ٣ .

(٢) يريد بالقطع الحال .

(٣) معاني القرآن : ١ / ١٢ .

(٤) السابق : ١ / ١٩٣ .

٢ - تحدث الفراء عن مصطلح أطلق عليه اسم « الصَّرْف » ويقصد به النصب في بابين من أبواب النحو ؛ أولهما المضارع المنصوب بعد الواو ، والفاء ، وأو ، والآخر المفعول معه . وقد شرح الفراء المقصود بهذا المصطلح الذي أطلقه شرحاً دقيقاً بعد أن وضع تساؤلاً يقول : وما الصرف ؟ وأجاب عنه قائلاً : « أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثةٌ لا تستقيم إعادتُها على ما عُطِف عليها ؛ فإذا كان كذلك فهو الصَّرْف »(٥) ؛ كقول الشاعر :

لا تنهَ عـن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه عارٌ عليك - إذا فعلت - عظيمُ

ألا ترى أنه لايجوز إعادة « لا » في « تأتي مثله » فلذلك سُمي صرفاً إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله . ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم : « لو تُرِكْتَ والأسدَ لأكلك ، ولو خُلّيت ورأيَك لضللْتَ » .(٦) وعرّف بالصرف في موضع آخر حين توقف أمام نصب الفعل (يعلم) بعد الواو في قوله تعالى : (ولمّا يعلمِ اللهُ الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين) .(٧) قائلاً عن هذا النصب : «وهو الذي يسميه النحويون الصرف» كقولك « لم آته وأكرمَه إلا استخفَّ بي» ، والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو ، أو ثم ، أو الفاء ، أو أو ، وفي أوله

---

(٥) قال محققا الكتاب : « يسمي الكوفيون هذه الواو واوَ الصرف ؛ إرشاداً بصرفه عن سنن العرب إلى أنها غير عاطفة ، وشرط هذه الواو أن يتقدمها نفي أو طلب » . معاني القرآن : ٣٤/١ (الهامش) .

(٦) السابق والصحيفة نفسها .

(٧) آل عمران / ١٤٢ .

جحد [8] أو استفهام ، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يُكَرّ في العطف ؛ فذلك الصرف » . [9]

وقد أشار الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذى النحوى (ت ٦٨٦ هـ) في شرحه لكافية الإمام جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوى المالكي (٥٧٠ - ٦٤٦ هـ) - إلى أن الفراء استعمل مصطلح « الخلاف » قاصداً به المفهوم نفسه الذى يحمله « الصرف » فالفعل المضارع بعد الواو والفاء وأو عند الفراء منصوب على الخلاف ، وشرح الرضي رأيه قائلاً : « إنّ المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى ، فخالفه في الإعراب ، كما انتصب الاسم الذى بعد الواو في المفعول معه لما خالف ماقبله ، وإنما حصل التخالف ههنا بينهما؛ لأنه طرأ على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية ، وعلى أو معنى النهاية أو الاستثناء » . [10] والحقيقة أن الخلاف والصرف يتصلان بالمعنى أو الدلالة أكثر من اتصالهما بالنحو ، والدليل على ذلك الشرح الذى قدمه الرضي لمصطلح « الخلاف » ، وإشارته للمعاني التى تطرأ على الفاء والواو وأو ، ومن هنا فإن النصب للفعل « تشرب » في قولهم « لا تأكل السمك وتشربَ اللبن » - مثلاً - إنما هو « نصب دلالى » سواء أكان على الصرف أم الخلاف ، فائدته النهي عن الجمع أو « الجمعية » - على حد

---

(٨) جحد : نفي .

(٩) معاني القرآن : ٢٣٥/١ .

(١٠) شرح الكافية : ٢٤١/١ .

تعبير الرضى – بين أكل السمك مع شرب اللبن ؛ لذلك حَقَّ للرضى أن يجعل الخلاف عند الفراء عاملاً معنوياً ينصب مابعده .(١١)

٣ – من المصطلحات التي استحدثها الكوفيون وتحتاج إلى توجيه خاص ما أطلقوا عليه اسم « التقريب » ، وقد شرح أبو العباس ثعلب المقصود به قائلاً : « قال سيبويه : هذا زيدٌ منطلقاً ؛ فأراد أن يخبر عن هذا بالانطلاق، ولا يخبر عن زيد ، ولكنه ذكر زيداً لِيُعلم لمن الفعل . قال أبو العباس : وهذا لايكون إلا تقريباً ، وهو (أي سيبويه) لايعرف التقريب . والتقريب مثل كان، إلا أنه لايقدم في كان ؛ لأنه رد كلام فلا يكون قبله شئ » .(١٢) ومن هنا فالتقريب عند نحاة الكوفة هو اسم الإشارة حين يليه الخبر وحال منصوبة؛ فالجملة « هذا زيد منطلقاً » : « هذا » مبتدأ و « زيد » خبر و « منطلقاً » حال وهذا الإعراب عليه جمهور النحاة ، ولكن الكوفيين يأبون ذلك ويجعلون اسم الإشارة « هذا » مشبهاً لـ « كان » ، و « زيد » الاسم و «منطلقاً» الخبر للتقريب .

ويزيد ثعلب الأمر وضوحاً في مجلس آخر (١٣) من مجالسه حين توقف أمام الجملة « كيف أخاف الظلمَ وهذا الخليفةُ قادماً » (١٤) مشيراً إلى أن الأصل المقدر للجملة هو « الخليفةُ قادمٌ » ، ويضيف قوله : « فكلما رأيت «هذا» يدخل ويخرج والمعنى واحد ، فهو تقريب » .

---

(١١) السابق ، والصحيفة نفسها .

(١٢) مجالس ثعلب : ٤٣ .

(١٣) السابق : ٣٥٩ ؛ وانظر معاني القرآن : ١٢/١ .

(١٤) قادماً : عند نحاة البصرة حال ، وهذا الذي يجب اتباعه والالتزام به .

ونختم هذا الحديث عن التعريف بـ « التقريب » بنص للسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ) يوضح فيه مفهوم المصطلح عند نحاة الكوفة . قال : « ذهب الكوفيون إلى أن «هذا وهذه» إذا أُريد بهما التقريب كانا من أخوات « كان » في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب ؛ نحو : كيف أخاف الظلمَ وهذا الخليفةُ قادماً ؛ وكيف أخاف البردَ وهذه الشمسُ طالعةً ، وكذلك كل ماكان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود ، نحو : هذا ابنُ صيادٍ أشقى الناس؛ فيعربون « هذا » تقريباً ، والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب؛ لأن المعنى إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم ، وعن الشمس بالطلوع ، وأُتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع ؛ ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران ، وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيتهما بالإشارة إليهما وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يُخبَر عنه بالمنصوب؛ لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى ، كما لو أسقطت «كان» من : كان زيد قائماً » .(١٥)

٤ - أطلق الكوفيون على مايسمى بـ « ضمير الشأن » مصطلح «المجهول» ، ويعود السبب في ذلك إلى أنه لم يتقدمه مايعود إليه.(١٦) ومن هنا فالضمير في قولنا « إنه اليوم حار » يسمى مجهولاً .

---

(١٥) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية : ١١٣/١ .

(١٦) ابن يعيش : شرح المفصل ١١٤/٣ .

وقد وضع علماء الكوفة بعض القوانين المتصلة بالمجهول في الجملة العربية، يدلنا على ذلك قول ثعلب : « إذا جاء بعد المجهول مؤنث ذكرّ وأُنث؛ إنه قام هندٌ ، وإنه قامتْ هند ؛ لأن الفعل يؤنث ويذكر » .[١٧]

وما دمنا بصدد الحديث عن « الضمير » فإننا نحاول توسيع دائرة مايتصل به من مصطلحات ؛ فنشير إلى أن الفراء أطلق على مايسمى عند البصريين بـ « ضمير الفصل » اسم « العماد » ؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة ؛ إذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع ؛ فقد توقف الفراء أمام قوله تعالى : ﴿وإذ قالوا اللهمّ إن كان هذا هو الحقّ من عندك ﴾ [١٨] قائلاً : « في (الحق) النصب والرفع ؛ إن جعلْتَ (هو) اسماً رفعت (الحق) بـ (هو) ، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة [١٩] نصبْتَ (الحق) . وكذلك فافعل في أخوات كان ، وأظن وأخواتها ؛ كما قال الله تبارك وتعالى : ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذى أُنزل إليك من ربك هو الحق ﴾ [٢٠] تنصب (الحق) ؛ لأن رأيت من أخوات ظننت » .[٢١]

بقي أن نشير إلى أن الكوفيين يطلقون على « الضمير » مصطلح «المكنى» ؛ فقد علّق الفراء على الآية الكريمة ﴿ هأنتم أولاءِ ﴾ [٢٢] بقوله :

---

(١٧) مجالس ثعلب : ١٠٢ .
(١٨) الأنفال / ٣٢ .
(١٩) الصلة : الحشو .
(٢٠) سبأ /٦.
(٢١) معاني القرآن : ١/ ٤٠٩.
(٢٢) آل عمران / ١١٩ .

« العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وُصِفَ بـ « هذا » و « هاذان » و «هؤلاء» فرقوا بين « ها » وبين « ذا » وجعلوا المكنى بينهما ؛ وذلك فى جهة التقريب لا فى غيرها ، فيقولون : أين أنت ؟ فيقول القائل : هأنذا ، ولا يكاد يقولون : هذا أنا » . [٢٣]

٥ – أطلق الفراء على « التمييز » مصطلح « التفسير » ، يدلنا على ذلك تعليقه على الآية الكريمة : (فلن يُقْبَلَ من أحدهم مِلءُ الأرضِ ذهبا)[٢٤] بقوله : « نصبْتَ الذهب لأنه مفسّر لا يأتى مثله إلا نكرة ، فخرج نصبه كنصب قولك : عندى عشرون درهماً ، ولك خيرهما كبشاً . ومثله قوله : (أو عَدْلُ ذلك صياماً) [٢٥] ، وإنما ينصب على خروجه من المقدار الذى تراه قد ذكر قبله ، مثل (ملء الأرض) أو (عدل ذلك) ؛ فالعدل مقدار معروف ، وملء الأرض مقدار معروف ، فانصب ما أتاك على هذا المثال ما أضيف إلى شئ له قدر ؛ كقولك : عندى قدرُ قَفِيزٍ دقيقاً [٢٦] ، وقدر حَمْلَةٍ تبناً ، وقدر رطلين عسلاً ؛ فهذه مقادير معروفة يخرج الذى بعدها مفسراً ؛ لأنك ترى التفسير خارجاً من الوصف يدل على جنس المقدار من أى شئ هو ؛ كما أنك إذا قلت : عندى عشرون ، فقد أخبرت عن عدد مجهول قد تم خبره ، وجُهِل جنسُه وبقى تفسيره ، فصار هذا مفسرا عنه ، فلذلك نُصِبَ » . [٢٧]

---

(٢٣) معانى القرآن : ٢٣١/١ ومابعدها .

(٢٤) آل عمران / ٩١ .

(٢٥) المائدة / ٩٥ .

(٢٦) القفيز : مكيال للحبوب .

(٢٧) معانى القرآن : ٢٢٥/١ ومابعدها .

والذى يلفت النظر أن الفراء أطلق مصطلح « التفسير » على المفعول لأجله أيضاً ، وذلك حين تعليقه على نصب (حذر) فى قوله تعالى : (يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حَذَرَ الموتِ) [٢٨] بقوله : « فنصب (حذر) على غير وقوع من الفعل عليه ؛ لم ترد يجعلونها حذراً ، إنما هو كقولك : أعطيتك خوفاً وفَرَقاً . فأنت لا تعطيه الخوف ، وإنما تعطيه من أجل الخوف ؛ فنصبه على التفسير ليس بالفعل [٢٩] ، كقوله جلَّ وعزَّ: (يدعوننا رَغَباً ورَهَباً) [٣٠] . وكقوله : (ادعوا ربكم تضرُّعاً وخُفْيةً) [٣١] والمعرفة والنكرة تفسران فى هذا الموضـــع ، وليس نصبه على طرح « من » . [٣٢]

وأطلق مصطلح التفسير على « البدل » أيضاً ؛ فقد توقف أمام إعراب كلمة (الجن) فى قوله تعالى : (وجعلوا لله شركاءَ الجنَّ) [٣٣] قائلاً : « إن شئت جعلْتَ (الجن) تفسيراً للشركاء » . [٣٤]

٦ – هناك عدة مصطلحات أطلقها الفراء على مايسمى عند نحاة البصرة بـ « البدل » ، ومن ذلك « التفسير » الذى أشرنا إليه فى النص السابق. وهناك أسماء أخرى كـ « التكرير » ، فـ (أن يكفروا) فى قوله

---

(٢٩) أى ليس مفعولا به .

(٣٠) الأنبياء / ٩٠ .

(٣١) الأعراف / ٥٥ .

(٣٢) معانى القرآن : ١٧/١ .

(٣٣) الأنعام / ١٠٠ .

(٣٤) معانى القرآن : ٣٤٨/١ .

تعالى : (بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا) [٣٥] في تأويل مصدر في محل جر على التكرير (أي البدل) من الضمير في (به) ، كأنك قلت: « اشتروا أنفسهم بالكفر » . [٣٦] واستخدم الفراء « التكرير » أيضاً في قوله : «وقد أنشدني بعضهم :

ما للجمالِ مَشْيِها وئيـــدا أجندلاً يحملْنَ أم حديدا[٣٧]

أراد : ما للجمالِ ما مَشيها وئيداً . وقال الآخر :

ذريني إنّ أمركِ لـــــن يُطاعا وما ألفيتني حلمي مُضاعا[٣٨]

فالحلم منصوب بالإلقاء على التكرير ، ولو رفعته كان صواباً » . [٣٩]

وأطلق على البدل كذلك اسم « العبارة » . قال تعالى (وتصفُ ألسنتهُم الكذبَ أن لهم الحسنى) ؛ فـ (أن) واسمها (الحسنى) وخبرها (لهم) في تأويل مصدر على أنه « عبارة » عن الكذب . [٤٠]

---

(٣٥) البقرة / ٩٠ .

(٣٦) معاني القرآن : ٥٦/١ .

(٣٧) هذا من رجز للزباء ، ووئيداً : له صوت شديد ، تريد شدة وطئها الأرض من ثقل ماتحمله فيسمع لوقعها صوت . ومحل الشاهد في « مشيها » حيث جرت « مَشْي » على البدل من «الجمال» .

(٣٨) البيت من شعر عدى بن زيد العبادى ، ومحل الشاهد في « حلمي » فهو بدل اشتمال من الياء في « ألفيتني » .

(٣٩) معاني القرآن : ٧٣/٢ .

(٤٠) السابق : ١٠٧/٢ .

وتوقف الفراء أمام بيت ذى الرمة :

لميةَ موحشاً طللُ يلوحُ كأنه خَلَلُ

مبيناً بعض الجوانب الإعرابية المتصلة به ، وقد استخدم مصطلح «الترجمة» للدلالة على البدل . قال الفراء معلقاً على البيت : « المعنى : لمية طللٌ موحشٌ ، فصلح رفعه لأنه أُتبع الطلل ، فلما قدم لم يجز أن يتبع الطلل وهو قبله . وقد يجوز رفعه على أن تجعله كالاسم يكون الطلل ترجمةً عنه؛ كما تقول : عندى خُرَاسانيةٌ جاريةٌ ، والوجه النصب في خراسانية » .[41]

ومن هنا فالأصل المقدر لبيت ذى الرمة هو « لميةَ طللٌ موحشٌ » ؛ فكلمة «طلل» مبتدأ مؤخر و «موحش» صفة ، ولكن الشاعر قدم الصفة على الموصوف؛ لذلك تم نصبها على الحال « لمية موحشاً طلل » ؛ لأن هناك قانوناً نحوياً يقول : نعت النكرة إذا تقدم عليها صار حالاً . وقد أشار الفراء إلى أنه يجوز أن نقول : « لمية موحشٌ طللٌ » على أن « موحش » مبتدأ مؤخر و «طلل» ترجمة عنه (أى بدل) ، وحمل ذلك على قولهم : « عندى خراسانية جارية » ؛ فـ «جارية» بدل من «خراسانية» .

واستعمل أبو العباس ثعلب « الترجمة » للدلالة على البدل ، فقد توقف أمام قوله تعالى : (فذلك يومئذٍ يومٌ عسيرٌ)[42] قائلاً : « قال : فـ (يومئذ) مرافع (فذلك)[43] و (يوم عسير) ترجمةٌ (يومئذ) » .[44]

(٤١) معاني القرآن : ١٦٧/١ ومابعدها .

(٤٢) المدثر / ٩ .

(٤٣) مرافعه : أى خبره ، بناء على المذهب القائل بأن المبتدأ والخبر ترافعا ، أى رفع كل منهما صاحبه ، وهو مذهب الكوفيين . (من تعليقات المحقق)

(٤٤) مجالس ثعلب . ٢٠ .

ومن مصطلحات الكوفيين الدالة على البدل أيضاً « التبيين » [٤٥] وقد أشار إلى ذلك السيوطى نقلاً عن بعض نحاتهم .

٧ – من أبواب النحو التي لقيت اهتمام القدماء والمحدثين «أسماء الأفعال» ؛ وذلك من حيث تصنيفها بين أقسام الكلمة الثلاثة . وقد أشار بعضهم إلى أن أبا جعفر أحمد بن صابر القيسى المغربى الأندلسى أحدَ نحاة القرن الثامن الهجرى قد أطلق على أسماء الأفعال اسم « الخالفة » ، ولكن يمكن رفض ما أشاروا إليه ؛ لأن الفراء استعمل ما أطلق عليه اسم « الخلفة » في نص طويل يقول فيه : « وقوله : (كتاب الله عليكم) [٤٦] كقولك : كتاباً من الله عليكم [٤٧] . وقد قال بعض أهل النحو : معناه : عليكم كتاب الله . والأول أشبه بالصواب . وقلما تقول العرب : زيداً عليك ، أو زيداً دونك . وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله ، وقال الشاعر :

يأيها المائحُ دولى دونكـــا ... إنى رأيتُ الناسَ يَحْمَدونكا [٤٨]

الدلو رفع ؛ كقولك : زيد فاضربوه . والعرب تقول : الليلُ فبادروا ، والليلَ فبادروا . وتنصب الدلو بمضمر في « الخلفة » كأنك قلت : دونَك دلوى دونك » . [٤٩]

---

(٤٥) همع الهوامع : ١٢٥/٢ .

(٤٦) النساء / ٢٤ .

(٤٧) يريد أنه منصوب على أنه مفعول مطلق مؤكد لما قبله .

(٤٨) المائح : اسم فاعل من « الميح » ، وهو أن ينزل البئر فيملأ الدلو وذلك إذا قل ماؤها . والبيت لشاعر جاهلى من بنى أسيد بن عمرو بن تميم .

(٤٩) معاني القرآن : ٢٦٠/١ .

٨ - أطلق الكوفيون على « أسماء الإشارة » و « الأسماء الموصولة » اسم « حروف المثُل » ؛ فقد أشـــار ابن منـظور إلى أن أهل الكوفة يسمون : ذا ، وتا ، وذلك ، وهذه ، وهذه ، وهذه ، وهؤلاء ، والذى ، والتى ، واللاتى حروف المثُل ، وأهـل البصرة يسمـونها حـروف الإشـارة والأسمـاء المبهمـــة» .(٥٠)

وقال ثعلب : « هذا » تكون مثالاً ، وتكون قريباً ؛ فإذا كانت مثالاً قلت : هذا زيدٌ ، هذا الشخص شخصُ زيد ، وإن شئت قلت : هذا الشخص كزيد ... » .(٥١)

٩ - أطلق أهل الكوفة على « الفعل المتعدى » اسم « الفعل الواقع» ، وعلى « الفعل اللازم» اسم «غير الواقع» ، يدلنا على ذلك قول الفراء : « .... فأما الذى يقع (أى المتعدى) فالواو منه ساقطة ؛ مثل : وزَنَ يزِنُ . والذى لايقع (أى اللازم) تثبت واوه فى يفعل . والمصادر تستوى فى الواقع وغير الواقع» .(٥٢)

وكان الفراء يستعمل عبارة « أوقعت عليه الفعل » أو مايساويها بدلاً من «عديت إليه الفعل» . قال عن نصب كلمة (بعوضة) فى قوله تعالى : (إن الله لايستحى أن يضرب مثلاً ما بعوضة) (٥٣) : « أن توقع الضرب على

---

(٥٠) لسان العرب : ٤٥٤/١٥ .

(٥١) مجالس ثعلب : ٤٢ .

(٥٢) معانى القرآن : ١٥٠/٢ .

(٥٣) البقرة / ٢٦ .

البعوضة ، وتجعل (ما) صلة (أي زائدة) ... المعنى – والله أعلم – إن الله لايستحيي أن يضرب بعوضةً فما فوقها مثلاً » . (٥٤)

وقال تعالى : (قالوا سلاماً قال سلامٌ) (٥٥) فأما السلام فتقول يقال ، فنُصب لوقوع الفعل عليه ، كأنك قلت : قلتُ كلاماً » . (٥٦) وقال تعالى : (يا جبالُ أوبي معه والطيرَ) (٥٧) نصب (الطير) على جهتين : على نية النداء المجدَّد له ؛ إذ لم يستقم دعاؤه بما دعيت به الجبال ، وإن شئت أوقعت عليه فعلاً : وسخرنا له (الطير) ؛ فتكون النية على سخرنا . فهو في ذلك متبع ؛ كقول الشاعر :

ورأيتُ زوجك في الوغـــــــى . متقلِّداً سيفاً ورمحـــا » (٥٨)

ونكتفي بهذا القدر من المصطلحات النحوية التي وردت عند نحاة الكوفة، وهي جديرة بدراسة أكثر تفصيلاً ؛ لأن معرفة حياة المصطلح ومفهومه في أذهان مستعمــليه تساعد كثيراً في الإلمام بالقضايا النحوية المختلفـة ، والوصول إلى قواعد تحليل الجملة العربية عند القدماء . ونلاحظ أن تلك المصطلحات الكوفية غلب عليها الاضطراب والتعدد للدلالة على أكثر من باب من أبواب النحو ؛ فالبدل – مثلاً – يسمى التكرير والتفسير

---

(٥٤) معاني القرآن : ٢١/١ .

(٥٥) هود / ٦٩ .

(٥٦) معاني القرآن : ٤٠/١ .

(٥٧) سبأ / ١٠ .

(٥٨) معاني القرآن : ١٢١/١ . والتقدير في البيت : متقلداً سيفاً وحاملاً رمحاً ؛ لأن الرمح لايتقلد ، وإنما يتقلد السيف .

والتبيين والترجمة ؛ لذلك لم تكتب لها السيادة ، وظلت تلك التى استعملها نحاة البصرة أساس الدراسات النحوية على مر العصور . ولعله من المفيد الإشارة إلى أن الكوفيين حين استعملوا مصطلحاتهم كانوا - فى الأغلب الأعم - يهدفون إلى مخالفة نحاة البصرة ، ولكن الذى يحسب لعلماء الكوفة ، وعلى رأسهم الفراء ، أن ماورد عندهم من مصطلحات كان بعضه يتصل اتصالاً مباشراً بالمعاني النحوية للأبواب المختلفة التي كانوا يعرضون لها ، والدلالة التى يمكن التوصل إليها خلال الجمل ؛ بالإضافة إلى ارتباطها بالعامل النحوى؛ فالبدل حين تسمي تكريراً المقصود بذلك تكرار العامل ، وحين يسمى مفسراً المقصود بذلك تفسيره للمبدل منه ..... وهكذا .

* * *

- ٦ -

كتاب المقتضب

لأبي العباس المبرد

المتوفى سنة ٢٨٥ هـ

المبرد هو أبو العباس محمد بن يزيد إمام نحاة البصرة لعصره ، وقد اختلف في تحديد سنة ولادته ؛ فهي ١٩٥ ، أو ٢٠٧ ، أو ٢١٠ هـ ، أما سنة وفاته فهي ٢٨٥ ، أو ٢٨٦ هـ .

وقد لزم أبا عمر الجرمي ، وبدأ بقراءة كتاب سيبويه عليه ، وختمه على أبي عثمان المازني بعد وفاة الجرمي .

ويعد المبرد واحداً من كبار علماء العربية الذين احتلوا مكانة رفيعة بما قدموا من أعمال علمية ممتازة ؛ لذلك حين ذكره ابن جني قال عنه : « يُعَدُّ جيلاً في العلم ، وإليه أفضت مقالات أصحابنا (يقصد علماء البصرة) وهو الذي نقلها وقررها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها » . وقال عنه أبو منصور الأزهري في مقدمة معجمه الموسوعي (تهذيب اللغة) : « كان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه » .

راء المبرد :

اهتم الباحثون بضبط راء « المبرد » ، ولعله من المفيد الإشارة إلى أن الكوفيين حوروا لقبه إلى « المبرَّد » بفتح الراء المشددة عنتاً له وسوء قصد ، في حين أنه بكسرها فيه الدلالة على حسن تثبته وتأنيه في العلل ، وقد لقبه بذلك المازني من شدة إعجابه بفطنته .

وهناك روايات كثيرة تحاول تعليل هذا اللقب الذي عرف به الرجل ونال شهرته ، منها ماقاله ابن خِلّكان : (المبرد بضم الميم ، وفتح الباء الموحدة ، والراء المشددة ، وبعدها دال مهملة . وهو لقب عُرف به ؛ واختلف العلماءُ في سبب تلقيبه بذلك ؛ فالذي ذكره الحافظ أبو الفرج الجوزي في

كتاب (الألقاب) أنه قال : سئل المبرد : لِمَ لقبتَ بهذا اللقب ؟ فقال : كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهتُ الذهاب إليه ، فدخلتُ إلى أبي حاتم السجستاني ، فجاء رسول الوالي يطلبني، فقال لي أبو حاتم : ادخل في هذا (يعني غِلاف مُزمّلة فارغاً) فدخلت فيه وغطّى رأسه ، ثم خرج إلى الرسول وقال : ليس هو عندي . فقال أُخبرت أنه دخل إليك . فقال : ادخل الدار وفتشها فدخل ، فطاف كل موضع في الدار ولم يفطن لغلاف المزملة ، ثم خرج فجعل أبو حاتم يصفق وينادي : على المزملة المبرد ، وتسامع الناس بذلك فلهجوا به . ثم قال: وقيل : إن الذي لقبه بهذا اللقب شيخه أبو عثمان ، وقيل غير ذلك » .

ويعلل ابن عبد ربه فتح الراء بقوله : « ألا ترى أن محمد بن يزيد النحوي على علمه باللغة ، ومعرفته باللسان - وضع كتاباً سماه بالروضة ، وقصد فيه إلى أخبار الشعراء المحدثين ، فلم يختر لكل شاعر إلا أبرد ما وُجد له، حتى انتهى إلى الحسن بن هانئ (أبي نواس) فاستخرج له من البرد أبياتاً ماسمعناها ، ولا رويناها ، ولا ندري من أين وقع عليها ... وجُل أشعاره في الخمريات بديعة لا نظير لها ، فخطر بها كلها وتخطاها إلى التي جانسته في برده ، فما أحسبه لحقه هذا الاسم ؛ أعني المُبرِّد إلا لبرده ، وقد تخير لأبي العتاهية أشعاراً تقتل من بردها » .[1]

وفي الصفحات التالية نقدم نصوصاً من كتابه (المقتضب) تدور حول نواصب المضارع ، وقد حقق الكتاب الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة ، ونشره المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة في أربعة أجزاء سنة ١٣٩٩هـ.

* * *

(١) العقد الفريد : ٦/٧٧ ومابعدها .

هذا باب

الحروف التي تنصب الأفعال

فمن هذه الحروف (أنْ) ، وهي والفعلُ بمنزلة مصدره ، إلاّ أنّه مصدرٌ لايقع في الحال إنّما يكون لِما لم يقع إنْ وقعَ على مضارع ، ولما مضى إن وقعت على ماضٍ .

فأمّا وقوعُها على المضارع ؛ فنحو : يسرُّني أنْ تقومَ . المعنى : يسرُّني قيامك ؛ لأنَّ القيام لم يقع . والماضي : يسرُّني أنْ قمت . فـ (أنْ) هي أمْكنُ الحروف في نصب الأفعال . وكان الخليل يقول لاينتصب فعلٌ البتّةَ إلاّ بأنْ مُضْمرة أو مُظهرة . وليس القول كما قال لما نذكره إن شاءَ الله.

ومن هذه الحروف (لَن) ، وهي نفي قولك : سيفعل . تقول : لن يقومَ زيد ، ولن يذهب عبد الله .

ولا تتّصل بالقسم كما لم يتّصل به (سيفعل) .[1]

ومن هذه الحروف (كَي) ، تقول : جئت كي تكرمَني ، وكي يسرَّك زيد .

ومنها (إذن) ، تقول : إذن يضربَك زيد . فهذه تعمل في الأفعال عَملَ عواملِ الأسماءِ في الأسماءِ إذا قلت : ضربت زيدا ، واشتم عمرا .

* * *

---

(١) ورد اتصالها بالقسم في قول أبي طالب :

والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أُوسدَ في التراب دفينا

واعلم أنّ ها هنا حروفا تنتصب بعدها الأفعال وليست الناصبةَ ، وإنما (أنْ) بعدها مُضمرةٌ . فالفعل منتصب بـ (أن) وهذه الحروف عِوَض منها ، ودالّةٌ عليها .

فمن هذه الحروف الفاءُ ، والواو ، وأو ، وحتّى ، واللام المكسورة.[٢]

* * *

فأمّا (اللام) فلها موضعان : أحدُهما نفي ، والآخر إيجاب . وذلك قوله : جئتك لأكرمَك وقوله عزّ وجلّ : (لِيَغْفِرَ لَكَ اللّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وما تأخَّرَ) [٣] . فهذا موضع الإيجاب .

وموضع النفي : ماكان زيد لِيقومَ [٤] ، وكذلك قوله تبارك وتعالى : (ماكَانَ اللّهُ لِيَذَرَ المُؤْمنينَ) [٥] (وما كَانَ اللّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وأنْتَ فِيهِم) [٦] .

فـ (أنْ) بعد هذه اللام مضمرةٌ ، وذلك لأنّ اللامَ من عوامل الأسماء ، وعواملُ الأسماءِ لاتعمل في الأفعال . فـ (أنْ) بعدها مضمرة. فإذا أُضمرت (أنْ) نصبت بها الفعلَ ودخلت عليها اللام ؛ لأنّ (أنْ)

---

(٢) يكون الفعل المضارع منصوباً بـ « أن » مضمرة بعد الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام على نحو ماذكر المبرد .

(٣) الفتح / ٢ .

(٤) هذه اللام الموجودة في « ليقوم » و (ليذر) و (ليعذبهم) تسمى « لام الجحود » ، وتستطيع التعرف عليها إذا كانت مسبوقة بـ « كون منفي » .

(٥) آل عمران / ١٧٩ .

(٦) الأنفال / ٣٣ .

والفعلَ اسمٌ واحدٌ ، كما أنّها والفعلَ مصدرٌ . فالمعنى : جئت لأنْ أُكرمَك ، أى : جئت لإكرامك . كقولك : جئت لزيد .

فإن قلت : ماكنتُ لأضربك – فمعناه : ماكنت لهذا الفعل .

* * *

وأمّا (الفاءُ) ، و (أو) ففيهما معانٍ تُفسَّر على حِيالها بعد فراغنا من هذا الباب إن شاءَ الله . وكذا (حتّى) ، و (إذن) .

وكان الخليل يقول : إنّ (أنْ) بعد (إذن) مضمرةٌ .

وكذلك (لن) وإنّما هي (لا أنْ) ولكنّك حذفت الألف من لا ، والهمزة من (أنْ) وجعلتهما حرفا واحدا .

وليس القول عندى كما قال ؛ وذلك أنّك تقول : زيداً لن أضربَ ، كما تقول : زيدا سأضربُ . فلو كان هذا كما قال الخليل لفسد هذا الكلامُ؛ لأنّ (زيدا) كان ينتصب بما في صلة (أنّ) . ولكن (لن) حرف بمنزلة (أنّ) .[7]

* * *

وأمّا (كي) ففيها قولان : أمّا من أدخل اللامَ فقال : لكي تقومَ يافتى – فهي عنده والفعلُ مصدر ؛ كما كان ذلك في (أنّ) .[8]

---

(7) جواز تقديم معمولِ « لن » عليها في « زيداً لن أضربَ » دليل على أن « لن » ليست مركبة من « لا » و « أن » كما قال الخليل .

(8) أى إنّ « كي » تنصب الفعل بنفسها وهي معه في تأويل مصدر في محل جر باللام السابقة عليها؛ إذ إن « لكي » عنصران : اللام الجارة و « كي » الناصبة .

وأمّا من لم يُدخل عليها اللامَ فقال : كيمه كما تقول : لمه – فـ (أنْ) عنده بعدها مضمرة ؛ لأنّها من عوامل الأسماء كاللام [٩] .

هذا باب

إذن

اعلم أنّ (إذن) فى عوامل الأفعال كظننت في عوامل الأسماء [١٠] ، لأنها تَعمل وتُلغَى كظننت ؛ ألا ترى أنّك تقول : ظننت زيدا قائما ؛ وزيدٌ ظننت قائمٌ . إذا أردت زيدٌ قائم فى ظنى ، وكذلك (إذن) إذا اعتمد الكلام عليها نُصب بها . وإذا كانت بين كلامين أحدُهما فى الآخر عاملٌ أُلغيتْ . ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع ، كما تعمل فى هذا الموضع، كما تعمل (ظننت) إذا قلت : زيدا ظننت قائماً ؛ لأنّ عوامل الأفعال لايجوز فيها التقديم والتأخير ؛ لأنّها لاتتصرف .

فأمّا الموضع الذى تكون فيه مبتدأة وذلك قولك إذا قال لك قائل : أنا

---

(٩) أى إن « كى » ينصب الفعل بعدها بـ « أن مضمرة » ، وتكون هى نفسها حرف جر ؛ لذلك جعل المبرد « لمهْ » مساوياً لـ « كيمه » من حيث التركيب النحوى ، فهو اللام الجارة أو « كى » ، و « ما » الاستفهامية المحذوفة الألف ، وهاء السكت .

(١٠) هناك ثلاثة شروط لنصب المضارع بعد « إذنْ » أولها : أن يكون الفعل للمستقبل ، وثانيها : أن تكون « إذن » فى صدر الجملة ، فإن وقع حشواً أُهملت كما فى قول كثير عزة :

لئن عاد لى عبدُ العزيز بمثلها ... وأمكننى منها إذنْ لا أقيلُها

فالفعل « أقيل » مرفوع ؛ لأن « إذن » لم تقع فى صدر الجملة ، وثالثها : عدم الفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير القسم ؛ لذلك حين قال حسان بن ثابت :

إذن – واللهِ – نرميهم بحرب ... يشيب الطفل من قبل المشيب

الفعل « نرمى » منصوب بـ « إذن » ؛ لأن الفصل بالقسم « والله » .

أُكرمك قلتَ : إذن أُجزيَك . وكذلك إن قال : انطلق زيد قلت : إذن ينطلقَ عمرو . ومثله قول الضبيّ :

أَرْدُدْ حمارَك لا تَنْزَعْ سَوِيَّتُهُ إذن يُرَدَّ وقَيْدُ العَيْرِ مكْروبُ (١١)

والموضع الذى لاتكون فيه عاملة البتّة قولك : إنْ تأتنى إذن آتك ؛ لأنّها داخلة بين عامل ومعمول فيه . (١٢)

وكذلك أنا إذن أُكرمك . (١٣)

وكذلك إن كانت فى القسم بين المقسم به والمقسم عليه ؛ نحو قولك: والله إذن لا أُكرمُك ؛ لأنّ الكلام معتمد على القسم . (١٤) فإن قدّمتها كان الكلام معتمدا عليها . فكان القسم لغْوا ؛ نحو : إذن والله أضربَك ؛ لأنّك تريد : إذن أضربَك والله .

فالذى تُلغيه لا يكون مُقدمًا ، إنّما يكون فى أضْعاف الكلام ؛ ألا ترى أنّك لا تقول : ظننت زيد منطلق ؛ لأنّك إذا قدّمت الظنّ فإنّما تبنى كلامك على الشك .

---

(١١) البيت من شعر عبد الله بن عنمة الضبى ، ولا تنزع : لا تُسلب ، والسوية : شئ يجعل تحت البرذعة للحمار ، وقيد العير مكروب : أى مضيق حتى لايقدر على الخطو ، ومحل الشاهد فى قوله « إذن يردَّ » ، حيث نصب الشاعر المضارع لوقوع « إذن » فى صدر الجملة .

(١٢) « إذن » ليستْ عاملةً فى « إن تأتنى إذن آتك » ؛ لأنها مقحمة بين فعل الشرط «تأتنى» وجوابه « آتك » .

(١٣) « إذن » ليست عاملة ؛ لأنها مقحمة بين المبتدأ « أنا » وخبره وهو الجملة الفعلية «أكرمك» ، ومن المعروف أن المبتدأ هو العامل فى الخبر عند بعض النحاة .

(١٤) « إذن » ليست عاملة فى « والله إذن لا أكرمُك » ؛ لأن القسم أساس التركيب النحوى ؛ لذلك جملة « لا أكرمك » لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

وإنّما جاز أن تفصل بالقسم بين (إذن) وماعملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرُّفها ، وأنّها تُستعمل وتُلغى ، وتدخل للابتداء ، ولذلك شُبِّهت بظننت من عوامل الأسماء .

* * *

واعلم أنّها إذا وقعت بعد واو أو فاءٍ ، صلَح الإعمال فيها والإلغاءُ ، لما أذكره لك .

وذلك قولك : إن تأتني آتك وإذن أُكرمك ، إن شئت رفعت . وإن شئت نصبت . وإن شئت جزمت .

أمّا الجزم فعلى العطف على آتك وإلغاء (إذن) . والنصب على إعمال (إذن) . والرفع على قولك : وأنا أكرمُك ، ثمّ أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئا .

وهذه الآية في مصحف ابن مسعود (وَإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا خَلْفَكَ) (١٥) الفعلُ فيها منصوب بإذن . والتقدير – والله أعلم – الاتصال بإذن ، وإن رفع فعلى أنّ الثاني محمول على الأوّل كما قال الله عزّ وجلّ : (فَإِذاً لاَ يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً) (١٦) أي فهم إذن كذلك .

---

(١٥) الإسراء / ٧٦ . والآية في الكتاب العزيز برفع الفعل (لا يلبثون) وإلغاء (إذن) ، أما النصب على نحو ما أثبته المبرد فهو قراءة .

(١٦) النساء / ٥٣ . وتستطيع أن تقول إن « إذن » إذا وقعت بعد الواو أو الفاء جاز فيها رفع المضارع بعدها ونصبه .

فالفاءُ والواو يصلُحُ بعدهما هذا الإضمار على ماوصفت لك من التقدير، وأن تنقطع (إذن) بعدهما مما قبلهما ، ثمّ يدخلان للعطف بعد أن عملت (إذن) . ونظير ذلك قولك : إن تعطني أشكرْك وإذن أدعوَ الله لك. كأنّه قال : إذن أدعوَ الله لك ثمّ عطف هذه الجملة على ماقبلها؛ لأنّ الذي قبلها كلامٌ مستغنٍ .

وقد يجوز أن تقول : إذن أُكرمُك إذا أخبرت أنك في حال إكرام [17]، لأنّها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب ؛ لأنّ حروف النصب إنّما معناهنّ مالم يقع . فهذه حال (إذن) إلى أن نفرد بابا لمسائلها إن شاءَ الله.

هذا باب

الفاء وما ينتصب بعدها

وما يكون معطوفا بها على ماقبلها

اعلم أنّ الفاء عاطفة في الفعل ؛ كما تعطف في الأسماء . تقول : أنت تأتيني فتكرمُني ، وأنا أزورك فأُحْسِنُ إليك ؛ كما تقول : أنا آتيك ثمّ أُكرمُك ، وأنا أزورك وأُحسنُ إليك . هذا إذا كان الثاني داخلاً فيما يدخل فيه الأول . كما تكون الأسماءُ في قولك : رأيت زيدا فعمراً ، وأتيت الكوفة فالبصرة. فإن خالف الأوّلَ الثّاني لم يجز أن يُحْمل عليه فَحُمِل الأوّل على معناه فانتصب الثاني بإضمار (أنْ) ، وذلك قولك : ما تأتيني فتُكرمَني ، ومـا أزورك فتُحدثَني .

---

(١٧) « إذن » ليست عاملة في تلك الجملة ؛ لأن الفعل بعدها غير دال على المستقبل ، وبذلك فقدت شروطاً من شروط نصب المضارع بعدها .

إن أراد : ما أزورك ، وما تُحدِّثني – كان الرفع لا غيرُ ؛ لأنَّ الثاني معطوف على الأوّل .

وإن أراد : ما أزورك فكيف تحدثني ؟ وما أزورك إلا لم تحدثني ، على معنى : كلَّما زرتك لم تحدِّثني – كان النصب ؛ لأنَّ الثاني على خلاف الأوّل . وتمثل نصبه أن يكون المعنى : ما تكون مني زيارة فيكون حديثٌ منك. فلمّا ذهبت بالأوّل إلى الاسم أضمرتَ (أنْ) إذ كنت قد عطفت اسماً على اسم . لأن (أنْ) وماعملت فيه اسم ، فالمعنى : لم تكن زيارة فإكرام ، وكذلك كلّ ماكان غير واجب . وهو الأمر ، والنهي ، والاستفهـــام.

فالأمر : ائتني فأُكرمَك ، وزرني فأُعطيَك ، كما قال الشاعر :

يا نـــاقُ سيري عَنَقاً فَسِيحاً   إلـــى سُلَيْمانَ فَنَسْتَريحـــا (١٨)

والنهي مثل لا تأتني فأكرمَك ، كقوله عزَّ وجلّ : (لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ) (١٩) وكقوله عزَّ وجلّ : (ولاَ تَطْغَوا فيه فَيَحِلَّ

---

(١٨) البيت من شعر أبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة) . وناق : منادى مرخَّم ، والعَنَق : ضرب من السير ، وفسيحاً : واسع الخطى سريعاً ، وسليمان : سليمان بن عبد الملك بن مروان. ومحل الشاهد في « فنستريحا » فقد نصب الشاعر الفعل « نستريح » بـ « أن » مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب الأمر ، والألف للإطلاق .

(١٩) طه / ٦١ . ومحل الشاهد في (فيسحتكم) ؛ حيث ورد الفعل (يُسحت) منصوباً بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب النهي ، وهنا النهي في (لا تفتروا) .

عليْكُمْ غضَبى) .[٢٠]

والاستفهام : أتأتينى فأعطيَك ؟ لأنّه استفهم عن الإتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء .

وإنّما يكون إضمارُ (أنْ) إذا خالف الأوّلَ الثاني . لو قلت : لا تقم فتضربْ زيدا لجزمت إذا أردت : لا تقم ، ولا تضربْ زيدا . فإذا أردت : لا تقم فتضرب زيدا ، أى فإنّك إن قمت ضربته لم يكن إلاّ النصبُ ؛ لأنّك لم ترد بـ « تضرب » النهي . فصار المعنى : لا يكن منك قيام فيكون منك ضربٌ لزيد .

وذلك أتأتينى فأكرمَك ؟ المعنى : أيكون هذا منك ؟ فإنّه متى كان منك كان منى إكرام .

هذا باب

الواو

اعلم أنّ الواو في الخبر بمنزلة الفاء . وكذلك كلُّ موضع يُعطف فيها مابعدها على ماقبلها فيَدخل فيما دخلَ فيه . وذلك قولك : أنت تأتينى وتُكرمُنى، وأنا أزورك ، وأُعْطيك ، ولم آتك وأُكرمْك ، وهل يذهب زيدُ ، ويجئ عمرو ؟ إذا استفهمتَ عنهما جميعا ، وكذلك : أين يذهب عمرو ، وينطلقُ عبد الله ؟ ولا تضربَنّ زيدا ، وتشتمْ عمراً ؛ لأنّ النهى عنهما جميعـــا.

---

(٢٠) طه / ٨١ . ومحل الشاهد فى (فيحل) : حيث ورد الفعل (يحل) منصوباً بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية فى جواب النهى أيضاً ، وهذا النهى فى (لا تطغوا) .

فإن جعلت الثاني جوابا فليس له في جميع الكلام إلاّ معنى واحد ، وهو الجمعُ بين الشيئين وذلك قولك : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن . أي لايكون منك جَمْعٌ بين هذين .[٢١]

فإنْ نهاه عن كل واحد منهما على حال : قال لا تأكلْ السمكَ وتشربْ اللبن؛ لأنه أراد : لا تأكلْ السمك على حال ولا تشربْ اللبن على حال.[٢٢]

فتمثيله في الوجه الأوّل لايكنْ منك أكلٌ للسمك ، وأن تشربَ اللبن.

وعلى هذا القول (لا يسعُني شئٌ ويَعْجِزَ عنك) لا معنى للرفع في (يعجز) ، لأنه ليس يخبر أن الأشياء كلّها لا تسعه ، وأنّ الأشياء كلّها لاتعجز عنه ؛ كما قال :

لا تَنْهَ عنْ خلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ ... عارٌ عليك – إذا فعلتَ – عظيمُ[٢٣]

(٢١) حين نقول : « لا تأكل السمك وتشربَ اللبن » بالنصب للفعل « تشرب » تكون الواو للمعية ، والفعل منصوب بـ « أن » مضمرة وجوباً بعدها ، والمعنى : لا تأكل السمك مع شرب اللبن ؛ أي النهي عن الجمع بينهما .

(٢٢) حين نقول : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » بالجزم للفعل « تشرب » تكون الواو عاطفة ، والفعل مجزوم عطفاً على « تأكل » المجزوم بـ « لا » الناهية ، والمعني التشريك في النهي. ونشير إلى جواز الرفع للفعل « تشرب » وتكون الواو استئنافية أو للحال ، وجملة الفعل والفاعل « تشرب » في محل رفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف .

(٢٣) هناك اختلاف في نسبة هذا البيت إلى قائله ، ومحل الشاهد في قوله « وتأتي » حيث نصب الفعل المضارع بعد واو المعية بـ « أن » مضمرة وجوباً .

أي لا يجتمع أن تنهى وتأتيَ مثله ولو جزم كان المعنى فاسداً .

ولو قلت بالفاء : لا يَسعني شيءٌ فيعجزَ عنك كان جيدا ؛ لأنّ معناه : لا يسعنى شئ إلاّ لم يعجز عنك ، ولايسعنى عاجزا عنك هذا تمثيل هذا ؛ كمـــا قلت لك في (ما تأتيني فتحدّثَني) أي إلاّ لم تحدثني ، وماتأتيني محدّثا.

فمعنى الواو الجمع بين الشيئين . ونصبها على إضمار (أن) ؛ كما كان في الفاء . وتنصب في كل موضع تنصب فيه الفاءُ ؛ ألا ترى أنّ قولك : زُرني وأزورَك ، إنّما هو لتكن منك زيارة وزيارة مني .

ولو أراد الأمر في الثاني لقال : زرني ولأزُرْك . حتّى يكونَ الأمرُ جارياً عليهمـــا .

والنحويّون ينشدون هذا البيت على ضربين ، وهو قول الشاعر :

لقدْ كان في حَوْلٍ ثَواءٍ ثويتَهُ   تُقَضّي لُبَاناتٌ ويسأَمُ سائمُ (٢٤)

فيرفع (يسأم) لأنّه عطفه على فِعْل وهو تُقَضّي فلا يكون إلاّ رفعا .

ومن قال : تَقَضِّي لُباناتِ (٢٥) قال : ويَسأَمَ سائم ، لأنّ (تَقَضّي)

---

(٢٤) البيت من شعر الأعشى ، يخاطب نفســه ، ، والثّواء : الإقامة ، وهو مجرور على أنه بدل من «حول» ، ولبانات : حاجات ، ومحل الشاهد في « ويسأم » حيث رفع الفعل ، لأنه خبر واجب معطوف على « تُقَضّي » ، واسم « كان » مضمر فيها ، والتقدير : لقد كان الأمر تُقضي لبانات في الحول الذي ثويتَ فيه ، ويسأم من أقام فيه لطوله .

(٢٥) هناك رواية بتحويل الفعل المبني للمجهول « تُقَضّى » إلى المصدر « تقضي » مع إضافة «لبانات» إليه ، وتلك الرواية تؤدي إلى نصب الفعل « يسأم » بعد الواو حتى يمكن عطف المصدر على « تقضّي » ، وهذا ما أشار إليه المبرد بعد ذلك حين قال « ليجري المصدر ... » .

اسمٌ، فلم يجز أن تعطف عليه فعْلاً . فأضمر (أنْ) ليجرى المصدر على المصدر ، فصار تَقَضّى لُبانات وأَن يسأمَ سائم : أى وسآمةَ سائم . وعلى هذا ينشد هذا البيت :

لَلُبْسُ عبـــاءةٍ وتقرَّ عيْنى أَحَبُّ إلىّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (٢٦)

أى : وأن تقرَّ عينى .

فأمّا قوله :

أَلَمْ أكُ جارَكُـمْ ويكُونَ بينى وبينَكمُ المودّةُ والإخـــــاءُ (٢٧)

فإنّه أراد : ألم يجتمع كَوْنُ هذا منكم ، وكَوْنُ هذا منى ؟!

ولو أراد الإفراد فيهما لم يكن إلاّ مجزوما . كأنّه قال : ألم يكن بينى وبينكم ...

والآية تقرأُ على وجهين (وَلَمّا يَعْلَمِ اللهُ الّذين جاهدُوا منْكمْ وَيَعْلَمَ الصّابِرينَ) (٢٨) على ماذكرتُ لك .

---

(٢٦) البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية بن أبي سفيان ، وأم ابنه يزيد ، والعباءة : جبة من الصوف وغيره ، والشفوف : ثوب رقيق يشف ما وراءه ، ومحل الشاهد فى « وتقر » حيث نصبت الفعل المضارع بـ « أن » مضمرة بعد واو العطف ، وعلى هذا يتم عطف المصدر المؤول من « أن » والفعل على « لُبس » ، وهو عطف اسم على اسم ، وإضمار « أن » هنا جوازاً ، و « لبس » اسم خالص « أى غير مقصود به معنى الفعل .

(٢٧) البيت من شعر للحطيئة (جرول بن أوس) يخاطب آل الزبرقان بن بدر ، وكانوا قد جفوه فانتقل عنهم وهجاهم ، ومحل الشاهد فى « ويكون » حيث نصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة وجوباً بعد واو المعية فى جواب الاستفهام .

(٢٨) آل عمران / ١٤٢ . ونصب الفعل (ويعلمَ) بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد الواو ، وهناك قراءة بكسر الميم من (يعلم) وهو مجزوم عطفاً على (يعلم) الأول ، ولكنه حُرك إلى الكسر منعاً لالتقاء الساكنين .

هذا باب

أو

وهي تكون للعطف فتُجْرِي مابعدها على ماقبلها ؛ كما كان ذلك في الاسم إذا قلت : ضربت زيدا أو عمرا .

ويكون مضمرا بعدها (أنْ) إذا كان المعنى : إلاّ أن يكون ، وحتّى يكون ، وذلك قولك : أنت تضرب زيدا ، أو تكرمُ عمرا على العطف . وقال الله عزّ وجلّ : (سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ)[٢٩] أي يكون هذا ، أو يكون هذا .

فأمّا الموضعُ الذى تنصب فيه بإضمار (أنْ) فقولك : لألْزَمَنَّكَ أَوْ تقضِيَنى ؛ أى : إلاّ أن تقضينى ، وحتّى تقضينى .

وفي مصحف أُبَيّ (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا) على معنى إلاّ يُسلموا ، وحتّى يُسْلِموا . [٣٠]

وقال امرؤ القيس :

فقلتُ له : لا تبكِ عينُكَ إنّما نُحاوِلُ مُلْكا أوْ نموت فنُعْذَرا [٣١]

---

(٢٩) الفتح / ١٦ . و (يسلمون) مرفوع على أنه معطوف بـ (أو) على (تقاتلونهم) ، ويجوز أن يكون هناك مبتدأ مقدر ، والجملة الفعلية في محل رفع خبر ، والتقدير : « أو هم يسلمون».

(٣٠) تأويل تلك القراءة على نصب الفعل بـ (أن) مضمرة بعد (أو) ، و (أو) بمعنى « إلا أن » و « حتى » .

(٣١) الشاهد في قوله « أو نموت » حيث نصب الفعل بـ « أن » مضمرة وجوبا بعد « أو » التي بمعنى « إلا أن » كما أشار المبرد .

أى : إلاّ أن نموت .

وقال زيادٌ الأعجم :

وكنتُ إذا غَمَزتُ قناةَ قومٍ كسرتُ كُعُوبَها أو تستقيما [٣٢]

ويقال : أتجلسُ أو تقومَ ياذا ؟ فالمعنى : أيكون منك واحد من الأمرين .

وتقول : هل تُكلِّمُنا أو تَنْبَسِطُ إلينا ، لا معنى للنصب ها هنا . قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ هلْ يَسْمَعُونكمْ إذْ تدْعُونَ . أوْ يَنْفَعُونَكُمْ أوْ يضُرُّونَ ﴾ . [٣٣]

فجملة هذا : أنَّ كلَّ موضعٍ تصلُحُ فيه (حتّى) و (إلاَّ أنْ) فالنصبُ فيه جائزٌ جيِّد إذا أردتَ هذا المعنى [٣٤] ، والعطفُ على ما قبله مستعملٌ في كلِّ موضعٍ .

---

(٣٢) غمزت : لينتُ ، أو جسستُ بيدى ، والقناة : هي الرمح ، وكعوبها : جمع كعب ، وهو طرف الأنبوبة الناشر ، والمعنى : إذا اشتد علىَّ جانب قوم رمت تليينهم حتى يستقيموا ، ومحل الشاهد في « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع بـ « أن » مضمرة وجوباً بعد « أو » التي بمعنى « إلا أن » . والألف في « تستقيما » للإطلاق .

(٣٣) الشعراء / ٧٢ و ٧٣ .

(٣٤) يضع المبرد ها هنا قانوناً لنصب المضارع بعد « أو » وهو : تضمير « أن » وجوباً بعد « أو » بشرط أن تكون مقدرة بـ « حتى » أو « إلا » .

هذا باب

أن

اعلم أنّ (أنْ) والفعل بمنزلة المصدر . وهي تقع على الأفعال المضارعة فتنصبها ، وهي صلاتها . ولا تقع مع الفعل حالا ؛ لأنها لما لا يقع في الحال ، ولكن لما يستقبل .

فإن وقعت على الماضي ، نحو : سرّني أنْ قمتَ ، وساءني أنْ خرجت - كان جيّدا ، قال الله عزّ وجلّ : (وامرأةً مؤمنةً أنْ وهبتْ نفسها للنّبي)[٣٥] ؛ أي لأنْ كان هذا فيما مضى .

فهذا كلّه لا يلحقُ الحال ، لأنّ الحال لما أنت فيه .

واعلم أنّ هذه لا تلحق بعد كل فعل ، إنّما تلحقُ إذا كانت لما لم يقع بعد مايكون توقّعاً لا يقيناً ؛ لأنّ اليقين ثابت . وذلك قولك : أرجو أنْ تقوم يافتى ، وأخاف أن تذهبَ يافتى . كما قال عزّ وجلّ : (نخشى أنْ تُصيبنا دائرةٌ)[٣٦] .

ولو قلت : أعلم أنْ تقومَ يافتى لم يجز ؛ لأنّ هذا شيء ثابت في علمك ، فهذا من مواضع (أنّ) الثّقيلة ، نحو : أعلم أنّك تقوم يافتى .

---

(٣٥) الأحزاب / ٥٠ . والآية الكريمة في الكتاب العزيز بكسر همزة (إنْ) على أنها شرطية ، وفتح الهمزة قراءة ، و (أن وهبت) في تأويل مصدر في محل نصب بدل اشتمال من (امرأة) ، وقيل التقدير : لأنْ وهبت ، أي إنّ المصدر في محل جرّ بلام محذوفة .

(٣٦) المائدة / ٥٢ . و (أن) والفعل (تصيب) في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به للفعل (نخشى) .

وتقول : أظنُّ أنّك ستقوم ؛ لأنّه شيءٌ قد استقرَّ في ظنك ؛ كما استقرَّ الآخر في علْمك ، كما قال الله تبارك اسمه : (الذِينَ يظُنونَ أنّهمْ مُلاقو رَبِهِمْ) (٣٧) .

فإن قيل : إنَّ (يظنُّون) ها هنا يوقنون . فهكذا هو ، ولكنّها في الثبات في الظن وفي إعمالها على الوجه الآخر . إلاّ أنّها إذا أريد بها العلم لم تكن إلاّ مثقّلة . فإن أُريد بها الشكُّ جاز الأمران جميعا . والتثقيل في الشك أكثر استعمالا ؛ لثباته في الظن كثبات الأخرى في العلْم .

فأما الوجْه الذى يجوز فيه الخفيفة فإنّه مُتوقّع غير ثابت المعرفة . قال الله عزّ وجلّ : (تَظُنُّ أنْ يُفْعَلَ بها فاقرةٌ) (٣٨) .

وأمّا (إنْ ظنّا أنْ يُقيما حُدُودَ الله) (٣٩) وقولهم : معناه : أيْقنا - فإنّما هو شيءٌ متوقّع ، الأغلب فيه ذا ، إلاّ أنّه عِلْم ثابت ؛ ألا تراه قال : (فَظَنُّوا أنّهمْ مُواقعُوها) (٤٠) لَمّا كان أيقنوا .

* * *

(٣٧) البقرة / ٤٦ . و (أنَّ) واسمها وخبرها : (أنهم ملاقو) في تأويل مصدر في محل نصب سد مسد مفعولي (ظن) ، والظن في الآية الكريمة يقين ؛ لذلك قال المبرد عن المعنى : « فهذا يقين ؛ لأنهم لو لم يكونوا مستيقنين لكانوا ضلالاً شكاكاً في توحيد الله » . انظر كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٨ .

(٣٨) القيامة / ٢٥ . و (أن) والفعل (يُفعل) في تأويل مصدر في محل نصب سد مسد مفعولي (تظن) .

(٣٩) البقرة / ٢٣٠ . و (أن) والفعل (يقيما) في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به أول للفعل (ظن) والمفعول الثاني محذوف يستدل عليه من السياق الكريم . انظر كتابنا : إعراب القرآن الكريم ، الجزء الثاني ٢٣٠ .

(٤٠) الكهف / ٥٣ .

واعلم أنَّ (لا) إذا دخلت على (أنْ) جاز أن تريد بـ (أنْ) الثقيلة، وأن تريد الخفيفة .

فإن أردت الثقيلة رفعت مابعدها ؛ لأنّه لا يُحذف منها التثقيل إلاّ مع الإضمار . وهذا يبيّن لك في باب (إنّ وأنّ) . وإنّما تقع الخفيفة والثقيلة على ماقبلها من الأفعال ولا يجوز الإضمار إلاّ أن تأتي بعِوَض .

والعِوضُ : (لا) ، أو السين ، أو سوف ، أو نحو ذلك مّما يلحق الأفعال .

فأما (لا) وحْدَها فإنّه يجوز أن تريد بـ (أنْ) التي قبلها الخفيفة ، وتنصب مابعدها ؛ لأنَّ (لا) لا تفصل بين العامل والمعمول فيه ، تقول : مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ ؛ كما تقول : مررت برجل قائمٍ ، وقاعدٍ . وذلك قولك : أخَاف ألاّ تذهبَ يافتى ، وأظن ألاّ تقومَ يافتى؛ كما قال : ﴿إلاّ أنْ يَخَافَا أنْ لاَ يُقِيمَا حُدُودَ الله﴾ .(٤١)

وفي « ظننت » وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك . قال الله عزّ وجلّ : ﴿ وَحَسِبُوا أنْ لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (٤٢) و (أنْ لا يكونُ) فالرفع

(٤١) البقرة / ٢٢٩ . و (أن يخافا) في تأويل مصدر في محل نصب على الاستثناء المنقطع ، و (أن لايقيما) في تأويل مصدر في محل نصب مفعول به ، وناصبه (يخافا) . واقرأ الآية الكريمة بتمامها في القرآن الكريم للتعرف على الإعراب .

(٤٢) المائدة / ٧١ . والرفع للفعل (تكون) قراءة ، ووجهها أن (أنْ) مخففة من الثقيلة ، وليست ناصبة للمضارع .

على : أنّها لا تكون فتنة . وكذلك (أَفَلاَ يرَوْن أنْ لاَ يَرْجِعُ إِلَيهِمْ قَوْلاً) [٤٣] : أي أنّه لا يرجع إليهم قولاً . (لا يرَوْنَ) في معنى يعلمون، فهو واقع ثابت .

فأمّا السين وسوف ، فلا يكون قبلهما إلاّ المثقّلة . تقول : علمت أنْ سيقومون ، وظننت أنْ سيذهبون ، وأنْ سوف تقومونَ ؛ كما قال : (عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى) [٤٤] ولا يجوز أن تُلغى من العمل كما وصفت لك.

ولا يجوز ذلك في السين وسوف ؛ لأنّهما لا يلْحقان على معنى (لا)، فإنّما الكلام بعد (لا) على قدر الفصل . قال : (لئلاً يَعْلَمَ أهْلُ الكِتَابِ أنْ لاَ يقدِرُون) [٤٥] فـ (يَعْلم) منصوبةٌ . ولا يكون إلاّ ذلك؛ لأنّ (لا) زائدة . وإنّما هو لأنْ يعلم . وقوله (أنْ لاَ يَقْدِرُونَ) إنّمَا هو : أنّهم لايقدرون . وهي في بعض المصاحف (أنّهم لايقدرون) .

---

(٤٣) طه / ٨٩ .

(٤٤) المزمل / ٢٠ . و (أنْ) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن .

(٤٥) الحديد / ٢٩ . و (لئلا) مكونة من ثلاثة عناصر هي اللام ، و (أنْ) الناصبة للمضارع (يعلم) ، و (لا) الزائدة .

هذا باب

الفعل بعد (أن) وانقطاع الآخر من الأول

اعلم أنَّك إذا أردت بالثاني ما أردت بالأوّل من الإجراء على الحرف لم يكن إلاَّ منسُوقاً عليه . تقول : أُريد أن تقومَ فتضربَ زيداً ، وأُريد أن تأتِيَني وتُكرمني ، وأُريد أن تجلس ثمّ تتحدّثَ ياقتي .

فإن كان الثاني خارجاً عن معنى الأوّل كان مقطوعاً مستأنَفاً ، وذلك قولك : أُريد أن تأتِيَني فتَقْعُدُ عنى ؟ وأُريدُ أن تكرمَ زيدا فتهينُه ؟! فالمعنى : أنّه لم يرد الإهانة . إنّما أراد الإكرامَ . فكأنّه في التمثيل : أُريد أن تكرم زيدا فإذا أنت تهينُه ، وأُريدُ أن تأتيني فإذا أنت تقعد عنى ، كما قال :

والشِعْر لا يَضْبطُهُ مَنْ يظْلِمُهْ
إذا ارتقَى فيهِ الذى لا يعْلَمُهْ
زلّتْ بِهِ إلى الحضيضِ قَدَمُهْ
يُريدُ أنْ يُعربَهُ فيُعْجِمُهْ (٤٦)

أي : فإذا هو يُعجمه . أي : فإذا هو هذه حالُه . فعلى هذا يجرى في هذا الباب .

---

(٤٦) يُنسب هذا الرجز إلى رؤبة ، ومحل الشاهد في قوله « فيعجمه » والفعل « يعجم » مرفوع على القطع ، وهو ليس معطوفاً على « يعربَ » ، لأن هذا العطف يؤدى إلى فساد المعنى ، فهو لا يريد إعجامه ؛ لذلك التقدير : « فإذا هو يعجمه »

ولو قال قائل : أُريد أن تأتيني وأنت تكرمُني ، أي : أُريد أن تأتيني وهذه حالك لجاز .

وتقول : أُريد أن تتكلم بخير أو تسكُت يافتى . فالنصب على وجهين : أحدهما : أريد ذا أو ذا .

والوجه الآخر : أن يكون حتّى تسكتَ ، كما تقول : لأجلسنَّ معك أو تنصرفَ يافتى ، على قولك : حتّى تنصرف .

فأمّا قوله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً ﴾ (٤٧) فإنّ النحويّين يزعمون أنّ الكلام ليس محمولاً على أنْ يكلمه الله ، ولو كان (يرسلَ) محمولا على ذلك لبطل المعنى ؛ لأنّه كان يكون ما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل ، أي ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولا . فهذا لايكون . ولكنّ المعنى – والله أعلم – ماكان لبشر أن يكلمه الله إلاّ وحياً ، أي إلاّ أنْ يُوحي ، أو يرسلَ ، فهو محمول على قوله (وحْياً) ، أي : إلاّ وحياً ، أو إرسالا .

وأهل المدينة يقرءُون (أوْ يُرْسِلُ رسولا) (٤٨) يُريدون : أو هو يرسل رسولا ، أيْ فهذا كلامهُ إيّاهم على مايؤدّيه الوحي والرسول .

---

(٤٧) الشورى / ٥١ . و (وحياً) منصوب على أنه استثناء منقطع ؛ لأن الوحي ليس بتكليم ، و (يرسل) منصوب عطفاً على موضع (وحياً) ؛ أي يبعث إليه ملكاً ، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على (أن يكلمه) ؛ لأنه يصير معناه : ما كان لبشر أن يكلمه الله ، ولا أن يرسل إليه رسولاً ، وهذا فاسد .

(٤٨) قراءة الرفع على الاستئناف .

وأمّا قوله (لِنُبيِّنَ لَكُمْ ونُقِرُّ في الأَرْحَامِ) [49] على ما قبله . وتمثيلُه : ونحن نقرُّ في الأرحام ما نشاء .

وأمّا قوله (ولاَ يأْمُرُكُمْ أَنْ تَتّخِذُوا الملائِكَةَ) فيقرأ رفعاً ونصباً .

فأمّا النصب فعلى قوله (ما كانَ لِبشرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الكتَابَ وَالحُكْمَ وَالنُّبوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ) [50] أى ما كان له أن يقول للناس ولا أن يأمركم أن تتّخذوا الملائكة . [51]

ومن قرأ (يأمُرُكم) فإنّما أراد : ولا يأمُرُكم الله ، وقطَعَه من الأوّل. [52]

فالمعنيان جميعا جيّدان يرجعان إلى شئ واحد إذا حُصلا .

ولو قال قائل : أُريد أن تأتيني ثمّ تحسنُ إليّ ، لكان معناه : أُريد إتيانك ثمّ قد استقرّ عندى أنّك تُحسنُ إليّ . أى فهذا منك معلوم عندى . والتقدير في العربية : أريد أن تأتينى ثمّ أنت تُحسنُ إليّ .

* * *

---

(49) الحج / 5 . والفعل (نقر) مرفوع على الاستئناف ، وهو مع فاعله جملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : « ونحن نقرُّ » .

(50) آل عمران / 80 ، والآية في الكتاب العزيز بنصب الفعل (يأمر) .

(51) الفعل في (يأمركم) منصوب بالعطف على (يقول) ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره « هو » يعود على النبي أو البشر .

(52) قراءة الرفع على أن التقدير « ولا يأمركم الله » فهو مستأنف .

وتقول : أمرته أن يقومَ يافتى ؛ فالمعنى : أمرته بأن يقومَ ، إلاَّ أنّك حذفت حرف الخفض . وحذفه مع أنْ جيِّد .

وإن كان المصدرُ على وجهه جاز الحذف . ولم يكن كحُسْنه مع (أنْ)؛ لأنها وصلتها اسمٌ . فقد صار الحرف والفعلُ والفاعل اسما . وإن اتَّصل به شيءٌ صار معه في الصلة . فإذا طال الكلامُ احتمل الحذفَ .

فأمّا المصدر غير (أنْ) فنحو : أمرتك الخيرَ يافتى ؛ كما قال الشاعر:

أمرتكَ الخيرَ فافعلْ ما أُمِرتَ به فقدْ تركْتُكَ ذَا مالٍ وذَا نَشَبِ (٥٣)

فهذا يصلح على المجاز . وأمّا (أنْ) فالأحسن فيها الحذف ؛ كما قال الله عزَّ وجلَّ : (وَقَضَى رَبُّكَ أَنْ لاَ تَعْبُدُوا إلاَّ إِيَّاهُ) (٥٤) ومعنى قضى ها هنا : أمر .

وأمّا قوله : (وأُمِرْتُ لأنْ أكونَ) (٥٥) فإنّما حُمل الفعل على المصدر ، فالمعنى – والله أعلم – : أُوقِع إلى هذا الأمر لذا .

وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه ؛ لأنّها لام إضافة ، والفعل معها يجرى مجرى مصدره كما يجرى المصدر مجراه في الرفع

---

(٥٣) هناك اختلاف في نسبة هذا البيت إلى قائل بعينه ، والنشب : المال الثابت كالضياع ونحوها، ومحل الشاهد في قوله : أمرتك الخير ، حيث حذف حرف الجر وأعمل الفعل (أمر) مباشرة ؛ لأن التقدير : « أمرتك بالخير » .

(٥٤) الإسراء / ٢٣ . والفعل (قضى) بمعنى « أمر » ؛ لذلك يتعدى بالباء ، والتقدير « بأن لاتعبدوا » ، و (أن) والفعل في تأويل مصدر في محل جر بالباء المقدرة .

(٥٥) الزمر / ١٢ .

والنصب لما بعده ؛ لأنَّ المصدر اسم الفعْل . قال الله عزَّ وجلَّ : (إنْ كنتمْ للرُّؤيا تعبُرون) .[(٥٦)]

وقال بعض المفسرين في قوله : (قُلْ عسَى أنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُم) [(٥٧)] معناه : رِدفَكُم .[(٥٨)]

وتقول : لِزيد ضربت ، ولِعمرو أكرمت إذا قدَّمت المفعول ؛ لتشغَلَ اللام ماوقعت عليه . فإن أخَّرته فالأحسن ألاَّ تُدخلَها [(٥٩)] ، إلاَّ أن يكون المعنى ماقال المفسرون فيكون حسناً ، وحذفه أحسنُ ؛ لأنَّ جميع القرآن عليه .

---

(٥٦) يوسف / ٤٣ . واللام في (للرؤيا) زائدة ، وفائدتها التقوية للفعل (تعبرون) ؛ لأنه تأخر عن معموله (الرؤيا) ، ويجوز حذفها في غير القرآن الكريم ؛ لأنه يقال : عبرتُ الرؤيا ؛ لذلك حين إعراب (للرؤيا) نقول : اللام لام التقوية وهي زائدة حرف مبنى على الكسر ، و (الرؤيا) مفعول به للفعل (تعبرون) منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة لاشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائدة المقدرة للتعذر هي الأخرى .

(٥٧) النمل / ٧٢ .

(٥٨) الفعل (ردف) أصله التعدي بنفسه ؛ لأنه بمعنى « تبع » و « لحق » ؛ لذلك قال بعض النحاة إن اللام في (لكم) زائدة ، والفعل عامل النصب في الضمير (كم) من (لكم) ؛ أي (ردفكم) . ويجوز ألا تكون اللام زائدة ، ويُحمل الفعل على معنى « دنا لكم » ؛ أي إنه يتضمن معنى اللازم .

(٥٩) عدم إدخال اللام أحسن حين التأخير في قولنا « لزيد ضربتُ » و « لعمرو أكرمتُ » ؛ لأنها تأتي مع الضعيف من العوامل النحوية ، وتأخير الفعلين : ضرب وأكرم في هاتين الجملتين يؤدي إلى ضعفهما . أما إذا قلنا : ضربتُ لزيد ، وأكرمت لعمرو ؛ فإسقاط اللام أحسن لتقديم العامل وتأخير المعمول .

هذا باب

(حتّى)

اعلم أنّ الفعل يُنصب بعدها بإضمار (أنْ) ؛ وذلك لأنّ (حتّى) من عوامل الأسماء الخافضة لها . تقول : ضربتُ القومَ حتّى زيدٍ ، ودخلت البلادَ حتّى الكوفةِ ، وأكلت السمكة حتّى رأسِها ؛ أىْ لم أُبْقِ منها شيئاً . فعملُها الخفضُ . وتُدْخِلُ الثاني : ما دخل فيه الأوّل من المعنى ؛ لأنّ معناها إذا خفضت كمعناها إذا [illegible] ؛ فلذلك خالفت (إلى) . قال الله عزّ وجلّ : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الفَجْرِ) .(٦٠)

فإذا وقعت عواملُ الأسماء على الأفعال ، لم يستقم وصلُها بها إلاّ على إضمار (أنْ) ؛ لأنّ (أنْ) والفعلَ اسمٌ مصدر ، فتكون واقعةً على الأسماء . وذلك قولك : أنا أسير حتّى تمنعَنى ، وأنا أقف حتّى تطلُعَ الشمسُ . فإذا نصبت بها على ماوصفت لك كان ذلك على أحد معنيين : على (كى) ، وعلى (إلى أنْ) ، لأنّ (حتّى) بمنزلة (إلى) .

فأما التى بمعنى (إلى أنْ) فقولك : أنا أسير حتّى تطلُعَ الشمسُ ، وأنا أنام حتّى يُسمعَ الأذان .

وأما الوجه الذى تكون فيه بمنزلة (كى) فقولك : أطِع الله حتّى يُدخلَك الجنة وأنا أُكلم زيدا حتّى يأمرَ لى بشئ .

---

(٦٠) القدر / ٥ .

فكلّ ما اعتوره واحد من هذين المعنيين . فالنصب له لازمٌ على ماذكرت لك.

واعلم أنّ (حتّى) يرتفع الفعْل بعدها . [٦١] وهى (حتّى) التى تقع فى الاسم ناسِقةً ، نحو : ضربت القومَ حتّى زيدا ضربته ومررت بالقوم حتّى زيدٍ مررت به ، وجاءنى القومُ حتّى زيدٌ جاءنى . وقد مضى تفسير هذا فى باب الأسماء .

فالتى تَنسِق ثُمّ تَنْسِق ها هنا ؛ كما كان ذلك فى الواو والفاء وثُمّ ، وجميع حروف العطف . فالرفع يقع بعدها على وجهين يرجعان إلى وجْه واحد وإن اختلف موضعاهما :

وذلك قولك : سرت حتّى أدخلُها ، أى : كان منى سيرٌ فدخولٌ . فأنت تخبر أنّك فى حال دخول اتّصل به مسيرُك ، كما قال الشاعر :

* فإنّ المُنَدّى رِحلةٌ فرُكُوبُ * [٦٢]

---

(٦١) يكون الفعل المضارع مرفوعاً بعد « حتى » ويمتنع إضمار « أنْ » إذا لم يكن هذا الفعل مستقبلاً ، وذلك كقولنا : سرتُ حتى أدخلُ المدينة ، إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول. ومن ذلك قول العرب : شربت الإبلُ حتى يجئ البعيرُ يجرُّ بطنَه ، ومرض زيدٌ حتى لايرجونه ، فإن المعنى : حتى حالة البعير أنه يجئ يجر بطنه ، وحتى حالة المريض أنهم لايرجونه .

(٦٢) البيت بتمامه :

تُرادَى على دِمَنِ الحياضِ فإنْ تَعَفْ ... فإنّ المندى رحلة فركوبُ

وهو لعلقمة بن عبدة . وترادى : تراود ، على القلب ، يقال : راودته على الأمر وراديته ، أى أردته على فعله، والدمن : جمع دمنة ، وهو البعر ، والتراب يسقط فى الماء فيمسى الماء دمناً أيضاً ، والمندى : أن ترعى الإبل حول الماء قليلاً ، ثم ترد ثانية للشرب ، وهو مصدر ميمى . والشاهد في قوله « فركوب » فاتصال الرحلة بالركوب كاتصال الدخول بالسير فى قولهم : سرتُ حت أدخلُ ، أى كان منى سيرٌ فدخولٌ .

فليس في هذا معنى (كي) ، ولا (إلى أنْ) ، إنّما خبّرت بأنّ هذا كذا وقع منك .

والوجه الآخر : أن يكون السبب مُتقدما غير متّصل بما تُخبر عنه ، ثمّ يكون مؤديا إلى هذا ، كقولك : مرض حتّى لا يرجونه ، أي : هو الآن كذاك ، فهو منقطع من الأول ، ووجوده إنّما هو في الحال كما ذكرت لك فيما قبله .

فذلك قولي : يرجع إلى شئ واحد . ومثل ذلك مرض حتّى يمرُّ به الطائر فيرحمه ؛ أي هو الآن كذاك .

فمثل النصب قولُه :

سَرَيْتُ بِهِمْ حتّى تكلّ مطيُّهم وحتّى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرْسان (٦٣)

أي : (إلى أن) . ومثل الرفع تمامُ البيت ، وهو : (حتّى الجيادُ) .

ونظير الرفع في الأسماء قولُه :

فيا عجبا حتّى كُلَيْبٌ تَسُبُّني كأنّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجاشِعُ (٦٤)

أي : وحتّى كليب هذه حالُها ؛ كما أنّ نظير النصب : ضربت القوم حتّى زيدٍ في الأسماء لأن المعنى : ضربت القوم حتّى انتهيت إلى هذا الموضع .

---

(٦٣) البيت من شعر امرئ القيس ، والأرسان : جمع رَسَن ، وهو الحبل والزمام يُجعل على الأنف، والمعنى : أنه يسري بأصحابه غازياً إلى أن تكل مطاياهم ، وأما الخيل فصاب بالإجهاد ولايجدي فيها أن تقاد بالأرسان ، وكانوا يركبون المطي ويقودون الخيل . ومحل الشاهد في «حتى تكلَّ» إذ نصب الفعل بعدها ، و « حتي الجياد » حيث رفع الاسم ، لأن « حتى » استئنافية وليست عاملة .

(٦٤) البيت من شعر الفرزدق ، والشاهد في « حتى كليبٌ » ؛ إذ رفع الاسم بعد « حتى » ؛ لأنها دخلت على الجملة الاسمية ، وتسمي حرف ابتداء .

الإيضاح في علل النحو

لأبي القاسم الزجاجي

المتوفى سنة ٣٣٧هـ

الزجاجي هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، المولود في نهاوند جنوبي همذان . وقد طاف كثيراً من البلاد ، ونزل بغداد حيث لقي أستاذه إبراهيم بن السرى الزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ ، ولازمه حتى نُسب إليه فقيل له « الزجاجي » . وقد سافر إلى الشام ، وقيل إنه توفى بدمشق سنة ٣٣٧ هـ .

ويعد كتاب (الإيضاح في علل النحو) من أهم مؤلفات الزجاجي ، وقد صدر هذا الكتاب محققاً على يد الدكتور مازن المبارك ، ونحاول التعريف بالكتاب معتمدين على الطبعة الثالثة التي صدرت عن دار النفائس - بيروت ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

ولكن ما المقصود بـ « علل النحو » ؟ حين الإجابة عن هذا السؤال نقول إن النحاة لم يتركوا ظاهرة نحوية دون تعليل ومحاولة تلمس الأسباب الخاصة بها ؛ فالعلة لنصب كلمة « الدرس » في قولنا : إنَّ الدرسَ مفيدٌ، سبقه بحرف التوكيد والنصب « إن » . والعلة ها هنا قريبة سهلة ولا صعوبة في الوصول إليها لذلك نقول إنها « علة تعليمية » ، ولكن النحاة لم يكونوا ليكتفوا بذلك ؛ بل ذهبوا يبحثون عن كوامن العلل وأسرارها ودقائقها ، مع محاولة كل واحدٍ منهم لاستعراض ملكاته العقلية والذهنية ؛ وذلك خلال استخراج علل جديدة لم يُسبق إليها .

وقد بدأ التعليل في النحو مبكراً ، وهناك عدة نصوص تدل على أن الخليل بن أحمد كان رائداً في هذا الميدان ، وقد أتى أبو القاسم الزجاجي بنصه المشهور الذي أجاب فيه عن سؤال وُجه إليه وهو : أأخذ هذه العلل عن العرب أم اخترعها من لدن نفسه ؟ فأجاب بأن « العرب نطقت على سجيتها

وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم يُنْقَلْ ذلك عنها » وقال : « إنه اعتلَّ بما رأى أنه علة لما علله . فإن سنح لغيره علة لما علله من النحو هي أليق مما ذكره بالمعلول ، فليأتِ بها » . وقد حفل كتاب سيبويه بتلك التعليلات المأخوذة عن الخليل ، واهتم سيبويه أيضاً بالعلة حتى إنه قال : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً » .[1]

وهناك ثلاثة من العلوم حدث بينها تأثر وتأثير هي علم الكلام ، وعلم أصول الفقه ، وعلم النحو ، وهذا له صلته بالعلة ، ولكن قبل الدخول في بيان ذلك نشير إلى أن علم الكلام « يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة » . أما أصول الفقه فيعني « النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف . وأصول الأدلة الشرعية هي الكتاب الذى هو القرآن ، ثم السُّنة المبنية له » .[2] أما عن صلة هذا بالعلة فيعود إلى أنّ أبا الفتح عثمان بن جنى قد قارن بين العلل في العلوم الثلاثة وانتهى إلى قوله : « اعلم أن علل النحويين ، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين ، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين ؛ وذلك أنهم يحيلون على الحس [3] ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على

(١) الكتاب : ٣٢/١ .

(٢) مقدمة ابن خلدون . ٨١٢ و ٨٢١ . وسوف نلتقي ، فيما بعد ، بـ « علم أصول النحو العربي » في ضوء ثلاثة كتب : الخصائص ، ولمع الأدلة في أصول النحو ، والاقتراح في علم أصول النحو ، وقد جعلنا إيضاح الزجاجي تمهيداً لذلك .

(٣) الحس : المقصود به الاعتماد على الاستقراء .

النفس، وليس كذلك علل الفقه ؛ لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، وكثير منها [4] لا يظهر فيه وجه الحكمة ، كالأحكام التعبدية ، بخلاف النحو ؛ فإنه كله أو غالبه مما تُدْرَكُ علته وتظهر حكمته » . [5] ومع ذلك فإن القدماء يقولون : إذا عجز الفقيه عن تعليل الحكم قال : هذا تعبدى، وإذا عجز النحوى عنه قال : هذا مسموع » . [6]

وبعد هذا العرض نشير إلى أن بعض النحويين يرى أن اعتلالات النحويين صنفان :

١ - علة تطرد على كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم .

٢ - علة تُظهر حكمتهم ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم .

وهم للأولى أكثر استعمالاً ، وأشد تداولاً ، وهي واسعة الشعب ، والمشهور من تلك العلل يمكن الإشارة إليه على النحو الآتي :

١ - علة سماع : مثل قولهم « امرأة ثدياء » ، ولا يقال : « رجل أثدى » ، ليس لذلك علة سوى السماع .

٢ - علة تشبيه : مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف .

---

(٤) أي من الأحكام .

(٥) الخصائص : ١ / ٤٨ .

(٦) الاقتراح في علم أصول النحو : ١١٣ .

٣ – علة استغناء : كاستغنائهم بـ « تَرَكَ » عن « وَدَعَ » .

٤ – علة استثقال : كاستثقالهم الواو في « يَعِدُ » لوقوعها بين ياء وكسرة.

٥ – علة فَرْق : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع ، وكسر نون المثنى .

٦ – علة توكيد : مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه .

٧ – علة تعويض : مثل تعويضهم الميم في « اللهمّ » من حرف النداء.

٨ – علة نظير : مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملاً على الجر ؛ إذ هو نظيره .

٩ – علة نقيض : مثل نصبهم النكرة بـ « لا » حملاً على نقيضها «إن».

١٠ – علة حمل على المعنى : مثل (فمن جاءه موعظة) (٧) ذكّر فعل الموعظة ، وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ .

١١ – علة مشاكلة : مثل قوله : (سلاسلاً وأغلالاً) . (٨)

١٢ – علة معادلة : مثل جرهم ما لاينصرف بالفتح حملاً على النصب، ثم عادلوا بينهما ، فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم.

---

(٧) البقرة / ٢٧٥ .

(٨) الإنسان / ٤ .

١٣ – علة مجاورة : مثل الجر بالمجاورة في قولهم : « هذا جحرُ ضب خربٍ » ، وضم لام (لله) في (الحمدُ لُله) لمجاورتها الدال.

١٤ – علة وجوب : وذلك تعليلهم لرفع الفاعل ونحوه .

١٥ – علة جواز : وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة ؛ فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها .

١٦ – علة تغليب : مثل (وكانت من القانتين) .(٩)

١٧ – علة اختصار : مثل « باب الترخيم » و (لم يكُ) .(١٠)

١٨ – علة تخفيف : كالإدغام .

١٩ – علة أصل : كـ « استحوذ » و « يؤكرم » وصرف مالاينصرف.

٢٠ – علة أولى : كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول.

٢١ – علة دلالة حال : كقول المستهل « الهلال » ؛ أي « هذا الهلال» ؛ فحذف لدلالة الحال عليه .

٢٢ – علة إشعار : كقولهم في جمع موسى : موسَوْن ؛ بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأن المحذوف ألف .

---

(٩) التحريم / ١٢ .

(١٠) النحل / ١٢٠ .

٢٣ – علة تضاد : مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره ، لم تلغَ لما بين التأكيد والإلغاء من التضاد .

٢٤ – علة تحليل : الاستدلال على اسمية « كيف » بنفي حرفيتها ؛ لأنها مع الاسم كلام ، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل ؛ فتحلل عقد شبه خلاف المدعى .

أما الصنف الثاني من صنفي العلة ، وهو الذى يظهر حكمة العرب ويكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم فينقسم إلى قسمين :

١ – القسم الأول : هو المؤدى إلى كلام العرب ؛ كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب .

٢ – القسم الثاني : هو مايسمى « علة العلة » مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً ؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها .(١١)

وبعد هذا الحديث عن « العلة » نأتي إلى كتاب (الإيضاح في علل النحو) لأبي القاسم الزجاجي فنجده يقول في مقدمته : « هذا كتاب أنشأناه في علل النحو خاصة ، والاحتجاج له ، وذكر أسراره ، وكشف المستغلق من

---

(١١) انظر الاقتراح : ١١٥ ومابعدها ، والأصول في النحو لابن السراج : ١/ ٣٧ .

لطائفه وغوامضه دون الأصول ؛ لأن الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جداً، ولم أرَ كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في عللِ النحو ، مستوعباً فيه جميعها ، وإنما يُذكر في الكتب بعقب الأصول الشئ اليسير منها مع خلو أكثرها منها. ونضم إلى العلل بعد تقديمها مسائل مجموعة منثورة من سائر الحدود . منها ما استخرجناها من كتب العلماء وبسطناه وهذبنا ألفاظه وقربناه . ومنها ماتلقناه من علمائنا رضى الله عنهم تلقيناً ومشافهة مما لم يودعوه كتبهم ولايوجد فيها البتة . ومنها مسائل جرت بين النحويين ممن سلف في مجالس اجتمعوا فيها ، ختمنا بها الكتاب ، ذاكرين أكثر ذلك مما بين البصريين والكوفيين فيه من الخلاف ، ومحتجين للفريقين بأجود ما احتجوا فيه ومايوجبه القياس غير متحاملين على أحد الفريقين دون الآخر ، ومؤيدين له بالشواهد والبراهين الواضحة » .

وقد تناول الزجاجي في كتابه عدة موضوعات تتصل بالعلة النحوية وغيرها من الظواهر ، وبدأ بالحديث عن « أقسام الكلام » ، و « القول في اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف » ، و « معرفة حد الاسم والفعل والحرف » .... ونلتقى بنص من الكتاب يدور حول « باب القول في علل النحو » .

* * *

باب القول في علل النحو

أقول أولاً إن علل النحو ليست موجبة ، وإنما هي مستنبطةَ أوضاعاً ومقاييس ، وليست كالعلل الموجِبة للأشياء المعلولة بها ، ليس هذا من تلك الطريق.

وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : علل تعليميّة ، وعلل قياسية، وعلل جدليّة نظرية .

فأما التعليمية فهي التي يُتوصل بها إلى تعلُّم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلَّ كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك ، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم . فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم ، إن قيل : بم نصبتم زيداً ؟ قلنا : بإنّ ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه . وكذلك قام زيد . إن قيل : لم رفعتم زيداً ؟ قلنا : لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه . فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب .

فأما العلّة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بإنَ ، في قوله إن زيداً قائم : ولمَ وجب أنْ تنصب « إنّ » الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول ، فحُملت عليه فأعملت إعماله لمّا ضارعته ، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظاً ، فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله ، نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك .

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يُعتل به في باب « إنّ » بعد هذا . مثل أن يقال : فمن أى جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأى الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية ، أم المستقبلة ، أم الحادثة فى الحال ، أم المتراخية ، أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأىّ شئ عدلتم بها إلى ماقُدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو ، وهلاّ شبهتموها بما قُدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل وذاك فرع ثان ؟ فأىّ علة دعتكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ، وأى قياس أطرد لكم فى ذلك ؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله ، هلاّ أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك فى المشبَّه به فى قولكم ضرب أخـاك محمد وضرب محمد أخاك ؟ وهلا حين امتنعت من ذلك لعلةٍ لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه فى بعض المواضع فى قولكم إن خلفك زيداً وإن أمامك بكراً وما أشبه ذلك ؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدّى إلى مفعول واحد نحو ضرب زيداً عمرو ، امتنعتم من إجازة وقوع الجمل فى موضع فاعلها فى قولكم إن زيداً أبوه قائم ، وإن زيداً ماله كثير ، والفاعل لايكون جملة ؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها فى قولكم إن زيداً يركب ، وإن عبد الله ركب أرأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه ؟ ما أرى كلامكم إلاّ ينقض بعضه بعضاً .

وكل شئ اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل ، فهو داخل فى الجدل والنظر . وفى باب « إن » سؤالات كثيرة غير هذا سنذكرها مع الجواب عن هذه المسائل فى باب ذكر علل « إن » إن شاء الله .

وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد رحمه الله ، سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ فقال : « إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها . وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه . فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست . وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها ، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال : إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار ، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة ، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك . فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها » . وهذا كلام مستقيم ، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه .

وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار علل النحو ، فاعرف ذلك إن شاء الله .

* * *

• ٨ •

علم أصول النحو العربي في ضوء:

١ - (الخصائص) لابن جني (ت ٣٩٢ هـ)

٢ - (لمع الأدلة) لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)

٣ - (الاقتراح) للسيوطي (ت ٩١١ هـ)

اتفق مؤرخو الحياة الإسلامية على أن وضع « المنهج الأصولي » يعود إلى عصر الصحابة ، فابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وضع فكرة «الخاص» و « العام » ، وذُكر عن بعض الصحابة فكرة « المفهوم » . وكان الناس قبل الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ يتكلمون في مسائل أصول الفقه ويستدلون ويعارضون ، ولكن ما كان لهم قانون كلي مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة ، وفي كيفية معارضتها وترجيحها ، فاستنبط الشافعي علم أصول الفقه ، ووضع قانوناً كلياً يُرجع في مراتب أدلة الشرع إليه . ثم كتب فقهاء الحنفية فيه ، وحققوا تلك القواعد ، وأوسعوا القول فيها ، وكتب المتكلمون أيضاً كذلك ، إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمسُّ بالفقه وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة منها والشواهد ، وبناء المسائل على النكت الفقهية ، والمتكلمون يجردون صور تلك المسائل عن الفقه ، ويميلون إلى الاستدلال العقلي ما أمكن ، لأنه غالب فنونهم ومقتضى طريقتهم ، فكان لفقهاء الحنفية فيها اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية ، والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن .

ولأجل هذا المنهج الذى كان في أيدى علماء أصول الفقه فإنه كانت هناك صلة بينهم وبين النحاة الذين شعروا بالفائدة العلمية التي يمكن أن تعود على الدرس النحوى حين الاتصال بالفقهاء وما في أيديهم من منهج . ولقد ظهرت قيمة هذا المنهج حين حاول بعض العلماء وضع أصول للنحو تشبه أصول الفقه ، بل إن القدماء حين كانوا يعرفون أصول النحو كانوا يقرنونه بأصول الفقه .

ولكن ما علم أصول النحو ؟ يقول أبو البركات الأنبارى

(ت٥٧٧هـ) : « أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله ، كما أن أصول الفقه هي أدله الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله . وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل ، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ، ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب » .(١)

ومن هنا فإن أصول النحو هي تلك الأسس أو الأركان أو الأدلة التي اعتمد عليها النحاة في تقرير الحكم وإثباته معتمدين في ذلك على الأدلة الصحيحة ، والحجج القوية ، والبراهين السليمة ، والعلل الواضحة ، وهم متأثرون ، من حيث المنهج ، بما في علم أصول الفقه . وقد أشاروا إلى أن أدلة النحو ثلاثة : السماع والإجماع والقياس على رأى ابن جنى ، والنقل والقياس واستصحاب الحال عند أبي البركات الأنبارى .

وإذا أردنا التعرف على التطور التاريخي للتأليف في أصول النحو نجد أول كتاب يحمل عنوانه اسم « الأصول » من تأليف أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوى البغدادى (ت ٣١٦ هـ) وقبل أن نشير إلى الموضوعات التي دار حولها الكتاب ، نثبت تلك المقدمة الموجزة التي وضعها له . قال ابن السراج : « النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذى قصده المبتدئون بهذه اللغة ، فباستقراء كلام

١ - لمع الأدلة في أصول النحو (المقدمة) .

العرب فاعلم : أن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم : قام وباع . واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب ، كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا : لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً ، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ماقبلهما مفتوحاً قُلبتا ألفاً ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب ، وإنما تستخرج منها حكمتها في الأصول التى وضعتها ، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات ، وقد وفر اليه تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع . وغرضى في هذا الكتاب ذِكْر العلة التى إذا اطردت وُصِل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع ، لأنه كتاب إيجاز » .[٢]

هذه هى المقدمة التى وضعها ابن السراج لكتابه ، وبعدها الأبواب المختلفة ، وقد بدأ بالحديث عن الكلام ، وأقسام الكلمة الثلاثة ، وعلامات الاسم والفعل والحرف ، ومواقع الحروف ، والمعرب والمبنى ... وسواها من الموضوعات النحوية التى تناولها السابقون على ابن السراج والحقيقة أن الرجل قرأ كتاب سيبويه وأحسن قراءته وفهمه ، وأعاد تنظيمه وترتيبه ، لذلك يمكن الاستعانة به حين قراءة سيبويه ، لأنه يساعد فى فهم الكثير من غوامض (الكتاب) وقد قال القدماء عن أصول ابن السراج : « وهو أحسنها وأكبرها ، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه ، جمع فيه أصول العربية ، وأخذ مسائل سيبويه ، ورتبها أحسن ترتيب » .[٣]

---

٢ ـ الأصول فى النحو ، حققه الدكتور عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م (المقدمة) .

٣ - ياقوت الحموى : معجم الأدباء ١٨ / ٢٠٠ .

وعلى الرغم من أن ابن السراج قد تحدث عن اعتلالات النحويين في تلك المقدمة الموجزة التي أثبتناها من قبل ، فإن كتابه ليس في علم أصول النحو بالمفهوم الذي أشرنا إليه فيما نقلناه عن أبي البركات الأنباري ، لذلك قال ابن جني : « فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفاً أو حرفين في أوله ، وقد تُعلّق عليه به » ، وهذا مادفع بابن جني إلى وضع خصائصه ، إذ قال : « وذلك أنا لم نرَ أحداً من علماء البلدين (يقصد الكوفة والبصرة) تعرض لعمل أصول النحو ، على مذهب أصول الكلام والفقه » .(٤)

ثم جاء أبو البركات الأنباري ووضع كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) الذي أشرنا إليه في بداية هذا العرض .

وقد جاء السيوطي ووضع كتابه (الاقتراح في علم أصول النحو) الذي قال في مقدمته : « هذا كتاب غريب الوضع ، عجيب الصنع ، لطيف المعنى ، طريف المبنى ، لم تسمح قريحة بمثاله (٥) ، ولم ينسج ناسج على منواله ، في علم لم أُسبق إلى ترتيبه ، ولم أُتقدم إلى تهذيبه ، وهو « أصول النحول » الذي هو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه ، وإن وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين وتشتت في أثناء كتب المصنفين ، فجمعه وترتيبه صنع مخترع ، وتأصيله وتبويبه وضع مبتدع ، لأبرز في كل حين للطالبين ما تبتهج به أنفس الراغبين » .(٦)

٤ ـ الخصائص (المقدمة) .

٥ ـ سبقه ابن جني وأبو البركات الأنباري ، وهو محمد عليهما تماماً ، فهما من رواد التأليف في « أصول النحو » .

٦ - الاقتراح في علم أصول النحو : ٢١ .

وحتى أردنا التعريف بعلم أصول النحو العربي لم نشأ الاقتصار على كتاب واحد نأخذ منه نصوصاً ، وإنما وسّعنا الدائرة ، فجعلنا ذلك خلال ثلاثة كتب [٧] هي :

١ ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)

٢ ـ لمع الأدلة في أصول النحو لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) .

٣ ـ الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) .

* * *

٧ ـ لعله مما يكمل الحديث عن أصول النحو النظر فيما كتبناه عن (الإيضاح في علل النحو) .

في حد أصول النحو

عن (الاقتراح)

أصول النحول علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل .

فقولي « علم » ، أي صناعة ، فلا يرد ما أورد على التعبير به في حد أصول الفقه ، من كونه يلزم عليه فقده إذا فقد العالم به ، لأنه صناعة مدونة مقررة وُجد العالم به أم لا .

وقولي « عن أدلة النحو » يخرج كل صناعة سواه وسوى النحو ، وأدلة النحو الغالبية أربعة .

قال ابن جني في الخصائص : أدلة النحو ثلاثة : السماع والإجماع والقياس .[1]

وقال ابن الأنباري في أصوله : أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال ، فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع [2] ، فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم ، وقد تحصل مما ذكراه أربعة[3] ، وقد عقدت لها أربعة كتب .

وكل من الإجماع والقياس لا بدله من مستند من السماع كما هما في الفقه كذلك ، ودونها الاستقراء ، والاستحسان ، وعدم النظير ، وعدم

---

١ – انظر الخصائص : ١ / ١٨٩ .

٢ ـ ذكر الأنباري أن الإجماع حجة قاطعة استناداً إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم «أمتى لا تجتمع على ضلالة» ، ويذكر أن السيوطي قد وهم حين قال بأن الرجل لم يذكر «الإجماع» انظر لمع الأدلة : ٩٨ .

٣ ـ هي السماع ، والإجماع ، والقياس ، واستصحاب الحال .

النظير ، وعدم الدليل ، المعقود لها الكتاب الخامس .

وقولي « الإجمالية » احتراز من البحث عن التفصيلية ، كالبحث عن دليل خاص بجواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وبجواز الإضمار قبل الذكر في باب الفاعل وباب المفعول ، وبجواز مجيء الحال من المبتدأ ، وبجواز مجيء التمييز مؤكداً ، ونحو ذلك ، فهذه وظيفة علم النحو نفسه لا أصوله .

وقولي « من حيث هي أدلته » بيان لجهة البحث عنها ، أي البحث عن القرآن بأنه حجة في النحو ، لأنه أفصح الكلام سواء كان متواتراً أم آحاداً ، وعن السُّنة كذلك بشرطها الآتي ، وعن كلام مَنْ يوثق بعربيته كذلك ، وعن إجماع أهل البلدين [4] كذلك ، أي إن كلاً مما يجوز الاحتجاج به دون غيره ، وعن القياس وما يجوز من العلل فيه وما لا يجوز .

وقولي « وكيفية الاستدلال بها » ، أي عند تعارضها ونحوه ، كتقديم السماع على القياس ، واللغة الحجازية على التميمية إلا لمانع ، وأقوى العلتين على أضعفهما ، وأخف الأقبحين على أشدهما قبحاً ، إلى غير ذلك ، وهذا هو المعقود له الكتاب السادس .

وقولي « وحال المستدل » ، أي المستنبط للمسائل من الأدلة المذكورة، أي صفاته وشروطه ، وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل ، وهذا هو الموضوع له الكتاب السابع . [5]

* * *

---

٤ ـ هما الكوفة والبصرة .

٥ ـ الاقتراح : ٢٧ ـ ٢٩ .

باب القول على النحو

عن (الخصائص)

هو انتحاء سَمْت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير (التصغير) ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطقَ بها و إن لم يكن منهم ، وإن شذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها . وهو في الأصل مصدر شائع ، أي نحوت نحواً ، كقولك : قصدتُ قصداً ، ثم خُصَّ به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أن الفقه في الأصل مصدر « فقهت الشيء » أي عرفته ، ثم خصَّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم ، وكما أن بيت الله خُص به الكعبة ، وإن كانت البيوت كلُّها لله . وله نظائره في قصر ما كان شائعاً في جنسه على أحد أنواعه . وقد استعملته العرب ظرفاً ، وأصله المصدر .[1]

* * *

---

١ ـ الخصائص : ١ / ٣٤ .

في القياس

عن (لمع الأدلة)

اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير ، وهو مصدر «قايست الشيء بالشيء ومقايسةً وقياساً : قدّرته » ، ومنه « المقياس » ، أي المقدار ، و « قِيس رمح » ، أي قدر رمح . وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل .

وقيل : هو حَمْلُ فرع على أصل بعلّةٍ ، وإجراء حكم الأصل على الفرع .

وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع .

وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع .

وهذه الحدود كلها متقاربة .

ولابد لكل قياس من أربعة أشياء : أصل ، وفرع ، وعلة ، وحكم ، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع مالم يُسمَّ فاعله فتقول : اسم أُسند الفعل إليه مقدماً عليه ، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل .

فالأصل هو الفاعل ، والفرع هو مالم يُسمَّ فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد ، والحكم هو الرفع . والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل ، وإنما أُجري على الفرع الذي هو مالم يسمَّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد . وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو .

فإن قيل : فلمَ كان إسناد الفعل إلى الفاعل الذى هو الأصل موجباً للرفع دون النصب ؟ وهلا كان الأمر بالعكس ؟

قيل : لأنه لما وجب الفرق بين الفاعل والمفعول لإزالة اللبس ، ووجدنا إسناد الفعل لا يكون إلا إلى فاعل واحد ، ووقوعه يكون على مفعولات كثيرة ، فمنه ما يقع على مفعول واحد ، ومنه على مفعولين ، ومنه على ثلاثة مفعولين ، مع أن جنس الفعل متعدياً كان أو لازماً يتعدى إلى سبعة أشياء غير هذه الثلاثة وهي : المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والمفعول له ، والحال ، والمفعول معه ، والمستثنى ، مع خلاف فى المفعول معه والمستثنى ، فتلك عشرة كاملة . ولا يُسند فى ذلك كله إلا إلى فاعل واحد، فلما كان إسناد الفعل إلى الفاعل أقلّ ، ووقوعه على المفعول أكثر ، والرفع أثقل والنصب أخف ، أعطى الأقلُّ الأثقل ، والأكثر الأخفّ معادلةً بينهما ، ولو عكسَ ذلك لكان عدولاً عن المعادلة التى تقتضيها قضية المعدلة ، واستكثاراً لما يستثقل فى كلامهم ، وتركاً للمناسبة ، وخروجاً عن قانون الحكمة . وما ذلك ـ فى ضرب المثال ـ إلا بمنزلة رجل جعل بين يديه حجرين ، أحدهما وزنه مَناً [1] والآخر وزنه عشرة أمناء ، وأمر إنساناً أن يحمل ما هو عشرة أمناء مرة واحدة ، وما هو مناً عشر مرات ليكون قلة العمل بإزاء الثقل ، وكثرة العمل بإزاء الخفة ـ فإنه لا خفاء بأن ذلك مقارب للحكمة ، ولو أمره بحمل الثقيل عشر مرات وبحمل الخفيف مرة واحدة لكان ذلك مبايناً للحكمة لجمعه عليه بين الثقل وكثرة العمل فى حالة واحدة ، وبين قلة العمل والخفة فى حال أخرى ، فكذلك هاهنا .

---

١ ـ المنا : رطلان

وقد قيل في الجواب عن هذا السؤال عدة أقاويل ، وإنما اقتصرنا على هذا القول ، لأن غرضنا التمثيل لا التطويل بكثرة التعليل .[٢]

* * *

٢ ـ لمع الأدلة في أصول النحو : ٩٣ .

في السماع

عن (الاقتراح)

وأعنى به ما ثبت فى كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفى زمنه ، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين [١] ، نظماً ونثراً ، عن مسلم أو كافر ، فهذه ثلاثة أنواع لا بد فى كل منها من الثبوت .

أما القرآن فكلما ورد أنه قُرِىءِ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذًا . وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل لو خالفته يحتُج بها ، فى مثل ذلك الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمَع على وروده ومخالفته القياس فى ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه نحو «استحوذ» و «يأبَى» . وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة ، لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة ، وإن اختُلف فى الاحتجاج بها فى الفقه ، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب بقراءة (فبذلك فلتفرحوا) [٢] كما احتج على إدخالها على المبدوء بالنون بالقراءة

١ ـ المُولَّد : المحدث من كل شيء ، ومنه المولدون من الشعراء ، سُمّوا بذلك لحدوثهم ، والمولد من الرجال : العربى غير المحض ، والمولد : من وُلد عند العرب ونشأ مع أولادهم وتأدب بآدابهم ، والمولد من الكلام : كل لفظ كان عربيّ الأصل ثم تغير فى الاستعمال . والمولد : اللفظ العربى الذى يستعمله الناس بعد عصر الرواية .

٢ ـ يونس / ٥٨ .

المتواترة (ولنحملْ خطاياكم) [٣] واحتج على صحة قول من قال إن (الله) أصله (لاه) بما قرىء شاذاً (وهو الذى فى السماء لاه وفى الأرض لاه) .... [٤]

وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى ، وذلك نادر أيضاً ، فإن غالب الأحاديث مروى بالمعنى ، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عبارتهم ، فزادوا و نقصوا ، وقدموا وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ ، ولهذا ترى الحديث الواحد فى القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى ، بعبارات مختلفة، ومن ثم أُنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة فى الحديث.....(٥)

وأما كلام العرب فيُحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم...... [٦]

* * *

٣ ـ العنكبوت / ١٢ .

٤ ـ الزخرف / ٨٤ .

٥ ـ هناك خلاف بين العلماء حول الاستشهاد بالحديث الشريف ، فقال بعضهم بجوازه وقال بعضهم الآخر بمنعه ، ونحن نميل إلى الاستشهاد بالحديث الشريف ، لأن رواته أنفسهم من الفصحاء الذين يحتج بكلامهم .

٦ ـ الاقتراح : ٤٨ ـ ٥٧ .

باب في ترك الأخذ عن أهل المدر

كما أخذ عن أهل الوبر

عن (الخصائص)

علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاف والفساد والخَطَل . ولو عُلِمَ أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يُؤخذ عن أهل الوبر .

وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقي ما يرد عنها . وعلى ذلك العملُ في وقتنا ، لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً . وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه ، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه ، وينال ويغُضُّ منه .[1]

* * *

١ ـ الخصائص : ٢/٥ . وقد كان الكوفيون يتساهلون في الأخذ عن الأعراب الذين قطنوا حواضر بغداد ، فلذلك قال لهم بعضُ البصريين : « نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضِّباب وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ » . والحرشة : الأكلة ، وأكلة اليرابيع : البدو الخلص ، والشواريز : جمع شيراز ، وهو اللبن الرائب المصفى ، والكواميخ : جمع كامخ وهو مخلل يشهي الطعام ، وباعة الكواميخ : عرب المدن .

باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة

عن (الخصائص)

اعلم أن إجماع أهل البلدين [١] إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يدَه ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم . يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه . وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنّة أنهم لا يجتمعون على الخطأ ؛ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله : « أمتي لا تجتمع على ضلالة » ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة . فكل مَنْ فُرِق له عن علة صحيحة ، وطريق نَهْجة [٢] كان خليل [٣] نفسه ، وأبا عمرو [٤] فكره .

إلا أننا ــ مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه ــ لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها ، وتقدم نظرها ، وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجازاً على كلاكل ، والقومِ الذين لا نشك في أن الله ــ سبحانه وتقدست أسماؤه ــ قد هداهم لهذا العلم الكريم ، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم ، وجعله ببركاتهم ، وعلى أيدي طاعاتهم خادماً للكتاب المنزل ، وكلام نبيه المرسل ، وعوناً على فهمها ، ومعرفة ما أُمِر به ، أو نُهِي عنه الثَّقَلان منهما ، إلا بعد أن يناهضه إتقاناً ، ويثابته

١ ــ أهل البلدين : البصرة والكوفة .

٢ ــ نهجة : بينة واضحة .

٣ ــ يريد الخليل بن أحمد .

٤ ــ يريد أبا عمرو بن العلاء .

عرفاناً، ولا يُخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره .[٥]

* * *

وأضاف السيوطي في (الاقتراح) : « يجوز الاحتجاج باجتماع الفريقين ؛ وذلك كإنكار أبي العباس [٦] جواز تقديم خبر « ليس » عليها ؛ فأحد ما يحتج به عليه أن يقال هذا أجازه سيبويه ، وكافة أصحابنا ، والكوفيون أيضاً ، فإذا كان ذلك مذهباً للبلدين ، وجب أن تنفر عن خلافه » .[٧]

* * *

---

٥ ـ الخصائص : ١ / ١٨٩ وما بعدها .

٦ ـ أبو العباس المبرد .

٧ ـ الاقتراح : ٨٨ .

في الاستصحاب

عن (الاقتراح)

هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [1]

... وهو من الأدلة المعتبرة ؛ كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء ، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب . وقال (أبو البركات الأنباري) ... : أجمع البصريون على عدم تركيب « كم » بأن الأصل الإفراد ، والتركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة دليل ؛ لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة [2]

* * *

---

1 استصحاب الحال عند الأصوليين هو « الحكم ببقاء أمر في الزمن الحاضر بناء على ثبوته في الزمن الماضي ، ولم يظن عدمه حتى يقوم الدليل على تغيره أو هو استدامة إثبات ما كان ثابتاً أو نفي ما كان منفياً . ومعنى ذلك أنه إذا ثبت حكم في الماضي ولم يطرأ عليه ما ينفيه فيحكم ببقائه في الحال بناء على ذلك الثبوت السابق ، وكذلك إذا ثبت نفي شيء في زمن مضى ولم يطرأ ما يثبته فيحكم باستمرار نفيه في الحال بناء على وضعه الأول » . ومن أمثلة ذلك « أن ليس لأحد أن يدعي أن فلاناً مباح الدم لارتداده إلا إذا أقام الدليل على ردته ؛ إذ الأصل حرمة دمه » . انظر أصول الفقه الإسلامي لمحمد مصطفى شلبي ، وأصول الفقه للشيخ محمد أبي زهرة

2 . الاقتراح ١٧٢ . وانظر الإنصاف المسألة ٤٠ ، و ٥٧ ، ولمع الأدلة ١٤١

- ٩ -

الــرد على النحـــاة

لابن مضـــاء القــرطبي

المتــوفى سنة ٥٩٢هـ

ابن مضاء هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي أصله من قرطبة ، وإليها ينسب ، وقد خرج من بيت حسب وشرف، منقطعاً إلى العلم والعلماء ، معنياً أشد العناية بلقاء أساتذة عصره . ومن أجل ذلك نراه يترك قرطبة إلى إشبيلية ، حيث ابن الرماك ، الذى درس عليه كتاب سيبويه . وكما هاجر إلى إشبيلية فى طلب النحو ، نراه يهاجر فى طلب الحديث إلى سبتة حيث القاضى عياض ، أكبر محدثى المغرب وفقهائه فى عصره . ومازال يعنى بالحديث حتى صار رُحْلة فى الرواية . ولم يكتف ابن مضاء بالثقافة اللغوية والدينية ؛ إذ كان كما يقول السيوطى فى كتابه (بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة) : « عارفاً بالطب والحساب والهندسة » . وأيضاً فإنه « كان شاعراً بارعاً ، كاتباً » . وقد توفى ابن مضاء سنة ٥٩٢ هـ .[١]

ولابن مضاء كتاب عنوانه (الرد على النحاة) حاول فيه هدم «نظرية العامل » وما يترتب عليها من تقديرات . وقد صدر هذا الكتاب محققاً على يد الدكتور شوقى ضيف ١٩٤٧ م ، ثم صدرت الطبعة الثانية عن دار المعارف ١٩٨٢ م ، وعن تلك الطبعة نأخذ بعض النصوص من الكتاب ، وبعد ذلك نلقى الضوء على موضوعين أساسيين هما :

١ ـ نظرية العامل فى النحو العربى .

٢ ـ الدرس النحوى فى الأندلس

ويعود السبب فى التركيز عليهما إلى أن ابن مضاء قد هاجم العامل النحوى ؛ بالإضافة إلى أنه أحد نحاة الأندلس .

* * *

---

١ - انظر المقدمة التى كتبها الدكتور شوقى ضيف للكتاب .

[فاتحة الكتاب [1]]

قال الشيخ الفقيه القاضى الأعدل ، العالمُ الناصر المحقّق الأحفل ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مَضاء اللخمى ، أدام الله بركته ، ونوّر بنور الإيمان خَلَده ، وفسح أجله ، ونفعه بالعلم الذى حمله :

الحمدُ لله على ما منّ به من الإيمان ، والعلم باللسان ، الذى نزل به القرآن ، والصلاةُ على نبيه الداعى إلى دار الرضوان ، وعلى آله وصَحْبه والتابعين لهم بإحسان . وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم ، المهدىّ المعلوم ، وعن خليفتيه : سيدَينا أميرَى المؤمنين ، الوارثين مقامه العظيم . وأصِلُ الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مبلّغ مقاصدهم العليّة إلى غاية التكميل والتّتميم .

أما بعد فإنه حملنى على هذا المكتوب قولُ الرسول صلى الله عليه وسلم : الدينُ النصيحة ، وقوله : من قال فى كتاب الله برأيه فأصاب ، فقد أخطأ ، وقوله : من قال فى كتاب الله بغير علم فَلْيَتَبَوَّأ مقعده من النار ، وقوله : من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه .

وعلى الناظر فى هذا الكتاب من أهل هذا الشأن إن كان ممن يَحتاطُ لدينه ، ويجعل العلمَ مزلفاً له من ربه ، أنْ ينظر ، فإن تبيّن له ما نُبينه رجع إليه ، وشكر الله عليه ؛ وإن لم يتبينْ له فليتوقف توقُّف الورع عند الإشكال؛ وإن ظهر له خلافه فلْيُبينْ ما ظهر له بقولٍ أو كتابة .

---

١ ـ هذا العنوان وما يليه من وضع الدكتور شوقى ضيف محقق الكتاب .

وإني رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا ، وانتهوا إلى المطلوب الذى ابتغوا ، إلا أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعّرت مسالكُها ، ووَهَنت مبانيها ، وانحطّت عن رُتبة الإقناع حججُها . حتى قال شاعر فيها :

ترنو بطَــرْفٍ ســاحرٍ فاترٍ أضعفَ من حُجّــةِ نحــوى

على أنها إذا أُخذت المأخذ المبرأ من الفضول ، المجرَّد عن المحاكاة والتخيل ، كانت من أوضح العلوم برهاناً ، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزاناً ، ولم تشتمل إلا على يقين أو قاربه من الظنون .

ومثَلُ هذا المكتوب وكتب النحويين ، كمَثَل رجال ، ذوى أموال ، عندهم الياقوت الرائق ، والزبرجد الفائق ، والذهب الإبريز ، والورق التي برّزت في الخلوص كل التبريز ، وقد خالطها من الزجاج الذى صُقّى حتى ظُن زبرجداً ، والنحاس الذى عولج حتى حُسِب عَجْداً ، ما هو أبهى منظراً ، وأعظمُ في مرّأى العين خطراً ، وأكثر عدّة ، وأجدّ جدّة ، حتى صاروا بها ألهَج ، وظنّوا أنهم إليها أحوج ، فأتاح الله لهم رجلا ناصحاً ، وناقداً بصيراً، فأظهروه على ما لديهم من تلك الذخائر النفيسة المونقة ، فقال لهم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الدينُ النصيحة ، وأنا أنصحكم لا للاقتناء ولا للاكتساب ، ولكن لابتغاء الأجر من الله والثواب ، هذا الذى اتخذتموه عدّة للدهر ، وظننتموه أماناً من الفقر ، بعضُه مال ، وبعضُه لَمْعُ

---

١ – هذا العنوان وما يليه من وضع الدكتور شوقي ضيف محقق الكتاب .

آل ، والياقوت يُختَبر بالنار ، فيزيد حُسْناً بالاختبار ، والزجاجُ لا يثْبت للنار ولا يَصْبِر عليها ، والزبرجد يُذيب أَعْينَ الأفاعي إذا أُدْني إليها . وطَفِق يأخذ معهم في هذه الأساليب ، ويأتيهم فيها باذلا جهده ، ومستنفراً جُنْده ، بالغرائب والأعاجيب ؛ ليوقع لهم اليقين ، بما يصدق منها لدى الابتلاء وما يمين ، فبعضهم أثنى وشكر ، وأتمر لما أمر ، واستبدل بما يَعُبر ويَضُرّ ، ما ينفع لدى اللَّزبات[٢] ويسرّ ، وبعضهم تهاون بمقاله ، واستمر على حاله ، فمجمهم الزمان عَجْمة ، وضَغَمتهم الحوادث ضَغْمة ، وأصابت مدينتهم أزمة ، فمن حزم ، وعمل منهم بما علم ، تخلص منها تخلُّص الشهاب من الظلماء ، ومن أعرض عنه ، وأنف منه ، هلك هلاك العَجْماء في الفيفاء ، عند عدم الرعْي والماء .

وكذلك من أخذ من علم النحو ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه ، واستعاض من تلك الظنون ـ التي ليست كظنون الفقه ، التي نصبها الشارع صلى الله عليه وسلم أمارة للأحكام ، ولا كظنون الطب التي جُربت ، وهي في الغالب نافعة ، في الأمراض والآلام ـ العلومَ الدنية ، السمعيَّة منها والنظرية ، التي هي الجُنَّة ، فقد نفعه الله بالتعليم ، وهداه إلى صراط مستقيم . وأما من اقتصر كل الاقتصار على المعارف التي لا تدعو إلى جنة ، ولا تزجر عن نار ، كاللغات والأشعار ، ودقائق عِلَل النحو ومسليات الأخبار، فقد أساء الاختيار ، واستحبَّ العمى على الإبصار :

وما انتفاعُ أخي الدنيا بناظره ... إذا استوت عندهُ الأنوارُ والظُّلَمُ

---

٢ ـ اللزبات : الشدائد .

ولعل قائلا يقول : أيها الأندلسي المسرور بالإجراء بالخلاء [٣] ، المضاهي بنفسه الحفيّ [٤] ذكاءً وأي ذكاء ، أتزاحم بغير عوّد [٥] ، وتكاثر بِرَذاذك الجوّد :

وابنُ اللَّبونِ إذا مالُزَّ في قَرَنٍ　　لم يستطع صَولَةَ البُزْلِ القناعيس [٦]

هل أنت إلا كما قال :

كناطحٍ صخرة يوماً ليَفْلِقَهَا　　فلم يَضِرْها وأوهى قَرْنَهُ الوَعِلُ

أَتُزْرِي بنحوى العراق ، وفضلُ العراق على الآفاق ، كفضل الشمس في الإشراق ، على الهلال في المَحاق ؟ وإنك أَتحمَلَ من بَقَة في شقة ، وأَخفَى من لبنة في لَبِنَة :

لو كان يَخْفَى على الرحمن خافية　　من خلْقِه خَفِيت عنه بنو أسد

فيقال له : إن كنت أعمى لا تنهض إلا بقائد ، ولا تعرف الزائف من الخالص إلا بناقد [٧] ، فليس هذا بعشِّك فادرجي [٨] :

خَلِّ الطريقَ لمن يبني المنارَ به　　وابرُزْ ببرزَةَ حيث اضطرَّك القدر [٩]

---

٣ – هذا التعبير مأخوذ من مثل قديم ، وهو كل مجرٍ في الخلاء يسر .

٤ ـ الحفي : العالم المستقصي لخفيات العلم ودقائقه .

٥ ـ في المثل : زاحم بعودٍ أودع ؛ أي استعن بأهل السن والمعرفة على حربك .

٦ ـ البيت لجرير ، ولز : شد ، والقرن : الحبل ، والبازل : القوى من الجمال ، والقناعيس : جمع قنعاس وهو الشديد .

٧ ـ مثل يضرب لم يرفع نفسه فوق قدره .

٨ ـ مثل يضرب لمن يرفع نفسه فوق قدره .

٩ ـ البيت من شعر جرير ، وبرزة : أم عمر بن لجأ ، وهو من خصوم جرير الذين هجاهم في شعره.

وإن كنت من ذوى الاستبراء ، في محل الاستبراء [١٠] ، والاستناد ، حيث يجب الاستناد ، فانظر ، فتستبين لك الرّغوة من الصريح ، ويتبين لك السقيم من الصحيح .

[دعوة المؤلف إلى إلغاء نظرية العامل]

قصدى في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغنى النحوىُّ عنه ، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه .

فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوى ، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذى في زيد والنصب الذى في عمرو إنما أحدثه ضرب . ألا ترى أن سيبويه ـ رحمه الله ـ قال في صدر كتابه : « وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبّنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه ؟ » . فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب ، وذلك بيّن الفساد .

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره ، قال أبو الفتح في خصائصه [١١] . بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : « وأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما

---

١٠ ـ الاستبراء : تقصى البحث في الموضوع لقطع الشبهة عنه . يريد : وإن كنت من أهل الرأى والتعميق في البحث ، وأهل الاستناد ، أى الرواية ، فانظر .

١١ ـ انظر النص في الخصائص : ١٠٩/١ وما بعدها .

هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله : لا لشيء غيره . وهذا قول المعتزلة . وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلا وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعانٍ يطول ذكرها فيما المقصد إيجازه : منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلا بعد عدم العامل ، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا (إن زيداً) إلا بعد عدم إن .

فإن قيل بمَ يُرَد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إما يفعل بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل ، وقد تبين هذا في موضعه . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها ، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع .

فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب ، وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب ، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها . قيل : لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي ، وادعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك ، وأما مع إفضاء اعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز اتباعهم في ذلك .

* * *

الموضوع الأول

نظرية العامل في النحو العربي

حين نقول سلمت على خالدٍ ، نجد كلمة « خالد » قد تم ضبط آخرها بالكسرة ، والذى جلب تلك الكسرة سبقها ب « على » ، لذلك تسمى عاملا ؛ أى إن العامل يؤثر فى الكلمة من الناحيتين الشكلية والإعرابية ومن هنا فإن النحاة حين عرفوا « الإعراب » قالوا إنه أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع

ويعد العامل من المصطلحات الأصلية التى ظهرت فى المراحل الباكرة من حياة الدرس النحوى عند العرب ؛ لأن سيبويه قد صرّح به فى السطور الأولى من كتابه ؛ فقد قال تعليقاً على عرضه لمجارى أواخر الكلم الثمانية ، أو أنواع الإعراب والبناء « وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب » [1] ويرى سيبويه أن العامل الأساس فى تغيير حركات الإعراب التى تعترى أواخر الكلمات ، كما أنه الأساس أيضاً فى الحذف الذى يعترى الكلمات التى تُعرب بحذف أحد أصواتها كالفعل المضارع المعتل الآخر ، والأفعال الخمسة عندما يسبقها ناصب أو جازم

---

١ ـ الكتاب ١ / ١٣

والذى يلفت النظر أن العامل هو المحور الرئيس الذى أقام عليه سيبويه تأليف كتابه ، وهو يشير إلى الكثير من القواعد التى تخصه ؛ حتى إنه يمكن أن نعده الأساس فى تنظيم (الكتاب) . ولقد كانت هناك خطوط رئيسية هى التى جعلت العامل ذا جذور ثابتة فى الدرس النحوى ، وهى تعود إلى الآراء التى قال بها الخليل وسيبويه وبعض الأوائل ، ونجدها منتشرة فى ثنايا (الكتاب) ؛ ثم إن تلك الآراء ظلت متداولة فى كتب النحو التى وضعها الجيل التالى ، وقد زادوا عليها بعض الزيادات ، ولكن تلك الخطوط الرئيسية ظلت الأساس الأول فى كتبهم ؛ لذلك من المفيد الإشارة إلى بعض ما يتصل بالعامل عند الخليل وسيبويه فى النقاط الآتية :

١ ـ يعد الابتداء من العوامل المعنوية ؛ ففى الجملة « لولا عبد الله لكان كذا وكذا » كلمة « عبد » مرفوعة بالابتداء ، كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام كقولك : « أزيد أخوك » ؟ إنما رفعته على مارفعت عليه « زيد أخوك » .[٢]

٢ ـ هناك ما يُحمل على العمل بالفعل ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك فى « هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجرِ مجرى الفعل ، ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسنَ عبدَ الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به.[٣] ولا يجوز أن تقدم « عبد الله » وتؤخر « ما » ولا تزيل شيئاً عن

---

٢ ـ الكتاب : ٢ / ١٢٩ . وهناك مواضع أخرى كثيرة أشار فيها سيبويه إلى العامل المعنوى . انظر ٢ / ١٣١ وما بعدها .

٣ ـ « شيء أحسن عبد الله » غير صحيح نحويًا ، وهذا ما قصده سيبويه بقوله « تمثيل ولم يتكلم به » .

موضعه، ولا تقول فيه ما يحسن ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا » (٤) . وأشار أيضاً إلى الحروف الخمسة : إنّ ، لكن ، ليت ، لعل ، كأن التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده .

٣ ـ حرص سيبويه على تسجيل اللهجات العربية حين أشار إلى العامل . قال : « وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول : إنْ عمراً لمنطلق . وأهل المدينة يقرأون : (وإنْ كلاً لَما ليوفينهم ربُك أعمالَهم) (٥) يخففون وينصبون ... » . (٦)

٤ ـ ربط سيبويه العامل بالمعنى أو الدلالة ؛ فقد قال امروء القيس :

فلو أنّ ما أسعى لأدني معيشةٍ كفاني ـ ولم أطلب ـ قليلٌ من المال

فإنما رفع (قليل) لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده الملك ، وجعل القليلَ كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى » . (٧)

٥ ـ يرى سيبويه أن المضمر من الأفعال ينصب مفعولاً به ، والدليل على ذلك التراكيب النحوية الآتية :

ـ أعبدَ الله ضربتــه

---

٤ ـ الكتاب : ١ / ٧٢ وما بعدها .

٥ ـ هود / ١١١ .

٦ ـ الكتاب : ٢ / ١٤٠ .

٧ ـ السابق : ١ / ٧٩ .

- أزيداً مررت به

- أعمراً قتلت أخاه

- أعمراً اشتريت له ثوباً

قال سيبويه : « ففي كل هذا قد أضمرت بين الألف والاسم فعلاً هذا تفسيره » . [٨] ويرى أيضاً أن العرب إذا أعملت شيئاً مضمراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجر والنصب والرفع . تقول : وبلدٍ ، تريد : وربَّ بلدٍ ، وتقول : زيداً ، تريد : عليك زيداً ، وتقول : الهلال ، تريد هذا الهلال ، فكله يعمل عمله مظهراً . [٩]

٦ ـ هناك تراكيب نحوية يتم فيها إلغاء العامل النحوي ؛ وذلك نحو « إنما » . قال الخليل : « إنما » لا تعمل فيما بعدها كما أن « أرى » إذا كانت لغواً لم تعمل ، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل كما أن نظير « إن » من الفعل ما يعمل » . [١٠] ويرى سيبويه أنه كلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت ، وذلك قولك : زيداً أخاك أظن ، فهذا ضعيف كما يضعف : زيداً قائماً ضربت ؛ لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأً إذا عمل » . ثم يرى أنه يمكن إلغاء المصدر كما يلغى الفعل ؛ وذلك في الجمل الآتية:

- متى زيد ظنُّك ذاهب

- زيد ظني ذاهب

- زيد ذاهب ظني

---

٨ ـ السابق : ١ / ١٠١ .

٩ ـ السابق : ١ / ١٠٦ .

١٠ ـ السابق : ٢ / ١٣٨ .

٧ ـ أوضح سيبويه عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول في بعض التراكيب النحوية ؛ فقو لنا : عمراً أضربت ، غير صحيح نحوياً للفصل بهمزة الاستفهام . ولا يجوز الفصل بين « لا » والمنفى بها كما في : لا فيها رجل ... .[١١]

٨ ـ يرى الخليل أن حرف الجر الزائد يعمل كما في قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً بيني وبينكم)[١٢] ؛ أي : كفى الله .[١٣]

في ضوء النقاط السابقة يتضح أن العامل أساس كتاب سيبويه ، وقد أسهم مع أستاذه ؛ بالإضافة إلى أوائل النحاة في وضع الخطوط العريضة لنظرية العامل دون جدل أو إغراق في تحديد العمل في اللفظ .

واستمر العامل الأساس في كتاب (المقتضب) للمبرد ، ولكن الذى يلفت النظر أنه فتح الباب أمام الاحتمالات الإعرابية ، والتخريج للعبارات الافتراضية التي صنعها ، فكان في ثنايا الأبواب المختلفة يحدثنا عن « مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون » .[١٤]

ولقد تأثر ابن السراج بأستاذه المبرد ، فأكثر في كتابه (الأصول في النحو) من تلك المسائل ، مع أن غرضه في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط ، وذكر الأصول والشائع ؛ لأنه كتاب

---

١١ ـ السابق : ١ / ١٣٨ .

١٢ ـ الإسراء / ٩٦ .

١٣ ـ الكتاب : ١ / ٩٢ .

١٤ ـ المقتضب : ١٧/١ و ٢٢ .

إيجار (١٥)

ومن أشهر اللغويين في القرن الرابع الهجرى الذين قيل إن لهم موقفاً خاصاً من العامل ابن جني الذى اعتمد عليه ابن مضاء القرطبي حين اراد هدم العامل والقضاء عليه . ولسنا هنا في معرض المقارنة بين ابن جني وابن مضاء ، ولكننا نسجل الآراء فقط ، فنشير إلى أن ابن جني اعتد كثيراً بالعامل ، وصرح به في كتابه (اللمع في العربية) وعدّه الأساس في تغيير الحركة الإعرابية ، فهو يقول : « الإعراب ضد البناء في المعنى ومثله في اللفظ ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله ، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته » . ويقول عن المبتدأ إنه : « كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعريته لها ، وجعلته أولاً لثانٍ يكون الثاني خبراً عن الأول ومسنداً إليه ، وهو مرفوع بالابتداء » . بل إن ابن جني يقيم بعض قضايا التركيب النحوى للجملة على أساس من العامل وتصرفه في الأزمنة ، ومن تلك القضايا التقديم ؛ فهو يقول : « فإذا كان العامل متصرفاً جاز تقديم الحال عليه وتأخيرها ، تقول : جاء زيد راكباً ، وجاء راكباً زيد ، وراكباً جاء زيد ؛ كل ذلك جائز لأن « جاء » متصرف ، والتصرف هو التنقل في الأزمنة ؛ تقول : جاء يجيء مجيئاً ، فهو جاءٍ » .[١٦] وصرح ابن جني بالعامل في (سر الصناعة وأشار و إلى اختصاصه بما يعمل فيه .[١٧]

---

١٥ ـ الأصول : ١ / ٣٨ .

١٦ ـ اللمع : ٩٢ و ١٠٩ و ١٤٥ و ١٤٦

١٧ - سر صناعة الإعراب : ١ / ١٤٥ .

وفي القرن الرابع وأوائل الخامس الهجرى كان في الأندلس التى عاش فيها ابن مضاء نحاة لهم دراسات مهمة فى مجالات مختلفة كالقراءات وإعراب القرآن الكريم والنحو ، ومن أولئك أبو محمد مكى بن أبى طالب القيسى (٣٥٥ ـ ٤٣٧ هـ) الذى ألف كتاباً عنوانه (مشكل إعراب القرآن) كانت نظرية العامل أساسية فى تخريج وجوه الإعراب المختلفة لبعض الآيات الكريمة ؛ بل إنه أشار إلى أن « معنى الاستقرار » و « معنى الإشارة» يكونان عاملين ، والدليل على ذلك توقفه أمام عامل النصب فى كلمة (هدى) الواقعة حالاً فى قوله تعالى : (ذلك الكتاب لاريب فيه هدى للمتقين) [١٨] . قال : « والعامل فيه إذا كان حالاً من (ذا) أو من (الكتاب) معنى الإشارة . فإن كان حالاً من المضمر المرفوع فى (فيه) فالعامل فيه معنى الاستقرار » . [١٩]

وفي النصف الأول من القرن السادس الهجرى نجد الزمخشرى يعتد كسابقيه بالعامل فى تفسيره (الكشاف) [٢٠] وكتابه (المفصل فى علم العربية) . [٢١]

أما ابن مضاء فقد هاجم العامل النحوى ؛ لأن له هدفاً أساسياً وهو هدم النحو المشرقى ، ومن يرجع إلى نصوص كتاب (الرد على النحاة) يلاحظ أن صاحبه ثائر على المشرق وهى ثورة تعتبر امتداداً لثورة سيده عليه،

---

١٨ ـ البقرة / ٢ .

١٩ ـ مشكل إعراب القرآن : ١ / ٧٤ .

٢٠ ـ انظر الكشاف : ١ / ٢٨٠ .

٢١ ـ انظر المفصل : ٦٢ و ٦٥ .

وأيضاً فإنه يلاحظ نزعة ظاهرية [٢٢] في ثنايا الكتاب مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب [٢٣] ، ومن يعرف ؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين على هذه الثورة ، إن لم يكن المؤلب الأول كما يقضي بذلك منصبه . [٢٤] والغريب أنه لم يُعْنَ بتأليف كتاب ضد فقه المشرق ، وإنما عُني بالتأليف ضد النحو المشرقي ؛ فقد صبَّ عنايته كلها على النحو [٢٥].

ويبدو أن جذور دعوة ابن مضاء تعود أساساً إلى رفض ابن حـــزم (ت ٤٥٦ هـ) [٢٦] للعلل النحوية ، وكان له رأى في تدريس النحو وتحصيله. قال : « أقل ما يجزى من النحو كتاب الواضح للزبيدى [٢٧] أو مانحا نحوه كالموجز لابن السراج [٢٨] وما أشبه هذه الأوضاع الخفيفة ، وأما التعمق في علم النحو ففضول لامنفعة بها ؛ بل هي مشغلة عن الأوكد ، ومقطعة دون الأوجب والأهم ، وإنما هي تكاذيب ... فما وجه الشغل بما هذه صفته » . [٢٩]

---

٢٢ ـ يرجع هذا إلى تأثر ابن مضاء بالمذهب الظاهرى فى الفقه ، الذى انتشر فى الأندلس على أنه رد فعل ضد انتشار مذهب الإمام مالك هنا . ومؤسس المذهب الظاهرى هو داود بن على الظاهرى (٢٠٢ ـ ٢٧٠ هـ) .

٢٣ ـ يقول عبد الواحد المراكشي في كتابه (المعجب فى تلخيص أخبار المغرب ص ٣٥٤) : « لقد شاهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار » .

٢٤ ـ كان ابن مضاء قاضي الجماعة في دولة الموحدين التى أسسها ابن تومرت (ت ٥٢٤ هـ) .

٢٥ ـ انظر مقدمة تحقيق كتاب (الرد على النحاة) من ١١ وما بعدها .

٢٦ ـ كان ابن حزم شافعياً ثم اعتنق المذهب الظاهرى .

٢٧ ـ حققه الدكتور أمين على السيد ، طبعة دار المعارف ١٩٧٥ م .

٢٨ ـ حققه مصطفى الشويمى وبن سالم دامرجى ، مؤسسة بدران بيروت ١٩٦٥ م .

٢٩ ـ رسائل ابن حزم الأندلسى : ٦٤ .

وكان الإعراب حسب ما هو ظاهر فقط موجوداً عند ابن مضاء ، متأثراً في ذلك بالظاهرية ؛ فالجملة « قام زيد » فيها فاعل ؛ لأنه هكذا نطقت العرب ، وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص ، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علة ؛ لينقل حكمه إلى غيره ، فسأل : لِمَ حُرِّم ؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه » . [٣٠] ويرى ابن مضاء أيضاً أن (خيراً) في الآية الكريمة : (ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً) [٣١] مفعول به دون تقدير للفعل الناصب ، وهذا نفسه مايراه في أسلوب النداء ، والمنصوب بعد واو المعية ، وفاء السببية ، أما إذا قدرنا زوائد عن ذلك فإنه مرفوض . قال : « من بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل فقد تبين بطلانه ، فقد قال في القرآن بغير علم وتوجه الوعيد إليه » . [٣٢]

وفي العصر الحديث حاول الأستاذ إبراهيم مصطفى (إحياء النحو)[٣٣] في ضوء هدم العامل ، ولكن محاولته لم تلق قبولاً وذهبت أدراج الرياح . [٣٤]

* * *

---

٣٠ ـ الرد على النحاة : ١٥١ .

٣١ ـ النحل / ٣٠ .

٣٢ ـ الرد على النحاة : ٩٢ .

٣٣ ـ إحياء النحو : طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٣٧ م .

٣٤ ـ انظر عرضنا لآراء إبراهيم مصطفى والرد عليها في كتابنا : قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين : ٦٥ وما بعدها .

الموضوع الثاني

الدرس النحوي في الأندلس

شهد عصر بني أمية بالأندلس (١٣٨ ـ ٤٢٢ هـ) نهضة علمية في التخصصات المختلفة بفضل جهود مجموعة من المؤدبين والقراء الذين اهتموا بتدريس القرآن الكريم وتفسيره وإعرابه وقراءاته ؛ كما اهتموا بتدريس علوم اللغة والأدب والفقه وسواها . وقد رحل بعض أولئك إلى المشرق للقاء المشهورين من علمائه ؛ فكانوا يتلقون عنهم العلوم المتنوعة مع اهتمامهم بإدخال ما هو مشهور من الأعمال العلمية إلى المغرب للإفادة منه في التثقيف لأبنائه . ونحاول في النقاط التالية التعرف على الملامح الأساسية للدرس النحوي في الأندلس :

١ ـ اهتم العلماء بالرحلة إلى المشرق ولقاء المشهورين من أعلام اللغة والنحو ؛ بالإضافة إلى علماء الفقه والقراءات وذلك للصلة المعروفة بين أصول النحو وأصول الفقه ، ويأتي على رأس أولئك أبو موسى الهواري أحد أهل الفقه في الدين ، وأول من جمع الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس؛ فقد رحل في أول خلافة أبي المطرف عبد الرحمن بن معاوية ابن هشام بن عبد الملك الأموي الدمشقي المعروف بالداخل (١٣٨ ـ ١٧٢هـ) فلقي مالكاً ونظراءه من الأئمة ، ولقي الأصمعي وأبا زيد الأنصاري ونظراءهما ، وداخل الأعراب في محالها .

وكان الغازي بن قيس ملتزماً للتأديب بقرطبة أيام عبد الرحمن الداخل ثم رحل إلى المشرق ، وشهد تأليف الإمام مالك للموطأ ، وهو أول

من أدخله الأندلس ، وأدرك نافع بن أبي نُعيم وقرأ عليه ، وهو أول من أدخل قراءته .

ورحل محمد بن عبد الله بن الغازي إلى المشرق ، فلقي الرياشي وأبا حاتم وإبراهيم بن خداش ، ولقي جماعة من أصحاب الحديث ؛ من أصحاب ابن عُيَيْنَة وغيرهم . وجَلَبَ إلى الأندلس علماً كثيراً من الشعر والعربية والأخبار ، وعنه روى المشايخُ الأشعارَ المشروحات كلها . ثم خرج عن الأندلس يريد الحج فتوفي بطنجة بعد أن سكنها لتعذر المسير عليه .

وهناك آخرون رحلوا إلى المشرق ؛ لذلك نستطيع أن نقول إن تلك الرحلة من سمات الحياة الفكرية في الأندلس ، وقد ترتب على ذلك إدخال القراءات وكتب الفقه واللغة والنحو وشروح الشعر وسواها .

٢ ـ يعد جودي بن عثمان المعروف بجودي النحوي (ت ١٨٩ هـ) أول من اهتم بالدراسات النحوية ، وقد رحل إلى المشرق ولقي الكسائي والفراء وغيرهما ، وله تأليف في النحو اسمه « منبه الحجارة » . ومن هنا فقد كانت عناية جودي منصبة على النحو الكوفي ولقاء علَمَيْه الكسائي والفراء، وانتقل هذا بدوره إلى بعض الخالفين من نحاة الأندلس ؛ لذلك وجدنا أبا الحسن مُفَرِّج بن مالك النحوي يهتم بشرح كتاب للكسائي في النحو ، ولكن لم يصل إلينا أي منهما .

ولكن ليس معنى هذا أن النحو البصري لم يعرف طريقه إلى الأندلس، فيكفي أن نشير في هذا المجال إلى دور محمد بن يحيي الرباحي الجيَّاني (ت ٣٥٣ هـ) في إدخال كتاب سيبويه إلى الأندلس ؛ إذ إنه رحل إلى المشرق

فلقي بمصر النحوى المشهور أبا جعفر النحاس [1] وحمل عنه كتاب سيبويه روايةً ؛ وقد قال عنه أبو بكر الزُّبيدى : « ولم يكن عند مؤدبي العربية ولا عند غيرهم من عُني بالنحو كبير علم (بالعربية) حتى ورد محمد بن يحيى عليهم ؛ وذلك أن المؤدبين إنما كانوا يعانون إقامة الصناعة في تلقين تلاميذهم العوامل وما شاكلها ، وتقريب المعاني لهم في ذلك ، ولم يأخذوا أنفسهم بعلم دقائق العربية وغوامضها ، والاعتلال لمسائلها ، ثم كانوا لا ينظرون في إمالة ولا إدغام ولا تصريف ولا أبنية ، ولا يجيبون في شيء منها حتى نهج لهم السبيل النظر ، وأعلمهم بما عليه أهلُ هذا الشأن في الشرق، من استقصاء الفن بوجوهه واستيفائه على حدوده ؛ وإنهم بذلك استحقوا اسم الرياسة » . ويقول القفطي عن محمد بن يحيى إنه لما ورد قرطبة أخذ في التدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب وطرد الفروع إلى الأصول ، فاستفاد منه المعلمون طريقه ، واعتمدوا ما سنّه من ذلك » .

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن كان يعاصر محمدَ بن يحيى في قرطبة أبو على القالي البغدادي (ت ٣٥٦ هـ) الذى نزل الأندلس سنة ٣٣٠ هـ في عهد عبد الرحمن الناصر ، وقد كان له دور مهم في الحياة اللغوية والأدبية ؛ خاصة حين حمل معه كتاب سيبويه بعد أخذه عن عبدالله بن جعفر بن درستويه عن المبرد .

---

١ ـ توفي سنة ٣٣٨ هـ ، وقيل : ٣٣٧ هـ ، ويقولون عن سبب وفاته إنه كان جالساً على درج المقياس على شاطىء النيل ، وكان يقطع بالعروض شيئاً من الشعر ، فرآه بعض العوام النوبيين فظنه ساحراً يسحر النيل حتى لا يزيد فتغلو الأسعار فدفعه برجله في النيل فلم يُوقف له على خبر . ونشير إلى أن المقياس عمود من رخام في بركة على شاطىء النيل له طريق إلى النيل يدخل الماء إذا علا . وفي ذلك العمود خطوط معروفة عندهم يعرفون بوصول الماء إليها مقدار زيادته .

ويعد ابن سيده (ت ٤٤٨ هـ) واحداً من أعلام الحياة اللغوية في الأندلس ، ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها . ولابن سيده عدة أعمال علمية يأتي على رأسها موسوعته (المخصص) التي تقع في سبعة عشر جزءاً والتي احتوت على أبحاث لغوية كثيرة ، من بينها تنظيمه لشرح السيرافي لكتاب سيبويه داخلها . وقد قال في مقدمة تلك الموسوعة : « ومن طريف ما أودعته إياه (المخصص) بغاية الاستقصاء ونهاية الاستقراء وإجادة التعبير والتأنق في محاسن التحبير الممدود والمقصور والتأنيث والتذكير وما يجيء من الأسماء والأفعال على بناءين وثلاثة فصاعداً وما يُبدل من حروف الجر بعضها مكان بعض » .

وقد استعان ابن سيده في حشو معجمه (المحكم والمحيط الأعظم) بأعمال أبي على الفارسي وتلميذه أبي الفتح عثمان بن جني وهما مؤسسا « المدرسة البغدادية » ، وفي ذلك الدلالة البينة على أننا لا نصل إلى ابن سيده حتى يتغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي ، ويكون ذلك إيذاناً بأن تتضح شخصيتهم في النحو ودراساته ؛ فقد تعمقوا في مصنفاته على مر العصور وتعمقوا في اتجاهاته [٢]

٣ ـ اتجه بعض اللغويين والنحويين الأندلسيين إلى وضع أعمال علمية تشبه تلك التي وضعها بعض المشارقة ، ومن أولئك خصيب الكلبي الذي كان له كتاب مصنف في اللغة يشبه (الغريب المصنف) لأبي عبيد القاسم بن سلام . [٣] كما اتجه بعضهم الآخر إلى جلب كتب المشارقة إلى

---

٢ ـ انظر : المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٢٩٢ .

٣ ـ انظر عرضاً لهذا المعجم في كتابنا : معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث .

الأندلس ، ومن أولئك منذر بن سعيد القاضي المعروف بالبلوطي الذي قال عنه الزبيدي : « كان متفنناً في ضروب العلوم ، وكانت له رحلة لقي فيها جماعة من علماء اللغة والفقه ، وجلب كتاب الإشراف في اختلاف العلماء ، رواية عن المؤلف محمد بن المنذر ، وكتاب العين رواية عن أبي العباس بن ولاد ، كان يتفقه بفقه أبي سليمان داود القياسي الأصبهاني ويؤثر مذهبه ، ويحتج لمقالته ، وكان جامعاً لكتبه ؛ فإذا جلس مجلس الحكم قضى بمذهب مالك وأصحابه ، رحمهم الله » .

وكان أحمد بن يوسف بن حجاج بن عمير بن حبيب بن عمير من أعلم الناس بالنحو ، وأحفظهم لمسائله ، وكان كتاب سيبويه بين يديه لاينى عن مطالعته في حال فراغه وشغله ، وصححه وسقمه .

وبعد هذا العرض نقدم طائفة من أشهر علماء اللغة والنحو في الأندلس ، وهم على النحو الآتي :

١ ـ الأعلم الشنتمري صاحب الشروح المفيدة على كتاب سيبويه ، وقد أشرنا إليه من قبل ، وتوفى الأعلم سنة ٤٧٦ هـ .

٢ ـ عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي النحوي المتوفى سنة ٥٢١ هـ ، عني بجمل الزجاجي شرحاً وتفصيلاً مع إيضاح مابه من خلل، وصنف في النحو كتاباً سماه (المسائل والأجوبة) .

٣ ـ على بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش (ت ٥٢٨ هـ) ، وقد انصرف اهتمامه على شرح كتب أئمة الدراسات النحوية نحو (كتاب سيبويه) ، و (المقتضب) للمبرد ، و

(الأصول في النحو) لابن السراج ، و (جمل الزجاجي) و (إيضاح) أبي علي الفادسي .

٤ ــ سليمان بن محمد بن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ) وهو نحوي مدينة المَرِيّة وتلميذ الأعلم الشنتمري .

٥ ــ ابن الرمّاك المتوفى سنة ٥٤١ هـ لأول عهد الموحدين ، وهو تلميذ ابن الطراوة ، وقد اهتم بشرح كتاب سيبويه والكشف عن غوامضه .

٦ ــ محمد بن أحمد بن طاهر المتوفى سنة ٥٨٠ هـ ، وهو تلميذ ابن الرماك ، وقد اهتم بكتاب سيبويه شرحاً وتفصيلاً ؛ لأنه كان يتولى تدريسه للطلاب .

٧ ــ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله الضرير المعروف بالسهيلي (ت ٥٨١ هـ) ، تتلمذ على يد ابن الطراوة وابن طاهر ، وقد اهتم بالسيرة النبوية العطرة في كتابه (الروض الأنف) . وله كتاب عنوانه (نتائج الفكر في النحو) عبارة عن دراسات في أقسام الكلمة ودلالة الفعل على الزمن ، والفرق بين لام الجحود ولام « كي » ، مع تناول بعض الآيات الكريمة بالتحليل الإعرابي والنحوي .

٨ ــ عيسى الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) مغربي من قبيلة جزولة البربرية، وقد أخذ عن ابن برّيّ النحوي المصري ، ومن أشهر مؤلفاته مقدمته المشهورة في النحو وهي عبارة عن مجموعة من الحواشي على جمل الزجاجي ، وقد أفاد في صياغتها من مجالس أستاذه ابن بري .

٩ ــ علي بن يوسف بن خروف القرطبي (ت ٦٠٩ هـ) تلميذ ابن

طاهر ، اهتم بشرح كتاب سيبويه ، وكتاب الجمل للزجاجى . وقد كانت له مناظرات مع السهيلى .

١٠ ـ عمر بن محمد المعروف بأبى على الشلوبين (ت ٦٤٥ هـ) تلميذ السُّهيلى والجزولى ، وهو أحد أئمة العربية فى عصره ، أقرأ ستين سنة ، وله تعليق على كتاب سيبويه ، وشرحان على الجزولية ، وله تأليف فى النحو اسمه (التوطئة) .

١١ ـ أبو عبد الله محمد بن يحيى الخزرجى الأندلسى المعروف بابن هشام الخضراوى ، والمتوفى بتونس سنة ٦٤٦ هـ ، تلميذ لابن خروف . له مجموعة من الشروح النحوية على الكتب التى وضعها السابقون كإيضاح أبى على الفارسى .

١٢ ـ أبو الحسن على بن مؤمن بن محمد بن على بن عصفور الحضرمى الإشبيلى (ت ٦٦٣ هـ) ، تلميذ أبى الشلوبين ، من أهم أعماله (المقرب) فى النحو ، و (الممتع فى التصريف) .

١٣ ـ جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجيّانى المتوفى بدمشق سنة ٦٧٢ هـ ؛ فقد رحل إلى المشرق حوالى سنة ٦٣٠ هـ ولقى ابن الحاجب وأخذ عنه واستقر بحلب ، وتلمذ لابن يعيش ، ثم تركها إلى دمشق واستوطنها متولياً بها مشيخة « المدرسة العادلية » . وهو صاحب الألفية المشهورة فى النحو .(٤)

* * *

٤ ـ يحتاج ابن مالك إلى دراسة خاصة للتعريف بألفيته وشرّاحها مع تقديم نصوص من الشروح .

وقد اهتم أحد اللغويين الأندلسيين وهو أبو بكر الزُّبيدى بالترجمة لمجموعة من علماء الأندلس المشتغلين بالدراسات اللغوية والنحوية ، ونقدم في الصفحات التالية مجموعة منهم ، معتمدين على كتاب (طبقات اللغويين والنحويين) .

الطبقة الأولى

من اللغويين والنحويين من أهل الأندلس

أبو موسى الهواري

هو من أهل الفقه في الدين ، وأوّل من جمع الفقه في الدين وعلم العرب بالأندلس ، ورحل في أول خلافة الإمام عبد الرحمن معاوية رضي الله عنه ، فلقيَ مالكاً ونظراءه من الأئمة ، ولقى الأصمعيّ وأبا زيد الأنصاريّ ونظراءهما ، وداخل الأعرابَ في مَحالها .

ولما صدر عن سفره عطب بنحو تُدمير [1] ، فذهبت كتُبه . أخبرني محمد بن عمرَ بن عبد العزيز [2] عن بعض المَشْيخة قال : قصد شيوخ أهل إسْتجة [3] أبا موسى يهنئونه بقدومه ، ويعزّونه بذهاب كتُبه ، فقال لهم : ذهب الخُرّج وبقى ما في الدُّرْج ، أنا شَعْبيّ زماني ، فليسألني منْ شاء .

قال : وحدثنا ابن لبابة ، حدثنا العُتبيّ ، قال : كان أبو موسى إذا قدم قُرطُبة لم يُفْتِ عيسى [4] ولا سعيدُ بن حسان [5] حتى يرحَلَ عنها . وكان مسكنُه بقرية من قرى موْرور .

---

١ ـ تُدمير : هو الاسم القديم لكورة مرسية ، وكانت قاعدتها أولاً أوريولة ، فلما أُسست مرسية أصبحت قاعدة لتلك الكورة .

٢ ـ أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن القوطية ، من مؤلفاته كتاب الأفعال ، وتوفي سنة ٣٦٧ هـ .

٣ ـ إسْتجة : اسم لكورة بالأندلس على نهر غرناطة .

٤ ـ عيسى بن دينار الغافقي ، أحد الأئمة في الفقه على مذهب الإمام مالك ، وتوفي سنة ٢١٢ هـ .

٥ ـ سعيد بن حسان الصائغ أبو عثمان ، وتوفي سنة ٢٣٠ هـ .

ولما وقع الاختلاف بين العرب والمولّدين بإستجة بسبب تحريش قعنب ، وكان سبب ذلك إباية المولدين من الصلاة خلف الإمام العربيّ ـ وكانت الخلفاء رضى الله عنهم لا يقدّمون للصلاة إلا العربَ ـ فترافعوا إلى السلطان يومئذ ، فقال لهم الوزراء : ترضوْن بأبي موسى الهوّاري ؟ فأجمع الفريقان على الرّضا به ، فوجّهوا فيه ، وحضّوه على إصلاح ذات البين ، فأجابَ إلى أن يصلّيَ بلا رزق يجرى عليه ، فكان يركبُ من باريته كلَّ جمعة ، فأتي إستجة فيصلي بأهلها ، ثم ثقل في آخر عمره ، فاحتاج إلى شراء دارٍ على مقربة من الجامع ، فسكنها إلى أن توفي .

وكان له كتابٌ في القراءات ، وكتاب في تفسير القرآن ؛ كان ابن لبابة يرويه عن العتبيّ عنه ، وكانت العبادةُ أغلبَ عليه من العلم .

الغازي بن قيس

كان ملتزماً للتأديب بقرطبة أيام دخول الإمام عبد الرحمن بن معاوية[٧] رضى الله عنه الأندلس ، ثم رحل إلى المشرق ، وشهد تأليف مالك للموطأ ، وهو أول مَنْ أدخله الأندلس ، وأدرك نافع بن أبي نُعيم[٨] وقرأ عليه ، وهو أوّل مَنْ أدخل قراءته . وكان الخليفةُ عبد الرحمن رضى الله عنه له مجلاً معظما ، وكان يأتيه ويَصله في منزله .

---

٦ ـ مورور : من كور الأندلس .

٧ ـ هو أبو المطرف عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك الأموى الدمشقي المعروف بالداخل ، فر إلى المغرب عند زوال دولة بنى أمية بالمشرق ، فقامت معه اليمانية ، وحارب يوسف الفهرى متولي الأندلس ، وهزمه ، ثم ملك قرطبة سنة ١٣٨ هـ ، وبقيت الأندلس لعقبه إلى حدود سنة ٤٠٠ هـ ، وتوفي سنة ١٧٢ هـ .

٨ ـ أحد القراء السبعة ، توفي سنة ١٦٩ هـ .

وذكروا أنه عُرِض عليه القضاء فأباه ، وذلك عند موت يحيى بن يزيد التُّجيبيّ ، فولّى حينئذ معاوية بن صالح الحمصيّ .

وأدرك من رجال اللغة الأصمعيّ ونُظَرَاءه ، واستأدبَه هشامُ [9] والحكم [10] لأبنائهما ، وأظنّه أدّبَ ولَدَ عبد الرحمن بن معاوية رضى الله عنهم .

أخبرنى محمد بن عمر قال : حدّثنى عُفَيْر بن مسعود وأحمد بن بشر قالا : أخبرنا محمد بن عبد الله بن الغازى عن أبيه عن جدّه الغازى بن قيس أنه قال : قال لى يوماً عبد الرحمن بن معاوية رضى الله عنه : أضبطُ من أمرِ الشام أنى كنت بين يَدَىّ جدّى هشام [11] رضى الله عنه وأنا صبىٌّ غير مثمش حتى دخل الحاجبُ فقال : أبو سعيد مسلمة [12] بالباب ، فأذنَ له ، فلما رآه جدّى داخلا قال لفتيانه : أرسلوا الصبيَّ ، فوقعت عينُ مسلمة رحمهُ الله علىّ فقال : يا أمير المومنين ، يتيم أبى المغيرة رحمه اللهُ؟ فقال له : نعم ، فقال : يُعاد إلىّ ، فأمر بإعادتى إليه ، فضمنى إلى صدره وبكى ، فما أنسى وقوع الدموع على من عينيه ؛ فقال له جدّى رضى الله عنه : ما بالُ البُكاء يا أبا سعيد ! فقال له : يا أمير المؤمنين ، قرُب والله أمْرنا، وهذا يأوى فَلّنا والناجىّ منّا . قال عبد الرحمن : فلم أزل أعرف لى مزية عند جدى من يومئذ . وكان مَسْلَمَة قد أخذ علم الحدثان عن خالد بن يزيد بن معاوية رحمهم الله ، عن كعْب الأحبَار .

---

٩ ــ هشام بن عبد الرحمن الداخل بن معاوية المرواني ، أمير الأندلس بعد أبيه ، توفي سنة ١٨٠ هـ.
١٠ ــ الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الداخل ، ولى إمرة الأندلس بعد أبيه ، وتوفى سنة ٢٠٦ هـ.
١١ ــ هشام بن عبد الملك بن مروان ، الخليفة الأموى بدمشق ، توفي سنة ١٢٥ هـ .
١٢ ــ مسلمة بن عبد الملك بن مروان ، الأمير القائد من بنى أمية ، توفى سنة ١٢٠ هـ .

قال غازى بن قيس . وأخبرنى أيضاً عبد الرحمن بن معاوية رحمه الله أنه كان بين يدى جده هشام أمير المؤمنين رضي الله عنه بعد وفاة أبيه معاوية إلى أن تبادرَ الخدمَةُ إليه ، فقالوا له : الكُمَيتُ بن زيد متعوِّذٌ بقبر وليّ العهد رضي الله عنه ، فأخذتْ جدّى رقّةٌ ، فبكى حتى أخْضَلَ لحيته ثم قال : قد أمّنه اللهُ ، فدخل عليه وأنشده :

فالآنَ صِـــرت إلى أُمَيّـــة ، والأُمُورُ إلَى المصـــــــايرْ

فحَبـــاه وكســـاه ووَصَـــله .

وذكر محمد بن عمر بن لُبابة [١٣] أن رَجُلا حَاكرَ [١٤] بعض المؤدبين في الحَذْقَة [١٥] ، فمنعها المؤَدبَ ، فناظرهُ في ذلك ، وتعصّب له المؤدّبونَ بقرطبَة ، وأشفقوا أن ينفتحَ عليهم في ذلك بابُ متّع ، فأتوا غازىَ ابنَ قيس فقالوا : ياسيّدنا ــ تعريضاً له بالتأديب ــ عَرّضَ لنا كَيْت وكَيْت ، فقال : يغرمُها صَاغراً قميئاً ؛ وقضى لهم بذلك ، إذْ هو مما جرى عليه أمرُ الناس . وتوفي الغازى بن قيس سنة تسع وتسعين ومائة .

جودي النحوي

هو جوديَ بن عثمان ، مولى لآل طلحة العَبْسِيِّين من أهل مَوْرُور ، ورَحَلَ إلى المشرق ، فلقى الكِسائيَّ والفرّاء وغيرهما ، وهو أوّلُ مَنْ أدخل

---

١٣ ــ أبو عبد الله محمد بن عمر بن لبابة ، أحد الفقهاء على مذهب مالك ، توفى سنة ٣٠٤هـ.

١٤ ــ حاكـــر : خاصـــم

١٥ ــ الحذقة : ما يقدم للمؤدب الذى يحذق صبيه تعليمه

كتابَ الكسائيّ ، وله تأليفٌ في النحو ، وسكن قرطبةَ بعد قدومه من المشرق، وفي حلْقته أُنكر على عبّاس بن ناصح قوله :

يشْهَدُ بالإخلاصِ توْتِيهـــا لِلّهِ فيهَـــا وهـــوَ نَصْرَانى

فلحَّن حين لم يُشدِّدْ ياءَ النسب ، وكانَ بالحضْرة رجُلٌ من أصحاب عباس بن ناصح ، فساءَه ذلك ، فقصد إلى عباس ـ وكان مسكنه الجزيرة[16] ـ فلما طلع على عباس قال له : ما أقدمك أعزك الله فى هذا الأوان! قال : أقدمني لحنك ؛ قال عباس : وكيف ذلك ؟ فأعلمه بما جرى من القول فى البيت ، قال : فهلاً أنشدتهم بيت عمران بن حطان :

يوماً يَمان إذا لاقيْتَ ذَا يَمَنٍ وإن لقيْتُ مَعديًا فَعَدْنَانى

قال : فلما سَمعَ البيت كرَّ راجعاً ، فقال له عبَّاسٌ : لو نزلتَ فأقمتَ عندنا ! فقال : ما بى إلى ذلك من حاجة . ثم قدم قرطبة ، فاجتمع بجُوديّ وأصحابه فأعلمهم . وتوفي جوديّ سنة ثمان وتسعين ومائة .

الأحدب

هو أبو الغَمْر عبد الواحد بن سلاَّم ، وكان من أهل العلم بالنحو والتأديب ، وتوفي سنة تسع ومائتين .

سوار بن طارق

هو مُعتَق الخليفة هشام بن عبد الرحمن بن معاوية رضى الله عنهما، وأدَّب ولدهُ وولَدَ الحكم . وتُوفّيَ بعد الهيْج[17] .

١٦ ـ هى الجزيرة الخضراء .

١٧ ـ الهيج : هو ثورة أهل الربض على الأمير الحكم الأندلسى .

الشمر بن نصير

هو أبو عبد الله الشاعر ، نديم الأمير عبد الرحمن رحمه الله كان من أهل العلم بالعربية واللغة . ورحل من قرطبة بعد التأديب بها إلى المشرق، فلقي رجالا من أهل الحديث ، منهم : حسين بن أبي ضميرة ، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واستوطن مصر ، وروى عنه عبد الله ابن وهب [١٨] وغيره من نظرائه ، وتوفي هنالك ، وبقي له بالأندلس ابن يسمى عبد الرحمن ، وكان يؤدب بني أبي عبدة ، واتصل بالأمير عبد الرحمن بن الحكم [١٩] رضى الله عنهما قبل أن يلي الخلافة ، فلما ولي قرّبه من خاصته ، وأنسه وكان من ألطف الناس محلاً ، وكان شاعراً مفلقاً .

وروى أن عبد الرحمن بن الحكم رضى الله عنه أجنب في بعض غزواته ، فلما قضى طهره بعث في عبد الرحمن بن الشمر ، فدخل والوصيف يجفف شعره ، فقال له : يا بن الشمر :

شاقك من قرطبة الساري في الليل لـم يـدرِ به دارِ

فأجابه بديهة فقال :

زارَ فحيّا في ظلامِ الدُّجى أهلاً بِه من زائرٍ سارِ

فانصرف عبد الرحمن من غزاته ، واستقود على الجيش من قدم به إلى جليقية [٢٠]

---

١٨ ـ هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي ، مولاهم ، توفي سنة ١٩٧ هـ

١٩ ـ عبد الرحمن بن الحكم بن هشام الأموي ، المسمى بعبد الرحمن الأوسط ، ولي الخلافة بعد أبيه ، وتوفي سنة ٢٣٨ هـ

٢٠ ـ جليقية ناحية قرب ساحل البحر المحيط شمال الأندلس.

- ١٠ -

الإنصاف في مسائل الخلاف
بين النحويين البصريين والكوفيين

لأبي البركات الأنباري

المتوفى سنة ٥٧٧ هـ

أبو البركات الأنباري هو كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، وقد قال ابن قاضي شهبة صاحب كتاب (طبقات اللغويين والنحويين) في التعريف به : « هو الشيخ الصالح، صاحب التصانيف الحسنة المفيدة في النحو وغيره ، كان فاضلاً زاهداً ، سكن بغداد في صباه إلى أن توفي بها ، وتفقه بالنظامية على ابن الرزاز ، ويقال : إنه أعاد بها الدرس لمدرسيها . وقرأ النحو على ابن الشجري وغيره ؛ ودرّس بالنظامية النحو ، وأقرأ الناسَ بها مدة ، ثم انقطع في منزله مشتغلاً بالعلم والعبادة ، وأقرأ الناس العلم على طريقة سديدة ، وسيرة جلية ؛ من الورع والمجاهدة والتقلل والنسك وترك الدنيا ومجانبة أهلها . واشتهرت تصانيفه وظهرت مؤلفاته ، وتردد إليه الطلبة وأخذوا عنه واستفادوا منه ؛ سمعتُ عنه وكتبت من شعره ، ونعم الشيخ كان ! توفي ليلة الجمعة سابع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة . وسمع من أقرانه مثل أبي المحاسن محمد بن عبد الملك الهمذاني وغيره ، وكتب عنه أيضاً أبو المحاسن عمر بن علي القرشي ، والحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي وغيرهم ؛ قال القرشي : سألته عن مولده فقال : في ربيع الأول سنة ثلاث عشرة وخمسمائة » .

وقال عبد اللطيف البغدادي عن أبي البركات الأنباري : « لم أر في العبّاد المنقطعين أقوى منه في طريقة ولا أصدق منه ، في أسلوبه جد محض؛ لا يعتريه تصنع ، ولا يعرف الشرور ولا أحوال الدنيا . وكان له من أبيه دار يسكنها ، ودار حانوت مقدار أجرتها نصف دينار في الشهر ، يقنع به . وسيّر إليه المستضيء خمسمائة دينار فردّها . وكان لا يخرج إلا الجمعة ، ويلبس

في بيته ثوباً خلَقاً ، وتحته حصير قصب » .

ولأبي البركات الأنباري مؤلفات قيمة يعتمد عليها المشتغلون بالدراسات اللغوية ، ويأتي على رأسها كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) الذى قال في مقدمته : « ... إن جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتفقهين ، المشتغلين عليَّ بعلم العربية ، بالمدرسة النِّظَامِيَّة ـ عَمَّرَ الله مبانيها ! ورحم الله بانيها ! ـ سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويّي البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ؛ ليكون أول كتاب صُنِّفَ في علم العربية على هذا الترتيب ، وأُلِّف على هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا ألَّف عليه أحد من الخلف . فتوخيتُ إجابتهم على وَفْقِ مسألتهم ، وتحريتُ إسعافهم لتحقيق طلبتهم ؛ وفتحتُ في ذلك الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهلُ التحقيق ، واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف ، مستجيراً بالله ، مستخيراً له فيما قصدت إليه ؛ فالله تعالى ينفع به ؛ إنه قريب مجيب » .

وقد ضم كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) إحدى وعشرين ومائة مسألة ، أيّد فيها كلها أبو البركات الأنباري علماء البصرة ، ما عدا سبع مسائل هي ١٠ و١٨ و٢٦ و٧٧ و٩٠ و١٠١ و١٠٦ أيّد فيها علماء الكوفة ؛ لذلك قيل عنه إنه بصريُّ الهوى .

وفى الصفحات التالية نلتقى بمسألتين من كتاب (الإنصاف) الذى صدر بتحقيق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد ، وهما :

١ ـ القول فى رافع المبتدأ ورافع الخبر .

٢ ـ القول فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه .

* * *

مسألة

القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ؛ فهما يترافعان ، وذلك نحو « زيد أخوك ، وعمرو غلامك » . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتَفِع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد أخوك » لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه؟ فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منها في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ؛ فلهذا قلنا : إنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه . ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى : (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) (١) فنصب أيًّا بتدعوا ،

---

١ - الإسراء / ١١٠ . و (أيًّا) اسم شرط مفعول به للفعل (تدعوا) منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، و (ما) زائدة حرف مبنى على السكون ، و (تدعوا) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والذى جزمه اسم الشرط (أيًّا) ؛ لذلك (أيًّا) و (تدعوا) كل منهما عامل ومعمول .

وجزم تدعُوا بأيًاما ، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقال تعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت) [٢] فأينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم بأينما ، وقال تعالى : (فأينما تُولوا فثمّ وجهُ الله) [٣] إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك هاهنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لأنا نقول : الأبتداء لا يخلو : إما يكون شيئاً من كلام العرب عند إظهاره ، أو غير شيء؛ فإن كان شيئاً فلا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلا أو أداة من حروف المعاني ؛ فإن كان اسما فينبغي أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى مالا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغي أن يقال زيد قائما كما يقال « حضرَ زيد قائما » وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد . وإن كان غير شيء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معلوم ، ومتى كان غيرَ هذه الأقسام الثلاثة التي قدمناها فهو غير معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية، لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا . والذى يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات

---

٢ - النساء / ٧٨ . و (أين) اسم شرط وهو ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر (تكونوا) مقدم ؛ فهو معمول (تكونوا) ، و (ما) زائدة حرف مبني على السكون ، و (تكونوا) فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والذي جزمه اسم الشرط (أينما) ؛ لذلك (أينما) و (تكونوا) كل منهما عامل ومعمول .

٣ - البقرة / ١١٥ . و (أينما) اسم شرط مبني على السكون وهو ظرف مكان متعلق بجوابه (فثم وجه الله) أو بالفعل (تولوا) ؛ لذلك (أينما) و (تولوا) كل منهما عامل ومعمول .

والحروف ، ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دلّ على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان تركُ صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك هاهنا . وإذا ثبت أنه عامل في المبتدإ وجب أن يعمل في خبره ، قياسا على غيره من العوامل ، نحو « كان » وأخواتها و « إنّ » وأخواتها و « ظننت » وأخواتها ، فإنها لما عملت في المبتدإ عملت في خبره، فكذلك هاهنا .

وأما مَنْ ذهب إلي الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدإ : فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ، غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وإذا لم يكن له تأثير في العمل ، والابتداء له تأثير ، فإضافة مالا تأثير له إلي ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ؛ لأنه لا ينفكُّ عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل في

الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب . فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما ؛ لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها . فكذلك ها هنا . الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدإ ، إلا أنه عامل معه ؛ لأنه اسم ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل

وأما مَنْ ذهب إلى الابتداء يعمل في المبتدإ ، والمبتدأ يعمل في الخبر ، فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل في المبتدإ ، والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء ؛ لأن الابتداء عامل معنوى ، والعامل المعنوى ضعيف ؛ فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي

وهذا أيضاً ضعيف ؛ لأنه متى وجب كونه عاملا في المبتدإ وجب أن يعمل في خبره ؛ لأن خبر المبتدأ يتنزل منزلةَ الوَصْف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، كقوله « زيد قائم ، وعمرو ذاهب » أو مُنَزَّلٌ مَنْزِلَتَهُ ، كقوله « زيد الشمس ، وعمرو الأسد شدةً » أي يتنزل منزلته ، وكقولهم « أبو يوسف أبو حنيفة » أي يتنزَّل منزلته في الفقه ، قال الله تعالى : ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [4] أي تتنزَّل منزلتهن في الحرمة والتحريم ؛ فلما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلا منزلته تنزل منزلةَ الوَصْف ؛ لأن الوصف في المعنى هو الموصوف ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « قام زيدٌ العاقلُ ، وذهب عمرو الظريف » أن العاقل في المعنى هو زيد ، والظريف في المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعاً للمبتدإ في الرفع ؛

---

٤ الأحزاب ٦

كما تبع الصفةُ الموصوفَ ، وكما أن العامل فى الوصف هو العامل فى الموصوف ، سواء كان العامل قوياً أو ضعيفاً ، فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إن المبتدأ يعمل فى الخبر » فنذكر فساده فى الجواب عن كلمات الكوفيين .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحد منهما لا بُدَّ له من الآخر ولا ينفكُّ عنه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن ماذكرتموه يؤدّى إلى مُحَال ، وذلك لأن العامل سبيله أن يُقدَّر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبلَ الآخر ، وذلك مُحَال ، وما يؤدى إلى المحال محال .

والوجه الثاني : أن العامل فى الشيء ما دام موجوداً لا يدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال : « كان زيد أخاك ، وإن زيداً أخوك ، وظننت زيداً أخاك » بطل أن يكون أحدهما عاملا فى الآخر .

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنا لا نسلم أن الفعل بعد أيّاما وأينما مجزوم بأياما وأينما ، وإنما هو مجزوم بإنْ ، وأياما وأينما نابا عن إنْ لفظاً ، وإن لم يعملا شيئاً .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنها نابت عن إنْ لفظاً وعملا ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما فى صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعملا من

وجه واحد ؛ فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه ، بخلاف ما هنا .

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما في صاحبه لأنه عامل ؛ فاستحق أن يعمل ، وأما ها هنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو : « زيد أخوك » اسمان باقيان على أصلهما في الاسمية ، والأصلُ في الأسماء أن لا تعمل ؛ فبان الفَرقُ بينهما .

وأما قولهم « إن الابتداء لا يخلو من أن يكون اسماً أو فعلا أو أداة ـ إلى آخر ما قرروا » قلنا : قد بينا أن الابتداء عبارة عن التعرى عن العوامل اللفظية .

قولهم « فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّى عن العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل و وعدم العوامل لا يكون عاملا » قلنا : قد بينا وجه كونه عاملا في دليلنا بما يغني عن الإعادة ها هنا ؛ على أن هذا يلزمكم في الفعل المضارع ؛ فإنكم تقولون « يرتفع بتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة » ، وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرّىَ عاملا في الفعل المضارع جاز لنا أيضاً أن نجعل التعرى عاملا في الاسم المبتدإ .

وحكي أنه اجتمع أبو عمر الجَرْمِيّ وأبو زكريا يحيى بن زياد الفَرّاء ، فقال الفراء للجرّمي : أخبرني عن قولهم « زيد منطلق » لم رفعوا زيداً ؟ فقال له الجرمي : بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء ؟ قال : تَعْرِيته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهره ، قال له الجرمي : هذا معنى لا يُظْهَر ، قال له الفراء : فمثله إذاً ، فقال الجرمي : لا يتمثل ، فقال الفراء : ما رأيت كاليوم عاملا لا يُظْهَر ولا يتمثل ! فقال له الجرمي : أخبرني عن

قولهم : « زيد ضربته » لم رفعتم زيداً ؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا ؛ فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت « زيد منطلق » رافعاً لصاحبه ، فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في « زيد منطلق » لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في «ضربته» ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال الجرمي : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يظهر ، قال الجرمي : أظهره ، قال الفراء : لا يمكن إظهاره ، قال الجرمي : فمثله ، قال : لا يتمثل ، قال الجرمي : لقد وقعت فيما فَرَرْتَ منه . فحكي أنه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له : كيف وجدت الجرمي ؟ فقال : وجدته آية ، وسئل الجرمي ، فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطاناً .

وأما قولهم « إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » قلنا : أما المنصوبات فإنها لا يتصور أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة في التقدير ؛ لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولا أو مشبهاً بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً ، فلا تصح له رتبة الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة التقدير لم يصح أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير ، وأما المسكنات إذا ابتدىء بها فلا يخلو إما أن تقع مُقَدَّمة في اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة في اللفظ والتقدير : فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ؛ لأنها في تقدير التأخير .

وإن وقعت متقدمة في اللفظ والتقدير فلا تخلو : إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها ، أو لا تستحق الإعراب في أول وضعها :

فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو « مَن ، وكم » وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإنا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر في اللفظ لعلة عارضة منعت من ظهوره ، وهي شبّه الحرف أو تضمّن معنى الحرف .

وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها ـ نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون ـ فإنا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء؛ لأنها لا تستحق شيئاً من الإعراب في أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجباً لها الرَّفْعَ ؛ لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم : « إنهم يبتدئون بالحروف ، فلو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » وعَدَمُ عَمَلِه في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السّيف يقطع في محل ولا يقطع في محل آخرَ ؟ ! وعدم قطعه في محل لا يقبل القَطْعَ لا يدل على قطعه في محل يقبل القطع ؛ لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوِّ في المحل ، لا لأن السيف غير قاطع ، فكذلك ها هنا : عدمُ عمل الابتداء في محل لا يقبل العملَ إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العَمَلَ ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل ، والله أعلم .

مسـألة

القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً في أشعارها ، قال الشاعر :

فَزَجَجْتُهَـا بِمِزَجَّـةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَـزَادَهْ (٥)

والتقدير : زَجَّ أبي مَزَادَةَ القَلُوصَ ، ففَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالقَلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر

تَمُرُّ عَلَى مَاتَسْتَمِر ، وَقَدْ شَفَتْ غَلائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا(٦)

والتقدير : شَفَتْ غَلائِلَ صدورها عَبْدُ القَيْسِ منها ، ففصلَ بين المضاف والمضاف إليه ، وقال الآخر :

---

٥ ـ زججتها : طعنتها ، وهذا الطعن بالزُّج وهي الحديدة التي تركب في أسفل الرمح ، القلوص : الناقة الشابة ، وأبو مزادة : كنية رجل . ومحل الشاهد في قوله « زجّ القلوصَ أبي مزادة » فقد فصل الشاعر بين المضاف « زج » والمضاف إليه « أبي مزادة » ، لذلك ترتيب الكلام هو « زج أبي مزادة القلوص » .

٦ ـ تمر : من المرور ، وتستمر : من الاستمرار ، والغلائل : جمع غليل وهو الضغن ، ومحل الشاهد في قوله « غلائل » والمضاف إليه « صدورها » ، لذلك ترتيب الكلام هو « شفت غلائل صدورها عبدُ القيس منها » .

يُطفْنَ بِحُوزِى الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ ... بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِيِّ الْكَنَائِنِ (٧)

والتقدير : مِنْ قَرْعِ الكَنَائِنِ القِسِيِّ ، وقال الآخر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا ... كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَمَا (٨)

والتقدير : بعد بهجتها ، ففَصَلَ بين المضاف الذى هو « بَعْدَ » والمضاف إليه الذى هو « بهجتها » بالفعل الذى هو « خَطَّ » وتقدير البيت: فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها . وقد حكى الكسائى عن العرب : هذا غُلامُ واللهِ زَيْدٍ ، وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجترُّ فتسمع صوتَ واللهِ ربِّها ، ففَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بقوله « والله » ، وإذا جاء هذا في الكلام ففى الشعر أَوْلَى ، وقد قرأ ابنُ عامرٍ أحدُ السبعة (وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) (٩) بنصب (أَوْلَادَهُمْ) وجر (شُرَكَائِهِمْ) ففَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم) والتقدير فيه : قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ ، ولهذا كان منصوباً فى هذه القراءة ، وإذا جاء هذا في القرآن ففى الشعر أَوْلَى .

---

٧ ـ البيت من شعر الطرماح بن حكيم ، والحوزى : المتوحد المتفرد ، والمقصود به ها هنا فحل البقر الوحشى الذى يصفه ، وقرع : ضرب ، ومحل الشاهد في قوله : « من قرع القسيَّ الكنائن » فقد فصل بين المضاف « قرع » والمضاف إليه « الكنائن » ؛ لذلك ترتيب الكلام « من قرع الكنائن القسيَّ » .

٨ ـ يصف الشاعر فى هذا البيت الديار بالخلاء وارتحال الأنيس وذهاب المعالم ، وأصل نظام البيت هكذا : فأصبحت بعد بهجتها قفراً كأن قلماً خط رسومها ، والشاهد في قوله « بعد خط بهجتها » حيث فصل بين المضاف « بعد » والمضاف إليه « بهجتها » بالفعل الماضى « خطَّ » .

٩ ـ الأنعام / ١٣٧ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر ، كما قال عمرو بن قَمِيئَةَ :

لَمَّا رأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ ... للهِ دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لاَمَهَا (١٠)

فَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه بالظَّرْفِ ؛ لأن التقدير لله دَرُّ مَنْ لاَمَهَا اليَوْمَ ، وقال أبو حية النميري :

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً ... يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ (١١)

فَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه : لأن تقديره : بِكَفِّ يَهُودِيٍّ يَوْماً ، وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا ... أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ (١٢)

---

١٠ ـ ساتيدما : اسم جبل ، واستعبرت : بكت لبعدها عن أهلها ، والشاعر يصف امرأة بكت حين رأت ساتيدما ؛ لأن الشوق سيطر عليها ، والشاهد في قوله « در اليوم من لامها » ، فقد فصل بين المضاف « در » والمضاف إليه « مَنْ » بالظرف « اليوم » والتقدير : « لله درُّ مَنْ لامها اليومَ » .

١١ ـ يصف أبو حية النميري رسوم الدار ، وهي عنده تشبه الكتاب ووجه الشبه بينهما الدقة ، وخص اليهودي ؛ لأن اليهود أهل الكتابة . ومحل الشاهد في « بكف يوماً يهودي » ففصل بين المضاف « كف » والمضاف إليه « يهودي » وترتيب الكلام « بكف يهودي يوماً » .

١٢ ـ إيغالهن : الإيغال الإبعاد ، يقال : أوغل في الأرض ، إذا أبعد فيها ، والضمير « هن » يعود على الإبل ، وأواخر : جمع آخرة الرحل ، وهي العود التي يستند إليها الراكب ، والميس : شجر تتخذ منه الرحال والأقتاب والفراريج : جمع فروج ، وهو الصغير من الدجاج ، ومحل الشاهد في قوله « أصوات ... أواخر ... » ، وترتيب الكلام : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا .

وقالت امرأةٌ من العرب دُرْنَا بنتُ عَبَعَبَةَ الْجَحْدَرِيَّة ، وقيل : عَمْرَةُ الْجُشَمِيَّة :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْماً نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا (١٣)

فَفَصَلَ بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هُمَا أخَوَا مَنْ لا أخا لَهُ في الحرب ؛ لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما مالا يتسع في غيرهما ، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله ؛ فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ما حكى الكسائي من قولهم « هذا غُلاَمُ والله زَيْدٍ » وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم « فتسمع صَوْتَ والله رَبِّهَا » فنقول : إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جَازُوا بها مَوْضِعَهَا استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ؛ ولهذا يسمونها في مثل هذا النحو « لغواً » لزيادتها في الكلام في وقوعها غَيْرَ موقعها .

والذى يدل على صحة هذا أنّا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجيء عنهم الفَصْلُ بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) فلا يَسُوغُ لكم الاحتجاجُ بها : لأنكم لا تقولون

---

١٣ ـ النبوة : أن يضرب بالسيف فلا يمضي في الضريبة ، وقد فصلت الشاعرة بين المضاف « أخوا » والمضاف إليه « من » ، وترتيب الكلام : هما أخوا من لا أخاله في الحرب .

بموجبها ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض .

والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة ووَهْم القارىء ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وَهْي القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

* * *

- ١١ -

(شـرح المفصـل)

لابن يعيـش

المتوفى سـنة ٦٤٣ هـ

قبل الدخول في تقديم بعض النصوص من « المفصل » للزمخشري وشرح ابن يعيش عليه ، نعرف بالعالمين وجهودهما في الدراسات اللغوية والنحوية .

١- الزمخشري : هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري . وُلد بـ « زَمَخْشَر » ، وهي قرية كبيرة من قرى خوارزم ، سنة ٤٦٧ هـ ، وإليها نُسب . وقد ورد بغداد غير مرة ، وأخذ الأدب عن أبي الحسن بن المظفر النيسابوري ، وأبي مُضَر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني ، ورثاه ببيتين هما :

وقائلةٍ ما هذه الدررُ التي ... تُساقطها عيناك سِمْطين سِمْطين

فقلتُ لها الدرُّ الذي كان قد ملا ... أبو مضرٍ أذْني تساقط من عيني

سافر الزمخشري إلى مكة وجاور بها زماناً فقيل له : « جار الله » . وكانت إحدى رجليه مقطوعة ، ويمشي في رجل من خشب ، وكان إذا مشى ألقى عليها ثيابه الطوال فيظن من يراه أنه أعرج .

قيل : وكان سبب سقوط رجله أنه كان في بعض أسفاره ببلاد خوارزم فأصابه ثلج وبرد شديد في الطريق ، فسقطت رجله من شدة البرد . وكان بيده محضر فيه شهادة خلْقٍ كثير ممن اطلعوا على حقيقة ذلك خوفاً من توهم البعض قطعها لريبة ، قال ابن خلكان : « وهذا أمر مشهور في تلك البلاد ، وقد شاهدت كثيراً ممن سقطت أطرافهم من شدة البرد ، فلا يستبعده من لا يعرفه » .

ولكن هناك رواية تُنسب إلى الزمخشري نفسه حين قدم بغداد

واجتمع بالفقيه الدامغاني الذي سأله عن سبب قطع رجله ، فقال الزمخشري : « دعاء الوالدة ، وذلك أني في صباي أمسكت عصفوراً وربطته بخيط في رجله فأفلت من يدي فأدركته ، وقد دخل في خرق ، فجذبته فقطعت رجله في الخيط ، فتألمت والدتي لذلك وقالت : قطع الله رجلك كما قطعت رجله . فلما وصلت إلى سن الطلب ، رحلت إلى بخارى لطلب العلم ، فسقطت عن الدابة فانكسرت رجلي ، وعملت عليّ عملاً أوجب قطعها » . وقد توفي الزمخشري سنة ٥٣٨ هـ .

للزمخشري مجموعة من الأعمال العلمية المتميزة ، وقد وصفنا تلك الأعمال بالتميز لأن الرجل حين تناول تفسير القرآن الكريم في (الكشاف) استطاع أن يقدم موسوعة لغوية أدبية بلاغية ... تكشف عن إعجاز الكتاب العزيز ؛ لذلك قال الزمخشري عن هذا التفسير الذي أطلق عليه (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل) :

إنّ التفاسير في الدنيا بـلا عددٍ   وليـس فيها لعمري مثلُ كشافي
إنْ كنتَ تبغي الهدى فالزمْ قراءته   فالجهلُ كالداءِ والكشافُ كالشافي

وحين أراد جمع ألفاظ اللغة العربية معجمياً اهتم بالاستعمال المجازي لتلك الألفاظ ، ومادار على ألسنة أهل الفصاحة والبلاغة ، وقد أطلق عليه اسم (أساس البلاغة) .

أما كتابه (المفصل) فقد وضع له مقدمة تدور حول مكانة علم النحو ، وخاصة الإعراب ، بين العلوم الإسلامية ، والدور الذي يؤديه في معظم أبواب أصول الفقه ، والروايات التي وردت عن سيبويه والأخفش

والكسائي والفراء في تلك الأبواب . وأشار في تلك المقدمة إلى كتابه قائلاً : « فأنشأت هذا الكتاب المترجم بكتاب المفصل في صنعة الإعراب ، مقسوماً أربعة أقسام : القسم الأول في الأسماء ؛ القسم الثاني في الأفعال ؛ القسم الثالث في الحروف ؛ القسم الرابع في المشترك من أحوالها ، وصنفتُ كلاً من هذه الأقسام تصنيفاً ، وفصلتُ كل صنف منها تفصيلاً ،حتى رجع كلُّ شيء إلى نصابه ، واستقر في مركزه ، ولم أدخر فيما جمعت فيه من الفوائد المتكاثرة ، ونظمتُ من الفرائد المتناثرة ، مع الإيجاز غير المخل ، والتلخيص غير الممل » .

٢ ـ **ابن يعيش** : هو موفق الدين ، أبو البقاء ، يعيش بن علي بن يعيش النحوي . كان موطن أسرته في الموصل ، ثم رحلتْ إلى مدينة حلب ، حيث وُلد موفق الدين ، في الثالث من رمضان سنة ٥٥٦ هـ ، وقيل : سنة ٥٥٣ هـ . وقد شب في هذه المدينة الحبيب ، وترعرع يمتص رحيق أجوائها العلمية ، فأخذ النحو عن أبي السخاء فتيان الحائك الحلبي ، وأبي العباس المغربي ؛ كما سمع الحديث على أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي ، والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد الطرسوسي ، وخالد بن محمد بن نصر القيسراني ، وأبي سعد بن أبي عصرون .

ثم هاج الحنين إلى موطن أسرته القديم ، وموئل العلم والعرفان ، فشد الرحال إلى العراق سنة ٥٧٧ هـ ، يطلب الثقافة على أبي البركات الأنباري ، ولكنه ، في الموصل قبل أن يدرك بغداد ، يبلغه وفاة الأنباري ، فأقام في موطن أسرته ، يأخذ الحديث عن أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي ، وأبي محمد عبد الله بن عمرو بن سويد الرضي

التكريتي. ورجع إلى حلب .

وكأن ما استقاه ، من العلم ، لم يملأ نفسه ويشبع نهمه ، ولم يكن كافياً لمنصب التعليم والإقراء ، الذى كان يطمح إليه . فيمم شطر دمشق ، يأخذ عن أعلامها ، ويستزيد من ينابيعها . وهناك لقى أبا اليمن الكندى ، تاج الدين زيد بن الحسن ، وسأله عن مواضع مشكله فى العربية ، فأبدى الشيخ إعجابه بعلم ابن يعيش وفطنته ، وكتب له رقعة ، يمدح فيها تقدمه فى علم العربية ، والفن الأدبى . وبذلك رجع ابن يعيش إلى مدنية حلب ، راضياً بزاده ، واثقاً بنفسه ، وتصدر للتعليم والإقراء فى علوم العربية والأدب . فأصبح شيخ الجماعة فى تلك المدينة ، وموئل الطلاب والعلماء والفقهاء والسادة .

وقد أدركت المنية ابن يعيش فى سَحَر الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣ هـ . (١)

ويعد ابن يعيش واحداً من كبار علماء اللغة والنحو وذلك بالنظر فى موسوعته (شرح المفصل) ؛ إذ إنه اتخذ من مفصل الزمخشرى مجالاً لتقديم دراسة لغوية ممتازة للكثير من القضايا الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية ؛ لذلك يمكن أن نقول عن شرحه هذا إنه « موسوعة لغوية » لا يمكن لأى باحث معاصر الاستغناء عنها حين إرادته الاتصال بمصادر الدرس اللغوى عند القدماء .

---

١ ـ انظر المقدمة التى كتبها الدكتور فخر الدين قباوة فى صدر تحقيقه لكتاب (شرح الملوكى فى التصريف) الذى صنعه ابن يعيش تفسيراً وشرحاً للكتاب الذى وضعه ابن جنى فى علم الصرف .

وقد قال ابن يعيش فى بداية شرحه : « فلما كان الكتاب الموسوم بالمفصل من تأليف الإمام العلامة أبى القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ـ رحمه الله ـ جليلاً قدره ، نابهاً ذكره ، قد جمعتْ أصول هذا العلم فصوله، وأوجز لفظه ، فتيسر على الطالب تحصيله ، إلا أنه مشتمل على ضروب منها لفظ أغربت عبارته فأشكل ، ولفظ تتجاذبه معانٍ فهو مجملَ ، ومنها ما هو بادٍ للأفهام إلا أنه خالٍ من الدليل مهمل ، استخرت الله تعالى فى إملاء كتاب أشرح فيه مشكله ، وأوضح مجمله ، وأتبع كل حكم منه حججه وعلله ، ولا أدعى أنه (أى الزمخشرى) ـ رحمه الله ـ أخلَّ بذلك تقصيراً عما أتيت به فى هذا الكتاب ، إذ من المعلوم أن من كان قادراً على بلاغة الإيجاز ، كان قادراً على بلاغة الإطناب . قال الخليل بن أحمد رحمه الله : من الأبواب مالو شئنا أن نشرحه حتى يستوى فيه القوىُّ والضعيف لفعلنا ، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا » .

ونلتقى فى الصفحات التالية بنصوص من (المفصل) وشرح ابن يعيش لها فى (شرح المفصل) .

* * *

البـــدل

(فصل) قال صاحب الكتاب [1] (هو على أربعة أضرب : بدل الكل من الكل كقوله تعالى : (اهدنا الصراطَ المستقيمَ صراطَ الذين أنعمْتَ عليهم) [2] وبدل البعض من الكل كقولك : رأيت قومك أكثرهم وثلثيهم وناساً منهم ، وصرفت وجوهها أولها ، وبدل الاشتمال كقولك : سلب زيد ثوبُه ، وأعجبني عمرو حسنُه وأدبُه وعلمُه ، ونحو ذلك مما هو منه أو بمنزلته في التلبس به ، وبدل الغلط كقولك : مررت برجلٍ حمارٍ ، أردت أن تقول بحمار فسبقك لسانُك إلى رجلٍ ثم تداركته وهذا لا يكون إلا في بداية الكلام وما لا يصدر عن روية وفطانة) .

قال الشارح [3] : البدل ثانٍ يقدَّر في موضع الأول نحو قولك : مررت بأخيك زيدٍ ، فزيد ثانٍ من حيث كان تابعاً للأول في إعرابه ، واعتباره بأن يقدر في موضع الأول حتى كأنك قلت : مررتُ بزيدٍ فيعمل فيه العامل كأنه خالٍ من الأول ، والغرض من ذلك البيان ؛ وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويُشتهر ببعضها عند قوم وببعضها عند آخرين فإذا ذُكر أحد الاسمين خاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المخاطب ويذكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل أحدهما من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم ؛ فإذا قلت : مررتُ بعبدِ الله زيدٍ ، فقد يجوز أن يكون المخاطَب يعرف عبدالله

---

١ ـ صاحب الكتاب : هو الزمخشري صاحب (المفصل) ، وتلك عادة ابن يعيش ، يبدأ بذكر نص الزمخشري ثم يتولى شرحه بعد ذلك حين يقول « قال الشارح » .

٢ ـ الفاتحة / ٦ و ٧ .

٣ ـ قال الشارح : هو ابن يعيش كما أشرنا .

ولا يعلم أنه زيد ، وقد يجوز أن يكون عارفاً بزيد ولا يعلم أنه عبد الله ، فتأتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المخاطب .

وكان الأصل أن يكون خبرين ؛ أي جملتين مثل : مررتُ بعبدالله مررتُ بزيدٍ ، أو يدخل عليه واو العطف لكنهم لو فعلوا ذلك لا لتبس . ألا ترى أنك لو قلت : مررت بعبد الله مررت بزيدٍ ، أو قلت : مررت بعبد الله وزيدٍ ربما توهم المخاطَب أن الثاني غيرُ الأولِ ؛ فجاؤا بالبدل فراراً من اللبس وطلباً للإيجاز .

« والبدل إما أن يكون الأول في المعنى أو بعضه أو مشتملاً عليه أو يكون على وجه الغلط » فالأول نحو قولك : مررت بأخيك زيدٍ ، ومررت برجل صالح زيدٍ ، فزيد هو الأول وقد أبدله منه للبيان ؛ وذلك لجواز أن يكون قد عرف أن له أخاً ولا يعرف أنه زيد ، أو يعرف زيداً ولا يعلم أنه أخوه ، وكذلك يجوز أن يكون يعرف زيداً ، ولا يعلم أنه رجل صالح ، أو يعرف أنه رجل صالح ولا يعرف أنه زيد ، فجمع بينهما للبيان ، ومثله قوله تعالى « (اهدنا الصراطَ المستقيمَ صراطَ الذين أنعمت عليهم) » فالصراط الثاني بدل من الأول ، وهو هو ؛ لأن (الصراط المستقيم) هو (صراط) المنعمَ عليهم .

« وأما الثاني وهو بدل الشيء من الشيء وهو بعضه » كقولك رأيت زيداً وجهَه » ورأيتُ قومَك أكثرهم وثلثيهم وناساً منهم وصرفتُ وجوهَها أولها [4] » فالثاني من هذه الأشياء بعض الأول وأبدلته منه ليعلم ما قصدت

---

٤ ـ أولها : « أول » مجرور على أنه بدل من المضمر المجرور في « وجوهها » ؛ لأن الأول بعض وجوه الإبل ؛ أي إن الضمير في « وجوهها » يعود على الإبل .

له وليتبه السامع ، فتثبت بقولك : رأيت زيداً وجهَه موضع الرؤية منه ، فصار كقولك : رأيتُ وجهَ زيدٍ وكذلك قولك رأيتُ قومَك أكثرَهم وثلثيهم وناساً منهم ، بينتَ من رأيت منهم ، فأكثرهم وثلثاهم بعضهم ، وكذلك ناساً منهم ، قال الله تعالى (ولله على الناسِ حجُّ البيتِ من استطاع إليه سبيلاً) (٥) فـ (مَنْ) في موضع خفض ؛ لأن المعنى على من استطاع منهم ، وتقول : بعت طعامَك بعضَه مكيلاً وبعضَه موزوناً . ويجوز أن ترفع فتقول بعضُه مكيلٌ وبعضُه موزونٌ ، والفرق بينهما أنك إذا نصبت فقد أوقعت الفعلَ على البعض منفصلاً من الآخر ؛ فكأنك قلت : هذا البعض أسلفته بكذا كيلا ، وهذا البعض أسلفته بكذا وزناً ، وأذا رفعتَ فإنما أوقعت الفعل على جملة الطعام الذى من صفته أن بعضَه مكيل وبعضَه موزون ، قال الله تعالى (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة)(٦) فهذا شاهد فى الرفع ؛ ومن كلام العرب : خلق اللهُ الزرافةَ يديَها أطولَ من رجليها ؛ فهذا شاهد فى النصب ولو قال : يداها أطولُ من رجليها ، لجاز ، ولا بد فيه من ضمير يعلقه بالأول ، فأما قولهم : ضربتُ زيداً اليدَ والرجلَ فالمراد اليد والرجل منه فحذف الضمير للعلم به .

« وأما الثالث فهو بدل الاشتمال » نحو قولك : « سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ ، وأعجبنى عمرو علمُه وأدبُه » ونحوها من المعانى ؛ فالثانى بدل من الأول ، وليس إياه ولا بعضه ، وإنما هو شيء اشتمل عليه . والمراد بالاشتمال أن يتضمن الأولُ الثانى فيفهم من فحوى الكلام أن المراد غير المبدل منه ؛

---

٥ ـ آل عمران / ٩٧ . و (من) بدل من (الناس) وهو بدل بعض من كل .
٦ ـ الزمر / ٦٠ .

وذلك أنك لما قلت : أعجبني زيد فُهِمَ أن المعجب ليس زيداً من حيث هو لحم ودم ، وإنما ذلك معنى فيه . وعبرة الاشتمال أن تصح العبارة بلفظه عن ذلك الشيء ؛ فيجوز أن تقول سُلب زيدٌ وأنت تريد ثوبه ، وأعجبني زيدٌ ، وأنت تريد علمه وأدبه ونحوهما من المعاني ، قال الله تعالى (قُتل أصحاب الأخدود النارِ ذاتِ الوقود) [7] فالنار بدل ؛ لأن الأخدود مشتمل عليها ، ومثله قوله تعالى (يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه) [8] فالقتال بدل من (الشهر الحرام) وهو معنى اشتمل عليه الشهر ، وسؤالهم عن الشهر إنما كان لأجل القتال فيه ، ومن ذلك قول عبدة بن الطبيب :

فما كان قيسٌ هُلْـــكُه هُلكُ واحدٍ ولكنَّهُ بُنيانُ قومٍ تهدَّمَا (٩)

فهذا ينشد على وجهين بالرفع في هلك واحد والنصب فأما الرفع فعلى أن تكون الجملة خبراً لكان ، [10] وأما النصب فعلى أن يكون المفرد خبراً لكان ويكون هُلْكه بدلاً من اسم كان [11] ؛ فأما قول الآخر :

ذريني إنَّ أمرَكِ لن يُطاعــــا وما ألفيتني حِلْمي مُضاعا [12]

---

٧ ـ البروج / ٤ و ٥ . و (النار) بدل اشتمال مجرور وعلامة جره الكسرة .

٨ ـ البقرة / ٢١٧ ، و (قتال) بدل اشتمال مجرور وعلامة جره الكسرة .

٩ ـ قيس : هو قيس بن عاصم المنقري ، والبيت من قصيدة في رثائه ، وسنوضح محل الشاهد حين الحديث عن جواز الرفع والنصب على نحو ما أشار ابن يعيش .

١٠ ـ « هلك واحد » جملة اسمية في محل نصب خبر « كان » واسمها « قيس » .

١١ ـ يجوز نصب كلمة « هُلك » في قوله « هُلْكَ واحدٍ » على أنه خبر « كان » في حين أن « هلك » من « هلكه » بدل اشتمال من « قيس » .

١٢ ـ الشاهد مجهول النسبة ، وإن كان بعضهم ينسبه إلى عدي بن زيد العبادي ، ويدور حول إبدال الظاهر : « حلم » من « حلمي » ، من ضمير الحاضر وهو الياء في « ألفيتني » ؛ لذلك حين الإعراب نقول : « حلم » بدل اشتمال من الياء في « ألفيتني » منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة المناسبة .

فهذا لا يكون إلا على البدل لأجل القافية . ولا بد في بدل الاشتمال من عائد أيضاً يربطه بالأول . فأما قوله :

لقد كان في حــــولٍ ثواءٍ ثويتُه تَقضّى لُبانات ويَسأمُ سائمُ (١٣)

فالمراد ثواء فيه إلا أنه حذف للعلم به ، والثواء الإقامة والمراد في ثواءِ حولٍ .

وأما « الرابع وهو بدل الغلط » والنسيان ، ومثل ذلك لا يكون في القرآن ولا في شعر ، أما القرآن فهو منزّه عن الغلط ، وكذلك الشعر الفصيح ؛ لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه ، فإذا وَجدَ غلطاً أصلحه ، وإنما يكون مثلُه في بدأه الكلام ، وما يجيء على سبيل سبق اللسان إلى مالا يريده ، فيلغيه حتى كأنه لم يذكره ، وذلك نحو : « مررت برجلٍ حمارٍ » كأنك أردت أن تقول : مررت بحمارٍ فسبق لسانك إلى ذِكْر الرجلِ فتداركت وأبدلت منه ما تريده ، والأَوْلى أن تأتي بـ « بل » للإضراب عن الأول .

(فصل) قال صاحب الكتاب (وهو الذى يُعتمد بالحديث ، وإنما يُذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الإفراد ، قال سيبويه عقيب ذكره أمثلة البدل : أراد رأيت أكثر قومك وثلثي قومك وصرفْتَ وجوهَ أولها ، ولكنه ثنى الاسم توكيداً ، وقولهم : إنه في حكم تنحية الأول إيذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته

١٣ ـ من شعر الأعشى ، والشاهد في قوله « ثواء » فهو بدل اشتمال من « حول » ، مع حذف الرابط ، أي « ثواء فيه » .

التأكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه ، لا أن يعنوا إهدار الأول واطراحه ؛ ألا تراك تقول زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك) .

قال الشارح : « الذى عليه الاعتماد ، من الاسمين ؛ أعنى البدل والمبدل منه هو الاسم الثاني وذكر الأول توطئة لبيان الثاني ، يدل على ذلك ظهور هذا المعنى في بدل البعض وبدل الاشتمال ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : ضربتُ زيداً رأسَه فالضرب إنما وقع برأسه دون سائره ، وكذلك قولك : سُرِقَ زيد مالُه إنما المسروق المال دون زيد ، ولذلك « قدر سيبويه هذا المعنى بقوله عقيب ذكره أمثلة البدل : أراد رأيت أكثَر قومِك وثلثي قومِك وصرفت وجوهَ أولها » ، كأنه أراد أن المعنى متعلق بالثاني حتى لو تركته ولم تذكره لألبس ، ألا ترى أنك لو قلت : ضربتُ زيداً وسكت لظن المخاطب أن الضرب وقع بجملته ولم يخص عضواً منه ، فعلمت بذلك أن المعتمَد بالحديث هو الاسم الثاني ، والأولُ بيانٌ ، فالبيان في البدل مقدم وفي النعت والتأكيد مؤخر .

وأعلم أنه قد اجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد ، لأن فيه إيضاحاً للمبدَل ورفع لبس ، كما كان ذلك في الصفة ، وفيه رفع المجاز وإبطال التوسع الذى كان يجوز في المبدل منه ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : جاءني أخوك ، جاز أن تريد كتابه أو رسوله ، فاذا قلت : زيد ، زال ذلك الاحتمال كما لو قلت : نفسه أو عينه ، فلذلك قال صاحب الكتاب «وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الافراد » ؛ يعني أنه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالنفس والعين ،

ومن البيان ما يحصل بالنعت ، ولو انفرد كلٌ واحدٍ من البدل والمبدَل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما كما لو انفرد التأكيد والمؤكَّد ، أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل باجتماعهما ، وقول النحويين « إنه في حكم تنحية الأول » الذي هو المبدَل منه ووضع البدل مكانه ليس ذلك على معنى إلغائه وإزالة فائدته بل على معنى أن البدل قائم بنفسه ، وأنه معتمَدُ الحديث وليس مبيناً للمبدل منه كتبيين النعت الذي هو من تمام المنعوت ، والدليل على أن المبدَل منه ليس بملغى ولا مطرحاً أنك تقول : زيد رأيتُ أباه عمراً فتجعل « عمراً » بدلا من « أباه » فلو كان المبدل مطرحاً لكان تقدير الكلام : زيد رأيت عمرا ، فتبقى الجملة التي هي خبر بلا عائد ، وذلك ممتنع ، ومما يدل أيضاً على أنه ليس ملغى قول الشاعر :

فــــكأنه لَهِقُ السَّـــراة كأنه ما حاجبيه مُعيَّنٌ بسَواد (١٤)

(فصل) قال صاحب الكتاب (والذي يدل على كونه مستقلاً بنفسه أنه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك صريحاً في قوله عز وجل (للذين استضعفوا لمن آمن منهم) (١٥) وقوله (لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة) (١٦) وهذا من بدل الاشتمال) .

قال الشارح : وقد أكد صاحب الكتاب كون البدلِ مستقلاً بنفسه ، وأنه ليس من تتمة الأول كالنعت « بكونه في حكم تكرير العامل » وذلك

---

١٤ ــ ينسب البيت إلى الأعشى ، واللهق : الأبيض ، والسَّراة : الظهر ، والمعيَّن : الثور بين عينيه سواد ، والشاهد في « حاجبيه » حيث أبدله من الهاء التي في « كأنه » ، و « ما » زائدة .

١٥ ــ الأعراف / ٧٥ . والشاهد في (لمن) فهو بدل من (للذين) وقد تكرر العامل وهو لام الجر.

١٦ ــ الزخرف / ٣٣ . والشاهد في (لبيوتهم) فهو بدل من (لمن) مع تكرار العامل أيضاً .

أنك إذا قلت: مررت بأخيك زيدٍ، تقديره: مررت بأخيك مررت بزيدٍ، وإذا قلت: رأيت أخاك زيداً، فتقديره: رأيت أخاك رأيت زيداً، فذلك المقدر هو العامل في البدل، إلا أنه حُذِف لدلالة الأول عليه، فالبدل من غير جملة المبدل منه، هذا مذهب أبي الحسن الأخفش وجماعة من محققي المتأخرين كأبي علي والرماني وغيرهما، والحجة لهم في ذلك أنه قد ظهر في بعض المواضع، قال الله تعالى: ﴿قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ فقوله ﴿لمن آمن منهم﴾ بدل من ﴿للذين استضعفوا﴾ وهو بدل البعض، لأن المؤمنين بعض المستضعفين، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة﴾ فقوله ﴿لبيوتهم﴾ بدل من ﴿لمن يكفر بالرحمن﴾ وهو بدل الاشتمال، فقد أظهر العامل، قالوا: فلو كان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لأدى ذلك إلى محال، وهو أنه يكون فعل عمل في اسم الأعم لا عاملاً فيهما ولفظ اللام الأولى واللام الثانية حرف جر بفعل واحد، ولا تعلق حرفي الجر بفعل، وقيل لأبي علي: كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل منه وهو من غير [illegible]؟ فقال: لما لم يظهر العامل في البدل وإنما دلّ عليه العامل في المبدل، واتصل البدل بالمبدل في اللفظ جاز أن يوضحه. ومذهب سيبويه وأبي العباس محمد بن يزيد والسيرافي من المتأخرين أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتأكيد والعطف لتعلقهما به من طريق واحد، وأما ظهور العامل في بعض المواضع فقد يكون تأكيداً كما يتكرر العامل في

الشيء الواحد كقوله :

يا بؤس للجهل ضرّاراً لأقوام[١٧]

فاللام زائدة مؤكدة للإضافة ولو لا إرادة الإضافة لكان يا بؤساً ، ومن تكرار العامل للتأكيد قوله تعالى : (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاما أنكم مخرَجون) [١٨] فموضع (أن) الثانية موضع (أن) الأولى ، وإنما كُررت للتأكيد ، وقوله : (ألم يعلموا أنه مَنْ يحادد الله ورسولَه فأن له نارَ جهنم) [١٩] فأن الثانية مكررة تأكيداً ، فكذلك ههنا يجوز أن يكون تكرير الحرف تأكيداً ، ولو كان العامل مقدرا لكثر ظهوره وفشا استعماله ، وفي عدم ذلك دليل على ما ذكرناه ، والمذهب الأول وعليه الأكثر ويؤيده قولك : يا أخانا زيدٌ بالضم لا غير ، ولولا كان العامل الأول لوجب نصبه كالنعت وعطف البيان فاعرفه *

(فصل) قال صاحب الكتاب (وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً ، بل لك أن تبدل أيَّ النوعين شئْتَ من الآخر ، قال الله عز وجل (إلى صراطٍ مستقيمٍ صراطِ الله) [٢٠] وقال : (بالناصية ناصيةٍ كاذبة) [٢١] خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كناصية) .

١٧ ـ هذا عجز بيت للنابغة الذبياني ، وصدره : « قالتْ بنو عامر خالوا بني أسد » ، والشاهد فيه إقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه في قوله « يا بؤس للجهل » ، ونصب « ضراراً » على الحال من الجهل ، والمعنى : ما أبأس الجهل على صاحبه وأضره له .

١٨ ـ المؤمنون / ٣٥ .

١٩ ـ التوبة / ١٣ .

٢٠ ـ الشورى / ٥٢ و ٥٣ .

٢١ ـ العلق / ١٥ و ١٦ .

قال الشارح : ليس الأمر في البدل والمبدل منه كالنعت والمنعوت ، «فيلزم تطابقهما في التعريف والتنكير » كما كان ذلك في النعت ؛ لأن النعت من تمام المنعوت وتحلية ، والبدل منقطع من المبدل منه ، يقدر في موضع الأول على ما ذكرنا ، فلذلك يجوز بدل المعرفة من المعرفة ، والنكرة من المعرفة ، والنكرة من النكرة ،والمعرفة من النكرة ، فمثال الأول وهو بدل المعرفة من المعرفة قولك : مررت بأخيك زيدٍ ، فزيد بدل من الأخ ، وكلاهما معرفة ، ومثله قوله تعالى (اهدنا الصراطَ المستقيمَ صراطَ الذين أنعمت عليهم) [٢٢] الصراط الأول معرفة باللام والثاني معرفة بالإضافة، وقد أبدل منه لتأكيد البيان ، ومثال الثاني وهو بدل النكرة من المعرفة قولك: مررت بأخيك رجل صالح ، فرجل صالح نكرة وهو بدل من الأخ ، قال الله تعالى : (لنسفعاً بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئةٍ) فناصية نكرة وقد أبدلت من الناصية الأولى وهي معرفة . « ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف » ؛ لأن البيان مرتبط بهما جميعاً ، ومثال الثالث وهو بدل النكرة من النكرة قوله تعالى : (إن للمتقين مفازاً حدائقَ وأعنابا)[٢٣] ، فقوله (مفازاً) نكرة وقد أبدل من النكرة وهو (حدائق) ومثله قول الشاعر :

وكُنْتُ كذِى رِجلَين رِجلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رَمى فيها الزَّمانُ فشَلَّتِ [٢٤]

فأبدل قوله « رجل صحيحة » من قوله « رجلين » ، وكلاهما نكرة،

---

٢٢ ـ الفاتحة / ٦ و ٧ .

٢٣ ـ النبأ / ٣١ و ٣٢ .

٢٤ ـ البيت لكثير عزة ، والشاهد فيه إبدال « رجل » من قوله « رجلين » .

ومثال الرابع ، وهو بدل المعرفة من النكرة قولك : مررت برجلٍ زيدٍ ، وقال الله تعالى : (وأنك لتهدى إلى صراطٍ مستقيم . صراطِ الله) [٢٥] فالثانى معرفة بالإضافة ، وقد أبدله من الأول ، وهو نكرة فاعرفه *

(فصل) قال صاحب الكتاب (ويُبدل المظهر من المضمر الغائب دون المتكلم والمخاطب ، تقول : رأيته زيداً ومررتُ به زيدٍ وصرفتُ وجوهَها أولِها ، ولا تقول : بى المسكينِ كان الأمر ، ولا عليك الكريمِ المعولُ ، والمضمر من المظهر نحو قولك : رأيتُ زيداً إياه ، ومررت بزيدٍ به ، والمضمر من المضمر كقولك : رأيتك إياك ، ومررت بك بك) .

قال الشارح : اعلم أن البدل يتجاذبه شبهان شبه بالنعت وشبه بالتأكيد ، فكما أن المضمراتِ تؤكَّد فكذلك يبدل منها ، فهو فى ذلك كالمظهر ، وليس الأمر فيه كالنعت على ما تقدم ، وهو فى ذلك على ثلاثة أضرب : بدل مظهر من مضمر ، ومضمر من مظهر ، ومضمر من مضمر ، فمثال الأول وهو « بدل المظهر من المضمر » قولك : « رأيته زيداً » [٢٦] وإذا جرى ذِكر قوم قلت : أكرمونى إخوتُك ، ومثله قوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا) [٢٧] فى أحد الوجوه ، ومثله قوله تعالى : (ثم عموا وصموا كثير منهم) [٢٨] فـ (الذين ظلموا) بدل من المضمر ، وكذلك (كثير) وهذا من بدل الشيء من الشيء ، وهما لعين واحدة ، وتقول : « صرفت

---

٢٥ ـ الشورى / ٥٢ و ٥٣ .

٢٦ ـ زيداً : بدل منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، والمبدل منه الهاء فى « رأيته » .

٢٧ ـ الأنبياء / ٣ . والشاهد فى (الذين) فهو بدل من واو الجماعة فى (أسرُّوا) .

٢٨ ـ المائدة / ٧١ . والشاهد فى (كثير) فهو بدل من واو الجماعة فى (عموا) .

وجوهها أولها « فأولها بدل من المضمر المجرور الذى أضفت الوجوه إليه ، وهذا من بدل البعض من الكل ؛ لأن الأول بعض وجوه الإبل ، ومما جاء في التنزيل من ذلك : (وما أنسانيه إلا الشيطانُ أن أذكره) [٢٩] أى ذِكْرِه ، وهو بدل من الهاء فى (أنسانيه) والمعنى : وما أنساني ذكره إلا الشيطان ، ومن ذلك قول الشاعر :

على حالةٍ لو أنَّ فى القوْم حاتماً على جودِه لضنَّ بالماء حاتمِ [٣٠]

جر حاتماً لما جعله بدلا من الهاء في « جوده » . وأما الثانى وهو «بدل المضمر من المظهر » فقولك : رأيتُ زيداً إياه « فـ « إياه » مضمر «وزيد » ظاهر ، وقد أبدل منه للبيان ، ومن ذلك « مررت بزيدٍ به » الهاء ضمير مجرور وقد أبدله من « زيد » وأعاد الجار ؛ لأنه لا منفصل للمجرور والمتصل لا يقوم بنفسه ، وأما الثالث وهو « بدل المضمر من المضمر » فنحو ذلك « رأيته إياه » ، فـ « إياه » ضمير منفصل وهو بدل من الهاء في «رأيته » وهو ضمير متصل وساغ ذلك ؛ لأن الضمير المنفصل يجرى عندهم مجرى الأجنبى . ألا ترى أنهم لا يجيزون « ضربتنى » ويجيزون : ما ضربتُ إلا إياى ، وإياى ضربتُ . وتقول « مررت به به » فالضمير الثانى بدل من الأول ، وأعدت حرف الجر لما ذكرناه من أن المجرور لا منفصل له والأقرب فى هذا أن يكون تأكيدا لا بدلاً ؛ لأنك إذا أبدلت اسما من اسم ،

---

٢٩ ـ الكهف / ٦٣ . والشاهد فى (أن أذكره) فـ (أن) والفعل (أذكر) فى تأويل مصدر فى محل نصب بدل من الهاء فى (أنسانيه) .

٣٠ ـ البيت من شعر الفرزدق والشاهد فى « حاتم » فهو بدل مجرور وعلامة جره الكسرة ، والمبدل منه الهاء فى « جوده » .

وهما لعين واحدة ، كان الثاني مرادفاً للأول ليعلم السامع بمجموعهما ، فأما إعادة اللفظ بعينه فمن قبيل التأكيد .

وأعلم أن المضمرات كلهالك أن تبدل منها « إلا ضمير المتكلم والمخاطب » ، فلا يحسن البدل من كل واحد منهما عند أكثر النحويين ، لو قلت : مررت بك زيدٍ ، أو مررت بي زيدٍ أو بي المسكين كان الأمر ، لم يجز شيء من ذلك ؛ لأن الغرضَ من البدلِ البيانُ وضمير المخاطب والمتكلم في غاية الوضوح ، فلم يحتج إلى بيان ، وقد أجاز ذلك أبو الحسن الاخفش واحتج بقوله تعالى (ليجمعكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم) [٣١] قوله : (الذين خسروا أنفسهم) عنده بدل من الكاف والميم وهو ضمير المخاطبين ، ولا دليل قاطع في ذلك لأنه يحتمل أن يكون (الذين خسروا أنفسهم) مبتدأ مستأنفاً وخبره (فهم لا يؤمنون) ، وقد أجمعوا في جواز ذلك في بدل الاشتمال نحو قول الشاعر :

ذريني إنَّ أمرَكِ لن يُطاعـــــا ‌ ‌ ‌ ‌ وما ألفيتني حلْمي مُضاعا [٣٢]

وربما جاء أيضاً في بدل البعض نحو قوله :

أوعدَني بالسجن والأداهِـــــمِ ‌ ‌ ‌ ‌ رجلي فرجلي شثْنةُ المَناسِمِ [٣٣]

---

٣١ ـ الأنعام / ١٢ . (ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون)

٣٢ ـ انظر الهامش رقم (١٢) ففيه شرح للشاهد .

٣٣ ـ هذا البيت للعديل العجلي ، وكان قد هجا الحجاج وهرب منه إلى قيصر ملك الروم ، فطلبه الحجاج من القيصر ، فأرسل به إليه ، فلما مثل بن يديه استعطفه فأفرج عنه . وأوعدني : تهددني ، والأداهم : القيود مفردها أدهم ، وشثنة : غليظة ، والمناسم : جمع منْسِم ، وأصله طرف خف البعير ، واستعمله الشاعر مع الإنسان ، والشاهد في « رجلي » فهي بدل اشتمال من الياء في « أوعدني » .

فقوله « حلمى » بدل من الياء فى « ألفيتنى » وهو منصوب من قبيل بدل الاشتمال ، وكذلك « رجلى » بدل من الياء فى « أوعدنى » والضميران للمتكلم وساغ ذلك هنا ؛ لأن فيه إيضاحاً ؛ كان الثانى مما يشتمل عليه الأولى ، أو بعضاً منه ، وهو المراد بالكلام ، ولا تعلم كل واحد منهما إلا ببيان . فأما تمثيله بقوله : رأيتك إياك ، ومررت بك بك ، فمن قبيل إبدال الشيء من الشيء ، وهو هو ، إلا أنه أعاد حرف الجر ؛ لأن المجرو لا منفصل له فاعرفه *

* * *

- ١٢ -

(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)

لابن هشام الأنصاري المصري

المتوفى سنة ٧٦١هـ

ابن هشام هو أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله بن هشام الأنصارى المصرى ، وُلد بالقاهرة فى ذى القعدة من عام ٧٠٨ هـ .

وقد اشتغل منذ نشأته بالعربية ، وتوافر على دراستها حتى أتقنها وبرز فيها ، وسمع من أبى حيان ديوان زهير بن أبى سلمى ولم يلازمه ، وقد تحوّل يدرس مذاهب النحاة ويتعمقها ، ففاق أقرانه ، وبزّ من تقدمه ، وأعيا من أتى بعده ؛ لذلك قال عنه شيخ الإسلام ابن حجر العسقلانى فى كتابه (الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة) : « لقد انفرد ابن هشام بالفوائد العجيبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البالغ ، والاطلاع المفرط والاقتدار على التصرف فى الكلام ، والملكة التى كان يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد ؛ مسهباً وموجزاً ، مع التواضع ، والبر ، والشفقة ، ودماثة الخلق ، ورقة القلب » .

ومنهج ابن هشام فى النحو هو منهج « المدرسة البغدادية » [1] فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة فى أقطار العالم العربى ، مختاراً لنفسه منها ما يتمشى مع مقاييسه مظهراً قدرة فائقة فى التوجيه والتعليل والتخريج ، وكثيراً ما يشتق لنفسه رأياً لم يُسبق إليه ،

---

١ ـ اتبع نحاة بغداد فى القرن الرابع الهجرى نهجاً جديداً فى دراساتهم ومصنفاتهم النحوية ، يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين : البصرية والكوفية جميعاً ، وكان من أهم ما هيأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل النحاة تتلمذوا للمبرد البصرى ، وثعلب الكوفى ، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما ويُعنى بالتعمق فى مصنفات أصحابها والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة . انظر : المدارس النحوية للدكتور شوقى ضيف ٢٤٥ و ٢٤٧ .

وخاصة في توجيهاته الإعرابية على نحو ما يتضح لقارىء وكتابه (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) .

وقد بلغ ابن هشام مكانة كبرى في الدراسات النحوية ؛ فهو مدرسة قائمة بذاتها ؛ لذلك قال عنه ابن خلدون : « ما زلنا ـ ونحن بالمغرب ـ نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له : ابن هشام أنحى من سيبويه » . وقال مرة أخرى : « إن ابن هشام على علم جمّ ، يشهد بعلو قدره في صناعة النحو . وكان ينحو في طريقته منحى أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنى ، واتبعوا مصطلح تعاليمه ، فأتى من ذلك بشيء عجيب ، يدل على قوة ملكته واطلاعه » .

وتوفى ابن هشام ليلة الجمعة الخامس من ذى القعدة سنة ٧٦١ هـ ، وقد رثاه كثير من الشعراء ، ومنهم ابن نباته المصرى بقوله :

سقَى ابنَ هشامٍ فى الثَّرى نَوْءُ رحمةٍ   يجرُّ على مثواه ذيلَ غَمـــامِ
سأروى له فى سـيرةِ المـــدحِ مُسْنَداً   فمازلتُ أروى سيرة ابن هشام

ولابن هشام مجموعة من المصنفات النحوية التى يعتمد عليها الدارسون فى أعمالهم العلمية تماماً ، ومن أهمها (شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب) و (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) و (مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب) الذى نحن بصدده الآن . واهتم ابن هشام بوضع بعض الشروح اللغوية الجامعة للشعر ، ومن أعماله فى هذا المجال شرحه لقصيدة :

بانتْ سعادُ فقلبى اليومَ متبـــولُ   متيمٌ إثرها لم يُفْدَ مكبـــولُ

لكعب بن زهير . (٢)

وقد صدر كتاب (المغنى) بتحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، الطبعة الخامسة ، دار الفكر ، بيروت ١٩٨٥ م ، ونعتمد عليها في تقديم نصوص من الكتاب ، ثم نتعرف بعد الانتهاء من تقديمها على موضوعين هما :

١ ـ الدرس النحوى في مصر .

٢ ـ كتب الحروف في العربية .

والسبب في معالجة هذين الموضوعين أن ابن هشام نحوى مصرى ؛ بالإضافة ذلك فكتابه (المغنى) واحد من أشهر الكتب العربية التى دارت حول الحروف ، بل هو أشهرها عل الإطلاق .

* * *

٢ ـ حاولنا دراسة شرح ابن هشام لتلك القصيدة في ضوء الدرس اللغوى الحديث في كتابنا : منهج ابن هشام في شرح بانت سعاد ، طبعة دار قطرى بن الفجاءة ، الدوحة ، قطر ١٩٨٦ .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين رحلة الطالبين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصارى قدس الله روحه ونوّر ضريحه .

أما بعد حمد الله على إفضاله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله ، فإن أولى ما تقترحه القرائح ، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل ، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية والذريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية . وأصل ذلك علم الإعراب ، الهادى إلى صوب الصواب ، وقد كنت فى عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة ـ زادها الله شرفاً ـ كتاباً فى ذلك منوراً من أرجاء قواعده كل حالك ، ثم إننى أصبت به وبغيره فى منصرفى إلى مصر . ولما منَّ الله تعالى علىَّ فى عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله ، والمجاورة فى خير بلاد الله ، شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانياً ، واستأنفت العمل لا كسلاً ولا متوانياً ، ووضعت هذا التصنيف ، على أحسن إحكام وترصيف ، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها ، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها .

فدونك كتاباً تشد الرحال فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه ، إذ كان الوضع فى هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله . ومما حثنى على وضعه أننى لما أنشأت فى معناه المقدمة

الصغرى المسماة بـ « الإعراب عن قواعد الإعراب »[1] حسن وقعها عند أولي الألباب ، وسار نفعها في جماعة الطلاب ، مع أن الذى أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر ، بل كقطرة من قطرات بحر ، وها أنا بائح بما أسررته ، مفيد لما قررته وحررته ، مقرب فوائده للأفهام ، واضع فرائده على طرف الثمام ، لينالها الطلاب بأدنى إلمام ، سائل من حسن خيمه ، وسلم من داء الحسد أديمه ، إذا عثر على شيء طغى به القلم ، أو زلت به القدم ، أن يغتفر ذلك في جنب ما قربت إليه من البعيد ، ورددت عليه من الشريد ، وأرحته من التعب ، وصيرت القاصي يناديه من كثب ، وأن يحضر قلبه أنّ الجواد قد يكبو ، وأن الصارم قد ينبو ، وأن النار قد تخبو ، وأن الإنسان محل النسيان ، وأن الحسنات يذهبن السيئات .

ومن ذا الذى تُرضى سجاياه كلها كفى المرء نبلاً أن تعد معايبُه[2]

وينحصر في ثمانية أبواب :

الباب الأولى : في تفسير المفردات وذكر أحكامها .

الباب الثاني : في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها .

الباب الثالث : في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل ، وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما .

الباب الرابع : في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها

الباب الخامس : في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها .

---

١ ـ صدر هذا الكتاب بتحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدى ، طبعة بيروت ١٩٧٠ .

٢ ـ من شعر يزيد بن محمد المهلبي (ت ٢٥٩ هـ) وهو ليس شاهداً نحوياً ، لأن صاحبه مولّد .

الباب السادس : في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها .

الباب السابع : في كيفية الإعراب .

الباب الثامن : في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية .

واعلم أنني تأملت كتب الإعراب فإذا السببُ الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور :

أحدها : كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية ، بل للكلام على الصور الجزئية ، فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام ، ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله تعالى (هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب) [٣] ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه ، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى : (إنك أنت السميع العليم) [٤] ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضاً ، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل في قوله تعالى (كنتَ أنت الرقيبَ عليهم) [٥] ذكروا فيه وجهين ، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلاً ؛ أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده ؟ أم لا محل له ؟

٣ ـ البقرة / ٢ . والأوجه الإعرابية الثلاثة في الاسم الموصول (الذين) هي أنه صفة لـ (المتقين) أو خبر لمبتدأ محذوف ، أي « هم الذين » ، أو مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير « أعني الذين » .

٤ ـ آل عمران / ٣٥ . ويجوز في (أنت) أن يكون توكيداً للكاف في (إنك) أو مبتدأ أو ضمير فصل لا محل له من الإعراب .

٥ ـ المائدة / ١١٧ . ويجوز في (أنت) أن تكون توكيداً للتاء في (كنت) أو ضمير فصل لا محل له من الإعراب .

والخلاف في كون المرفوع فاعلاً أو مبتدأً إذا وقع بعد إذا في نحو (إذا السماء انشقت) (٦) أو إنْ في نحو (وإنِ امرأةٌ خافت) (٧) أو الظرف في نحو (أفي الله شك) (٨) أو لو في نحو (ولو أنهم صبروا) (٩) وفي كون أنّ وأنْ وصلتهما بعد حذف الجار في نحو (شهد الله أنه لا إله إلا هو)(١٠) ونحو (حصرتْ صدورهم أن يقاتلوكم) (١١) في موضع خفض بالجار المحذوف على حد قوله :

١ ـ ... ... أشارتْ كُليبٍ بالأكف الأصابعُ (١٢)

أو نصب بالفعل المذكور على حد قوله :

٢ ـ ... ... فيه كما عسل الطريقَ الثعلبُ (١٣)

وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل ، وغير ذلك مما [illegible] أملّ القلم ، وأعقب السأم ، فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب ، تعليك

---

٦ ـ الانشقاق / ١ . والإعراب الثالم هو (السماء) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده .

٧ ـ النساء / ١٢٧ .

٨ ـ إبراهيم / ١٠ .

٩ ـ الحجرات / ٥ .

١٠ ـ آل عمرا / ١٨ .

١١ ـ النساء / ٨٩ .

١٢ ـ هذا عجز بيت من شعر للفرزدق في هجاء جرير ، وصدره : « إذا قيل : أيُّ الناس شر قبيلة » ، والشاهد في « كليب » فهو مجرور بحرف جر محذوف والتقدير « إلى كليب » .

١٣ ـ هذا عجز بيت من شعر ساعدة بن جؤية ، وصدره : « لَدْنٌ بهز الكف يعسلُ متنه » ، والشاهد في « الطريق » حيث أعمل الشاعر الفعل مباشرة ؛ إذ إن الأصل « كما عسل في الطريق » .

بمراجعته ، فإنك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه ، ومنهلاً سائغاً ترده وتصدر عنه .

والأمر الثاني : إيراد ما لا يتعلق بالإعراب ، كالكلام في اشتقاق «اسم» ؛ أهو من السمة كما يقول الكوفيون أو من السُّمُوِّ كما يقول البصريون ؟ والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين ؛ وكالكلام على ألفه لم حذفت من البسملة خطاً ؟ وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا لفظاً ؟ وكالكلام على ألف ذا الإشارية ، أزائدة هي كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هي عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون ؟ والعجب من مكي بن أبي طالب [١٤] إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان « مشكل الإعراب » مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء . وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها ، وتأنيثها وتذكيرها ، وما ورد فيها من اللغات ، وما روى من القراءات ، وان لم ينبن على ذلك شيء من الإعراب .

والثالث : إعراب الواضحات ، كالمبتدأ وخبره ، والفاعل ونائبه ، والجار والمجرور والعاطف والمعطوف ، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفى [١٥] .

وقد تجنبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ، ويتمرن به الخاطر ، من إيراد النظائر القرآنية ، والشواهد الشعرية ، وبعض ما

---

١٤ ـ هو مكي بن أبي طالب القيسي المتوفى سنة ٤٣٧ هـ في قرطبة ، وقد صدر كتابه (مشكل إعراب القرآن) بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

١٥ ـ هو أبو الحسن علي إبراهيم المتوفى سنة ٤٣٠ هـ وهو من الحوف بمصر ؛ لذلك نسب إليها .

اتفق في المجالس النحوية .

ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذى قصدته ، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته سميته بـ (**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**) وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب . ومن الله تعالى أستمد الصواب ، والتوفيق إلى ما يحظيني لديه بجزيل الثواب ، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل ، والفهم من الزيغ والزلل ، إنه أكرم مسؤول ، وأعظم مأمول .

* * *

الباب الأول

في تفسير المفردات وذكر أحكامها

وأعني بالمفردات الحروف وما تضمن معناها من الأسماء والظروف فإنها المحتاجة إلى ذلك . وقد رتبتها على حروف المعجم ، ليسهل تناولها . وربما ذكرت أسماءً غير تلك وأفعالاً لمسيس الحاجة إلى شرحها .

حرف الألــف

الألف المفردة ـ تأتي على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفاً ينادى به القريب ، كقوله :

٣ ـ أفاطمَ مهـــلاً بعضَ هـــذا التدلل ... ...[١٦]

ونقل ابن الخباز[١٧] عن شيخه أنه للمتوسط ، وأن الذى للقريب «يا» وهذا خرق لإجماعهم .

والثاني : أن تكون للاستفهام ، وحقيقته طلب الفهم ، نحو « أزيد قائم ؟ » وقد أجيز الوجهان فى قراءة الحرميين[١٨] (أَمَن هُوَ قَانتٌ آنَاءَ

---

١٦ ـ هذا صدر بيت من معلقة امرىء القيس ، وعجزه : « وإن كنتِ قد أزمعْتِ صرمي فأجملي » . والشاهد في قوله « أفاطم » حيث استعمل الهمزة حرفاً لنداء القريب ، و « فاطم » منادى مرخم ، وأصله « » يا فاطمةُ » .

١٧ ـ هو أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٦٣٩ هـ ، أحد نحاة الموصل .

١٨ ـ الحرميان هما عبد الله بن كثير المتوفي بمكة سنة ١٢٠ هـ ، ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المتوفي بالمدينة سنة ١٦٩ هـ .

اللَّيْلِ) [١٩] وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء ، ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير « يا » ويقربه سلامته من دعوى المجاز ؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ، ومن دعوى كثرة الحذف ؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام : أمَّن هو قانت خير أم هذا الكافر ؟ أي المخاطب بقوله تعالى : (قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً) [٢٠] فحُذف شيئان : معادل الهمزة ، والخبر . ونظيره في حذف المعادل قول أبي ذؤيب الهذلي :

٤ ــ دعـاني إليها القلـب لأمره سميع فما أدري أرُشدٌ طلابُها ؟ [٢١]

تقديره : أم غَيّ . ونظيره في مجيء الخبر كلمة « خير » واقعة قبل أم: (أفمنْ يُلْقَى في النارِ خيرٌ أم من يأتي آمناً يومَ القيامَةِ) [٢٢] ولك أن تقول : لا حاجة إلى تقدير معادل في البيت ، لصحة قولك : « ما أدري هل طلابها رشد » ، وامتناع أن يؤتى لـ « بمعادل . وكذلك لا حاجة في الآية [٢٣] إلى تقدير معادل ، لصحة تقدير الخبر بقولك : « كمن ليس كذلك » . وقد قالوا في قوله تعالى (أفمن هو قائم على كل نفس بما كسبت) [٢٤] ، إن التقدير : « كمن ليس كذلك » أو « لم يوحدوه » ويكون (وجعلوا للّه شركاء) [٢٥] معطوفاً على الخبر على التقدير الثاني .

---

١٩ ــ الزمر / ١٠ . والوجهان في تلك القراءة أن تكون الهمزة للنداء أو للاستفهام .

٢٠ ــ الزمر / ٩ .

٢١ ــ أبو ذؤيب الهزلي هو خويلد بن خالد (ت ٢٧ هـ) شاعر مخضرم أقام بالمدينة وشارك في الفتوح ، والشاهد في البيت حذف المعادل وقدره ابن هشام بقوله « أم غي » .

٢٢ ــ فصلت / ٤٠ .

٢٣ ــ آية الزمر السابقة .

٢٤ ــ الرعد / ٣٣ .

٢٥ ــ الرعد / ٣٣ .

وقالوا : التقدير في قوله تعالى : (أفمن يتقي بوجهه سوءَ العذاب يوم القيامة) [٢٦] أي كمن ينعم في الجنة ، وفي قوله تعالى : (أفمن زُين له سوءُ عمله فرآه حسناً) [٢٧] أي كمن هداه الله ، بدليل (فإن الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء) [٢٨] أو التقدير : ذهبت نفسك عليهم حسرة، بدليل قوله تعالى (فلا تذهبْ نفسُك عليهم حسرات) [٢٩] وجاء في التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن فيه ، وهو قوله تعالى : (كمن هو خالدٌ في النار وسُقوا ماءً حميماً) [٣٠] أي أَمَنْ هو خالد في الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد في النار . وجاءا مصرحاً بهما على الأصل في قوله تعالى : (أَوَ منْ كانَ ميْتاً فأحييناه وجعلنا له نوراً يمشي به في الناس كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها) [٣١]، (أفمنْ كان على بينه من ربه كمنْ زين له سوءُ عمله)[٣٢] .

والألف أصْل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام :

أحدها : جواز حذفها ، سواء تقدمت على « أم » كقول عمر بن أبي ربيعة :

---

٢٦ ـ الزمر / ٢٤ .

٢٧ ـ ٢٩ ـ فاطر / ٨ .

٣٠ ـ محمد / ١٥ .

٣١ ـ الأنعام / ١٢٢ .

٣٢ ـ محمد / ١٤ .

٥ ـ بدا لِي منهـا معصم حين جمَّرت   وكفٌ خضيبٌ زُينت ببنـــــان

فوالله ما أدرى وإن كنت داريــاً   بسبعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمانِ؟[٣٣]

أراد : أبسبع ، أم لم تتقدمها كقول الكميت :

٦ـ طربتُ وما شوقاً إلى البيض أطربُ   ولا لعباً مني، وذو الشيب يلعب؟[٣٤]

أراد : أو ذو الشيب يلعب ؟ واختلف فى قول عمر بن أبى ربيعة :

٧ ـ ثم قالوا : تحبها ؟ قلت : بهــراً   عَدَدَ الرمل والحصى والتراب [٣٥]

فقيل : أراد « أتحبها ؟ » وقيل : إنه خبر ، أى أنت تحبها ، ومعنى «قلت بهراً » : قلت أحبها حباً بهرنى ، أى غلبنى غلبة ، وقيل : معناه : عجباً .

وقال المتنبى :

٨ ـ أحيا ، وأيسر ما قاسيتُ ما قتلا   والبين جارَ على ضعفى وما عدلا[٣٦]

---

٣٣ ـ من شعراء الغزل ، وقد توفى عمر سنة ٩٣ هـ . وجمرّت : التجمير رَمْى الجمار بمنى ، وهو من مناسك الحج . والشاهد فى « بسبع » حيث حذف همزة الاستفهام وهى متقدمة على « أم » ، والتقدير : « أبسبع » .

٣٤ ـ هو الكميت بن زيد الأسدى (ت ١٢٦ هـ) من أهل الكوفة ، ومن أشهر شعره الهاشميات . والشاهد فى « وذو » حيث حذف همزة الاستفهام ، والتقدير : « أو ذو » .

٣٥ ـ البهر : الغلبة ، وفى البيت تقديران فى قوله « تحبها » هما : « أتحبها » على أن هناك همزة استفهام محذوفة ، و « أنت تحبها » على تقدير مبتدأ محذوف والجملة الفعلية « تحبها » خبره.

٣٦ ـ أبو الطيب المتنبى هو أحمد بن الحسين (ت ٣٥٤ هـ) ، وهو أحد فحول الشعر ، وقد ذكر ابن هشام بيته على سبيل التمثيل .

أحيا : فعل مضارع والأصل آأحيا ؟ فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ؟ والمعنى التعجب من حياته . يقول : كيف أحيا وأقل شيء قاسيته قد قتل غيرى ؟ والأخفش [٣٧] يقيس ذلك فى الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى : (وتلك نعمةٌ تمنُّها على) [٣٨] وقوله تعالى : وقوله تعالى : (هذا ربى) [٣٩] فى المواضع الثلاثة ، والمحققون على أنه خبر ، وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصْمَهُ مع علمه بأنه مبطل ، فيحكى كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة . وقرأ ابن محيصن [٤٠] (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) [٤١] وقال عليه الصلاة والسلام لجبريل عليه السلام : « وإن زنى وإن سرق ؟ » فقال : « وإن زنى وإن سرق » .

الثاني : أنها ترد لطلب التصور نحو « أزيد قائم أم عمرو ؟ » ولطلب التصديق نحو « أزيد قائم ؟ » و « هل » مختصة بطلب التصديق نحو « هل قام زيد ؟ » ، وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور نحو « من جاءك ؟ وما صنعت ؟ وكم مالك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سفرك ؟ » :

الثالث : أنها تدخل على الإثبات كما تقدم ، وعلى النفى نحو (ألم نشرح لك صدرك) [٤٢] (أو لما أصابتكم مصيبة) [٤٣] وقوله .

---

٣٧ ـ هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٠ هـ) تلميذ إمام النحاة سيبويه .

٣٨ ـ الشعراء / ٢٢ .

٣٩ ـ الأنعام / ٧٧ .

٤٠ ـ هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن (ت ١٢٣ هـ) قارىء ثقة عالم بالعربية .

٤١ ـ البقرة / ٦ . والقراءة بحذف همزة التسوية (أأنذرتهم) .

٤٢ ـ الشرح / ١ .

٤٣ ـ آل عمران / ١٦٥ . قال محققا كتاب (المغنى) : « والاستشهاد بالآية هنا سهو ؛ لأنها مثبتة غير منفية » .

٩ ـ ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جلَــدٌ   إذا أُلاقى الذى لاقاه أمثالى ؟ [٤٤]

ذكره بعضهم ، وهو منتقض بأم ، فإنها تشاركها فى ذلك ، تقول : أقام زيد أم لم يقم ؟

الرابع : تمام التصدير ، بدليلين : **أحدهما** : أنها لا تذكر بعد أم التى للإضراب كما يذكر غيرها ، لا تقول : أقام زيد أم أقعد ، وتقول : أم هل قعد . **والثاني** : أنها إذا كانت فى جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدمت على العاطف تنبيهاً على أصالتها فى التصدير ، نحو (أو لم ينظروا) [٤٥] (أفلم يسيروا) [٤٦] (أثم إذا ما وقع آمنتم به) [٤٧] وأخواتها تتأخر عن حروف العطف ، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو (وكيف تكفرون) [٤٨] (فأين تذهبون) [٤٩] ، (فأنّى تؤفكون) [٥٠] ، (فهل يُهلَكُ إلا القومُ الفاسقون) [٥١] ، (فأىُّ الفريقين) [٥٢] ، (فما لكم فى المنافقين فئتين) [٥٣] . هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم

---

٤٤ ـ البيت من شعر قيس بن الملوح ، والشاهد فى « ألا اصطبار » فهو استفهام بالهمزة عن النفى بـ « لا » النافية للجنس .

٤٥ ـ الأعراف / ١٨٥ .

٤٦ ـ يوسف / ١٠٩ .

٤٧ ـ يونس / ٥١ .

٤٨ ـ آل عمران / ١٠١ .

٤٩ ـ التكوير / ٢٦ .

٥٠ ـ الأنعام / ٩٥ .

٥١ ـ الأحقاف / ٣٥ .

٥٢ ـ الأنعام / ٨١ .

٥٣ ـ النساء / ٨٨ .

جماعة أولهم الزمخشري فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي ، وأن العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف ، فيقولون التقدير في (أفلم يسيروا) ، (أفنضربُ عنكم الذكرَ صفحاً) (٥٤) ، (أفإن مات أو قُتل انقلبتم) (٥٥) ، (أفما نحن بميتين)(٥٦) : أمكثوا فلم يسيروا في الأرض ، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً ، أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم ، أنحن مخلدون فما نحن بميتين . ويضعف قولَهم ما فيه من التكلف ، وأنه غير مطرد في جميع المواضع . أما الأول(٥٧) فلدعوى حذف الجملة ، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال : إنه أسهل منه ، لأن المتجوَّز فيه على قولهم أقل لفظاً ، مع أنَّ في هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء ، أي أصالة الهمزة في التصدير. وأما الثاني (٥٨) فلأنه غير ممكن في نحو (أفمن هو قائمٌ على كل نفس بما كسبتْ) (٥٩) وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة ، منها قوله في (أفأمنَ أهلُ القرى) (٦٠) إنه عطف على (فأخذْناهم بغتة) وقوله في (أئنا لمبعوثون أوَ آباؤنا) (٦١) فيمن قرأ بفتح الواو : إن

---

٥٤ ـ الزخرف / ٥ .

٥٥ ـ آل عمران / ١٤٤ .

٥٦ ـ الصافات / ٥٨ .

٥٧ ـ أي ما فيه من التكلف .

٥٨ ـ أي كونه غير مطرد ، ويرى ابن هشام أن الآية (أفمن هو ...) معطوفة على ما قبل الهمزة لا على جملة محذوفة بين الهمزة والعاطف . من تعليقات المحققين .

٥٩ ـ الرعد / ٣٣ .

٦٠ ـ الأعراف / ٩٧ .

٦١ ـ الواقعة / ٤٨ .

(آباؤنا) عطف على الضمير في (مبعوثون) وأنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوّز الوجهين في موضع، فقال في قوله تعالى: (أفغيرَ دين الله يبغون) [٦٢]: «دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، ثم توسطت الهمزة بينهما. ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره: أيتولون، فغير دين الله يبغون».

فصل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان:

أحدها: التسوية، وربما تُوهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها، وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالي» و«ما أدري» و«ليت شعري» ونحوهن. والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو (سواءٌ عليهم أستغفرتَ لهم أم لم تستغفر لهم) [٦٣] ونحو «ما أبالي أقمت أم قعدت» ألا ترى أنه يصح: سواء عليهم الاستغفار وعدمه، وما أبالي بقيامك وعدمه.

والثاني: الإنكار الإبطالي وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع، وأن مدعيه كاذب نحو (أفأصفاكم ربُكم بالبنينَ واتّخذَ من الملائكة إناثاً) [٦٤]، (فاستفتهم أَلربك البناتُ ولهمُ البنون) [٦٥] (أفسحرٌ هذا) [٦٦]،

---

٦٢ ـ آل عمران / ٨٣.

٦٣ ـ المنافقون / ٦.

٦٤ ـ الإسراء / ٤٠.

٦٥ ـ الصافات / ١٤٩.

٦٦ ـ الطور / ١٥.

(أشَهِدوا خَلقَهم) (٦٧)، (أيحبُّ أحدُكم أنْ يأكل لحمَ أخيه ميتاً) (٦٨) (أفَعيينا بالخلق بالأول) (٦٩). ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفياً، لأن نفي النفي إثبات، ومنه (أليس الله بكافٍ عبدَه) (٧٠) أي الله كافٍ عبده، ولهذا عطف (ووضعنا) على (ألمْ نشرحْ لك صدرَك) (٧١) لما كان معناه: شرحنا، ومثله (ألم يجدْك يتيماً فآوى ووجدَك ضالاً فهدى) (٧٢)، (ألم يجعلْ كيدَهم في تضليلٍ وأرسل عليهم طيراً أبابيل) (٧٣) ولهذا أيضاً كان قول جرير في عبد الملك:

١٠ ـ ألستم خـيرَ مـن ركـب المطـايا وأندى العالمـين بطونَ راحِ (٧٤)

مدحاً، بل قيل: إنه أمدح بيت قالته العرب. ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحاً البتة.

والثالث: الإنكار التوبيخي، فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم نحو (أتعبُدون ما تنحِتون) (٧٥)، (أغيرَ الله تدْعون) (٧٦)، (أئفكاً

---

٦٧ ـ الزخرف / ١٩.

٦٨ ـ الحجرات / ١٢.

٦٩ ـ ق / ١٥.

٧٠ ـ الزمر / ٣٦.

٧١ ـ الشرح / ١ ـ ٢.

٧٢ ـ الضحى / ٦ ـ ٧.

٧٣ ـ الفيل / ٢ ـ ٣.

٧٤ ـ الشاهد في «ألستم»، فالاستفهام بالهمزة ليس على حقيقته، لذلك النفي بعدها إثبات.

٧٥ ـ الصافات / ٩٥.

٧٦ ـ الأنعام / ٤٠.

آلهةً دون الله تُريدون) (٧٧) (أتأتون الذُّكران) (٧٨) ، (أتأخذونه بُهْتانا)(٧٩) ، وقول العجاج :

١١ ـ أطرباً وأنت قِنَّسرِىٌّ والدهرُ بالإنسان دَوّارىٌّ ؟ (٨٠)

أى أتطرب وأنت شيخ كبير ؟

والرابع : التقرير ، ومعناه حملُك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشيء الذى تقرره به . تقول فى التقرير بالفعل : أضربت زيداً ؟ وبالفاعل : أ أنت ضربت زيداً ؟ وبالمفعول : أزيداً ضربت ؟ كما يجب ذلك فى المستفهم عنه . وقوله تعالى: (أ أنت فعلْتَ هذا) محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقى بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإرادة التقرير ، بأن يكونوا قد علموا ، ولا يكون استفهاماً عن الفعل ولا تقريراً به ، لأن الهمزة لم تدخل عليه ، ولأنه عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله (بل فعلَهُ كبيرهم هذا) (٨١).

فإن قلتَ : ما وجه حمل الزمخشرى الهمزة فى قوله تعالى : (ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير) (٨٢) على التقرير ؟

---

٧٧ ـ الصافات / ٨٦ .

٧٨ ـ الشعراء / ١٦٥ .

٧٩ ـ النساء / ١٩ .

٨٠ ـ الشاهد فى قوله « أطرباً » الذى دلت فيه الهمزة الإنكار التوبيخى .

٨١ ـ الأنبياء / ٦٢ ـ ٦٣ .

٨٢ ـ البقرة / ١٠٦ .

قلتُ : قد اعتُذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفي ، لا التقرير بالنفي ، والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي ، أي ألم تعلم أيها المنكر للنسخ .

والخامس : التهكم ، نحو (أصلاتُك تأمُرك أنْ نتركَ ما يعبدُ آباؤنا)[(٨٣)] .

والسادس : الأمر ، نحو (أ أسلمتُم) [(٨٤)] أى أسلموا .

والسابع : التعجب ، نحو (ألَمْ ترَ إلى ربك كيف مدَّ الظلَّ) [(٨٥)].

والثامن : الاستبطاء ، نحو (ألم يأنِ للذين آمنوا) [(٨٦)] .

وذكر بعضهم معانى أُخَر لا صحة لها .

تنبيـــه

قد تقع الهمزة فعلاً ، وذلك أنهم يقولون « وأى » بمعنى وعَدَ ، ومضارعه يئى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، كما تقول : وفى يفى ، ووَنى ينى ، والأمر منه (إهْ) بحذف اللام وبالهاء للسكت فى الوقف . وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور وهو قوله :

١٢ ـ إنَّ هنـــدُ المَليحَـــةُ الحسنـــاءَ   وأْىَ مَنْ أضْمَرَتْ لِخلٍ وَفَاءَ

---

٨٣ ـ هود / ٨٧ .

٨٤ ـ آل عمران / ٢٠ .

٨٥ ـ الفرقان / ٤٥ .

٨٦ ـ الحديد / ١٦ .

فإنه يقال : كيف رفع اسم إنَّ وصفته الأولى ؟ والجواب : أن الهمزة فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والأصلُ إِينّ بهمزة مكسورة ، وياء ساكنة للمخاطبة ، ونون مشددة للتوكيد ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما في قوله :

١٣ ـ لَتَقْرَعِنَّ عَلَيَّ السنَّ مِنْ نَـدَمٍ   إذَا تَذَكَّرْتِ يَوْماً بَعْضَ أَخْلَاقِي [٨٧] .

وهندُ : منادى مثل (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا) [٨٨] . والمليحةُ : نعتٌ لها على اللفظ كقوله :

١٤ ـ   يَا حَكَمُ الوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ [٨٩] .

والحسناءَ : إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه :

١٥ ـ يعودُ الفَضْلُ مِنْكَ عـلى قُرَيْشٍ   وتَفْرُجُ عَنْهُمُ الْكُرَبَ الشِّدَادَا
فما كَعْبُ بنُ مَامَةَ وابن سُعْدَى   بِأَجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرُ الجَوَادَا [٩٠]

وإما بتقدير أمدح ، وإما نعت لمفعول به محذوف ، أي عدي يا هند

---

٨٧ ـ من شعر ثابت بن جابر المعروف بـ « تأبط شراً » . والشاهد في « لتقرعن » حيث حذف ياء المخاطبة منعاً لالتقاء الساكنين ، فتلك الياء ساكنة والنون الأولى من نوني التوكيد كذلك .

٨٨ ـ يوسف / ٢٩ . والشاهد في (يوسف) فهو منادى بحرف نداء محذوف .

٨٩ ـ من رجز لرؤبة بن العجاج في مدح الحكم بن عبد الملك . والشاهد في « الوارث » فهو نعت لـ « حكم » على اللفظ .

٩٠ ـ من شعر جرير ، وكعب بن مامة : كعب الأيادي ، وابن سعدى : أوس بن حارثة الطائي ، وعمر بن عبد العزيز خامس الراشدين ، ولي الخلافة سنة ٩٩ هـ ، وتوفي سنة ١٠١ هـ عن أربعين سنة . والشاهد في « الجوادا » فهو نعت لـ « عمر » على الموضع .

الخلّةَ الحسناء ، وعلى الوجهين الأوليْنِ فيكون إنما أمَرَهَا بإيقاع الوعد الوفي ، من غير أن يعين لها الموعود . وقوله « وأيَ » مصدر نوعيٌ منصوب بفعل الأمر ، والأصل : وَأْياً مثلَ وأيِ مَنْ ، ومثله (فأخذناهمْ أخذَ عزيزٍ مُقتدرٍ) (٩١) ، وقوله « أضمرتْ » بتاء التأنيث محمول على معنى مَنْ مثل « مَنْ كانت أمّك ؟ » .

(آ) بالمد

حرفٌ لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيبويه ، وذكره غيره .

(أيــا)

حرف كذلك ، وفي « الصحاح » أنه حرف لنداء القريب والبعيد ، وليس كذلك ، قال الشاعر :

١٦ ـ أيَـا جبَلَيْ نَعْمَـانَ بِاللهِ خلّيَـا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصْ إليَّ نَسِيمُهَا (٩٢)

وقد تبدل همزتها هاء ، كقوله :

١٧ ـ فَأَصَاخَ يَرْجُو أنْ يَكُونَ حَيّــا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ هَيَـا رَبّـا (٩٣)

---

٩١ ـ القمر / ٤٢ .

٩٢ ـ من شعر قيس بن الملوح ، أو امرأة من نجد ، أو أسماء المرية صاحبة عامر بن الطفيل ، و « نَعْمَان » اسم وادٍ . والشاهد في قوله « أيا جبلي نعمان » حيث استعمل « أيا » حرف نداء للبعيد .

٩٣ ـ يُنسب إلى الراعي ، والشاهد في « هيا » فأصلها « أيا » وتم إبدال همزتها هاءً .

(أجـــل)

بسكون اللام ـ حرفُ جوابٍ مثل نَعَمْ ، فيكون تصديقاً للمخْبِر ، وإعلاماً للمستخبِر ، ووَعْداً للطالب ، فتقع بعد نحو « قام زيد » ، ونحو «أقام زيد ؟ » ، ونحو « اضْرِبْ زيداً » ، وقيّد المالقي [٩٤] الخبرَ بالمثبت والطلبَ بغير النهي . وقيل : لا تجيء بعد الاستفهام . وعن الأخفش : هي بعد الخبر أحسن من نعم ، ونعم بعد الاستفهام أحْسنُ منها . وقيل تختص بالخبر ، وهو قول الزمخشري وابن مالك [٩٥] وجماعة ، وقال ابن خروف[٩٦] : أكثر ما تكون بعده .

(إذن)

فيها مسائل :

الأولى : في نوعها ، قال الجمهور : هي حرف ، وقيل : اسم ، والأصل في « إذَنْ أكْرِمَكَ » إذا جئتني أكْرِمُكَ ، ثم حذفت الجملة ، وعُوِّض التنوينُ عنها ، وأضمرت أنْ ، وعلى القول الأول فالصحيحُ أنها بسيطة ، لا مركبة من إذْ وأنْ ، وعلى البساطة فالصحيحُ أنها الناصبة ، لا أنْ مضمرة بعدها .

---

٩٤ ـ المالقي : هو محمد بن الحسن (ت ٧٧١ هـ) فقيه مالكي سكن دمشق ، واشتغل بالعربية ، من أعماله (شرح التسهيل) .

٩٥ ـ الزمخشري وابن مالك من الشخصيات التي عرفنا بها في هذا الكتاب .

٩٦ ـ ابن خروف : هو علي بن محمد (ت ٦٠٩ هـ) نحوي أندلسي ، من أعماله شرح كتاب سيبويه ، وشرح الجمل .

المسألة الثانية : في معناها ، قال سيبويه : معناها الجواب والجزاء ، فقال الشلوبين [97] : في كل موضع ، وقال أبو علي الفارسي : « في الأكثر ، وقد تتمحّضُ للجواب ، بدليل أنه يقال لك : أحبك ، فتقول : إذن أظنُك صادقاً ، إذ لا مجازاة هنا ضرورة » اهـ .

والأكثر أن تكون جواباً لإن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين فالأول [98] كقوله :

١٨ ـ لئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها [99] .

وقول الحماسي :

١٩ ـ لو كنت من مازنٍ لم تستبحْ إبلي بنو اللقيطةِ من ذُهلِ بن شيبانا

إذن لقامَ بنصري معشرٌ خُشُنٌ عندَ الحفيظةِ إنْ ذُو لُوثةٍ لانا [100]

فقوله « إذن لقام بنصري » بدلٌ من « لم تستبح » وبدلُ الجواب جواب ، والثاني [101] نحو أن يقال : آتيك ، فتقول : « إذن أكرمك » أي: إن أتيتني إذن أكرمْك ، وقال الله تعالى : (مَا اتخذَ الله مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ

---

٩٧ ـ الشلوبين : هو عمر بن محمد (ت ٦٤٥ هـ) نحوي أندلسي .

٩٨ ـ ظهور « إن » و « لو » .

٩٩ ـ قاله كثير عبد الرحمن المعروف بـ « كُثَيِّر عزة » في عبد العزيز بن مروان ، ولا أقيلها : لا أتركها تفوتني . والشاهد في « لئن » حيث أظهر الشاعر « إن » وجاءت « إذن » جواباً لها .

١٠٠ ـ من شعر قريط بن أنيف من بلعنبر ، والحفيظة : الغضب ، واللوثة : الضعف ، ويقصد بذي اللوثة قومه الذين خذلوه فنصرته مازن . والشاهد في « لو كنت » حيث أظهر « لو » وجاءت « إذن » جواباً لها ، وقد أوضح ابن هشام أن « إذن لقام » في الحقيقة بدل من الجواب « لم تستبح » ، والبدل يساوي المبدل منه في الوظيفة النحوية والدلالية .

١٠١ ـ يقصد بالثاني تقدير « إنْ » و « لو » .

مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ ، إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ ، وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)[١٠٢] قال الفراء : حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة ، إن لم تكن ظاهرة .

المسألة الثالثة : في لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونها تبدل ألفاً ، تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، وقيل : يوقف بالنون ؛ لأنها كنون لَنْ وإنْ ، روى عن المازنى [١٠٣] والمبرد . وينبنى على الخلاف فى الوقف عليها خلاف فى كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت فى المصاحب ، والمازنى والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف ، وإلاّ كتبت بالنون ، للفرق بينهما وبين إذا ، وتبعه ابن خروف .

المسألة الرابعة : فى عملها وهو نصب المضارع ، بشرط تصديرها ، واستقباله ، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية ، يقال : آتيك ، فتقول « إذنْ أكرمك » ولو قلت « أنا إذن » قلت « أكرمُك » بالرفع ، لفوات التصدير ، فأما قوله :

٢٠ ـ لا تتركَنّى فيهـــمُ شطـــيرا إنى إذَنْ أهلكَ أوْ أطـــيرا [١٠٤]

فمؤوّل على حذف خبر إنّ ؛ أى لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف ما بعده ، ولو قلت « إذن يا عبدَ الله » قلت : « أكرمُكَ » بالرفع ؛ للفصل بغير ما ذكرنا ، وأجاز ابن عصفور الفصلَ بالظرف ، وابن بابشاذ الفصلَ

---

١٠٢ ـ المؤمنون / ٩١ .

١٠٣ ـ المازنى : هو أبو عثمان ، بكر بن عثمان (ت ٢٤٩ هـ) من أعلام الدرس النحوى ، وهو أستاذ المبرد .

١٠٤ ـ رجز مجهول القائل ، وشطيراً : غريباً .

بالنداء وبالدعاء ، والكسائي وهشام [١٠٥] الفصلَ بمعمول الفعل ، والأرجحُ حينئذ عند الكسائي النصبُ ، وعند هشام الرفعُ ، ولو قيل لك « أحبك » فقلت « إذن أظنُّك صادقاً » رفعت ؛ لأنه حال .

تنبيـــه

قال جماعة من النحويين : إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان [١٠٦] ، نحو (وإذاً لا يَلْبَثُون خِلافَكَ إلاّ قَلِيلاً) [١٠٧] ، (فإذاً لا يُؤْتونَ الناس نقيرا) [١٠٨] وقرىء شاذاً بالنصب فيهما ، والتحقيقُ أنه قيل : « إن تَزُرْني أَزُرْكَ وإذَنْ أُحْسِنَ إليكَ » فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشواً ، أو على الجملتين جميعاً جاز الرفعُ والنصبُ لتقدم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنَف ، أو لأن المعطوف على الأول أول .

ومثل ذلك « زيد يَقُومُ وإذن أحسن إليه » إن عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان .

* * *

---

١٠٥ ـ هشام : هو أبو عبد الله ، هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩ هـ) من تلاميذ الكسائي .

١٠٦ ـ الوجهان : رفع المضارع بعد « إذن » ونصبه .

١٠٧ ـ الإسراء / ٧٦ .

١٠٨ ـ النساء / ٥٣ .

الموضوع الأول

الدرس النحوي في مصر

يعد ولاد بن محمد التميمى أول نحوى مصر ، وقد بدأ به الزبيدى حديثه عن الطبقة الأولى من النحويين واللغويين المصريين ، وقال عنه : « أصله بصرى ونشأ بمصر ، ورحل إلى العراق ، وسمع بها على العلماء ، ولم يكن بمصر كبير شئ من كتب النحو واللغة قبله » . وسمع ولاد بالخليل ابن أحمد ، فرحل إليه فلقيه بالبصرة ، وسمع منه ولازمه ، ثم انصرف إلى مصر ، وأخذ يعلم الطلاب ما أفاده من علم الخليل ، ويحاضرهم فيما نقل معه من كتب .

وإذا كان ولاد قد أخذ عن الخليل إمام مدرسة البصرة فإن معاصره أبا الحسن الأعز أخذ عن الكسائى إمام مدرسة الكوفة ، وبذلك يتضح أن الدرس النحوى فى مصر قد اتصل فى مراحله الباكرة بالمدرستين كليتهما .

ونلتقى بعد هذين العالمين بأبى على أحمد بن جعفر الدِّينورى ، وبه يفتتح الزبيدى الطبقة الثانية ، وقد قال عنه : « قدم مصر ، وأصله من الدِّينور ، وقدم البصرة ، فأخذ عن المازنى وحمل عنه كتاب سيبويه ، ثم رحل إلى بغداد ، فقرأ على أبى العباس المبرد كتاب سيبويه ، ثم نزل مصر ، وكان خَتَنَ [1] أبى العباس ثعلب زوج ابنته ، وكان يخرج من منزل ختنه أبى العباس فيتخطى أصحابه ، ويمضى ومعه مِحْبرته ودفتره فيقرأ كتاب سيبويه

---

(١) الختن : الصهر من قبل المرأة .

على أبي العباس المبرد ، فكان يعاتبه أحمد بن يحيى ثعلب على ذلك ويقول: إذا رآك الناس تمضي إلى هذا الرجل ، وتقرأ عليه يقولون ماذا ! فلم يكن يلتفت إلى قوله » . ولأبي على أحمد بن جعفر الدينوري بعض المؤلفات ، منها كتاب اسمه (المهذب) يدور حول الخلاف النحوى بين البصريين والكوفيين ، وقد ذكر مسائل الخلاف بينهم ، وعزا كلَّ مسألة إلى صاحبها ، ولكنه لما أمعن في هذا الكتاب ترك الاختلاف ونقل مذهب البصريين معتمداً على كتابات الأخفش الأوسط . وله كتاب مختصر في ضمائر القرآن الكريم اعتمد فيه على كتاب (معاني القرآن) للفراء ؛ لذلك نستطيع أن نقل إن الرجل لم ينصرف عن النحو الكوفي تماماً . وتوفى أبو على الدينوري بمصر سنة ٢٨٩ هـ .

وقد أخذ النحوَ عن أبي على الدينوري محمدُ بن ولاد بن محمد التميمي، ثم رحل إلى العراق وأقام بها ثمانية أعوام ، ولقي المبرد وثعلباً ، وكان حسن الخط ، صالح الضبط ، وله كتاب في النحو سماه (المنمَّق) . وتوفي محمد بن ولاد سنة ٢٨٩ هـ أيضاً ، وهي سنة وفاة أستاذه .

ويعد أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي (ت ٣٣٢ هـ) واحداً من أنبه النحاة في عصره وأكثرهم شهرة ، وقد قال عنه الزبيدى : «وكان بصيراً بالنحو ، أستاذاً فيه ، ورحل إلى بغداد ، ولقي أبا إسحاق الزجاج وغيره وأخذ عنهم » . وكان أبو إسحاق الزجاج يفضله ويقدمه على تلميذه أبي جعفر النحاس .

وقد جمع بعض ملوك مصر بين أبي العباس بن ولاد وبين أبي جعفر النحاس ، وأمرهما بالمناظرة ، فقال له النحاس : كيف تبنى مثل « افعلوت » .

من « رمَيت » ؟ فقال له أبو العباس : أقول « ارمييْت » فخطأه أبو جعفر النحاس وقال : ليس في كلام العرب « افْعَلَوْت ولا افعليْت» ، فقال أبو العباس : إنما سألتنى أن أمثل لك بناءً ففعلتُ . ويعلق الزبيدى على تلك المناظرة بقوله : « وأحسن أبو العباس بن ولاد في قيامه حين قلب الواو ياءً ، وقال في ذلك بالمذهب المعروف ؛ لأن الواو تنقلب في المضارعة ياءً.....» .

ولأحمد بن ولاد كتاب مهم في تاريخ الدرس النحوى يدور حول «الانتصار لسيبويه من المبرد » ، ويعود السبب في تأليفه لكتاب الانتصار إلى أن المبرد تعقب كتاب سيبويه في المواضع التي سمّاها مسائل الغلط ، وجاء ابن ولاد للانتصار لسيبويه وردّ ماجاء به المبرد ، وقد ورد في مقدمة كتابه : « قال أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوى : هذا كتاب تذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها ، وتبينها ، وترد الشُبّه التي لحقت فيها ، ولعل بعض من يقرأ كتابنا هذا ينكر ردنا على أبي العباس، وليس ردُّنا عليه بأشنع من رده على سيبويه ؛ فإنه رد عليه برأى نفسه ورأى مَنْ دون سيبويه ، ومع ردنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع به ؛ لأنه نبه على وجه السؤال ، ومواضع الشكوك ، إلا أنه إذا تبين الحق كان أولى بنا وأعود بالنفع علينا ، وبالله التوفيق » .(٢)

أما النحاس فهو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، رحل إلى بغداد وأخذ العلم على شيوخها أصحاب المبرد من البصريين ، وأهمهم أبو

---

(٢) هناك نسخة من الانتصار بالمكتبة التيمورية رقم ٧٠٥ نحو . وتشير إلى أن المبرد قال عن كتابه الذى دار حول الغلط عند سيبويه : « إن هذا كتاب كنا عملناه في أوان الشبيبة والحداثة» واعتذر المبرد منه . انظر الخصائص ٢٠٦/١ ، و ٢٨٧/٣ .

إسحاق الزجاج المتوفى سنة ٣١٠ هـ أو ٣١٦ هـ وعلى بن سليمان الأخفش (ت ٣١٥ هـ) ، ولقى من علماء الكوفة إبراهيم بن محمد بن عرفة المعروف بنفطويه (ت ٣٢٣ هـ) ، وأخذ أيضاً عن بعض النحاة الذين جمعوا بين مذهبى البصرة والكوفة فى النحو كابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) [٣] وابن شقير (ت ٣١٥ هـ) . [٤]

ومن هنا نستطيع أن نقول أن أبا جعفر النحاس جمع بين مذهبى البصرة والكوفة؛ بالإضافة إلى المذهب القائم على الانتخاب من آراء المدرستين فيما يعرف باسم « المذاهب البغدادى » ، ولكن غلب عليه المذهب البصرى لتأثره بالزجاج الذى قرأ عليه كتاب سيبويه ، وحمله معه عند عودته إلى مصر.

ويقول الزبيدى عن النحاس : « وله كتب في القرآن مفيدة ، منها كتاب معانى القرآن ، وكتاب إعراب القرآن ، جلب فيه الأقاويل ، وحشد الوجوه ، ولم يذهب فى ذلك مذهب الاختيار والتعليل ، وكان لا يتكبر أن يسأل الفقهاء وأهل النظر ويفاتشهم عما أشكل عليه فى تأليفاته ، وكان يحضر حلقة ابن الحداد الشافعي (أبي بكر بن الحداد المصرى ت ٣٤٥هـ)، وكانت لابن الحداد ليلة فى كل جمعة يتكلم فيها عنده فى

(٣) حين نتوقف أمام حياة ابن كيسان – مثلاً – نجد الزبيدى يقول : « هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ، وكان بصرياً كوفياً ، يحفظ القولين ، ويعرف المذهبين ، وكان أخذ عن ثعلب والمبرد » . وعلى الرغم من أن ميل ابن كيسان إلى مذهب البصريين أكثر فإن المهم إلمام الرجل بالمذهبين ، ومعرفته الدقيقة بهما ، وحفظه لقضايا الخلاف النحوى بينهما .

(٤) هو أبو بكر أحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير النحوى ، له من الكتب مختصر فى النحو ، والمقصور والممدود ، والمذكر والمؤنث . انظر : نزهة الألباء ٢٥١ .

مسائل الفقه على طرائق النحو ، فكان لايدع حضور مجلسه تلك الليلة . وله كتاب في تفسير أسماء الله عز وجل أحسن فيه ، ونزع في صدره بالاتباع للسنة والانقياد للآثار . وله في ناسخ القرآن ومنسوخه كتاب حسن ، وكتاب في اختلاف البصريين والكوفيين في النحو سماه المُقْنِع ، وكتاب في أخبار الشعراء » .

ونقدم ، فيما يلي ، قائمة ببعض نحاة مصر من الذين أتوا بعد أبي جعفر النحاس ، وهم :

١ - أبو بكر الإدفوى تلميذ أبي جعفر النحاس ، وقد تُوفى في العصر الفاطمي سنة ٣٨٨ هـ . وقد عُني الإدفوى (نسبة إلى مدينة إدفو من صعيد مصر) بعلوم الكتاب العزيز ؛ لذلك صنف كتاباً يقع في مائة مجلد عنوانه (الاستغناء في تفسير القرآن) .

٢ - علي بن إبراهيم الحوفي تلميذ الإدفوى ، وقد توفي سنة ٤٣٠ هـ ، واهتم الحوفي بعلوم القرآن كأستاذه ، ومن أعماله في هذا المجال إعراب القرآن ، ويقع في عشرة مجلدات ، وتفسير القرآن وعلومه ، واهتم الحوفي أيضاً بعلل النحو وأصوله .

٣ - الذاكر النحوى المصرى المتوفى سنة ٤٤٠ هـ ، وهو تلميذ ابن جني ، وله تعليقات نحوية مفيدة ؛ بالإضافة إلى تصدره لإقراء العربية .

٤ - أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ الذي قال عنه أبو البركات الأنباري إنه « كان من أكابر النحويين ، حسن السيرة ، منتفعاً به وبتصانيفه . وشرح كتاب الجمل لأبي القاسم الزجاجي ، وصنف مقدمة في النحو ، وسماها المحتسب ، وشرحها للشيخ أبي القاسم بن أبي بكر بن أبي سعيد

الصقلي القرشي . وكان هو وأبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت ٤٧٩ هـ) من حذاق نحاة المصريين على مذهب البصريين » .(٥)

٥ - النحوي اللغوي الصقلي علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع الذي استوطن مصر سنة ٥٠٠ هـ ، وتصدر لإقراء اللغة والنحو ، ولابن القطاع مجموعة من المؤلفات والشروح والتهذيبات والحواشي نحو (تهذيب أفعال ابن القوطية) و (حواشٍ على الصحاح للجوهري) ، وقد توفي سنة ٥١٥ هـ .

٦ - ابن برّيّ المصري المولد والمنشأ المقدسي الأصل ، وهو أكبر نحاة مصر لأواخر العصر الفاطمي . ومن أشهر أعماله حواشيه التي وضعها في ستة مجلدات على (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري ، وتلك الحواشي من المصادر التي اعتمد عليها فيما بعد ابن منظور في صناعة معجمه الموسوعي (لسان العرب) .

٧ - نزل مصر يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي الحنفي زين الدين ويكنى بأبي الحسن ، واشتهر باسم ابن معطٍ ، وقد وُلد سنة ٥٦٤ هـ ، وتوفي سنة ٦٢٨ هـ . ومن أهم أعماله ألفيته التي تأثر بها ابن مالك حين وضع ألفيته ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك في قوله :

وأستعينُ الله في ألفيه ... مقاصدُ النحوِ بها محويه
تقربُ الأقصى بلفظٍ موجزِ ... وتبسط البذلَ بوعدٍ منجزِ
وتقتضي رضاً بغير سخطِ ... فائقةً ألفيةَ ابن معطِ

(٥) نزهة الألباء : ٣٦١ .

وهو بسبقٍ حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا

والله يقضي بهباتٍ وافره لي وله في درجاتِ الآخره

٨ - جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب المولود بـ « إسنا » في صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ ، ونشأ بالقاهرة ، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ . ومن أعماله المشهورة (الكافية) في علم النحو ، و (الشافية) في علم الصرف ، وقد شرحهما الرضي الإستراباذي .

٩ - عبد الرحمن بن عبد الرحمن المعروف بابن عقيل ، وهو صاحب شهرة واسعة بين الطلاب والباحثين لتوليه شرح ألفية ابن مالك . وقد توفي سنة ٧٦٩ هـ .

١٠ - محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الصائغ ، له عدة مصنفات في النحو ، أشهرها التذكرة في عدة مجلدات ، وشرح على ألفية ابن مالك ، وقد توفي سنة ٧٧٦ هـ .

١١ - محمد بن أبي بكر بن عمر الإسكندري المعروف بالدماميني، من أعماله شرح على التسهيل لابن مالك ، وتحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب ، وقد توفي سنة ٨٣٧ هـ .

١٢ - محمد بن سليمان الرومي المعروف بالكافِيَجي ، من أهم أعماله شرحه على كتاب (قواعد الإعراب) لابن هشام ، وقد توفي سنة ٨٧٩ هـ .

١٣ - الشيخ خالد الأزهري المولود بجرجا ، ومن أهم أعماله شرحه الذي وضعه على شرح ابن هشام على الألفية ، والمسمى (شرح التصريح

على التوضيح) وقد توفى سنة ٩٠٥ هـ .

١٤ - السيوطى الذى التقينا به حين الحديث عن « علم أصول النحو العربى » وكتابه (الاقتراح فى علم أصول النحو) ، وقد توفى سنة ٩١١هـ.

١٥ - نور الدين على بن محمد بن عيسى الأشمونى ، ومن أهم أعماله (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) ، وقد توفى سنة ٩٢٩ هـ .

وبعد فهذه محاولة للتعرف على التطور التاريخى للدرس النحوى فى مصر خلال أشهر أعلامه .

* * *

الموضوع الثاني

كتب الحروف في العربية

خلف القدماء من النحاة الكثير من الكتب التي تدور حول الحروف في اللغة العربية ، ومن أهم الموضوعات التي عالجتها تلك الكتب حدُّ الحرف ، وعملُه النحوي إن كان عاملاً ، والمعاني التي تتصل به في ضوء الشواهد القرآنية، والأحاديث الشريفة ، والشعر العربي بألفاظه المختلفة وفنونه المتنوعة، والجمل والعبارات الافتراضية ، والإحلالُ بين الحروف ؛ أي استعمال حرف مكان آخر دون أن تتأثر الدلالة ، ولهجات القبائل في إعمال بعض الحروف لعمل نحوي لاتختص به نحو الجزم بـ « لن » وغير ذلك من الموضوعات.

وحين شرعنا في الحديث عن كتب الحروف في العربية لإكمال مابدأناه من حديث عن (المغني) رأينا الاقتصار على اثنين منها أولهما (معاني الحروف) للرماني ، والآخر (الجنى الداني في حروف المعاني) للمُرَادي ، ويعود السبب في اختيار هذين الكتابين دون غيرهما إلى أن (معاني الحروف) من أوائل الكتب التي وصلت إلينا ، و (الجنى الداني) يقال إن ابن هشام قد نقل عنه في (المغني) .[1]

* * *

---

(١) انظر المقدمة التي كتبها محققا كتاب (الجنى الداني) ص ٥ ومابعدها ، و (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون) ص ٦٠٧ .

الكتاب الأول

(معاني الحروف)

مؤلف هذا الكتاب أبو الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني [٢] النحوي المولود ٢٩٦ هـ في خلافة المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ) ببغداد ، وقد اتصل بمجموعة من أعلام الدراسات اللغوية والنحوية في بغداد كابن السراج (ت ٣١٦ هـ) وابن دريد (ت ٣٢١ هـ) ؛ بالإضافة إلى اتصاله بابن الأخشيد أبي بكر أحمد بن علي (ت ٣٢٦ هـ) وأخذه عنه علم الكلام ومذهب الاعتزال ؛ لذلك قال عنه ابن النديم : « إنه من أفاضل النحويين والمتكلمين ببغداد » وقال عنه القفطي : « كان من أهل المعرفة مفتناً في علوم كثيرة من الفقه والقرآن والنحو واللغة والكلام على مذهب المعتزلة » ، وقال عنه أبو حيان التوحيدي أثناء حديثه عن العلماء الذين كانوا يقدمون الجاحظ : « ومنهم علي بن عيسى الرماني ؛ فإنه لم ير مثله قط بلا تقية ولا تحاش ولا اشمئزاز ولا استيحاش ، علماً بالنحو ، وغزارة في الكلام ، وبصراً بالمقالات ، واستخراجاً للعويص ، وإيضاحاً للمشكل ، مع تأله وتنزه ، ودين ويقين وفصاحة وفقاهة ، وعفاف ونظافة » . [٣]

(٢) الرماني - كما يقول ابن خلكان - نسبة إلى الرمان وبيعه ، ويمكن أن تكون إلى قصر الرمّان بواسط ، وهذا أرجح ؛ لأن الرجل نُسب إلى واسط فقيل « الرماني الواسطي » .

(٣) انظر : الفهرست ٦٣ ؛ وإنباه الرواة على أنباه النحاة ٢٩٤ ؛ ومعجم الأدباء : [illegible] والإمتاع والمؤانسة : ١٠٨/١ و ١٣٣ .

وللرمانى عدة أعمال علمية من أهمها شرحه لكتاب سيبويه ، والنكت فى إعجاز القرآن ، وغريب القرآن ، وشرح معانى الزجاج وسواها ؛ بالإضافة إلى بعض الكتب فى علم الكلام ، ولكن الكثير من أعماله العلمية مفقود .

نأتى إلى كتابه (معانى الحروف) فنجده بلا مقدمة ، وقد بدأه بالحديث عن « الحروف الأحادية » وهى الهمزة ، الباء ، التاء ، السين ، الفاء ، الكاف ، اللام ، الواو . ثم « الحروف الثنائية » أل ، أم ، أنْ ، إنْ ، أو، أى ، لا ، ما ، وا ، ها ، بل ، عن ، فى ، مِن ، قد ، كى ، لم ، لو ، هل، مذ . ثم « الحروف الثلاثية » وهى منذ ، نعم ، بلى ، ثم ، جير ، خلا ، رُبَّ ، على ، سوف ، إنّ ، أنّ ، ليت ألا ، إلى ، إذا ، أيا . ثم ساق الكلام عن : حاشا ، حتى ، كأنّ ، كلا ، لولا ، لوما ، لعل ، ألاّ ، أمّا ، إمّا، هلاّ ، لمّا ، لكنّ ، وتلك هى « الحروف الرباعية » .(٤)

وقد حقق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبى (كتاب معانى الحروف) وطبع فى دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة - ١٩٧٣ م ، ونعتمد على تلك الطبعة فى تقديم بعض النصوص من الكتاب .

* * *

---

(٤) انظر مقدمة التحقيق : ٢٧ .

أل

فمنها « أل » وهي حرف من الهوامل ، وإن كان يختص الاسم ، لأنه مع مادخل عليه كالشيء الواحد . ولها مواضع.

أحدها : أن تكون لتعريف العهد كقولك : جاءني الرجل ، إذا أردت واحداً بينك وبين المخاطب فيه عهد .

والثاني : أن تكون لتعريف الجنس ، وذلك نحو قولك : أهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ . والمَلَك أفضل من الإنسان ، ومنه : « وَالْمَلَكُ عَلَى أَرْجَائِهَا »[1] «وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ» [2] ، ومنه : « إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ » .[3] كل ذلك لايراد به شيء بعينه ، وإنما يراد به الجنس . وهو واحد دل على أكثر منه .

والثاني : أن يكون عوضاً ، وذلك على ضربين :

أحدهما : أن تكون عوضاً من الهمزة ، وذلك في اسم الله عز وجل ، الأصل فيه : إلاه ، فحذفت الهمزة حذفاً على غير قياس ، وعوض منها «أل» هذا أحد قولي سيبويه ، وكذلك قال الفراء ، إلا أنه جعل الهمزة قياساً والأصل عنده : الإلاه ، ثم ألقيت حركة الهمزة على اللام فصار اللَلاه ، فالتقى المثلان ، وهما اللامان . فأسكنت الأولى ، وأدغمت في الثانية ، فقيل : الله .

---

(1) الحاقة / ١٧ .

(2) البقرة / ٢٢٠ .

(3) العصر / ٢ .

والقول الثاني من قول سيبويه أن الأصل « لاه » ثم دخلت « أل » للتعظيم والتفخيم ، واستدل على ذلك بقول بعضهم : لاه أبوك ، وقال ذو الإصبع :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ، ولا أنت دياني فتخزوني[4]

يريد الله ، واستدل أيضاً بقول بعضهم لهي أبوك يريدون : الله . فعلى هذا القول تكون الألف التي قبل الهاء وبعد اللام منقلبة عن الياء التي هي عين ، وعلى القول الأول تكون زائدة بمنزلة ألف كتاب وعماد .

والثاني : أن تكون عوضاً عن ياء النسب ، وذلك نحو قولهم اليهود والمجوس ، والأصل يهوديون ومجوسيون ، فحذفت ياء النسب ، وعوضت منها « أل » ، ويدل على ذلك أن يهود ومجوس معرفتان ، قال :

أحار ترى بريقاً هبَّ وهْناً كنار مجوس تستعر استعارا[5]

وقال الآخر :

فرت يهودُ ، وأسلمتْ جيرانها صَمِّي لما فعلت يهودُ صَمامِ[6]

---

(٤) لاه : لله ، أي لله در ابن عمك ، لا أفضلت في حسب علي ، ولا أنت مالكي فتسوسني وتخزوني. والشاهد في « لاه » حيث استدل به على أن أصل لفظ الجلالة « الله » ، ثم دخلت « أل » للتعظيم والتفخيم .

(٥) قال ابن برى : « صدر البيت لامرئ القيس ، وعجزه للتوأم اليشكري » . والشاهد في « مجوس » فهو معرفة دون دخول « أل » ، والدليل على ذلك أن « أل » في « المجوس » عوض عن ياء النسب المحذوفة ولا تكسب الكلمة تعريفاً .

(٦) من شعر الأسود بن يعفر ، وصمي ... صمام : الداهية ؛ أي زيدي . والشاهد في « يهود » فهو معرفة دون دخول « أل » والدليل على ذلك أن « أل » في « اليهود » عوض عن ياء النسب المحذوفة ، ولا تكسب الكلمة تعريفاً .

وفي الحديث : «فخرجت يهودُ بمساحيها ، فقالت: محمد والخَميس» . (٧)

ومن هذا قول الشاعر :

وَالتَّيمُ ألامُ من يمشي وألأمُهـــم

ذهل بن تيم بنو السود المدانيس (٨)

وإنما هو تيميون .

والثالث : أن تكون بمعنى « الذى » ، وذلك قولك : القائم عندك زيد، أى الذى قام . ويكون في المؤنث بمعنى « التي » نحو : « القائمة عندك هند» ، ولابد لها من صلة ، وهي توصل بكل جملة يحسن فيها الصدق والكذب ، ولا يدخل إلا على اسم الفاعل . وقد اضطر الشاعر فأدخلها على الفعل المضارع ، وذلك نحو قوله :

فيَستخرجُ اليربوعُ من نافقائه ... ومن بيته ذى الشيخة اليتقصّع (٩)

وقال :

يقول الخنا ، وأبغضُ العجم ناطقاً ... إلى ربِّنا صوت الحمار اليُجدّعُ (١٠)

---

(٧) المساحي : جمع المسحاة ، وهى آلة يُجرف بها الطين ويُقشّر .

(٨) من شعر جرير . قال ابن منظور عن الشاهد فى هذا البيت والسابقين عليه : « وأما قولهم : التيم، فإنما أدخلوا اللام على إرادة التيميين ، كما قالوا : المجوس واليهود » .

(٩) البيت من شعر ذى الخرق الطهوى ، واليربوع : دويبة تحفر الأرض ، والنافقاء : جحر يكتمه اليربوع ويستره ، ويظهر جحراً آخر غيره ، والشاهد فى قوله : « اليتقصع » حيث أدخل الشاعر « أل » على الفعل المضارع « يتقصع » وخرج على أنها بمعنى « الذى » ؛ أى « الذى يتقصع».

(١٠) البيت من شعر ذى الخرق الطهوى أيضاً ، والخنا : الفاحش من الكلام ، والعُجم : جمع أعجم أو عجماء ، والأعجم : الحيوان الذى لاينطق ، والأعجم من الإنسان : الذى فى كلامه عجمة ، والشاهد فى قوله : « اليجدّع » حيث أدخل « أل » على الفعل المضارع ، وهى أيضاً بمعنى « الذى » .

ومثله :

ما أنت بالحكم الترضى حكومتُه   ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ(١١)

وهذا من أقبح الضرورات ، ولا يجوز استعماله في سعة الكلام .

والرابع : أن تكون زائدة . وذلك على ضربين :

أحدهما : أن تكون زيادتها لازمة ، وذلك كنحو زيادتها في الذي ، والتي، والأصل ليت ، وليستا للتعريف ؛ لأنهما يتعرفان بالصلة كما يتعرف من ، وما . وإنما زيدت ها هنا ليكون الذي والتي على مايجب في الصفات من إثبات ال .

« ومن ذلك زيادتها في الآن » ، وليس متعرفاً بها ، وإنما يتعرف بأخرى ، ولذلك بنى ؛ لأنه يضمن معناها .

والثاني : أن تزاد ، ولا تكون زيادتها لازمة ، وذلك نحو مايحكى من قول بعضهم عشر الدرهم ، الأولى للتعريف ، والأخريان زائدتان ، ومن هذا قول الشاعر :

أما دماء مائرات كأنهـــا   على قنة العزى وبالنسر عندما(١٢)

---

(١١) من شعر الفرزدق ، وهو في هجاء رجل من بني عذرة ، كان قد فضل جريراً على كل من الفرزدق والأخطل في مجلس الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ، وكان الشعراء الثلاثة حاضرين ، فتغيظ الفرزدق وقال شعراً منه هذا البيت ، والشاهد في قوله « الترضى » حيث أدخل « أل » على الفعل المضارع المبني للمجهول ، وهي بمعنى « الذي » وليست للتعريف .

(١٢) العندم : دم الأخوين ، ومحل الشاهد في « النسر » فـ « أل » زائدة . والبيت غير منسوب إلى

إنما هو نسر ، قال الله تعالى : (ولا يغوث ويعوق ونسرا) .[13]

وأما دخولها في نحو الحسن والحسين والقاسم والحارث والضحاك والعباس فقال الخليل : دخلت لتجعله الشيء بعينه ، يريد أن هذه الأسماء صارت بمنزلة الصفات الغالبة نحو الصَّعِق[14] والسماك ، وما أشبه ذلك .

وحرف التعريف عند الخليل « أل » بكمالها ، وكان يمثلها بقد ، وهمزتها عنده همزة قطع ، وإنما وصلت لكثرة الاستعمال .

وقال سيبويه : اللام وحدها حرف التعريف ، والهمزة دخلت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن . واستدل أصحابه على ذلك بنفوذ الجر إلى مابعدها ، وبأنها في مقابلة التنوين ، فكما أن التنوين حرف واحد فكذلك اللام لأنها تقابله ، وذلك أنه يدل على التنكير ، كما تدل اللام على التعريف .

واحتج أصحاب الخليل بأنها تثبت مع حرف الاستفهام كما تثبت همزة القطع، وأنهم قطعوها في قولهم : يا ألله .

ولكل واحد منهما احتجاج أكثر من هذا يطول ذكره إلا أن ماذكرناه أقوى مايحتج به لهما .

---

(١٣) نوح / ٢٣ .

(١٤) الصَّعِق : لقب خويلد بن نفيل ، فارس من بني كلاب ، وإنما سمّي كذلك ؛ لأنه أصابته صاعقة في الجاهلية .

أم

ومنها أم : وهي من الحروف الهوامل ؛ لأنها تدخل على الاسم والفعل، تكون عديلة لألف الاستفهام ، وهي معها بمنزلة أي ، وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو ؟ ، والمعنى : أيهما عندك ؟ والجواب يكون بالتعيين ، وذلك أن تقول : زيد ، إن كان عندك زيد ، وعمرو ، إن كان عندك عمرو .

وتكون عديلة لألف التسوية ، نحو قولك : ما أبالي أقمتُ أم قعدت، وسواء عليَّ أغضبت أم رضيت . قال الله تعالى :

« سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ » . (١٥)

وأصل ألف الاستفهام التسوية . لأنك إنما تستفهم لتستوى أنت ومن تستفهمه في العلم . وتكون قطعاً يقدر ببل مع الهمزة ، وذلك نحو قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ . والمعنى ، بل أعندك عمرو . ومنه قوله تعالى :

« أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ » . (١٦) والتقدير : بل يقولون افتراه .

وقد يأتي في الخبر (١٧) ، وذلك نحو قول العرب : إنها لإبل أم شاء ، وذلك أنه رأى أشباحاً فقال : إنها لإبل متيقناً ، ثم بان له أنها ليست بإبل ، فأضرب عن ذلك فقال : أم شاء على معنى بل هي شاء .

---

(١٥) البقرة / ٦ .

(١٦) يونس / ٣٨ ؛ وهود / ١٣ و ٣٥ .

(١٧) أي « أم » المنقطعة التي بمعنى « بل » .

وتأتى للتعريف ، وهى لغة هذيل ، يقولون : جاءنى أم رجل ، ورأيت أم غلام ، قال الشاعر :

ذاك خليلى وذو يعاتبنى ... يرمى ورائى بامسهم وامسلمة [١٨]

يريد : بالسهم والسلمة ، وذو بمعنى الذى فى لغتهم . وفى الحديث : ليس من امبر امصيام فى امسفر . يريد : ليس من البر الصيام فى السفر . وقد رواه قوم هكذا . وهذا لايكون تناقضاً ؛ لأن النبى ﷺ كان يكلم كل قوم بلغتهم ، فيجوز أنه خاطب قوماً هكذا ، وخاطب الآخرين على الوجه الآخر.

ومن كلام أبى هريرة لما حوصر عثمان : طاب امضرب وحل امقتال .

ومن الناس من يجعل هذه الميم بدلاً من اللام لكثرة اللام فى ذلك ، وقلة الميم ، ومنهم من يجعل ذلك لغتين ؛ لأن الذين يقولون هذا ، لا يقولون ذلك.

أي

وهى من الحروف الهوامل ، تكون حرف نداء ، وذلك نحو قولك : أى زيدُ أقبل ، أى غلامُ تعال . قال الشاعر :

(١٨) من شعر بجير بن غنمة الطائى الجاهلى ، والشاهد فى قوله : « بامسهم وامسلمه » حيث استعمل « أم » للتعريف « أى » بالسهم والسلمة » .

ألم تسمعي أي عبدَ في رونق الضحى   بكاءَ حمامات لهن هدير ؟ (١٩)

وتكون مفسرة ، كقولك : أشرت إليه أي افعل . قال الشاعر :

وترمينني باللحظ أي أنت مذنب   وتقلينني لكن إياك لا أقلي (٢٠)

وأصل لكن إياك ها هنا لكن أنا إياك . ومثله قوله تعالى :

« لَكِنَّ هُوَ اللهُ رَبِّي » . (٢١)

فألقيت حركة الهمزة على النون ، فصار لكننا ، ثم أدغمت النون في النون ، وحذفت ألف (أنا) لأنها تسقط في الوصل ، فبقي : (لكن هو الله ربي) .

* * *

(١٩) من شعر كثير عزة ، والشاهد في قوله « أي عبد » حيث استعمل « أي » للنداء ، و « عبدَ » منادى مرخم .

(٢٠) البيت غير منسوب ، والشاهد في « أي أنت » إذ استعمل « أي » مفسرة .

(٢١) الكهف / ٣٨ .

الكتاب الثاني

(الجنى الداني في حروف المعاني)

مؤلف هذا الكتاب بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن على المرادى ، يرجع نسبه إلى قبيلة مراد ، وكان موطن رهطه في القرن السابع ، في أسفى، على ساحل الأطلنطي بالمغرب . ثم رحلت جدته أم أبيه ، زهراء، المشهورة بأم قاسم إلى مصر، وعرفت فيها بالشيخة . وفي مصر ولد الحسن ، ونسب إلى جدته ، فقيل : ابن أم قاسم . وقد توفي المرادى سنة ٧٤٩ هـ.

وقد أخذ المرادى العلوم الإسلامية ، وعلوم اللغة العربية ، عن كثير من رجال ذلك العصر ، ومن بينهم :

١ - أبو حيان الأندلسي : وهو محمد بن يوسف ، أثير الدين ؛ النحوى اللغوى المفسر المقرئ المؤرخ الأديب . ولد سنة ٦٥٤ هـ في الأندلس ، ورحل إلى المشرق ،فكان له شهرة واسعة ، ونتاج ضخم . وتوفي سنة ٧٤٥ هـ .

٢ - السراج الدمنهورى : وهو عمر بن محمد بن على ، سراج الدين ، المصرى ، الشافعي ، العلامة الأوحد ، الفقيه المفتي ، شيخ قراء زمانه. ولد بعد سنة ٦٨٠ هـ بدمنهور ، وأقرأ القراءات بالحرمين الشريفين. وتوفي سنة ٧٥٢ هـ .

٣ - مجد الدين التُسْتَرى : وهو إسماعيل بن محمد بن عبد الله البناكتي . برع في القراءات والعربية والأصول ، وكان شيخ الإقراء بالفاضلية. ومات سنة ٦٤٨ هـ .

٤ – شمس الدين ابن اللّبان : وهو محمد بن أحمد بن عبد المؤمن الدمشقي مفسر ومن علماء العربية . وُلد بدمشق ، وعاش سبعين سنة ، وتوفي بمصر سنة ٧٤٩ هـ .

٥ – أبو زكرياء الغماري : وهو يحيى بن أبي بكر بن عبد الله، التونسي الصوفي ، وُلد سنة ٦٤٣ هـ ، وكانت بضاعته في النحو مزجاة. وتوفي سنة ٧٢٤ هـ .

وهناك عدة أعمال علمية خلفها المرادي أهمها شرحه على ألفية ابن مالك .

وقد حقق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني) منشورات دار الآفاق – بيروت – الطبعة الثانية – ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م ، ونعتمد على تلك الطبعة في تقديم بعض النصوص من الكتاب .

* * *

لا

حرف ، يكون عاملاً وغير عامل ، وأصول أقسامه ثلاثة : لا النافية ، ولا الناهية ، ولا الزائدة .

فأما « لا » النافية فلها ثلاثة أقسام :

الأول : العاملة عمل « إنّ » . وهي « لا » النافية للجنس . ولا تعمل إلا في نكرة . فإن كان مفرداً بني معها على الفتح ، تشبيهاً بـ «خمسة عشر» ، نحو (لا ريبَ فيه) [1] . وذهب الزجّاج ، والسيرافي ، إلى أنّ فتحته فتحةُ إعرابٍ ، وأنّ تنوينه حذف تخفيفاً . وهو ضعيف . وإن كان مضافاً ، أو شبيهاً به ، نُصِبَ ، ولم يُنَوَّن ، لئلاّ يلزم تركيب أكثر من شيئين . نحو : لا طالبَ علمٍ محروم ، ولا خيراً من زيد حاضر .

وذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع بـ « لا » ، عند عدم تركيبها مع اسمها . وأما إذا بُني الاسم معها فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع ، بما كان مرفوعاً به قبل التركيب ، و « لا » واسمها في موضع رفع بالابتداء . وذهب الأخفش ، وكثير من النحويين ، إلى أنها رفعت الخبر ، مع التركيب ، كما ترفعه مع عدم التركيب .

ويتعلق باسم « لا » هذه وخبرها أحكام ، مذكورة في موضعها ، من كتب النحو .

---

(١) البقرة / ٢ .

فإن قلتَ : قد تقدم أن الأصل ، في الحروف ، التي تدخل على الاسم تارة ، وعلى الفعل تارة أخرى ، أنها لاتعمل ، و « لا » النافية من هذا القبيل ، فكان حقها ألاّ تعمل ! قلتُ : الجواب أن « لا » هذه لما قصد بها التنصيص على العموم اختصت بالاسم ، لأن قصد الاستغراق ، على سبيل التنصيص ، يستلزم وجود « مِن » لفظاً ، أو معنى . ولا يليق ذلك إلاّ بالأسماء النكرات . فوجب لـ « لا » عند ذلك القصد عملٌ فيما يليها.

فإنْ قلتَ : فلم عملتْ عمل « إنّ » ؟ قلتُ : لمشابهتها لها ، في التوكيد . فإنّ « لا » لتوكيد النفي و « إنّ » لتوكيد الإثبات . وقيل : إنما لم تعمل الجر ، لئلاّ يعتقد أنه بـ « من » المنويّة ، فإنها في حكم الموجودة ، لظهوره في بعض الأحيان . كقول الشاعر :

فقامَ ، يَذُودَ النّاسَ عَنْـــها ، بسَيفِهِ

وقـــال : ألا ، لا من سَبيلٍ إلى هندِ (٢)

الثاني : العاملة عمل « ليس » . ولا تعمل أيضاً إلاّ في النكرة ، كقول الشاعر :

تَعَزّ ، فلا شَيءٌ ، على الأرضِ باقيا

ولا وَزَرٌ ، مِمّا قَضَى اللّهُ ، واقيـــا (٣)

---

(٢) البيت غير منسوب ، ويذود : يدفع ، والشاهد في « ألا لا من سبيل » حيث ظهرت « من » بعد « لا » تدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن إياها .

[illegible] غير منسوب ، والوزر : الملجأ ، والشاهد في « لاشيء ... باقيا ولا وزر ... واقيا » حيث [illegible] « لا » [illegible] الموضعين عمل « ليس » ، واسمها وخبرها نكرتان .

وقول الآخر :

نَصَرْتُكَ ، إذ لا صاحبٌ غَيرَ خـــاذلٍ

فبُوِّئتَ حِصْنـــاً ، بالكُماةِ ، حَصِينـــا (٤)

ومنع المبرد ، والأخفش ، إعمال « لا » عمل « ليس » . وحكى ابن ولاد ، عن الزجّاج ، أنها أُجريت مجرى « ليس » ، في رفع الاسم خاصة، ولاتعمل في الخبر شيئاً . والسماع المتقدم يرد عليهم .

تنبيه

أجاز ابن جنى إعمال « لا » عمل « ليس » في المعرفة . ووافقه ابن مالك. وذكره ابن الشجرى ، في قول النابغة الجعدى :

وحلّتْ سَوادَ القَلْبِ ، لا أنا باغيـــاً

سِواها ، ولا في حُبِّهـــا مُتراخيـــا (٥)

والبيت محتمل للتأويل . قال ابن مالك : وقد قاس عليه المتنبى ، في قوله :

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصـــاً منَ الأذَى

فلا الحَمدُ مَكسُوباً ، ولا المالُ باقِيـــا (٦)

---

(٤) البيت غير منسوب ، وبوِّئت : أنزلت : والشاهد في « لا صاحب غير ... » حيث أعمل «لا» عمل « ليس » .

(٥) الشاهد في « لا أنا باغياً » حيث ورد اسم « لا » العاملة عمل « ليس » معرفة وهو الضمير .

ومثل ذلك قول الشاعر :

أنكرتُها بعد أعوام مضين لها ... لا الدارُ داراً ، ولا الجيرانُ جيرانا

(٦) أعمل المتنبي « لا » عمل « ليس » في : « لا الحمد مكسوباً ولا المالُ باقياً » واسمها معرفة .

الثالث : النافية غير العاملة . ولها ثلاثة أنواع : عاطفة ، وجوابية ، وغيرهما.

فالعاطفة : تُشْرِك في الإعراب ، دون المعنى ، وتعطف بعد الإيجاب ، نحو : يقوم زيد لا عمرو . وبعد الأمر ، نحو : اضرب زيداً لا عمراً . وبعد النداء ، نحو : يا زيدُ لا عمروُ . نص عليه سيبويه . وزعم ابن سعدان [7] أن العطف بـ « لا » على منادى ليس من كلام العرب ، ولا يعطف بها بعد نفي ، ولا نهي .

والمعطوف بـ « لا » إمّا مفرد ، وإما جملة لها محل من الإعراب ، نحو : زيد يقوم لا يقعد . قال بعض النحويين : ولا يعطف بها فعل ماض على ماض ، لئلاً يلتبس الخبر بالطلب ، لا تقول : قام زيد لا قعد . وقال غيره : ماجاء من نفي « لا » للماضي قليل ، يحفظ ، ولا يقاس عليه. وأجاز بعض النحويين : قام زيد لا قعد ، إذا قُرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء . ومنع قوم العطف بـ « لا » على معمول فعل ماض ، نحو : قام زيد لا عمرو . والصحيح جوازه ؛ قال امرؤ القيس :

كـــــأنّ دثـــاراً حلّقتْ ، بلَبُونِه
عقـــابُ تَنوفَى ، لا عقـــابُ القَواعلِ [8]

(7) ابن سعدان : هو محمد بن سعدان النحوي الضرير الكوفي (ت ٢٣١ هـ) .

(8) دثار : اسم راعي إبل امرئ القيس ، واللبون : النوق ذوات الألبان ، وتنوفى : اسم جبل ، والقواعل : أسماء جبال . والمعنى : لقد أغير على دثار واستلبت منه الإبل ، كأن عقباناً انقضت عليها فخطفتها . ويمكن التعرف على محل الشاهد في ضوء قول ابن هشام : «ولا يمتنع العطف بها (يقصد : لا) على معمول الفعل الماضي خلافاً للزجاجي ؛ أجاز : يقوم زيد لا عمرو ، ومنع : قام زيد لا عمرو ، ومامنعه مسموع فمنعه مدفوع ، قال امرؤ القيس ... » . ثم يذكر الشاهد . انظر المغني : ٣١٨ . ومن هنا فالشاهد في « لا عقاب» حيث عطف بـ «لا» كلمة «عقاب» على «عقاب» الأولى وهي معمول للماضي « حلّق» .

وإذا وقع بعد « لا » جملة ليس لها محل من الإعراب لم تكن عاطفة . ولذلك يجب تكرارها ، في نحو : زيد قائم لا عمرو قائم ولا بشر ، لأن الجملة مستأنفة . ولذلك يجوز الابتداء بها .

والجوابية : نقيضة « نَعَمْ » . كقولك « لا » في جواب : هل قام زيد؟ وهي نائبة مناب الجملة . وزعم ابن طلحة [٩] أن الكلمة الواحدة ، وجوداً وتقديراً ، تكون كلاماً ، إذا نابت مناب الكلام . نحو « نَعَمْ » و « لا » في الجواب . وهو فاسد . وإنما الكلام هو الجملة المقدرة بعد « نعم » و « لا » .

وأما النافية ، غيرُ العاطفةِ والجوابيةِ ، فإنها تدخل على الأسماء ، والأفعال. فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعاً . ونصّ الزمخشري، ومعظم المتأخرين ، على أنه تخلصه للاستقبال . وهو ظاهر مذهب سيبويه . وذهب الأخفش ، والمبرد ، وتبعهما ابن مالك ، إلى أن ذلك غير لازم ، بل قد يكون المنفيّ بها للحال .

قال ابن مالك : وهو لازم لسيبويه ، وغيره من القدماء ، لإجماعهم على صحة « قام القوم لا يكون زيداً » بمعنى : إلا زيداً . ومعلوم أن المستثنى منشئ للاستثناء ، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه ، والاستقبال يباينه . وأجمعوا على إيقاعها في موضع ينافي الاستقبال . نحو : أتظنُّ ذلك كائناً أم لاتظنّه ؟ ومالَكَ لاتقبل ؟ وأراك لاتبالي ، وماشأنك لا توافق ؟ وعن الزمخشري ، وغيره من المتأخرين : قول سيبويه « إذا قال : هو يفعل ، أي : هو في حال فعل ، فإنّ نفيه : ما يفعل . وإذا قال : هو يفعل ، ولم يكن

---

(٩) هو أبو بكر بن محمد طلحة الإشبيلي (ت ٦١٨ هـ) .

الفعل واقعاً ، فإنّ نفيه : لا يفعل » . وإنما نبّه على الأولى ، في رأيه ، والأكثر في الاستعمال .

وقد تدخل « لا » النافية على الماضي قليلاً . والأكثر حينئذ أن تكون مكرّرة ، كقوله تعالى (فلا صَدَّقَ ، ولا صلّى)[10] . وقد جاءت غير مكرّرة ، في قوله تعالى ، فلا اقتحَمَ العقَبَةَ)[11] . وفي قول الشاعر :

* وأيُّ شيءٍ ، مُنكَـــرٍ ، لا فَعَلَهْ *[12]

وفي قوله :

* وأيُّ عَـــبدٍ ، لكَ ، لا ألَمّـــا *[13]

قال الزمخشري : فإن قلتَ : قلّ ماتقع « لا » الداخلة على الماضي إلاّ مكرّرة – ونحو قوله :

* وأيُّ أمرٍ ، سيّئٍ ، لا فَعَلَهْ *

لايكاد يقع – فما بالها لم تكرّر ، في الكلام الأفصح . يعني قوله تعالى : (فلا اقتحَمَ العقَبَةَ) ؟ قلتُ : هي مكرّرة في المعنى ، لأن معنى «فلا اقتحمَ العقَبَةَ » : فلا فَكَّ رقَبةً ، ولا أطعمَ مسكيناً ، ألا ترى أنه فسّرَ

---

(10) القيامة / 31 .

(11) البلد / 11 .

(12) ينسب إلى شهاب بن العيّف ، أو عامر بن العيف ، أو عبد المسيح بن عسلة ، والشاهد في قوله « لا فعله » حيث دخلت « لا » على الماضي « فَعَلَ » دون تكرارها .

(13) من شعر أمية بن أبي الصلت ، أو أبي خراش الهذلي ، وألمّ : أصاب معصية ، والشاهد في قوله « لا ألمّا » حيث دخلت « لا » على الفعل الماضي « ألم » دون تكرارها .

اقتحام العقبة بذلك . وقال الزجّاج : قوله : (ثُمَّ كانَ مِنَ الّذينَ آمَنُوا) (١٤) يدلُّ على معنى : فلا اقتحم العقبة ، ولا آمنَ .

قلتُ : وذهب قوم إلى أن قوله تعالى « فلا اقتحم » تحضيض ، بمعنى: فألا . ذكره ابن عطية . وقيل : هو دعاء ، والمعنى أنّه ممن يستحقّ أن يدعى عليه بأنه لايفعل خيراً .

وإذا دخلت على الأسماء فيليها المبتدأ ، نحو : لازيد في الدار ولا عمرو ، والخبرُ المقدّم ، نحو (لا فِيها غَوْلٌ ، ولا هُمْ عَنها يُنْزَفُونَ) (١٥). ويجب تكرارها في ذلك . وكذلك يجب تكرارها إذا وليها خبر ، نحو : زيد لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، أو نعتٌ ، نحو (زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ ، ولا غَرْبِيَّةٍ) (١٦) ، أو حالٌ ، نحو : جاء زيد لا باكياً ولا ضاحكاً . وربّما أُفردت في الشعر ، كقول الشاعر :

قَهَرْتُ العِدا ، لا مُستعيناً بعُصبةٍ

ولكنْ بأنواعِ الخَدائعِ ، و المَكْرِ (١٧)

وأما « لا » الناهية فحرف ، يجزم الفعل المضارع ، ويخلصه للاستقبال، نحو (لا تَخافي ، ولا تَحْزَني) (١٨) . وتردُ للدعاء ، نحو

---

(١٤) البلد / ١٧ .

(١٥) الصافات / ٤٧ .

(١٦) النور / ٣٥ .

(١٧) البيت غير منسوب إلى قائل بعينه ، والشاهد في قوله « لا مستعيناً » ، فقد أفرد الشاعر «لا» ضرورة.

(١٨) القصص / ٧ .

(لاتؤاخذنا ، إنْ نَسِينا ، أو أخطأنا) [١٩] . ولذلك قال بعضهم : « لا » الطلبية ، ليشمل النهي وغيره ، كما تقدم في لام الأمر .

وزعم بعض النحويين أن أصل « لا » الطلبية لام الأمر ، زِيدَ عليها ألف، فانفتحت . وزعم السهيلي أنها « لا » النافية ، والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها . وحذ ت كراهة اجتماع لامين في اللفظ . وهما زعمان ضعيفان .

وأما « لا » الزائدة فلها ثلاثة أقسام :

الأول : أن تكون زائدة ، من جهة اللفظ ، فقط . كقولهم : جئت بلا زادٍ ، وغضبت من لاشيءٍ . فـ « لا » في ذلك زائدة ، من جهة اللفظ ، لوصول عمل ماقبلها إلى مابعدها . وليست زائدة ، من جهة المعنى ، لأنها تفيد النفي . ولكنهم أطلقوا عليها الزيادة لـما ذكرنا .

وروى عن بعض العرب : جئت بلا شيءَ ، بالفتح على تركيب الاسم مع « لا » ، وجعلها عاملة . وهو نادر ، لما فيه من تعليق حرف الجر عن العمل .

وحكى بعضهم ، عن الكوفيين ، أن « لا » في قولهم : جئت بلا زاد ، اسم بمعنى « غير » ، لدخول حرف الجر عليها ، كما جعلت «عن» و « على » اسمين ، إذا دخل حرف الجر عليهما . ورُدَّ بأن « عن » و « على » لم تثبت لهما الزيادة ، فلذلك حكم باسميتهما ، بخلاف «لا» فإنها قد ثبتت لها الزيادة .

---

(١٩) البقرة / ٢٨٦ .

الثاني : أن تكون زائدة ، لتوكيد النفي . نحو : مايستوي زيد ولاعمرو . وقد تقدم ذكر ذلك في الكلام على الواو . ومنه قوله تعالى (غَيرِ المَغضُوبِ علَيهِمْ ، ولا الضَّالِّينَ) [٢٠] ، فـ « لا » زائدة ، لتوكيد النفي. قالوا : وتعيّن دخولها في الآية ، لئلاّ يُتوهّم عطف « الضالّين » على « الّذِين » .

الثالث : أن تكون زائدة ، دخولها كخروجها . وهذا مما لايقاس عليه. ومنه قول الشاعر :

تَذَكّرْتُ لَيلَى ، فاعتَـرَتنِي صَبَـابةٌ
وكـــادَ ضَمِيرُ القَلبِ لا يَتقطَّعُ [٢١]

وأنشدوا ، على ذلك ، أبياتاً أُخر . وأكثرها محتمل للتأويل . منها قول الشاعر :

أَبَى جُودُهُ لا البُخلَ ، واستَعجَلَتْ بِـهِ
« نَعَمْ » مِن فَتًى ، لا يَمنعُ الجُودَ قاتِلَهْ [٢٢]

وقول الآخر :

وَيلحَيْنَنِي ، في اللّهــوِ ، ألاّ أُحِبَّــهُ
ولِلّهــوِ داعٍ ، دائبٌ ، غَيرُ غافِلِ [٢٣]

---

(٢٠) الفاتحة / ٧ .

(٢١) البيت غير منسوب إلى قائل بعينه ، وصبابة : حرارة الشوق ، والشاهد في « لا يتقطع » حيث وردت « لا » زائدة .

(٢٢) البيت غير منسوب إلى قائله بعينه ، والشاهد في قوله « لا البخل » حيث وردت « لا » زائدة.

(٢٣) البيت من شعر الأحوص ، والشاهد في « ألاّ » المكونة من « أن » المصدرية ، و «لا» الزائدة.

وقول الراجز :

ولا أَلُـــومُ البِيضَ ، ألاّ تَسخَـــرا

إذا رأيــــن الشَّـمَـطَ ، المُنَـــوِّرا [٢٤]

وتأوّل الزجّاج قوله « لا البخل » ، فقال : « لا » مفعولة ، و «البخل» بدل منها . وروى عن يونس ، عن أبي عمرو ، أن الرواية فيه «لا البخلِ» ، بخفض اللام ، لأن « لا » قد تتضمن جوداً ، إذا قالها مَنْ أُمِرَ بمنعِ الحقوق والبخلِ عن الواجبات . وتأوّل قوله « ألاّ أحبَّه » على تقدير : إرادة ألاّ أحبَّه . قلت : وهو جار في البيت الثالث .

ومن زيادة « لا » قوله تعالى (لئلاّ يَعْلَمَ أَهْلُ الكتابِ) [٢٥] ، أي: يعلمَ . نصَّ على ذلك الأئمةُ . وجعل كثير منهم « لا » زائدة ، في قوله تعالى (ما مَنَعَكَ ألا تَسْجُدَ) [٢٦] ، وفي قوله تعالى (وحرامٌ على قَرْيَةٍ ، أَهْلَكْـناها ، أَنَّهُمْ لا يَرجِعُونَ) [٢٧] . وتأوّل ذلك بعض المعربين ، وهو أولى من دعوى الزيادة . والله أعلم .

---

(٢٤) من رجز لأبي النجم العجلي ، والشاهد في « ألاّ » كالسابق عليه تماماً .

(٢٥) المجادلة / ٢٩ .

(٢٦) الأعراف / ١٢ .

(٢٧) الأنبياء / ٩٥ .

- ١٣ -

الخاتمة

النحو العربي: أسسه وقضاياه

إن الاتصال بتاريخ النحو العربي ، والإلمام بحياة أعلامه ، والتعرف على مصادره ، والقراءة الواعية لنصوصه أمرٌ ضروري لكل من يعمل بالدراسات اللغوية والنحوية ؛ بالإضافة إلى طلاب أقسام اللغة العربية حين يصلون إلى المرحلة النهائية في دراساتهم الجامعية . ولكن هذا الاتصال ليس سهلاً على الدوام ، ويحتاج إلى التحلي بقدر كبير من الصبر خاصة حين قراءة الأعمال الأولى مثل (الكتاب) لسيبويه و (معاني القرآن) للفراء وسواهما من المصادر التي وصلت إلينا من المراحل الباكرة .

ولقد شهدت الدراسات اللغوية والنحوية المعاصرة اتجاهات جديدة في البحث والدرس والتحليل بفضل مجموعة من المناهج التي توصل إليها «علم اللغة» ، ومن أهم تلك المناهج المقارن والتاريخي والوصفي والتحويلي والتقابلي ، وتنبع تلك التسمية لكل منهج منها بالنظر في طريقة تناوله للظاهرة اللغوية أو النحوية ؛ فإذا تناول اللغوي صيغ الإفراد والتثنية والجمع - مثلاً - واصفاً إياها دونما تدخُّل منه مع تقديم نماذج لها في ضوء النصوص المختلفة فقد اتبع « المنهج الوصفي » Descriptive Method . وإذا تناول تلك الصيغ في اللغة العربية مع مقابلتها ومقارنتها بما في اللغة الإنجليزية أو الإلمانية أو الفرنسية فقد اتبع « المنهج التقابلي » Contrastive الذي يفيد في تذليل الصعوبات التي يلاقيها الإنسان حين تعلُّم لغة أجنبية ... وهكذا .

ولكن ماعلاقة هذا الحديث عن الدرس المعاصر بالاتصال بمصادر النحو العربي ونصوصه ؟ الحقيقة أنه يجب على الباحث قبل أن يطلع على المناهج المعاصرة أن يقتل القديم قراءة وتحليلاً ؛ لذلك يقولون : أولى خطوات التجديد قتلُ القديم بحثاً . إنه لاينبغي أن تقرأ ماكتبه دى سوسير أو سابير أو

فيرث أو بلومفيلد أو تشومسكي دون أن تقرأ ماخلفه الخليل والكسائي وسيبويه والفراء وسواهم ؛ لأن تلك القراءة تساعد كثيراً في التعرف على أصالة «التفكير النحوي» عند القدماء ، وتفيد في عقد مقارنات بين القديم والحديث.

ولعلنا نتساءل ، بعد هذا العرض لتاريخ النحو العربي وأعلامه ونصوصه ومصادره عن القضايا الأساسية التي دار حولها ، والمناهج التي سار عليها النحاة في دراسة الظواهر المختلفة . يمكن إيضاح هذا كله خلال النقاط الآتية:

- ١ -

يُعدُّ « العامل » المحور الأساسي الذي دارت حوله معظم المؤلفات النحوية ، والعرض لتركيب الجملة في اللغة العربية ، وتغيير حركات الإعراب على أواخر الكلمات . لذلك حين عرّف القدماءُ الإعراب قالوا إنه «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع» . وقد أشرنا إلى أن العامل من المصطلحات الأصيلة في الدرس النحوي والتفكير اللغوي عند القدماء ؛ لذلك فإن الهجوم الذي تعرض له على يد ابن مضاء لم يكن ذا بال ، ولم يصادفه القبول والنجاح ؛ لأن العامل مايزال أساس النحو العربي ؛ بل إننا نستطيع أن نقول إن هذا النحو لايمكن فهمه والتوصل إلى قضاياه والإلمام بموضوعاته دونما اعتبارٍ للعامل .

وقد استطاع الخليل وتلميذه سيبويه أن يضعا أصول نظرية العامل وأسسها ، والدليل على ذلك أن مصطلح « العامل » يلقانا في الصفحات الأولى من (الكتاب) . ومن هنا فإنّ مايطرأ على الاسم أو الفعل من تغيير

لضبط آخره ناتج عن عامل بعينه ؛ فإذا قلت : « لم يهملْ على » السكون على آخر الفعل « يهمل » ناتج عن العامل وهو « لم » ؛ لذلك يقال إنه «عامل لفظي» ، وقد أشار الخليل وسيبويه إلى هذا العامل ، بالإضافة إلى توقفهما أمام « العامل المعنوى » على نحو ماهو موجود في « باب الابتداء» .
وقد تجاوز العالمان الجليلان هذا الحديث عن اللفظى والمعنوى من العوامل وتوقفا أمام بعض الحروف مع النظر في عملها النحوى في ضوء حملها على الفعل، ونقصد بتلك الحروف : إنّ ، أن ، لكنّ ، كأنّ ، ليت ، لعل . يقول سيبويه : « زعم الخليل أن هذه الحروف عملتْ عملين الرفع والنصب ، كما عملت « كان » الرفع والنصب حين قلت : كان أخاك زيدٌ « إلا أنه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبدَ الله ؛ تريد : كأن عبدَ الله أخوك ؛ لأنها لاتتصرف تصرف الأفعال ، ولا يُضْمَرَ فيها المرفوع كما يضمر في «كان» ، ومن ثم فرّقوا بينهما كما فرقوا بين « ليس » و « ما » فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هى بمنزلة الأفعال فيما بعدها ، وليست بأفعال » .(١)

ومن هنا فإن تلك الأحرف الخمسة تشبه الفعل من حيث العمل ، فهى تنصب مابعدها ، كما ينصب الفعلُ مفعولاً به . وقد أشار سيبويه إلى عدم صحة التقديم والتأخير في باب (إن وأخواتها) ؛ لذلك يعد قولنا : كأن أخوك عبدُ الله غير صحيح نحوياً ؛ لأن قوة العمل النحوى لاتحتمل ذلك . وقد أضاف الأعلم الشنتمرى بعض الإيضاحات حول الشبه بينهما قائلاً : «شبّه سيبويه هذه الحروف في نصب مابعدها بالأفعال في نصب مفعولاتها . وجعّل منزلتها من الفعل وشبه هذه الحروف بالأفعال من وجهين : أحدهما

---

(١) الكتاب : ٢ / ١٣١ ومابعدها .

من جهة اللفظ ، والآخر من جهة المعنى ؛ فشبهها من جهة اللفظ أن أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضى ، وشبهها من جهة المعنى أنها تطلب الأسماءَ ولا تقع إلا عليها » .[2]

ولا نريد الخوض فى الحديث التفصيلى عن نظرية العامل فى النحو العربى ، وإنما نريد التأكيد على أصالتها فى الفكر اللغوى عند العلماء العرب منذ أقدم العصور .

- ٣ -

يعد « التعليل » من الأسس المنهجية فى الدرس النحوى ، وهو من أبرز الموضوعات التى تكشف عن تأثر النحو بغيره من العلوم ، وأهمها « علم الكلام » و « أصول الفقه » . ويعد الخليل أحد الروّاد فى مجال الحديث عن « علل النحو » ، وقد سبقت الإشارة إلى إجابته عن السؤال الذى وجهه إليه أحد معاصريه عن تلك العلل وهل أخذها عن العرب أم اخترعها من نفسه ؟. ويلقانا التعليل لبعض الظواهر النحوية فى الصفحات الأولى من كتاب سيبويه ، على نحو ما التقينا بالعامل النحوى ؛ فقد توقف سيبويه معللاً لعدم جزم الأسماء بقوله : « وليس فى الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين ؛ فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة » . ونجد الحديث عن العلل عند نحاة الكوفة ؛ فهو من معالم الدرس عند المدرستين ؛ فقد قال الفراء : « التنوين فارق بين الأسمـــاء والأفعال ؛ فقيل له : فهلاً جعل لازماً

---

(٢) النكت فى تفسير كتاب سيبويه : ١ / ٥١٢ .

للأفعـــال ؟ فقال : الأفعـــال ثقيلة ، والأسماء خفيفة ، فجُعل لازماً للأخف» . [٣]

وقد اهتم الجيل التالى من النحاة بالعلة ، وكانت لهم بعض التعليلات التى أحدثت صدى واسعاً فى أوساط اللغويين والنحويين ، ونكتفى هنا بالعرض لرأى قطرب (ت ٢٠٦ هـ) فى علامات الإعراب الخاصة بأواخر الكلمات ؛ حيث إنه علل استخدامها تعليلاً لم يقل به أحد من الأوائل أو الجيل التالى؛ فقد اتفق القدماء على أن حركات الإعراب تدل على بعض المعانى التى تختلف تبعاً لاختلاف تلك الحركات ، ومن النصوص الدالة على ذلك : « فأما الإعراب فبه تُميز المعانى ، ويُوقف على أغراض المتكلمين ؛ وذلك أن قائلاً لو قال : ما أحسن زيد ، غير معربٍ ، لم يوقف على مراده، فإذا قال : ما أحسن زيداً أو ما أحسن زيدٌ أو ما أحسن زيدٍ ، أبان بالإعراب عن المعنى الذى أراده . وللعرب فى ذلك ماليس لغيرها ؛ فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى » . [٤] ويختلف رأى قطرب فى دلالة الحركة الإعرابية على المعانى ؛ فإنه لايرى للحركة الإعرابية دلالة على الإطلاق ، بل هى نابعة من السرعة فى الكلام ، والرغبة فى التخلص من التقاء الساكنين. قال : « وإنما أعربت العربُ كلامَها لأن الاسم فى حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل، وكان يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام . ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو

(٣) الكتاب : ١/١٣ . وانظر الإيضاح فى علل النحو : ١٠٢ .

(٤) أسرار العربية : ٢٤ ومابعدها ؛ وشرح المفصل : ١ / ٧٢.

الكلمة ، ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون ، وتذهب المهلة في كلامهم ؛ فجعلوا الحركة عقب الإسكان . وقيل له : فهلاّ لزموا حركة واحدة ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات ، وأن لا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة » .(٥)

وهذا الرأى الذى قاله قطرب لم يجد قبولاً فى أوساط اللغويين ؛ لأنه لا يتيح لهم الفرصة للتقنين ووضع القواعد على أسس ثابتة ، بحيث لاتكون عرضة للتغيير أو الأهواء الشخصية . ولو كان الأمر كما زعم « لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه ، وجاز نصب المضاف إليه ؛ لأن القصد فى هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً ليعتدل به الكلام ، وأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخيّر فى ذلك ، وفى هذا فساد للكلام ، وخروج على أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم » .(٦)

– ٣ –

يؤدى « القياس » دوراً مهمًا حين الكشف عن منهج الدرس النحوى عند القدماء ؛ لأنه من أسس هذا المنهج ومن ركائزه الرئيسية ، ولا يستقيم هذا الدرس دونما اهتمام بالقياس . وقبل العرض لموقف النحاة منه وبداية ظهوره عندهم نشير إلى أن المعنى اللغوى له كما يقول ابن منظور : «قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً ، واقتاسه إذا قدره على مثاله » .(٧) أما فى

(٥) الإيضاح : ٧٠ ومابعدها .

(٦) السابق : ٧١ .

(٧) اللسان : ٦ / ١٨٧ .

الاصطلاح فهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره [8] ، أي هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه وهو معظم أدلة النحو والمعوّل في غالب مسائله عليه [9] ؛ لذلك فمن التعريفات التي وضعت للنحو قولهم «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف منه» [10]

ويُعدُّ عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧ هـ) أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل . وقد مضى عيسى بن عمر الثقفي على هَدْى ابن أبي إسحاق يعمم القياس ، ويحمل مسألة نحوية على أخرى . ومن أمثلة ذلك توقفه أمام بيت الأحوص

سلامُ الله يا مطراً عليهـــــا   وليس عليك يامطرُ السلامُ

وحمل فيه قوله « يا مطراً » على « يا رجلاً » في التنوين والنصب للنكرة غير المقصودة

ومن معالم الدرس النحوي عند نحاة الكوفة القياس ؛ لذلك كان الكسائي إمام أولئك يسمع الشاذ الذي لايجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو وقد أشار إلى ذلك اليزيدي في قوله

---

(٨) التعريفات ١٥٩

(٩) الاقتراح ٤

(١٠) ابن عصفور المقرب ٤٥

كنّا نقيسُ النحوَ فيما مضى   على لسـانِ العربِ الأوّل
فجاءنا قومٌ يقيسـونه   على لغـى أشياخ قطربّلِ
فكلهم يعمـلُ في نقض ما   به يُصاب الحق لا يأتـلي
إن الكسـائي وأشياعـه   يرقون بالنحو إلى الأسفلِ

ومن هنا فإن الكسائي كان يؤمن بأن النحو إنما هو ضروب من القياس ، يدلنا على ذلك قوله :

إنما النحـو قياسٌ يتّبعْ   وبه في كـل علمٍ ينتفعْ

وقد اهتم الخليل وسيبويه بالقياس ، ولكن الأساس عندهما هو « كلام العرب» الفصحاء الذين يُعتد بهم ؛ بالإضافة إلى قياسهما تركيباً نحوياً على آخر ، ومن أمثلة ذلك قياس سيبويه لحذف العائد في باب النعت على حذفه في باب الصلة ، ومن شواهد ذلك قول جرير :

أبحْتَ حمى تهامة بعد نجدٍ   وماشيءٌ حميْتَ بمستباح

فإن « ما » اسم موصول ؛ لذلك لابد من جود جملة الصلة والعائد، وقد حذفه جرير ، والتقدير « حميته » . وحمل سيبويه على هذا الحذف قولَ الحارث بن كلدة :

فمـا أدرى أغيرّهم تناءٍ   وطولُ العهدِ أم مالٌ أصابوا

فإن جملة « أصابوا » في محل رفع صفة لـ « مال » ، والعائد محذوف والتقدير « أم مال أصابوه » .

وكان المازني (ت ٢٤٩ هـ) يتشدد في الأخذ بالقياس ، ويرد مالايطرد معه من لغة العرب ، ومن بعض القراءات للذكر الحكيم، ومن خير مايصور ذلك عنده ردُّه لقراءة نافع (معايش) بالهمز في قوله تعالى : (ولقد مكناكم في الأرض وجعلنّا لكم فيها معايش قليلاً ماتشكرون) (١١) .

وكان ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) يُعنى بالقياس عناية شديدة ، جعلته يهاجم من يعتدون بالشواذ والنوادر ، داعياً إلى إسقاطها حتى لايحدث اضطراب في المقاييس النحوية والصرفية (١٢) . ويتعجب ابنُ جني كثيراً من مهارة أبي علي الفارسي في القياس ، حتى ليقول عنه : « ما كان أقوى قياسه ... فكأنه كان مخلوقاً له » . ويُروى عنه أنه كان يقول : « أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس » .

- ٤ -

يعد التحليل اللغوي للأدوات وبيان عناصرها النحوية ، وتوضيح أصولها المقدرة ، والبنى التحتية لها من معالم منهج الدرس النحوي عند القدماء؛ لذلك نستطيع أن نقول إن معظم النحاة تحدثوا عن أصل « لن » و « لم » و «لات» وسواها ، ولكنهم لم يتفقوا في الكثير من الأحيان على رأي واحد ، على الرغم من أن هذا الاختلاف لم يكن مقصوداً لذاته ، وإنما هو نابع من الاجتهاد الشخصي لكل نحوي . ومن أمثلة ذلك أن « لن » حرف نفي ونصب واستقبال مركب عند الخليل من عنصرين هما « لا » النافية و «أن»

---

(١١) الأعراف / ١٠

(١٢) الأصول : ٥٦/١ ومابعدها

الناصبة للمضارع ، وقد أصاب هذين العنصرين بعضُ الحذف لكثرة الاستعمال، وهو إسقاط ألف « لا » وهمزة « أن » وتم تركيب اللام مع النون وأدى هذا إلى إنتاج « لن » ولكن سيبويه لم يرتضِ رأى أستاذه ، وهذا يدل على أن الخلاف لم يكن مقصوداً لذاته كما قلنا ، وعبّر سيبويه عن رأى أستاذه ورأيه في النص التالي .

« فأما الخليل فزعم أنها (يقصد : لن) لا أن ، ولكنهم حذفوا لكثرته فى كلامهم ، كما قالوا : ويْلُمِّه ، يريدون : وَىْ لأُمّه ، وكما قالوا : يومئذٍ (أى بحذف المضاف إلى « إذ » مع إلحاقها تنوين العوض) وجُعلت بمنزلة حرف واحد (أى كلمة واحدة) فإنما هى « هل » و « لا » . وأما غيره فزعم أنه ليس فى « لن » زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شئ على حرفين ليست فيه زيادة . وأنها فى حروف النصب بمنزلة «لم» فى حروف الجزم ، فى أنه ليس واحد من الحرفين زائداً . ولو كانت على مايقول الخليل لَمَا قلت : أما زيداً فلن أضرب ، لأن هذا اسم والفعل صلة؛ فكأنه قال : أما زيداً فلا الضربُ له » . [١٣] أى إن سيبويه يرفض رأى الخليل فى ضوء نظرية العامل ؛ فالفعل « أضرب » صلة لـ « أن » لذلك لايجوز أن يعمل فيما قبله ؛ أى لاينصب زيداً فى المثال : أما زيداً فلن أضرب وقد رُدّ على سيبويه فى ضوء التركيب لـ « لن » الذى أكسبها حكماً جديداً ، فجاز فيها مالم يجز فى « أن » وهى مفردة قبل التركيب.

ومن الأدوات التى اهتم النحاة ببيان أصلها والعناصر المركبة منها « كأنّ » فهى عندهم « إنّ » لحقتها الكاف الدالة على التشبيه ، والأصل فى

---

(١٣) الكتاب ٣ / ٥

« كأنّ زيداً أسدٌ » هو « إنّ زيداً كأسدٍ » ثم قُدّم حرف التشبيه اهتماماً به ، ففتحت همزة « أنّ » لدخول الجار عليه .

ومن أسماء الشرط التي قال النحاة بأنها مركبة « مهما » ومن شواهدها قوله تعالى : (وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين)(١٤) ، وقول امرئ القيس :

أغرّكِ مني أن حبّكِ قاتلي وأنكِ مهما تأمرى القلبَ يفعلِ

ولكن من أى العناصر تتركب؟ قال الخليل مجيباً عن السؤال : « هى «ما» أدخلتَ معها « ما » لغواً ، بمنزلتها مع متى إذا قلت : متى ماتأتنى آتكَ ، وبمنزلتها مع إن إذا قلت : إنْ ماتأتنى آتك ، وبمنزلتها مع أين ، كما قال سبحانه وتعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموتُ) (١٥) ، وبمنزلتها مع أى إذا قلت : (أيّاً ماتدعوا فله الأسماء الحسنى) (١٦) . ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا : ماما ، فأبدلوا الهاء من الألف التى فى الأولى. وقد يجوز أن يكون « مهْ » كـ « إذْ » ضُمّ إليها «ما» . (١٧) ومن هنا فإن «مهما» أصل «ما» و «ما» ، وقد تم إبدال ألف الأولى هاءً مع ضم الكلمتى معاً، فصارت « مهما » . و « ما » الثانية زائدة ، وتلك الزيادة ظاهرة مطردة مع بعض الكلمات التى تستعمل للشرط ، ومثل الخليل لذلك بمتى وإن وأين وأى حين تأتى معها « ما » الزائدة . وهناك تحليل آخر لـ « مهما » وهى عبارة عن « مهْ » ضُمّ إليها « ما » .

(١٤) الأعراف / ١٣٢ .

(١٥) النساء / ٧٨ .

(١٦) الإسراء / ١١٠ .

(١٧) الكتاب : ٣ / ٥٩ ومابعدها

وهناك كلمات أخرى كثيرة من تلك الحروف العاملة وغيرها تحدث النحاة عن عناصرها التركيبية ، بالإضافة إلى توقفهم أمام بعض أسماء الأفعال كـ « هلمّ » ، والكنايات كـ « كأىّ » أو « كأيّن » وغير ذلك من التحليل المتصل بالأدوات وسواها .

- ٥ -

وهناك نوع آخر من التحليل اللغوى نال اهتمام النحاة وهو متصل ببيان أصل بعض الجمل والعبارات المتداولة فى اللغة العربية ، بالإضافة إلى بعض الأساليب النحوية التى لها رواج معين . وقد بدأ هذا التحليل على يد الأوائل من النحاة ، ثم أصبح من معالم منهج الدرس النحوى عند الجيل التالى لهم، ومن أوائل الذين اهتموا بالتحليل عيسى بن عمر الثقفى (ت ١٤٩ هـ) الذى توقف أمام قولهم « ادخلوا الأولُ فالأولُ » بالرفع موجهاً إياه على تقدير فعل مضارع محذوف معناه « ليدخل » . [١٨] ونحاول التعرف على بعض التحليل خلال أمثلة من باب المفعول المطلق مأخوذ من سيبويه والخليل وابن عقيل. [١٩]

هناك مجموعة من المصادر المثناة التى توقف النحاة أمام التقدير فيها مع ربطه بالدلالة ، ومن ذلك : حنانَيْكَ ، كأنه قال : تحنُّناً بعد تحنن ، كأنه يسترحمه ليرحمه ، ولكنهم حذفوا الفعل ؛ لأنه صار بدلاً منه . ولايكون

---

(١٨) السابق : ١ / ٣٩٨ ومابعدها .

(١٩) الكتاب : ١ / ٣٤٨ ومابعدها ؛ وشرح ابن عقيل : ٢ / ١٧٧ ومابعدها .

«حنانيك» إلا مثنى فى حال إضافة [٢٠] ، كما لم يكن « سبحانَ الله » و «معاذَ الله» إلا مضافاً . فـ « حنانيك » لايتصرف كما لم يتصرف « سبحان الله» وما أشبه ذلك . ومن شواهده قول طرفة بن العبد :

أبا مُنذرٍ أفنيْتَ فاستبقِ بعضنَا حنانيْكَ بعضُ الشر أهونُ من بَعْضِ

ويرى الخليل أن معنى التثنية أنه أراد تحنناً بعد تحنن ، كأنه قال : كلما كنتُ فى رحمة وخيرٍ منك فلا ينقطعنَّ وليكن موصولاً بآخر من رحمتك .

ومثل « حنانيك » من حيث الإعراب والتركيب النحوى « لبَّيك » و « سعدَيْكَ» وهما لايتصرفان ؛ أى إنهما عبارة عن تركيب مسكوك .

ومثل ذلك « حذاريك » ، كأنه قال : ليكن منك حَذَرٌ بعد حذرٍ ، و «دواليك» الذى استعمله سحيم عبد بنى الحسحاس حالاً فى قوله :

إذا شُقَّ بردٌ شُقَّ بالبُردِ مثله دواليْكَ حتى كلنا غير لابسِ [٢١]

ومعنى تثنية « دواليك » أنه فعل من اثنين ؛ لأنى إذا داولتُ فمن كل واحد منا فعل . ومثله « هذاذيْكَ » . قال العجاج :

ضرّباً هذاذيك وطعناً وَخْضاً [٢٢]

---

(٢٠) حين إعرابه تقول : مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه مثنى، وهو مضاف والكاف مضاف إليه .

(٢١) كان العرب يزعمون أن المتحابين إذا شق كل واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودتهما ولم تفسد. والبُرد : الثوب .

(٢٢) هذاذيك : قطعاً بعد قطـــع ، والوخض : الطعن الجائف ، يعنى ضرب الأعناق وطعن الأجواف .

كأنه يقول : هذّاً بعد هذ من كل وجه . وإن شاء حمله على أن الفعل وقع هذّاً بعد هذ ، فنصبه على الحال .

وقد توقف يونس بن حبيب أمام « لبيك » موضحاً أنها كلمة أو اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة ، وشبهها بـ « عليك » ، ولكن سيبويه لم ير ذلك قائلاً : « ولستَ تحتاج في هذا الباب إلى أن تفرد ؛ لأنك إذا أظهرت الاسم تبين أنه ليس بمنزلة عليك وإليك ؛ لأنك لا تقول : لَبِّي زيدٍ وسعدى زيدٍ » .

ويتصل بالتحليل للجمل والعبارات في باب المفعول المطلق مادرسه النحاة تحت عنوان « حذف عامل المصدر وجوباً » ، وقد أشاروا إلى بعض المواضع مع بيان الأصل المقدر لتلك الجمل والعبارات ، ومن تلك المواضع إذا وقع المصدر بدلاً من فعله ، وهو مقيس في الأمر والنهي ، نحو : قياماً لا قعوداً ؛ أي قم قياماً ولا تقعدْ قعوداً ، والدعاء ، نحو : سقياً لك ؛ أي سقاك الله .

وكذلك يُحذف عاملُ المصدر وجوباً إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ ، نحو : أتوانياً وقد علاك المشيبُ ؟ أي أتتوانى وقد علاك المشيب ؟

ويقل حذف عامل المصدر وإقامةُ المصدرِ مقامه في الفعلِ المقصودِ به الخبرُ ، نحو : أفعلُ وكرامةً ؛ أي وأكرمك كرامةً .

فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوباً ، والمصدر نائبٌ منابَه في الدلالة على معناه . وقد ورد مثل هذا في الشعر ، قال

أعشى همدان يهجو لصوصاً :

يمرون بالدهنـــــا خفافاً عيابُهم ويَرْجِعْنَ من دارينَ بُجْرَ الحقائبِ
على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أمورِهِم فندلاً زُرَيْقُ المالَ ندلَ الثعالبِ(٢٣)

فـ « ندلاً » نائب مناب فعل الأمر وهو « اندل » .

والحقيقة أن تتبع التحليل اللغوى للتراكيب عند النحاة العرب أمر جدير بدراسة أكثر تفصيلاً للتعرف على مناهجهم فى هذا التحليل .

- ٦ -

تعد مدرسة البصرة واضعة النحو العربى (٢٤) بمعظم القضايا والظواهر التى تندرج تحته ؛ فقد تحدث نحاتها عن العامل والمعمول وقدموا الأساس النظرى والتطبيقى الخاص بهما ، وتوقفوا أمام علل النحو وكان الخليل رائداً فى هذا المجال ، واهتموا بالقياس وأركانه وكيفية الإفادة منه فى المجال النحوى؛ بالإضافة إلى جهودهم فى مجال وضع المصطلحات النحوية وتحديد المفهوم الخاص بكل واحد منها ، ولم يستطع أحد أن يغيرها أو ينال منها؛ لذلك حين أراد الكسائى والفراء وثعلب أعلام مدرسة الكوفة تغييرها وابتكار مصطلحات جديدة ، لم يلتفت أحد إلى ذلك ، واستمرت مصطلحات

(٢٣) الدهنا : موضع لبنى تميم ، عيابهم : العياب جمع عيبة ، وهى وعاء الثياب ، ودارين : من قرى البحرين ، وبجر : جمع بجراء وهى الممتلئة ، والندل : خطف الشئ بسرعة .

(٢٤) يقول ابن سلام فى طبقاته ص ١٢ : « وكان لأهل البصرة فى العربية قدمة وبالنحو ولغات العرب والغريب عناية » ويقول ابن النديم فى فهرسته ص ١٠٢ عن نحاة الكوفة والبصرة : «إنما قدمنا البصريين أولاً ؛ لأن علم العربية (أى النحو) عنهم أخذ » .

البصريين هى الأساس ؛ ومازلنا نعتمد عليها حين التدريس فى الجامعات والمدارس ، وفى التأليف النحوى فى العصر الحديث . ولعله من المفيد الإشارة إلى أنه علماء الكوفة عرفوا قيمة كتاب سيبويه ومكانته ، واهتموا به ، وحرصوا على اقتنائه ؛ لذلك لم يستطع أحد منهم أن يضع عملاً علمياً يساويه فى تاريخ الدرس النحوى ؛ بل لم يصل إلينا كتاب يعادله ، وكان (معانى القرآن) للفراء أحد أئمة الكوفيين دراسة تطبيقية لغوية على النص الكريم ؛ لذلك فهذا الكتاب ليس فى النحو بالمفهوم الذى نعنيه ، على الرغم من المنهج المتميز الذى اتبعه الرجل فى دراسة القرآن الكريم من الجوانب اللغوية كافة ، ومازلنا نعتقد أن هذا الكتاب لم يلق ماهو جدير به من التصنيف والتحليل على أيدى المشتغلين بالدراسات اللغوية من المعاصرين .

وقد اعتمد نحاة البصرة طائفة من المصادر حين إقامتهم للنحو ووضعهم لقواعده وأسسه ، وتعد لغة التنزيل الكريم على رأس تلك المصادر ، وكان الكتاب العزيز معيناً لاينضب لقواعدهم . ولعله من المفيد الإشارة إلى أخذهم بالقراءات بصفة عامة ، على الرغم من أنهم قد ضعفوا بعضها وردوها ، ولكن ذلك كان قليلاً ، ومن أمثلة ذلك أن حمزة مقرئ أهل الكوفة قرأ (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحامِ) [٢٥] بجر (الأرحام) عطفاً على الضمير المجرور بالباء وهو الهاء فى (به) ، وإن كان البصريون يمنعون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر . ولا بأس من أن نحاول التعرف على بعض الشواهد القرآنية عند سيبويه .

---

(٢٥) النساء / ١ . وقد أشار ابن خالويه إلى أن البصريين أنكروا الخفض ، ولحنوا القارئ به . انظر الحجة فى القراءات السبع ١١٨

يؤدى الاستعمال القرآنى الكريم دوراً رئيسياً حين يريد سيبويه توجيه بعض التراكيب التى وردت عن العرب ، وأثبتها فى كتابه ، ومن ذلك تقديم خبر «كان» على اسمها فى أسلوب القصر ، نحو : ماكان أخاك إلا زيد ، وقد ورد ذلك فى الكتاب العزيز . قال تعالى : (ما كان حجتَهم إلا أن قالوا)[٢٦] ، وقال تعالى : (وما كان جوابَ قومه إلا أن قالوا) [٢٧] ، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (قالوا) فى محل رفع اسم (كان) مؤخر [٢٨] .

وتوقف سيبويه أمام الاستثناء المنقطع موضحاً إياه فى ضوء القرآن الكريم، ومن أمثلته قولهم : ماله عليه سلطانٌ إلا التكلفَ ؛ فالتكلف استثناء منقطع ، وكذلك : ماله عليه سلطان إلا أنه يتكلف ، فالمصدر المؤول من «أن» واسمها وخبرها فى محل نصب على الاستثناء المنقطع . قال سيبويه : «لأن التكلف ليس من السلطان» ؛ أى إن هناك اختلافاً من حيث المعنى. وقد أيدّ ذلك بقوله تعالى : (مالهم به من علم إلا اتباعَ الظن) [٢٩] ، وقوله تعالى : (وإنْ نشأ نغرقهم فلا صريخ لهم ولا هم ينقذون إلا رحمةً منا)[٣٠] ؛ فإن (اتباع) و (رحمة) كلاهما نصب على الاستثناء المنقطع .[٣١]

---

(٢٦) الجاثية / ٢٥ .

(٢٧) الأعراف / ٨٢ .

(٢٨) الكتاب : ١ / ٥٠ .

(٢٩) النساء / ١٥٧

(٣٠) يس / ٤٣ و ٤٤ .

(٣١) الكتاب . ٢ / ٣٢٢ .

ودرس سيبويه معاني بعض الحروف في ضوء استعمال القرآن الكريم لها ، ومن ذلك « أو » . تقول : جالسْ عَمْراً أو خالداً أو بشراً ، كأنك قلت: جالسْ أحد هؤلاء ، ولم ترد إنساناً بعينه ، ففي هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس ، كأنك قلت : جالسْ هذا الضربَ من الناس . وتقول : كُلْ لحماً أو خبزاً أو تمراً ، كأنك قلت : كُلْ أحدَ هذه الأشياء ... وإن نفيتَ هذا قلت : لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء . ونظير ذلك قوله عز وجل : (ولا تطعْ منهم آثماً أو كفوراً) [٣٢] ؛ أي لا تطع أحداً من هؤلاء [٣٣] .

ولم يستشهد أوائل البصريين بالحديث الشريف على أساس أنه يشتمل على قدر كبير رُوِىَ بالمعنى ولم يُضبط بلفظه ؛ لأنه لم يُدوَّن إلا في المائة الثانية للهجرة ، وكان ضمن رواته كثيرون من الأعاجم ، وقد تبع الكوفيون البصريين في عدم الاستشهاد بالحديث النبوى . قال أبو حيان : « إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمرو ، والخليل ، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي ، والفراء ، وعلى بن مبارك الأحمر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين » [٣٤] .

ويعد الشعر الجاهلي والإسلامي من المصدر الأساسية التي اعتمد عليها نحاة البصرة ، وكانوا يكثرون من إيراد أبيات الشعر من أجل شرح القاعدة

---

(٣٢) الإنسان / ٢٤ .

(٣٣) الكتاب : ٣ / ١٨٤

(٣٤) الاقتراح في علم أصول النحو ٥٢

النحوية، أو إيضاح الأساليب التي يعرضون لها وقد اهتم العلماء بشواهد سيبويه من الشعر ، وعلى رأسهم أبو عمر الجرمي الذى قال : « نظرت في كتاب سيبويه فإذا منه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها » . (٣٥) وتعد أبيات سيبويه أصحّ الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها ، وماعيب بها ناقلوها .

واعتمد علماء البصرة على الرحلة إلى البادية ومشافهة الفصحاء من الأعراب الذين لم تفسدهم الحضارة ، وحددوا بعض القبائل التى أخذوا عنها دون سواها نحو قيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وطيىء ؛ لأنهم انقطعوا إلى البداوة ولم يتأثروا بأولئك الذين عاشوا فى أطراف بلاد العرب الذى تأثروا بلغات الأقاليم المجاورة . وقد تجمّع لدى الخليل قدر كبير من أشعار العرب وألفاظها ولهجاتها ، ولم يكن يكتب إلا القليل ؛ لذلك سئل سيبويه : هل رأيت مع الخليل كتباً يملى عليك منها ؟ فأجاب بقوله : « لم أجد معه كتباً إلا عشرين رطلاً فيها بخط دقيق : ماسمعتُه من لغات العرب ، وماسمعته من النحو ، فأملّ من قلبه » . (٣٦)

ولعله من المفيد الإشارة إلى أن أوائل البصريين قد اطمأنوا إلى فصاحة جماعة من العلماء الذين ينتمون إلى أصول غير عربية ، ووثقوا في سلامة لغتهم ، فقد قال أبو عمرو بن العلاء في الحسن البصرى : « ما رأيت أفصح

---

(٣٥) البغدادى - خزانة الأدب ١ / ١٧٨

(٣٦) ابن حجر تهذيب التهذيب ٣ / ١٦٤

من الحسن البصرى ، والحجاج بن يوسف الثقفى ؛ فقيل له : فأيهما أفصح؛ قال : الحسن » . [٣٧] وأوضح الجاحظ أيضاً أن من أولئك الفصحاء ذوى الأصول غير العربية أبو على الأسوارى ، وهو عمرو بن فائد الذى جلس يعظ فى مسجده نحو ست وثلاثين سنة ، وقد كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ويحتج به . [٣٨]

واهتم البصريون برواية اللغة ، وقد توقف الأستاذ على النجدى ناصف أمام الرواية فى كتاب سيبويه ، وقدّم إحصاءً بمن روَى عنهم سيبويه ، وهم كما يأتى :

الخليل بن أحمد	:	٥٢٢ مرة
يونس بن حبيب	:	٢٠٠ مرة
الأخفش	:	٤٧ مرة
أبو عمرو بن العلاء	:	٤٤ مرة
عيسى بن عمر	:	٢٢ مرة
أبو زيد الأنصارى	:	٩ مرات
هارون بن موسى	:	٥ مرات
عبد الله بن أبي إسحاق	:	٤ مرات

ويدل هذا الإحصاء على أهمية رواية اللغة بصفة عامة ، والشواهد بصفة خاصة .

---

(٣٧) وفيات الأعيان : ١ / ٧٠

(٣٨) البيان والتبيين : ١ / ٣٤٧

استطاع نحاة الكوفة أن يكوّنوا لهم مدرسة فكرية لها الكثير من الآراء التي يمكن أن تشكل مذهباً مستقلاً خاصاً بها ؛ لذلك لم يستطع القدماء من علماء اللغة والنحو أن يهملوا تلك المدرسة ، أو يغضوا الطرف عنها والدليل على ذلك أن ابن الأنبارى وضع مؤلفاً سبق أن التقينا به يدور حول الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة . وقد أشرنا من قبل إلى أن البداية الحقيقية لما يسمى بالنحو الكوفي يمكن تأريخها بالكسائي وتلميذه الفرّاء صاحب كتاب (معاني القرآن) الذى التقينا به أيضاً ، ودرسنا المصطلح النحوى عند الكوفيين في ضوء هذا الكتاب .

وهناك بعض الملامح التي تميز منهج الكوفيين في الدرس النحوى ، يأتي على رأسها الاتساع في رواية الأشعار وألفاظ اللغة وعباراتها عن العرب أجمعين دونما تفريق بين بدوى وحضرى ، وقد عاب عليهم ذلك البصريون، حتى إن بعضهم قال يفخر على الكوفيين : « نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ » .

وقد عبر بعض القدماء عن اتساع الكوفيين في رواية الأشعار والقياس عليها في الدرس النحوى قائلاً : « لو سمع الكوفيون بيتاً واحداً فيه جواز شئ مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه » وقالوا أيضاً : « عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادرِ كلامٍ جعلوه باباً أو فصلاً » .[39] ولكن ليس

(٣٩) انظر الهمع : ١ / ٤٥ .

معنى ذلك أن أولئك لم يرحلوا إلى البادية لمشافهة الفصحاء من الأعراب؛ فقد رحل الكسائي إمام نحاة الكوفة إلى بوادي نجد وتهامة والحجاز ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ماحفظ (٤٠)

ومن معالم الدرس النحوي عند الكوفيين الاهتمام بالقياس ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في النقطة الثالثة من تلك الخاتمة ، ولكن هناك بعض العيوب في استخدامهم القياس ؛ فقد قاسوا على ماسمعوه ممن فسدت سلائقهم من أعراب المدن أو ماشذ على ألسنة بعض أعراب المدن . وتجاوزوا ذلك إلى استخدامهم القياس أحياناً دون استناد إلى أي سماع . ونضرب لذلك مثلاً قياسهم العطف بـ « لكن » في الإيجاب على العطف بـ « بل» في مثل : قام زيد بل عمرو ؛ فقد طبقوا ذلك على « لكن » وأجازوا : قام زيد لكن عمرو ، دون أي سماع عن العرب ، يجيز لهم هذا القياس (٤١)

ونترك الحديث عن هاتين المدرستين فنشير إلى أن المدارس النحوية التي أتت بأخرة مثل المدرسة البغدادية ، أو التي نشأت بعد أن استقرت الأسس النحوية على يد مدرستي البصرة والكوفة ، قامت على أساس الانتخاب من آراء المدرستين . يقول الدكتور شوقي ضيف : « اتبع نحاة بغداد في القرن الرابع نهجاً جديداً في دراساتهم ومصنفاتهم يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين...» ، ولكن المدرسة البغدادية لم تكتف بالانتخاب ، وإنما كانت لها آراء مستقلة ، مثلما نجد عند أبي علي الفارسي قال الدكتور شوقي ضيف : « وليس كل مايشكل بغدادية أبي علي أنه كان ينتخب لنفسه من

---

(٤٠) إنباه الرواة ٢ / ٢٥٨

(٤١) انظر : المدارس النحوية ١٦٤

المذهبين الكوفي والبصري ؛ بل يشكلها أيضاً أنه كان يجتهد وينفرد بآراء لم يُسبق إليها ، من ذلك أن سيبويه وجمهور البصريين كانوا يذهبون إلى أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ؛ فمثل : كلمتُ محمداً وعلياً ، انتصب محمد وعلي جميعاً بـ « كلمت » . وذهب ابن السراج إلى أن حرف العطف هو العامل ، أما أبو علي فرأى أن العامل في المعطوف فعل محذوف بعد أداة العطف ؛ لأن الأصل في مثل : كلمتُ محمداً وعلياً ، كلمت محمداً وكلمت علياً ؛ فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه، بدليل أنه يجوز إظهاره » . وهناك مسائل أخرى كان لأبي علي رأيه الخاص الذي لم يُسبق إليه . وكان ابن جني تلميذ أبي علي الفارسي ينتخب لنفسه أيضاً من آراء المدرستين ، ويقول عن البصريين « أصحابنا » (٤٢) ؛ لأنه كان أكثر ميلاً إليهم ، ومع ذلك فإن له آراء خاصة خالف فيها البصريين والكوفيين وأستاذه أبا علي ؛ فمن ذلك أنه ذهب إلى أن « إلا » تأتي زائدة مستدلاً بقول ذي الرمة :

حراجيجُ ما تنفكُّ إلا مُناخــةً   على الخَسْفِ أو نرمي بها بلداً قفرا (٤٣)

وكان الجمهور يذهب إلا أن « لا » العاملةَ عمل « ليس » لا تعمل إلا في النكرات ، وذهب ابن جني إلى أنه تعمل أيضاً في المعارف لقول النابغة :

---

(٤٢) الخصائص : ١ / ١٣٧ .

(٤٣) الحرجوج : الناقة الطويلة ، و الخسف : الذل ، وأراد به هنا مبيتها على غير علف . المغني: ١٠٢.

وحلّتْ سوادَ القلب لا أنا باغياً   سواها ولا عن حبها متراخيا (٤٤)

وذهب ابن جنى إلى أنّ « أنْ » تشارك « ما » فتكون ظرفية زمانية ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

وتالله ما إنْ شهـــــلةٌ أمُّ واحدٍ   بأوجدَ منى أن يُهانَ صغيرُها (٤٥)

ونستمر فى التعرف على موقف كبار النحاة من المدرستين ، فنصل إلى ابن هشام الذى كان يختار من المدرستين البصرية والكوفية ، وكان يختار لنفسه أيضاً من المدرسة البغدادية والأندلسية ، ومما اختاره من آراء أبى على الفارسى أن « حيث » قد تقع مفعولاً به كما فى قوله تعالى : (الله أعلم حيث يجعلُ رسالته) (٤٦) . ووافق ابنَ جنى فى أن الجملة قد تبدل من المفرد كقول بعض الشعراء :

إلى اللهِ أشكو بالمدينة حاجةً   وبالشام أخرى كيف يلتقيان (٤٧)

على تقدير أن جملة الاستفهام « كيف يلتقيان » بدل من كلمتى «حاجة وأخرى» أى إلى الله أشكو حاجتين : تعذرَ التقاؤهما .

وأكثر الأندلسيين دوراناً فى مصنفات ابنِ هشام ابنُ عصفور وابن مالك وأبو حيان ، ومما اختاره من آراء الأول أن « لن » قد تأتى للدعاء ، والحجة فى ذلك قول الأعشى :

---

(٤٤) المغنى : ٣١٦ .

(٤٥) الشهلة : العجوز ، وأوجد : أكثر وجداً . المغنى : ٤٠١ .

(٤٦) الأنعام / ١٢٤ .

(٤٧) المغنى : ٢٧٣ .

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـــ ـــتُ لكم خالداً خلودَ الجبالِ [٤٨]

أما ابن مالك فهو صاحبه الذى عُنِي بشرح مصنفاته مثل (التسهيل) و (الألفية) . ومن يقرؤه فى (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) يجده يتابعه فى جمهور آرائه ، وقلما خالفه ، وقد حكى آراءه ، أو نَقَلَ كثيراً منها فى كتابه (المغنى) ، وتارة يوافقه ، وتارة يخالفه . [٤٩]

* * *

وبعد فهذه محاولة للتعرف على بعض الأسس التى دار حولها النحو العربى ، ونجدها منثورة فى ثنايا الأعمال العلمية التى خلفها القدماء .

وهناك مجموعة من القضايا التى اهتم القدماء بالعرض لها ، ولكن دون أن تكون تلك القضايا مقصودة لذاتها ، وإنما يأتى الحديث عنها عرضاً ؛ فالحذف – مثلاً – نجده فى ثنايا الأبواب المختلفة من كتاب سيبويه و (معانى القرآن) للفراء ، وإذا أراد الباحث التوصل إلى قواعده عند هذين العالمين فعليه أن يتتبع النصوص التى عرضت له ويستخرجها حتى يتوصل إلى قواعد الحذف وقوانينه فى الجملة العربية ، ولذلك فإن الذى يحسب لبعض متأخرى النحاة ، كابن هشام ، توقفه أمام الحذف بالدرس والتحليل ، ولكن لا نجد مثل ذلك إلا قليلاً .

وقد عالج القدماء طائفة من القضايا النحوية الدقيقة كالزيادة ، والتقديم

---

(٤٨) المغنى : ٣٧٤ .

(٤٩) انظر بحثنا المنشور ضمن كتاب (شوقى ضيف : سيرة وتحية) طبعة دار المعارف ١٩٩٢ ص ١٢٣ – ١٤٦ ؛ ففيه تحليل لكتاب (المدارس النحوية) .

والتأخير ، والاتساع ، والأصل والفرع ، والحمل على الموضع ، والاستئناف، وتعليق شبه الجملة ، والتام يُزاد عليه فيعود ناقصاً وسواها [٥٠] ، وهي معالجة تطبيقية تعتمد على الشاهد النحوى الذى يوضحها ويبين عنها بوصف الظاهرة دون إغراق فى الجدل والتعليل ، خاصة فى المراحل الباكرة . فمثلاً هناك ظاهرة دائرة على بعض الألسنة تتصل بتأنيث الفعل على الرغم من أن فاعله مذكر ، ولكن الذى أباح ذلك إضافة الفاعل إلى مؤنث هو منه؛ لذلك يقولون : ذهبتْ بعض أصابعه ، بإلحاق تاء التأنيث بالفعل ، وإنما أنث البعض ؛ لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه . ويتتبع سيبويه تلك الظاهرة فى الشعر قائلاً : « ومما جاء مثله فى الشعر قول الشاعر ، الأعشى :

وتَشْرَقُ بالقول الذى قد أذعْتَه كما شَرِقتْ صدرُ القناةِ من الدم

لأن صدر القناة من مؤنث . ومثله قول جرير :

إذا بعض السنين تعرَّقتنا كفى الأيتامَ فقد أبى اليتيمِ

لأن « بعض » ههنا سنون . ومثله قول جرير أيضاً :

لما أتى خبرُ الزبير تواضعتْ سورُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ

ومثله قول ذى الرمة :

مشين كما اهتزتْ رماحٌ تسفهت أعاليَها مرُّ الرياحِ النواسمِ

---

(٥٠) درسنا تلك القضايا بالإضافة إلى غيرها فى كتابنا (قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين) طبعة دار المعارف ١٩٨٥ .

وقال العجاج :

طولُ الليالي أسرعتْ في نَقْضي

وبعد أن يقدم سيبويه تلك الشواهد التي أنّث فيها الشعراءُ الفعلَ ؛ لأن فاعله أضيف إلى مؤنث ، مع وجود علاقة دلالية أو ارتباط معنوى بين المضاف (الفاعل) والمضاف إليه يؤيد الظاهرة بالسماع قائلاً : « وسمعنا من العرب مَنْ يقول ممن يوثق به : اجتمعتْ أهلُ اليمامة ؛ لأنه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامة ؛ يعني أهل اليمامة ، فأنث الفعل في اللفظ ؛ إذ جعله في اللفظ لليمامة ، فترك اللفظَ يكون على مايكون عليه في سَعة الكلام ».(٥١)

ومن هنا فإن القدماء اهتموا بوصف القضايا النحوية التي يعرضون لها ، مع توضيحها والكشف عنها خلال الشواهد ، وقد تضمن الوصفُ أحياناً التعليل لوجودها في اللغة ؛ لذلك يقال إن الكسائي حضر مجلس يونس بن حبيب فقال : لِمَ صارت « حتى » تنصب الأفعال المستقبلة ؟ فقال : هكذا خُلقتْ ! أو يقال إن يونس سأله عن قولهم « لأضربَنَّ أيُّهم يقوم » لِمَ لايقال: لأضربن أيَّهم ؟ فقال : « أيّ » هكذا خُلقت .(٥٢)

* * *

بقي أن نشير إلى أن مصادر الدرس النحوى عند القدماء كثيرة متنوعة ، وماقدمناه منها في هذا الكتاب إنما هو محاولة للتعريف ببعضها مما بلغ شهرة

---

(٥١) الكتاب : ١ / ٥١ - ٥٣ .

(٥٢) طبقات النحويين واللغويين : ١٢٧ ؛ والمزهر : ٢ / ٣٧٣ .

واسعة، واحتل مكانة مرموقة فى مكتبة الدراسات النحوية . ومن المهم أن نعلم بوجود بعض الأعمال العلمية التى لم تجعل من أبواب النحو هدفاً لها ، نستطيع الإفادة منها فى دراسة الظواهر النحوية المختلفة ؛ خاصة تلك المصادر التى تناولت النص القرآنى الكريم ، أو المعلقات ، أو دواوين الشعراء بالدراسة التطبيقية ؛ بالإضافة إلى المعاجم اللغوية والموضوعية ، ويمكن الإشارة إلى هذا كله خلال النقاط الآتية :

١ - كتب إعراب القرآن الكريم كـ (مشكل إعراب القرآن) لمكى ابن أبى طالب القيسى ، و (البيان فى غريب إعراب القرآن) لأبى البركات الأنبارى ، و (التبيان فى إعراب القرآن) لأبى البقاء العكبرى .

٢ - كتب القراءات القرآنية كـ (السبعة فى القراءات) لابن مُجاهد، و (حجة القراءات) لابن زنجلة .

٣ - كتب مجاز القرآن ومعانيه وتأويل مشكله كـ (مجاز القرآن) لأبى عبيدة معمر بن المثنى ، و (معانى القرآن) للأخفش ، و (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة .

٤ - كتب التفسير ، ويأتى على رأسها (الكشاف) للزمخشرى الذى اختلط فيه التفسير بالنحو والبلاغة وسنن العرب فى كلامها .

٥ - بعض كتب البلاغة العربية ، ويأتى على رأسها كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجانى ؛ إذ اتفق المحدثون على أنه احتوى على

مباحث جليلة فى النحو واللغة .

٦ – الكتب التى تعاملت مع اللغة العربية خلال دراسة أصواتها وصيغها الصرفية والظواهر النحوية التى تطرأ عليها ، وطرق التعبير اللغوى والأداء الدلالى فيها ، ويأتى على رأسها العمل العلمى الرائع ذو المكانة المتميزة فى تاريخ الدراسات اللغوية ، ونعنى به (الخصائص) لأبى الفتح عثمان بن جنى .

٧ – الكتب العربية التى اهتمت بالنصوص الشعرية وتحليلها لغويًا ، وقد تعاملت مع المعلقات على نحو ما فعل أبو بكر الأنبارى فى كتابه (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) ، أو قصيدةٍ لها مكانة متميزة على نحو مافعل ابن هشام فى شرحه اللغوى لقصيدة « بانت سعاد » لكعب بن زهير، أو ديوانٍ من الدواوين على نحو مافعل أبو البقاء العكبرى فى (التبيان فى شرح الديوان) وهو ديوان أبى الطيب المتنبى . وتفيد تلك الكتب فى التدريب على تحليل النصوص ؛ بالإضافة إلى أنه يمكن للباحث المعاصر إعادة قراءتها فى ضوء مناهج البحث فى الدراسات اللغوية .

٨ – الكتب العربية التى تناولت ظاهرة نحوية بالدرس والتحليل والحصر لما يندرج تحتها ؛ فالتذكير والتأنيث – مثلاً – احتل مكانة ممتازة فى تاريخ الاهتمام به على أيدى اللغويين والنحاة ، ويمكن الإفادة من أعمالهم العلمية فى التعرف على تلك الظاهرة فى العربية ، ومن أمثلتها (التذكير والتأنيث) لأبى بكر الأنبارى .

٩ – المعاجم العربية التي يمكن أن نقول عنها إنه موسوعات لغوية؛ لأننا لانعدم فيها بعض الدراسات النحوية ،ومن أمثلتها (لسان العرب) لابن منظور ، و (المخصص) لابن سيده ، و (تاج العروس) للزبيدى .

* * *

وبعد فهذه محاولة قمت بها جاداً مخلصاً ؛ فإن كانت نافعة فبها ونعمت، وإن كانت الأخرى فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

والله وحده ولي التوفيق »

الفهرست

٨